



جامعة الحاج لخضر باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



المؤسسة العسكرية والعملية السياسية:

دراسة مقارنة بين مصر وتونس 2011-2018

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إشراف الأستاذ الدكتور:

نور الدين دخان

إعداد الطالب:

نور الدين حفيظي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ مرزوقي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د/ نور الدين دخان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ زدام يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	ممتحنا
د/ البلي مسعود	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	ممتحنا
أ.د/ عزوز غربي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
د/ بوقنور اسماعيل	أستاذ محاضر أ	جامعة قلمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه وعلى توفيقه لنا لإنجاز هذا البحث، أتقدم أولاً بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور "نورالدين دخان" الذي كان له فضل المتابعة والتشجيع والإشراف وتقديم النصائح القيمة، فأمد الله في عمره، أستاذ موجه ومشرف فله مني عظيم الشكر والعرفان.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم، لقبولهم وتفضلهم بمناقشة الأطروحة.

وأتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كافة العاملين بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة 1 وجامعة المسيلة الذي تشرفت بالدراسة والانتماء إليهما وأخص بالذكر الدكتور عنتر بن مرزوق، ليندة بوعنان، شرقي فوزية، هبال عبد العالي الذي كان لهم فضل الرعاية والمتابعة والتشجيع.

الطالب: حفيظي نورالدين

الإهداء

إلى من يرعاني ويسهر على تربيتي قادري أحمد

إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما.

إلى إخواني وأخواتي وجميع أفراد عائلتي.

إلى جميع الزملاء والأصدقاء عامر، سليم، نبيل.

إلى كل من ساعدني وكان لي سند وعون في الحياة: حسينة لعرابة، سمير قصوري،

سميحة معذور، لكم مني كل التقدير والشكر والعرفان.

الطالب: حفيظي نور الدين

ملخص:

إن موضوع السياسات العسكرية المقارنة، يعد أحد المواضيع التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة النظم السياسية الإفريقية والعربية خلال فترة استقلال هذه الدول، وخاصة منها تلك النظم التي شهدت فيها ظاهرة تدخل الجيش في المجال السياسي بصفة مباشرة، ولعل أهمية هذا الموضوع جاءت بعد تأثيرات هذه الظاهرة على عدة قضايا حساسة مرتبطة بالتحول الديمقراطي والتنمية والاستقرار السياسي، وخلال السنوات الأخيرة زاد اهتمام الباحثين والمختصين بهذا الموضوع بعد الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية، والتي أعادت قضايا العلاقات المدنية العسكرية للواجهة، بعد الأدوار المؤثرة للجيش العربية في هذا الحراك، خاصة بعدما أفضت هذه التحولات السياسية 2011 إلى وضع أسس مهمة لبناء نظام سياسي، بعد المصادقة على الدستور الجديد وإجراء انتخابات جديدة، ومما لا شك فيه أن مخرجات هذه التحولات كانت لها انعكاسات على صعيد مكانة المؤسسة العسكرية داخل هذه النظم السياسية، لهذا حاولت الدراسة البحثية تسليط الضوء على دراسة التجربة المصرية والتونسية من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي حول موقع المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في كل من تونس ومصر في ظل ما أفرزته التحولات السياسية الجديدة بعد العام 2011، ولماذا اختلفت مواقفها وأدوارها في هذه التحولات؟، وذلك انطلاقاً من مجموعة فرضيات أساسية كان أبرزها أن هناك علاقة ارتباطية بين الامتيازات الممنوحة للمؤسسة العسكرية وموقفها تجاه العملية السياسية خلال وبعد هذه التحولات السياسية، ومما لا شك فيه أن دراسة التجريبتين المصرية والتونسية، تمت بناء على تسليط الضوء على العديد من المؤشرات خلال فترات زمنية مختلفة، لفهم وتحليل موقع المؤسسة العسكرية داخل هذه النظم السياسية .

Abstract

The subject of comparative military policies is one of the topics that are of a great importance in the studying African and Arab political systems during the period of independence, especially those systems where the phenomenon of military intervention in the political field has been directly observed. On several sensitive issues linked to the democratic transition, development and political stability. recently, the interest of researchers and specialists has increased after the popular movements witnessed in the Arab region, which brought back the civil-military issues of the facade after the influential roles Especially after these political changes 2011 led to the establishment of important foundations for building a political system after the ratification of the new constitution and the holding of new elections. There is no doubt that the outcomes of these transformations have had repercussions on the status of the military establishment within these Political systems. Therefore, this study tries to shed light on the Egyptian and Tunisian experiences by answering the main question about the location of the military establishment in the political process in Tunisia and Egypt in light of the new political transformations after 2011 and why its positions and roles differed. These changes are based on a set of basic hypotheses, and the most prominent one is that there is a correlation between the privileges granted to the military establishment and its attitude towards the political process during and after these political transformations. There is no doubt that the study of the Egyptian and Tunisian experiences is based on highlighting many indicators during Different periods of time, to understand and analyze the location of the military establishment within these politic.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	الإهداء
01	مقدمة

الفصل الأول

المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: مقارنة نظرية معرفية

15	المبحث الأول: قراءة في المفاهيم المتعلقة بالدراسة
15	المطلب الأول: المؤسسة العسكرية: المفهوم والوظائف
26	المطلب الثاني: الظاهرة العسكرية: المفهوم والعوامل
39	المطلب الثالث: العلاقات المدنية العسكرية: المفهوم والأنماط
47	المطلب الرابع: العملية السياسية: المفهوم والركائز
49	المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في النقاشات النظرية
50	المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية
55	المطلب الثاني: النظريات الحديثة: نحو بناء نظرية بديلة للنظريات الكلاسيكية
61	المبحث الثالث: وضعية المؤسسة العسكرية في النظم السياسية المختلفة
61	المطلب الأول: مكانة المؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية
67	المطلب الثاني: موقع المؤسسة العسكرية في النظم السلطوية
70	المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية وعملية التحول الديمقراطي
76	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني

المؤسسة العسكرية والعملية السياسية في تونس ومصر: دراسة في مراحل

التطور التاريخي

79	المبحث الأول: المؤسسة العسكرية والعملية السياسية في تاريخ مصر
79	المطلب الأول: نشأة المؤسسة العسكرية المصرية وتطورها
	المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية في عهد جمال عبد الناصر: بداية ترسيخ نظام الحكم

العسكري.....	84
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية في عهد السادات: تراجع نطاق تدخل الجيش في المجال السياسي المدني	91
المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية في عهد حسني مبارك: انخراط المؤسسة العسكرية في المجال الاقتصادي.....	95
المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية والعلمية السياسية في تاريخ الدولة التونسية الحديثة	100
المطلب الأول: المؤسسة العسكرية التونسية: السياق والتأسيس	100
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية في عهد بورقيبة: تاريخ من التهميش	107
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية في عهد بن علي: تعزيز موقع الأجهزة الأمنية على حساب الجيش	112
المطلب الرابع: الإنفاق العسكري في عهد الرئيسين بورقيبة وبن علي	120
خلاصة الفصل الثاني.....	124

الفصل الثالث

الحراك الشعبي في تونس ومصر: دراسة في دور الفواعل المدنية والعسكرية

المبحث الأول: الحراك الشعبي في مصر: دراسة في دور الفواعل المدنية والعسكرية.....	127
المطلب الأول: الحراك الشعبي ومحركات التغيير	127
المطلب الثاني: موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي.....	137
المطلب الثالث: دور الفواعل المدنية في الحراك الشعبي.....	145
المبحث الثاني: الحراك الشعبي في تونس: دراسة في دور الفواعل المدنية والعسكرية.....	151
المطلب الأول: الحراك الشعبي في تونس: قراءة في طبيعة الأحداث	152
المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية التونسية في الحراك الشعبي.....	160
المطلب الثالث: القوى المدنية الفاعلة في الحراك الشعبي التونسي.....	166
خلاصة الفصل الثالث	172

الفصل الرابع

المؤسسة العسكرية وعملية الانتقال السياسي: دراسة في طبيعة الدور

السياسي للمؤسسة العسكرية 2011-2015

المبحث الأول: المدنيون والعسكريون وصراع السلطة في مصر	175
---	-----

المطلب الأول: الإدارة العسكرية للعملية الانتقالية: انفراد المجلس العسكري بالسلطة .	175
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية وإدارة العملية الانتخابية.....	184
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية المصرية والأزمة السياسية 2013.....	191
المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية المصرية ودستور 2014: قراءة في الصلاحيات والامتيازات	196
المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وعملية الانتقال السياسي في تونس.....	201
المطلب الأول: المؤسسة العسكرية التونسية والعملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية.	201
المطلب الثاني: موقع المؤسسة العسكرية في العملية الانتخابية	207
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية التونسية والأزمة السياسية 2013	210
المطلب الرابع: وضعية المؤسسة العسكرية التونسية في دستور 2014: نحو ترسيخ السيطرة المدنية	215
خلاصة الفصل الرابع.....	221

الفصل الخامس

المؤسسة العسكرية ومخرجات عملية الانتقال السياسي في مصر وتونس 2015-2018

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية المصرية ومخرجات عملية الانتقال السياسي في مصر: استمرارية الظاهرة العسكرية.....	224
المطلب الأول: العلاقة المتنبسة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة	224
المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للجيش المصري وانعكاساته على العملية السياسية .	230
المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية المصرية والنسق الخارجي	237
المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية وإدارة الآلة الإعلامية	242
المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية ومخرجات عملية الانتقال السياسي في تونس: قضايا إصلاح وإعادة هيكلة.....	248
المطلب الأول: إستراتيجية السيطرة المدنية على العسكريين في تونس	248
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية التونسية والنسق الخارجي.....	254
المطلب الثالث: الضباط العسكريون في المجتمع المدني	258
المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية التونسية والحياة الاقتصادية	261
خلاصة الفصل الخامس	266

268	خاتمة
278	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
		01
31	مخطط الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع في ظل الظاهرة العسكرية	02
37	النزعة العسكرية في مختلف أنحاء العالم بين سنوات 2000/2014	03
63	أهم المبادئ الأساسية لموقع المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي	04
65	أبعاد ومؤشرات السيطرة المدنية في مجال السياسات العامة	05
89	وزارات العسكر في مصر (1952-1972)	06
90	بعض نواب رئيس الوزراء من 1953 إلى 1970	07
90	بعض المحافظون في الجماعات المحلية في العام 1960	08
92	توزيع المدنيين والعسكريين في كل مجلس وزراء (1971/1980)	09
97	الخلفية المهنية للمحافظين في عهد مبارك، بحسب العقود	10
119	الخلفية المهنية للمحافظين في عهد بن علي	11
155	تطور حجم البطالة بين صفوف خريجي التعليم العالي	12
189	النتيجة الرسمية للحولة الأولى والثانية للانتخابات الرئاسية 2012	13
220	موجز للمبادئ التي تحكم المؤسسة العسكرية وقوات الأمن الداخلي	14
230	الانتخابات الرئاسية المصرية 2018 في أرقام	15
251	اختصاصات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في الدستور	16
264	ميزانيات وزارتي الدفاع والداخلية 2011-2016	17

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	أهم عوامل الظاهرة العسكرية	01
122	الإنفاق العسكري في عهدي بورقيبة وبن علي	02
123	واردات الأسلحة في عهدي بورقيبة وبن علي	03
182	أحداث العنف في فترة الحكم المجلس العسكري	04
188	تمثيل مقاعد البرلمان 2012	05
188	تمثيل مقاعد للأحزاب في مجلس الشورى	06
195	توزيع أعداد القتلى بعد الانقلاب العسكري	07
253	الولاية الجدد من ذوي الخلفيات العسكرية 2005-2015	08
265	تصنيف الدول العربية بحسب مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع	09

مقدمة:

إن القوة العسكرية لكل دولة هي التي تسهر على حماية الوطن من أي خطر داخلي أو خارجي يهدده، لهذا تعتبر المؤسسة العسكرية أحد أهم المؤسسات المؤثرة في النظم السياسية على مختلف أشكالها، التي هي مكنن القوة وأحد رموز السيادة الوطنية بالنسبة لأغلب الدول، ولعل هذه الأهمية التي تحتلها نجد أن الديمقراطيات الغربية الراسخة أخضعت المؤسسة العسكرية لسيطرة السلطات المدنية، واقتصر مهمتها في الحياة السياسية على المشاركة في السياسات المتعلقة بالأمن والسلم والحرب فقط، في حين كان للمؤسسة العسكرية في النظم السياسية الغير ديمقراطية حضورا متميزا في الحياة السياسية من خلال النفوذ العسكري في المجال السياسي.

الملاحظ في دول الجنوب بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص في مرحلة ما بعد استقلال هذه الدول، قد عرفت ظاهرة تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي العام، من خلال الدور المؤثر لهذه المؤسسة في صناعة الأنظمة الحاكمة أو الانقلاب عليها، وهو ما أكده العديد من الباحثين، حيث أشار بعضهم على الدور الحيوي الذي لعبته هذه المؤسسة في تشكيل بعض الدول العربية ونظامها السياسي بعد الاستقلال، لكن اختلفت العديد من الدراسات والنقاشات حول تأثير هذه الظاهرة على الحياة السياسية والمدنية، ما بين من اعتبر أن المؤسسة العسكرية استخدمت لدعم الأنظمة التسلطية أو كان لتدخلاتها في الحياة السياسية أثرا سلبيا على مخططات التنمية والاستقرار السياسي، نتيجة الصراع على السلطة وغياب الأمن، بينما كانت بعض الدراسات تنظر إيجابا إلى قدرة هذه المؤسسة في توجيه الحياة السياسية على اعتبار أن المؤسسة العسكرية في هذه الدول، الأكثر تماسكا وانسجاما وكفاءة مقارنة بالمؤسسات المدنية، وهو ما يخولها بأن تلعب دور أساسي في فرض الاستقرار السياسي خاصة في المراحل الانتقالية.

شهدت المنطقة العربية في سنوات الأخيرة جملة من التحولات السياسية انطلقت منذ بداية العام 2011 بعد اندلاع احتجاجات شعبية نجحت في الإطاحة بنظم مستبدة استحوذت على الحياة السياسية لعقود من الزمن، ولعل هذا الحراك جاء بعد حصيلة لمجموعة من المحركات الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالإضافة إلى العديد من العوامل الخارجية، كلها ساهمت في إسقاط قادة النظم السلطوية والتي لعبت فيها الجيوش دورا حاسما، لهذا جاءت هذه الدراسة لتسليط

الضوء على أدوار ومكانة المؤسسات العسكرية في العملية السياسية في كل من تونس ومصر في ظل التحولات السياسية التي عرفتها هذه البلدان مطلع العام 2011-2018.

1-أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن كل باحث له مجموعة من الأسباب التي جعلته يخوض في موضوع محدد، لهذا إن اختيار هذا الموضوع كميدان للدراسة، أمثته مجموعة من الأسباب، الموضوعية والذاتية ويمكن ذكر بعضها في الآتي:

-زيادة الاهتمام بموضوع "الجيش والعملية السياسية" في السنوات الأخيرة، بعد الحراك الشعبي التي شهدته المنطقة العربية، والتي أعادت قضايا العلاقات المدنية العسكرية للواجهة، بعد الأدوار المؤثرة للجيش العربية.

-أن دراسة دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر وتونس، توفر قاعدة معطيات أوسع لفهم النظام السياسي في هذه الدول.

-محاولة تقديم إطار نظري قد يسهم في تفسير الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، ويزيل الغموض والإبهام حول خلفيات وأسباب التدخل العسكري في الشؤون السياسية.

-من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع أيضا هو الاهتمام الشخصي بالموضوع، كونه يدخل ضمن الاهتمامات البحثية للطالب، وذلك لأهميته وجدديته.

2-أدبيات الدراسة:

اهتمت العديد من الدراسات على اختلاف أنواعها بدراسة موضوع "المؤسسة العسكرية والعملية السياسية في تونس ومصر"، وتحليل التدخل العسكري في الشؤون السياسية ومن هذه الدراسات:

1-2-الدراسات التي تناولت الموضوع من الناحية النظرية فنجد:

كتاب "الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية" وهو مؤلف جماعي، يلقي الضوء على منطقة واسعة وقضية واحدة وهي أن من الواضح أن الجيش والسياسة لا يجتمعان، إذ يعتبر تدخل العسكريين في الحياة السياسية بوجه عام منافيا للتقاليد والقيم الديمقراطية، وحاولت هذه الدراسة تأكيد على فكرة أساسية مفادها أن معظم الأطروحات الخاصة بدراسة العلاقات المدنية العسكرية تعاني من انخياز معرفي واضح حيث أنها ذات مركزية أوربية خالصة ترى

بأن أساس العلاقة هو تحقيق مبدأ الرقابة المدنية، ويبدو أن هذه الدراسات قد تجاهلت تماما طبيعة الواقع الإفريقي المعقد والمتشابك الأبعاد.

كتاب "كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولما؟"، للمؤلف باراني زولتان، وترجمة عبد الرحمان عياش، قدم فيه إطار نظري شامل لأسباب انحياز الجيوش للثورات أو قمعها، ويقدم عددا من النماذج التحليلية للعديد من الثورات، أبرزها الثورة الشعبية في إيران في 1979، وثورته الصين وثورات أوروبا الشرقية، كما ناقش حالات الجيوش العربية في ظل التحولات السياسية التي عرفتھا المنطقة العربية مطلع العام 2011، مستعرضا في كتابه أهم العوامل التي تدفع الجيوش لدعم أو قمع الثورة وأبرز هذه العوامل هي: ما يتعلق بتماسك الجيوش وتجانسها وطبيعة الاختلافات العرقية فيها، العامل الثاني هو رؤية قادة الجيش لشرعية النظام، والعامل الثالث يتعلق بنظرة المجتمع وموقفهم من الثورة وحجم وشعبية تأييدهم لها، والعامل الرابع مرتبط بالمؤثرات الخارجية على قرارات الجيش.

2-2- الدراسات التي تناولت الحالة المصرية فنجد:

كتاب العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، للباحث هاني سليمان، انطلق في بحثه من الفرضية المركزية التالية: أن العلاقات المدنية العسكرية كان لها تأثيرا بالغاً في تحديد مسار التحول الديمقراطي في مصر بعد التحولات السياسية التي شهدتها مصر بعد 2011، وحاول الإجابة عن التساؤل المركزي التالي: ما هو النمط الأمثل لحسم العلاقات المدنية العسكرية على النحو الذي يجعلها داعمة لمسار التحول الديمقراطي في مصر، ولعل أهم ما تناوله في هذا الكتاب هو جذور علاقة الجيش بالسياسة والمجتمع في مصر بدءا بانقلاب الضباط الأحرار سنة 1952، وانتهاء بعهدي السادات ومبارك، وفي جزء آخر من دراسته يناقش دور المؤسسة العسكرية في التحولات السياسية الأخيرة ويحلل موقف الجيش منه، كما يناقش السلوك السياسي العسكري للجيش في هذه المرحلة وكيفية إدارته المرحلة الانتقالية، ثم موقفه إبان فترة حكم محمد مرسي.

كتاب "الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات"، وهو عبارة عن مجموعة أوراق بحثية، صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، تقدم قراءة تحليلية توثيقية مختلفة الأبعاد للحراك الشعبي الذي عرفته مصر 2011، بحيث شارك في تأليف هذا الكتاب نخبة من الباحثين والخبراء المصريين والعرب الذين توزعت دراساتهم على جوانب متعددة، ولعل أبرزها، دراسة الباحثة باكينام الشرقاوي التي جاءت موسومة بـ المجلس الأعلى للقوات المسلحة حاكما سياسيا، تناولت

الدور الجديد للمؤسسة العسكرية بصفتها حاكما سياسيا لا حاكما عسكريا، والتي اعتبرته دور جديد مختلف وفريد من نوعه، كما ناقشت طبيعة صنع القرار السياسي الناتج من المؤسسة العسكرية، واتجاهها، والجدل العام الدائر بشأنه.

المؤتمر الدولي الموسوم بـ "حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر"، المنظم من طرف مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، بمونترو، سويسرا 2-4 نيسان/ أبريل 2014، وخلال المؤتمر استعرض المشاركون الحالة الراهنة للعلاقات المدنية العسكرية في مصر والتحديات ذات الصلة، وبعد عرض لمحة عامة عن الدور الرئيس الذي لعبته القوات المسلحة المصرية في الحياة السياسية منذ أكثر من 60 عاما، بدأ المشاركون بإجراء تحليل معمق للعديد من القضايا الحساسة في العلاقات المدنية العسكرية، وأبرزها:

- الإطار القانوني الذي يحكمها، بما في الموازن المتفاوتة المنشأة بموجب الدساتير المصرية المختلفة.

- تأثير المؤسسة العسكرية على وسائل الإعلام وعلى تشكيل تصورات الشعب.

- الدور المتزايد للمؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري.

- النسق الخارجي له دور مهم في بناء تصور المؤسسة تجاه المساعدات الخارجية، وبشكل خاص قضية المساعدات العسكرية الأمريكية.

وفي الأخير خلص المؤتمر في هذا الشأن، إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كان أبرزها ضرورة النظر في إعادة علاقة المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية والمدنية كجزء لا يتجزأ من عملية التحول الديمقراطي في مصر كأساس للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المستقبل.

2-3- الدراسات التي تناولت الحالة التونسية فنجد:

كتاب " ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات " وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات كتبها باحثون متخصصون، صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وقد احتوى الكتاب عدة مواضيع وبحوث مرتبطة بالحراك التونسي، كان أبرزها " دور الجيش في الثورة التونسية" للباحث نورالدين جنون، ناقش في هذه الورقة البحثية تطور العلاقات المدنية العسكرية في إطار الدولة التونسية الحديثة، مع التطرق إلى الدور الإيجابي للجيش التونسي في الحراك الشعبي.

دراسة للباحث غريوال شاران *Sharan Grewal* تحت عنوان "ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي"، نشره مركز كارنيغي للشرق الأوسط، يسلط الضوء فيها على مكانة وموقع الجيش

التونسي بعد الحراك الشعبي 2011، وأشارت دراسته أن زيادة قوة الجيش التونسي سنة 2016، أصبحت ظاهرة صحية للديمقراطية، بعد تهميش الجيش لعقود من الزمن، كما أشارت دراسته أن التحولات السياسية التي أعقبت رحيل بن علي أحدثت تغيرات إيجابية على مستوى العلاقات المدنية العسكرية.

2-4- الدراسات التي تناولت الحالة المصرية والتونسية فنجد:

دراسة للباحث بوناصيف هشام وترجمة أحمد عيشة موسومة ب "الجنرالات والمستبدين: كيف حددت ممانعة الانقلاب مسبقا - سلوك النخبة العسكرية في الربيع العربي-، يناقش في دراسته الديناميات المحيطة بدور النخبة العسكرية في المنطقة العربية في ظل الحراك الشعبي عام 2011، واستخلص أن في حالي مصر وتونس كانت مختلفة، على الرغم أن كلا الجيشين كانا متجانسين إلى حد كبير من منظور طائفي، أما بخصوص ردة فعل الجيوش في سورية والبحرين واليمن وليبيا، مختلفة تجاه الحراك، على الرغم أنها تشكلت على استغلال الولاءات المتعلقة بالهوية، ففي سورية والبحرين بقي الضباط موحدين ودعموا الأنظمة، بينما في ليبيا واليمن انقسمت القوات وانشقت إلى وحدات نحو المعارضة.

التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حول النتائج الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع، حيث أوردت المنظمة في هذا التقرير أن الإنفاق السري على الدفاع في تزايد بالمنطقة التي تستحوذ حاليا على ما يقرب من 25 بالمئة من الإنفاق الدفاعي المبهم في العالم، واعتبرت أن هنالك مليارات الدولارات التي تنفق على الدفاع والأمن في ظل عدم وجود هيئة تشريعية تتلقى معلومات مفصلة وفي الوقت المناسب عن ميزانية الدفاع، وقالت أن تونس والأردن الدولتان الوحيدتان في المنطقة التي تنشر موازنة الدفاع تغلب عنها معلومات عامة وليس مفصلة وتقدمت تونس في التقرير في الترتيب ضمن مؤشر مكافحة الفساد، في حين حلت مصر ضمن المراتب الأخيرة ضمن فئة الحرجة حيث اعتبرت أن مصر أنفقت 135 مليار دولار على قطاع الدفاع في عام 2014، وهو ما يشكل 7.6 من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي.

3- إشكالية الدراسة:

يعتبر موضوع "الجيش والعملية السياسية" أحد أهم القضايا التي نالت حيزا كبيرا من الاهتمام، حيث برزت العديد من الكتب والدراسات التي تتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل،

خاصة في خمسينات والستينات من القرن العشرين، بعد أن شهدت العديد من النظم السياسية في تلك الفترة ظاهرة تدخل العسكر في الشؤون السياسية وبالتحديد الدول التي استقلت حديثا، ولعل هذا الاهتمام جاء بعد تأثيرات هذه الظاهرة على عدة قضايا حساسة مرتبطة بالديمقراطية والتنمية، وعلى الرغم من تبني العديد من هذه الدول الديمقراطية كنهج في إدارة الدولة والمجتمع، والتي تقوم على مبدأ راسخ هو أن يخضع الجيش بشكل كامل للسيطرة المدنية ويكون بعيدا عن الحياة السياسية، إلا أن المؤسسة العسكرية في هذه الدول -خاصة منها العربية والإفريقية-، لعبت فيها أدورا سياسية مهمة، وتحكمت في مقاليد الأمور بشكل مباشر أو غير مباشر، في السنوات الأخيرة زاد اهتمام الباحثين والمختصين بهذا الموضوع، بعد الحراك الشعبي التي شهدته المنطقة العربية، والتي أعادت قضايا العلاقات المدنية العسكرية للواجهة، بعد الأدوار المؤثرة للجيش العربية في هذا الحراك، وبالتحديد في كل من تونس ومصر.

لذا فإن الإشكالية المطروحة هنا تتمحور حول:

ما هو دور المؤسسة العسكرية ومستويات تأثيرها في العملية السياسية في كل من تونس ومصر في ظل ما أفرزته التحولات السياسية الجديدة بين 2011-2018؟
وسنحاول تحليل ودراسة هذه الإشكالية من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي نوجزها على الشكل التالي:

- ما هي أهم المضامين المفاهيمية والأطر النظرية المتعلقة بدراسة موضوع الجيش والسياسية من الناحية النظرية؟
- كيف أثر العامل التاريخي لنشأة المؤسسة العسكرية المصرية والتونسية على دورهما في الحياة السياسية؟
- ما طبيعة دور الذي مارسته المؤسسة العسكرية في كل من تونس ومصر في الحراك الشعبي؟
- كيف أثرت البيئة الداخلية والخارجية على دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في كلا البلدين؟

4-فرضيات الدراسة:

لابد من صياغة فرضيات وفق شروط علمية ومنهجية صحيحة، وعلى هذا الأساس يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يعتبر تاريخ وظروف نشأة المؤسسة العسكرية المصرية والتونسية، مدخل أساسي لفهم أدورها الحالية وعامل حاسم في رسم حدود علاقتها بالسلطة السياسية.
- كلما كان للمؤسسة العسكرية المصرية دور نافذ في الحياة الاقتصادية، كلما كان من الصعب إبعادها عن الحياة السياسية.
- هناك علاقة ارتباطية بين تدخل المؤسسة العسكرية المصرية والتونسية في الشأن السياسي العام وبين ضعف المؤسسات السياسية.

5- أهمية الموضوع وأهدافه:

5-1- تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع من عدة اعتبارات وتمثل فيما يلي:

- إن موضوع السياسات العسكرية المقارنة، يعد أحد المواضيع الهامة التي يجب تسليط الضوء عليها في ظل الموقع الحساس للمؤسسة العسكرية داخل الأنظمة السياسية.
- تكمن أهمية الموضوع من ناحيتين مهمتين في الجانب العلمي والعملي معا، حيث تقوم على أساس دراسة الاتجاهات النظرية المعرفية، حول دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، من خلال مناقشة هذا الموضوع بصورة علمية مستعرضين آراء المفكرين والباحثين والكتاب الذي تناولوا هذا الموضوع، ومن جهة أخرى تبحث عن موقع المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في كل من تونس ومصر.
- إن تدخل الجيوش في الشأن السياسي العام يكتسي أهمية بالغة خاصة فيما يتعلق بدراسة النظم السياسية في دول الجنوب، حيث أصبحت الظاهرة العسكرية في هذه الدول لها تأثيرات على عدة قضايا حساسة مرتبطة بالديمقراطية والتنمية والاستقرار السياسي.
- إن هذه الدراسة تعد إضافة للمكتبة العربية، في ظل قلة الدراسات السياسية والأكاديمية التي تتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل، ويكون كمرجع أكاديمي يستفيد منه الباحثين والمختصين في العلوم السياسية.

5-2- أما الأهداف التي سنسعى إلى تحقيقها في هذه الدراسة فتتمثل فيما يلي:

- محاولة فهم أعمق لتأثيرات ظاهرة تدخل الجيوش في العملية السياسية، بدراسة النماذج المختلفة لهذه الظاهرة ثم التطرق للمداخل النظرية التي قامت بدراسته.

-البحث في الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تدخل الجيوش في الحياة السياسية من خلال التطرق إلى العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية.

-البحث في أسباب اختلاف الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية في التحولات السياسية في مصر وتونس.

-الوقوف على حقيقة المكانة التي تحتلها المؤسسة العسكرية في كل من تونس ومصر في ظل ما أفرزته التحولات الجديدة بعد العام 2011.

-البحث في طبيعة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في كلا البلدين ومدى تأثيرها على القرارات السياسية.

6-حدود الدراسة:

لقد حددت فترة الدراسة، منذ بداية التحولات السياسية التي عرفتها مصر وتونس بداية العام 2011 إلى غاية 2018، وعليه ستناقش الدراسة أهم القضايا والأحداث التي شهدتها الحياة السياسية المصرية والتونسية في السنوات (2011-2018) ودور المؤسسة العسكرية فيها.

7-مناهج الدراسة:

ينبغي على أي باحث في دراسته، أن يتصور بحثه بالتفكير في المناهج التي سيستعملها في كل مرحلة من مراحلها على اعتبار أن المنهج مسألة مهمة في أي بحث علمي لهذا اعتمدنا على المناهج التالية في هذه الدراسة:

7-1-المنهج المقارن:

إن المنهج المقارن له مكانة مهمة في مجموعة المناهج التي يعتمد عليها الباحثين والمفكرين في الدراسات والأبحاث، وقد وظف هذا المنهج لاكتشاف دلالات التشابه أو الاختلاف في موضوع "الجيش والسياسة" في كل من مصر وتونس، للخروج بنتائج واستنتاجات تسمح لنا بفهم واستيعاب هذا الموضوع جيدا، وسيتم اعتماد المقارنة الكيفية في هذه الدراسة.

7-2-المنهج التاريخي:

لا يمكن فهم حاضر الظواهر إلا بالعودة إلى ماضيها، وهذا ما دفعنا إلى استخدام المنهج التاريخي من خلال توضيح أهم التطورات التاريخية التي شهدتها المؤسسة العسكرية المصرية والتونسية

ومكانتها في الحياة السياسية مع التفسير والتحليل والمناقشة، مروراً بالإشارة إلى أهم المداخل النظرية التي حاولت تفسير الظاهرة العسكرية.

7-3- منهج دراسة حالة:

تم الاعتماد على هذا المنهج من أجل التعمق في دراسة الحالة المصرية والتونسية خلال فترة الحراك الشعبي الذي شهدته هذه البلدان مطلع العام 2011 بهدف الإحاطة بموضوع دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية خلال الفترة الممتدة بين 2011-2018.

إضافة إلى ذلك سوف تعتمد الدراسة على مجموعة من الاقترابات، التي ستساهم في تحليل الظاهرة من كافة الجوانب كما تساعد على التفسير والتحليل وهي على النحو الآتي:

7-3- الاقتراب النسقي:

وفقاً لهذا الاقتراب يعتبر النظام السياسي نسقاً يتحرك في بيئة يؤثر فيها كما أثرت هي فيه، عبر المدخلات والمخرجات، بحيث يتلقى النظام السياسي مجموعة من المدخلات التي تأتيه من المجتمع، يقوم بدراستها، ثم يخرجها في شكل قرارات أو إجراءات، لتترك هذه المخرجات آثارها في البيئة، فتعود مرة أخرى عبر التغذية العكسية الاسترجاعية في شكل مطالب أو مساندة، بمعنى أن التغذية الاسترجاعية قد تكون إيجابية بالاستجابة لقرارات النظام أو تكون سلبية برفضها لتلك القرارات⁽¹⁾، وتم الاستعانة بهذا المقتراب لمناقشة تأثيرات المؤسسة العسكرية على مخرجات العملية السياسية، كما سنسلط الضوء على أهمية العامل الخارجي وتأثيره على موقف وسلوك المؤسسة العسكرية تجاه العديد من القضايا السياسية.

7-4- الاقتراب المؤسسي:

الذي يولي أهمية بالغة للأبنية والهياكل والأطر الرسمية، ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية، وكان علماء السياسة التقليديون الذين استخدموا هذا الاقتراب، يركزون على الدولة ومؤسساتها الرسمية كالحكومة والبرلمان والسلطة القضائية، وعلى التطور التاريخي لبعض المؤسسات، وهذا برؤية شكلية تركز على العدد أو على بروز هيكل أو اختفاء آخر، دون أن تولي أهمية تفسيرية

¹ عبد القادر بن حمادي، التحول الديمقراطي وإشكالية التنمية السياسية: الجزائر والمغرب دراسة مقارنة، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة الجزائر 3، 2010/2011، ص 10، 11.

لسبب الظهور أو الاختفاء⁽¹⁾، وسنستعين بهذا المقترح لمناقشة مدى التزام المؤسسة العسكرية بالوظائف المكلفة بها دستوريا وقانونيا ومدى مطابقتها ذلك على أدائها الفعلي على أرض الواقع.

5-7- إقتراب النخبة:

تفترض هذه المقاربة أن المجتمع منقسم إلى أقلية متأثرة وأخرى أكثرية متأثرة، وأن هذه الأقلية المتمثلة في النخبة هي التي تساهم في صنع السياسة العامة إذا كانت شرعية، باعتبار أنها تمتلك القوة، وبذلك فإن هذا المقترح يساعدنا في فهم العملية السياسية⁽²⁾، من خلال تسليط الضوء على فئات اجتماعية متفوقة كالفئات العسكرية أو الطبقات العليا في المجتمع وقدرتها على التحكم بموقع اتخاذ القرار⁽³⁾، ولقد استعنا بهذا المقترح من أجل تحليل العلاقة بين النخبة العسكرية والسياسية في ظل التحولات السياسية التي شهدتها كل من تونس ومصر بعد 2011، وكيف ساهمت النخبة العسكرية في التأثير على العملية السياسية وموقعها في هرم السلطة.

6-7- نظرية الدور: تفترض هذه النظرية أن الأشخاص يعملون على مطابقة أدائهم مع

المعايير المرتبطة بأدوارهم⁴. فنظرية الدور تستخدم لدراسة طبيعة الأدوار التي تضطلع بها مؤسسات الدولة والآثار التي قد تترتب عن هذه الأدوار، لهذا اعتمدنا على هذه النظرية لدراسة دور المؤسسة العسكرية المصرية والتونسية ومدى مطابقتها أدائها مع الأدوار والوظائف المنصوص عليها دستوريا.

7-7- إقتراب الجماعة: يستخدم اقتراب الجماعات وتأثيراتها المختلفة، سواء تعلق الأمر

بالتأثير المباشر في أفرادها أو غير أفرادها، كذلك تأثير الجماعات في النظام السياسي، وخصوصا عملية صنع القرار⁵، لهذا سيتم اعتماد هذا الاقتراب لدراسة تأثيرات الجماعات الفاعلة داخل هذه الأنظمة السياسية في مصر وتونس ومدى تأثيرهم على عملية صنع القرار وتحديد أي من هذه

¹ عزوز غربي، حقوق الإنسان بالمغرب العربي: دراسة في الآليات والممارسات دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2012/2013)، ص6.

² محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراعات، والأدوات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص ص 206، 209.

³ عبد الحق فكرون، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013/2014)، ص44.

⁴ - عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006. (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2007-2008، ص 31.

⁵ محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقتراعات، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997، ص 197.

الجماعات التي تملك النفوذ والقوة التي تسمح لها بالتحكم في مؤسسات تملك السلطة القرارية داخل هذه الأنظمة السياسية.

8-محاور الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة، إلى خمسة فصول رئيسية، كل فصل ينطوي على عدة مباحث، ولذلك جاءت محاور الدراسة على الشكل التالي:

عرض **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي والمقاربات النظرية المتعلقة بالدراسة، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث تناولنا في المبحث الأول مضامين المفاهيم المتعلقة بالدراسة من ذلك المؤسسة العسكرية، العلاقات المدنية العسكرية، الظاهرة العسكرية، العملية السياسية، أما المبحث الثاني فتطرقتنا فيه إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة لهذه الدراسة، في حين جاء المبحث الأخير موسوم بموقع المؤسسة العسكرية في النظم السياسية المختلفة.

أما **الفصل الثاني** فجاء لدراسة مراحل التطور التاريخي لموقع المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في كل من تونس ومصر قبل 2011 خلال فترات مختلفة من حكم الرؤساء السابقين وبالتحديد منذ تأسيس الجمهورية الأولى في كلا البلدين، كما سيتم مناقشة بديات تكوين وتطور نشأة المؤسسة العسكرية وظروف نشأتها.

وفي **الفصل الثالث** سيكون التركيز فيه على دراسة دور القوى المدنية والعسكرية في الحراك الشعبي الذي شهدته كل من تونس ومصر بداية العام 2011، والذي سيتم مناقشة فيه طبيعة الحراك الشعبي ومحركات التغيير التي عرفتها كل من تونس ومصر، مع تسليط الضوء على أدوار الفواعل المدنية والعسكرية فيه.

أما في **الفصل الرابع** ناقشنا فيه عملية الانتقال السياسي التي مرت بها كل من تونس ومصر، من خلال معالجة دور وموقف المؤسسة العسكرية من بعض قضايا المرحلة الانتقالية ولعل أبرزها الانتخابات التي جرت في كلا البلدين، كما سيتم التعرض إلى دور المؤسسة العسكرية في الأزمة السياسية التي عرفتها كل من تونس ومصر سنة 2013، لنختتم الفصل بدراسة مكانة وموقع المؤسسة العسكرية في ظل الدستور الجديد 2014.

أما في **الفصل الخامس** الذي جاء موسوم بالمؤسسة العسكرية ومخرجات عملية الانتقال السياسي في مصر وتونس، حيث استعرضنا في المبحث الأول منه الحالة المصرية من خلال دراسة

أربعة مطالب حيث ناقش المطلب الأول طبيعة العلاقة الموجودة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، أما المطلب الثاني فقد خصص لدراسة الدور الاقتصادي للجيش المصري وأثره على العملية السياسية، كما سيتضمن أيضا مناقشة الدور الإقليمي والخارجي وأثره على تحركات المؤسسة العسكرية تجاه الحياة السياسية، وذلك من خلال تسليط الضوء على المصالح والامتيازات التي تربط المؤسسة العسكرية بالعالم الخارجي.

وفي نهاية هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهمية الآلة الإعلامية بالنسبة للعسكريين، في حين جاء العنصر الثاني ليناقد الحالة التونسية والذي تناولنا فيه أهم الإستراتيجيات التي اتبعتها النخبة السياسية في المحافظة على حياد المؤسسة العسكرية تجاه العملية السياسية وآليات الرقابة عليها، كما تم تسليط الضوء على الدور الجديد للضباط العسكريين في المجتمع المدني التونسي للتأثير في العملية السياسية، كما سيتطرق هذا المبحث أيضا لدراسة البيئة الخارجية ومدى تأثيرها على دور المؤسسة العسكرية التونسية في الحياة السياسية من خلال مناقشة طبيعة هذه العلاقات الخارجية، لنعرج بعد ذلك في الأخير إلى دراسة مدى وجود أي دور اقتصادي للمؤسسة الجيش من عدمه.

أما في خاتمة الدراسة ستتطرق إلى أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة في جانبها النظري، كما ستتناول الاستنتاجات والخلاصة التي تعكس نتائج المقارنة الكيفية حول موضوع المؤسسة العسكرية والعملية السياسية في كل من مصر وتونس بعد 2011.

الفصل الأول

المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: مقارنة نظرية معرفية

من المواضيع التي راج تناولها في الأوساط الأكاديمية والسياسية موضوع الجيش والسياسة، حيث يعتبر من الموضوعات الحساسة والمعقدة، وهذا يعود بالأساس إلى الدور المؤثر الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، لهذا حاولت الدراسات البحثية مناقشة هذا الموضوع من عدة زوايا مختلفة، خاصة مع اختلاف وضعية الجيوش في النظم السياسية المختلفة، فبعض الدراسات تناولت ظاهرة التدخل العسكري في الحياة السياسية، وانصبت جهودهم البحثية حول تفسير أسباب هذه الظاهرة، في حين ركزت بعض الدراسات الأخرى على مسألة طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، للبحث في السبل الكفيلة لإنشاء السيطرة المدنية للوصول إلى مهنية الجيش كمؤسسة سيادية لا تتدخل في الشأن السياسي إلا في القضايا المرتبطة بالأمن والحروب.

ولإطاحة أكثر بهذا الموضوع سنحاول في هذا الفصل تحديد الإطار المفاهيمي والمقاربات النظرية المتعلقة بالدراسة، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث تناولنا في المطلب الأول مضامين المفاهيم المتعلقة بالدراسة من ذلك المؤسسة العسكرية، العلاقات المدنية العسكرية، الظاهرة العسكرية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة لهذه الدراسة، في حين جاء المبحث الأخير موسوم بموقع المؤسسة العسكرية في النظم السياسية المختلفة.

المبحث الأول: قراءة في المفاهيم المتعلقة بالدراسة

لاشك أن مسألة تحديد تعريفات دقيقة لمصطلحات الدراسة تعتبر أحد المداخل الضرورية المعقدة لإعداد أي بحث علمي، وهي العملية التي كثيرا ما تثير نوعا من الجدل والنقاش نتيجة للاختلافات التي تفرضها طبيعة التخصصات وتعددتها من جهة، ومن جهة أخرى بسبب اختلاف الرؤى الفكرية والتوجهات الإيديولوجية بين المفكرين والباحثين، وهي اختلافات ساهمت في حقيقة الأمر في إثراء المفاهيم وتوسيع دائرتها، لكن ما يهمنا أكثر في هذه الدراسة أن هناك مجموعة من المفاهيم التي تعتبر أساس الدراسة، ومن ذلك الظاهرة العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية والمؤسسة العسكرية، لهذا من الضروري التطرق إلى هذه المفاهيم ومضامينها المختلفة للتحكم الجيد في الدراسة، وكذلك معرفة وجهات النظر المختلفة والمتعددة التي تناولتها الدراسات.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية: المفهوم والوظائف

تعتبر المؤسسة العسكرية، من أهم العناصر الحاسمة في ظل كافة الأنظمة السياسية على مختلف أشكالها، وهي من دون شك إحدى سمات السيادة بالنسبة لأي نظام سياسي، وفيما أخضعت النظم السياسية هذه المؤسسة لتقودها وتحركها وفقا للقرارات السياسية، سواء لجهة الدفاع عن حدودها، أو الخوض حروبها في الخارج تجسيدا لهيمنتها، أو لنصرة الحلفاء وفقا للمعاهدات الأمنية والعسكرية، في الوقت الذي تلعب فيه المؤسسة العسكرية عموما لدي أنظمة الحكم غير الديمقراطية، أداة بيد الساسة لإحكام السيطرة على الشعب ومواجهة حركاته السياسية والاجتماعية، ونجد قاداتها في معظم الأحوال هم من سلالة عسكرية جاءوا منها، سواء من خلال الانقلابات أو من خلال انتخابات مزورة⁽¹⁾، وسيتناول هذا الجزء من الدراسة مفهوم المؤسسة العسكرية من خلال التعرض إلى مفهوم المؤسسة بشكل عام، وتحديد معناها اللغوي والاصطلاحي، ثم تحديد المقصود بالمؤسسة العسكرية وفي الأخير التعريف بأهم الوظائف والمسؤوليات المناطة بها.

¹ - هاني حبيب، "المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي: دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها"، مجلة تسامح، الصادرة عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان فلسطين، العدد 36، 2012، ص 51.

1- مفهوم المؤسسة العسكرية:

يعتبر مصطلح المؤسسة العسكرية من المفاهيم التي قدمت له العديد من التعريفات، غير أنه قبل أن نقوم بتحديد بعضها فإنه جدير بنا أن نتعرض إلى مفهوم المؤسسة بشكل عام وتحديد معناها اللغوي والاصطلاحي ثم نتعرض بعد ذلك إلى تعريف المؤسسة العسكرية:

أ- تعريف مصطلح المؤسسة:

يتشكل المجتمع بشكل عام من بني وهياكل وأدوار وأنساق اجتماعية وسياسية وثقافية، هذه البنى والأدوار تحدد العلاقات والتفاعلات القائمة بين أعضائه مما يترك أثراً في ديمومتها وتماسكها ونموها وتطورها، هذه البنى تتجزأ إلى بنى فرعية والتي تتجزأ بدورها إلى بنى ثانوية يطلق عليها المؤسسات⁽¹⁾، لهذا فإن وجود مؤسسات تعمل على تحقيق أهداف الجماعة هو ضروري لتنظيم حياة الأفراد، وللتغلب على صعاب الحياة، لأن الأفراد لا يستطيعون مواجهة القضايا بمفردهم، وقبل الولوج إلى صلب الموضوع لا بد من تناول أصل كلمة المؤسسة لغة:

أصل الكلمة أسس، يؤسس، تأسيساً، فهو مؤسس، أسس البناء: وضع قاعدته، جعل له أساساً، وأسس المشروع: إنشاء أسست الدولة مستشفى جديداً، أسس الدستور: وضع أسس نظرية حديثة في علم الاجتماع، تأسس: تأسست الشركة في عام كذا، تم بناؤها في هذا العام. مؤسس (مفرد): اسم فاعل من أسس كل من أسهم في إنشاء شركة مساهمة ووقع على العقد الابتدائي "عضو شركة مؤسس"، مؤسسة: أسس منشأة لغرض معين، أو لمنفعة عامة ولديها من الموارد ما تماري فيه هذه المنفعة، كدار المسنين أو السجن ونحوهما "مؤسسة علمية/ دستورية/ خيرية" مؤسسات الجامعة ما يتبع لها من كليات ومعاهد ومكتبات ومراكز بحوث⁽²⁾، المؤسسة هي كل تنظيم يرمي إلى الإنتاج أو المبادلة للحصول على الربح⁽³⁾.

أما فيما يتعلق بتعريف المؤسسة اصطلاحاً: فقد عرفها الباحثون والمفكرون عدة تعاريف، ولم يكن واحداً منها جامعاً مانعاً، ومن هنا نذكر بعضها منها:

¹ - دلشاد محمود صالح بابالا، دور المؤسسة العسكرية التركيبية في السياسة الداخلية 1980-2002، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2012، ص 11.

² - أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، ط1، مصر: عالم الكتب، 2008، ص ص 91-93.

³ - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المجلد الأول، ط4، مصر: منشورات الشروق الدولية، ص 17.

يعرفها كل من فوكوني وموس *Vicky and Moose* أنها مجموع من الأعمال أو الأفكار المؤسسة قبلا، يجدها الأفراد أمامهم وهي تفرض عليهم إلى هذا الحد أو ذاك"، في حين ينظر موريس دوفريجي *Maurice Duverg* أن المؤسسة هي مجموع من القواعد القانونية المتعلقة بنفس الموضوع وبنفس الوظائف، والتي تشكل كلا منسقا، بهذا المعنى، الزواج، الملكية، العقد، البرلمان، الانتخابات هي مؤسسات، كما يتفق هذا مع تعريف قاموس روبير " أن المؤسسات: مجموع الأشكال أو البنى الجوهرية للتنظيم الاجتماعي، كما تثبتها القوانين أو الأعراف لمجموعة إنسانية"⁽¹⁾، ويتضح من خلال تعريف موريس *Maurice* أنه يركز على الجانب القانوني في تحديده لمصطلح المؤسسة، من دون الحديث عن الأبعاد الأخرى لهذا المفهوم كعنصر الهدف المشترك بين الجماعة لتأسيس المؤسسة، وهو ما تطرق إليه التعريف الموالي.

حيث يؤكد دكتور "صادق الأسود" وجود عنصر الاستمرار فيقول إن المؤسسة "هي طراز مستمر في السلوك الاجتماعي، أو طريقة ثابتة للسلوك الجماعي، فان الحياة المشتركة في المجتمع تتطلب من الأفراد أن يطوروا عادات جماعية أو طرقا مقبولة لتحقيق الأهداف المشتركة"، والفكرة التي يقوم عليها التعريف من الناحية النظرية تؤكد بأن المؤسسة تهدف غلى تحقيق المصلحة المشتركة وسد حاجاتهم، ولكن في بعض الأحيان من الناحية العملية تكون المؤسسة عائقا لتحقيق المصالح المشتركة وسد حاجاتهم، مثال على ذلك الدولة الشمولية، وأن تنوع الحاجات في المجتمع تبعث مؤسسات متنوعة ومتعددة كما وأن كيفية إشباع هذه الحاجات تنبثق عنها مؤسسات من نفس الطبيعة⁽²⁾، وفي نفس السياق يتساءل صادق الأسود، ويقول ما العناصر المشتركة أو الرئيسية للمؤسسات؟ ويجب إن كل مؤسسة تشتمل على عناصر بيانية قائمة على أربعة أبعاد وهي: ⁽³⁾ العناصر السيكولوجية، عنصر حضاري (الرمز)، عنصر مادي (الوسائل المادية)، عنصر اجتماعي شكلي.

ويعرف ماكس فيبر *Max Weber* المؤسسة بأنها: " تركيب بيروقراطي وظيفي يحتوي على مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد شكل المؤسسة في كل مكتب وفي كل منظمة بالإضافة إلى

1 - موريس دوفريجي، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، تر: جورج سعد، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص 16.

2 - إبراهيم محمد العزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، ط1، العراق: مطبعة رون السلمانية، 2010، ص 45.

3 - المرجع نفسه، ص 46.

وجود هيكل تركيبي معين يحدد العلاقات وتدفقات السلطة وحدود كل قسم حيث يتم تركيب البيروقراطيين في سلم أوتوقراطي يضمن الرقابة بالقواعد الوظيفية⁽¹⁾.

أما **سعاد الشرقاوي** فتعرف المؤسسة وتقول "هي تنظيم اجتماعي هدفه الدفاع عن فكرة معينة وضمان استمرارها، فالنقابات هدفها ضمان الاستمرار لفكرة الدفاع عن حقوق أعضاء النقابة، والوزارات، والإدارات المختلفة هدفها تحقيق مصلحة عامة مشتركة والدفاع عن فكرة معينة وهي تنحية المصالح الفردية أمام المصلحة العامة"⁽²⁾، على وفق هذا التعريف يلاحظ أن **سعاد الشرقاوي** ركزت على الفكرة المشتركة التي أنشأت من أجلها المؤسسة، والتي تكون في الغالب عبارة عن مجموعة من الأهداف تتطلع الجماعة إلى تحقيقها، وهو ما يستلزم أن يكون هناك تماسك وانسجام داخل الجماعة لتحقيق هذه الأهداف.

كما يشير مفهوم المؤسسة عند "**صموئيل هنتجتون**" *Samuel Huntington* على أنها "هي أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتواتر، تختلف التنظيمات والإجراءات بدرجة المؤسساتية فيها... المؤسساتية هي العملية التي بها تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتاً"⁽³⁾، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن المؤسسة من وجهة نظر هنتجتون أنها كانت موجودة منذ القدم تجمع بين أفرادها قيما موحدة وثابتة، تختلف إجراءات تنظيمها من مؤسسة إلى أخرى.

وتأسيسا على ما سبق نستنتج أن التعريفات السابقة على الرغم من اختلافها إلا أنها أكدت على بعض النقاط المشتركة في التعريف بهذا المصطلح والمتمثلة في الهدف والمبادئ التي تقوم عليها المؤسسة، وكذلك على استمراريتها، ولقد حاولنا من جهتنا أن نضع تعريفا للمؤسسة وفق ما توصلنا إليه من خلال دراستنا في الموضوع بأنها: هي جهاز يعمل على تنظيم سلوك الأفراد وفق قيم متفق عليها من قبل الجماعة، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة، وتشمل هذه المؤسسة جميع التنظيمات الموجودة داخل المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو دينية.

1 - مراد زعيبي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، عنابة: منشورات جامعة عنابة، 2002، ص 44.

2 - سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصر: جامعة القاهرة، 2007، ص 51.

3 - صاموئيل هانتجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عبود، لبنان: دار الساقى، 1993، ص 21.

ب- تعريف المؤسسة العسكرية:

هي من أقدم المؤسسات التي أوجدتها البشرية، وقد كانت المجتمعات البدائية التي حاربت بعضها بعضا مجتمعات صغيرة، أو متنقلة، لا تفصل بينها حدود واضحة، حيث كان الانتقام بسبب الطلاق أو بسبب الزنا دافعا أساسيا لنشوب الحروب والمعارك، وبعدها أصبحت المجتمعات أكثر تنظيما، كان له تأثير على زيادة الانخراط في مؤسسة الجيش من أجل تحقيق مكانة عالية في القبيلة أو المجتمع⁽¹⁾، وبالتالي كانت الحروب في القديم دافعا أساسيا لإنشاء الجيوش للدفاع الشعوب عن أنفسها أو للدفاع عن أفكار ومعتقدات معينة، ثم في مرحلة معينة ارتبط وجود المؤسسة العسكرية بالمكانة الاجتماعية داخل المجتمع.

من الناحية التاريخية يعود أول ظهور للتشكيلات العسكرية في تاريخ الحضارة إلى ما بين النهرين (3000 ق.م) حيث دعت الحاجة إلى تشكيل وحدات عسكرية منظمة ودائمة لمواجهة الأقوام البربرية والبدو الذين كانوا يحاولون الاستيلاء على الأراضي الخصبة لدول المدنية في بلاد ما بين النهرين، ثم جاء الآشوريون (800 ق.م) وكانوا أول مجتمع يقوم بتطوير هذا النوع من التشكيلات، حيث قاموا بتبني نظام الموظف العسكري، ووضع القواعد البيروقراطية العسكرية، تخصيص رواتب للعسكريين من خزينة الدولة بصورة منتظمة، بناء الثكنات العسكرية، جهة مركزية لصناعة التجهيزات والمستلزمات العسكرية وتخزينها في المستودعات⁽²⁾.

وكان المسلمون من أوائل من أضفى عنصر الأيدولوجيا على الحروب استنادا إلى مفهوم "الجهاد" الذي جاء به الإسلام والذي يعني القتال في سبيل القضية أو الفكرة التي عبر عنها الدين⁽³⁾، بحيث جعل وظيفة الحرب والجهاد ترقى إلى الأهداف الاجتماعية التي تؤمن حياة الفرد وتحافظ على تماسك الدولة الفتية ونشر الدعوة، وقد اعتمدت الدولة الإسلامية على نوعين من الجيش: ⁽⁴⁾

1 - رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، تر: فخري صالح، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1996، ص 38.

2 - دلشاد محمود صالح بابالا، مرجع سبق ذكره، ص 21.

3 - دلشاد محمود صالح بابالا، مرجع سبق ذكره، ص 22.

4 - علي خلاصي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، الجزائر: دار الحضارة، 2007، ص ص 10، 11.

-الجيش النظامي: يقيم الجيش النظامي، في ثكنات أو خيام ويقوم على حماية المؤسسات الرسمية للدولة، كما تتكون منه الفرق الخاصة بحراسة الخلفاء والأمراء وكبار قادة الجيش، وهم على أتم الاستعداد لخوض المعارك متى طلب منهم ذلك.

-الجيش الاحتياطي: وهي الفرق المسجلة على قوائم لكنها غير عاملة وهي تلتحق عندما تعلن التعبئة للقتال في الأيام العصيبة، وكان على حدود الدولة معسكرات دائمة، فيها الحاميات والأسلحة، يكون فيها الجند على أهبة الاستعداد للدفاع عن حدود الدولة.

أما حديثا فقد اعتبرت بعض الدارسات الأكاديمية أن المؤسسة العسكرية جاءت كنتيجة حتمية بعد ظهور ما يسمى بالدولة القومية (*nation-state*)، وفي الأنظمة السياسية اعتبرت عاملا رئيسا في السياسة الخارجية للدول، لهذا طالب العديد من الزعماء ورؤساء الدول، بالاهتمام وتطوير هذه المؤسسة، وهو ما كان له تأثير على المجتمع والسياسة⁽¹⁾، ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من الدراسات تنظر إلى المؤسسة العسكرية بأنها مجموعة مواطنين تنظمهم الدولة في قوات عسكرية مسلحة، وتعدهم لمهمة الدفاع عن الوطن والحفاظ على أمنه وسلامة أراضيه وأجوائه ومياهه الإقليمية، وقد تكلفهم حين الضرورة في الإسهام في حفظ الأمن الداخلي ومواجهة مخاطر الكوارث والنكبات الطبيعية⁽²⁾، ويذهب البعض الباحثين إلى أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة من مؤسسات الدولة وليست جهازا أو أداة يأمرة السلطة، أنها مؤسسة للأمة وليست للنخبة الحاكمة شأنها في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء أو رئاسة الدولة، ومعنى ذلك أنها مؤسسة لها نصاب مستقل في الكيان السياسي ومحاييد في العلاقات السياسية بين السلطة والمجتمع⁽³⁾.

أما من وجهة نظر عسكرية بحتة هي: مجموعة القوات المسلحة الدائمة منها وشبه الدائمة، وكذلك القوى النظامية شبه العسكرية منها كالشرطة والأمن والمخابرات وقوات الحدود، كما تضم قيادات ودوائر عليا ووسطية ودنيا ومديريات وأمريات ومؤسسات تدريبية ومراكز وكليات وجامعات عسكرية، كما تضم معامل ومصانع ومنشآت ودوائر ارتباط مختلفة قد تكون عسكرية من كافة

¹- Peter B. Riddleberger, *Military Roles in Developing countries: an inventory of past research and analysis*, USA: the American University Washington DC, March 1965, p1.

²- ليلي سيد مصطفى ارباب، "الجيش والاستقرار السياسي في السودان"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 36، نوفمبر 2012، ص ص 11-10.

³- هيفاء محمد أحمد، "موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني"، مجلة دراسات دولية، العدد 42، 2009، ص 44.

الوجوه أو مرتبطة مع جهات ودوائر مدنية"⁽¹⁾، ولعل مضمون هذا التعريف يركز أكثر على الجانب الهيكلي في معرض حديثه عن المؤسسة العسكرية، وبالتحديد الفروع التي تتكون منها هذه المؤسسة، إلا أن هذا المفهوم في العديد من الدراسات الأخرى أصبح مفهوماً واسعاً ويشتمل على عدة عناصر أخرى، سنحاول التطرق إليها في العناصر التالية.

يرى أوسابيا باباتوندي *Osabiya Babatunde* أن المؤسسة العسكرية هي واحدة من مؤسسات الدولة المناط بها مسؤولية الدفاع عن أراضي الدولة، ضد أي عدوان من دولة أخرى"⁽²⁾، أما صموئيل هانتجتون *Samuel Huntington* فينظر للمؤسسة العسكرية أنها "أفضل المؤسسات تنظيمياً في البلاد وهي بالتالي تتمتع بموقع أفضل للتعبير الموضوعي عن الإرادة القومية، من الأحزاب أو الجماعات المنفعية"⁽³⁾، والملاحظ في التعريف الذي قدمه هانتجتون، أن المؤسسة العسكرية هي أكثر المؤسسات قوة وتنظيماً، مقارنة بالمؤسسات المدنية، لهذا تلعب دور مؤثر في الحياة السياسية خاصة منها التي تكون فيها القوى المدنية ضعيفة.

في حين يشير الباحث **فؤاد الأغا** في كتابه الموسوم "علم الاجتماع العسكري" في معرض حديثه عن مفهوم المؤسسة العسكرية فيقول "إن التنظيمات العسكرية هي أبنية تعمل على تنسيق أنشطتها لتضمن النصر في ميدان القتال، وتأخذ هذه الأبنية شكل مؤسسات دائمة يحافظ عليها في وقت السلم لطوارئ الصراع المسلح ويديرها عسكريون محترفون وهي تنظيمات معقدة لها حدود واضحة"⁽⁴⁾.

ويعرفها **ووديز Woodies** بأنها هيئة مؤلفة من أناس مسلحين، ينتمون إلى تركيبات طبقية مختلفة ذات مشاعر وروابط سياسية مختلفة أيضاً، ولها نظامها الداخلي الخاص من القوانين والأنظمة حيث يمارس الضباط من خلالها دوراً شبه دكتاتوري ويصبح إطاعة القيادة عرفاً في القوات

¹ - حسن تركي عمير، "المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانحياز ودواعي الإخفاق"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015، ص 124.

² - *Osabiya Babatunde, "Democratization and the military in Nigeria: A case for an Enduring Civil-Military Relations in the fourth republic and beyond", Global Journal of Political and Administration, Vol3, N2, April 2015, p45.*

³ - صاموئيل هانتجتون، مرجع سبق ذكره، ص 109، 110.

⁴ - فؤاد الأغا، علم الاجتماع العسكري، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007، ص 17.

المسلحة⁽¹⁾، وتجدد الإشارة أن بعد الدراسات تتناول مصطلح الجيش أحيانا كبديل للمؤسسة العسكرية فحين بعض الدراسات الأخرى، تنظر إلى أن الجيش هو جزء من المؤسسة العسكرية، وهو ما سيتم التطرق إليه في التعريف الموالي.

حيث تنظر الباحثة هيفاء محمد أحمد، أن الجيش هو جزء من المؤسسة العسكرية في معظم أنحاء العالم، التي تتألف من أقسام متنوعة قد تكون قوى الأمن أو الحرس الرئاسي أو الجمهوري أو تشكيلات شبه عسكرية، وقد تكون لهذه التشكيلات قدرات عسكرية تفوق الجيش، أو تحصل على التمويل بصورة تفوق ما يحصل عليه الجيش⁽²⁾، وفي نفس الاتجاه كذلك تعتبر الباحثة "ليلي سيد أرياب" أن الجيش هو جزء من المؤسسة العسكرية كلها، على أساس أن المؤسسة العسكرية تشمل سائر التنظيمات التي يسمح لها بحمل السلاح في الدولة.⁽³⁾

من هذا المنطلق يمكن القول أنه لا يوجد تعريف متفق عليه في الدراسات الأكاديمية، إذا اختلفت مضامين هذه التعريفات من باحث إلى آخر، لهذا حاولنا من جهتنا وضع تعريف وفق ما توصلنا إليه في هذه الدراسة، بأن المؤسسة العسكرية، هي "مؤسسة من مؤسسات الدولة غير السياسية، ينحصر دورها في حماية كيان الدولة والوطن من أي خطر داخلي أو خارجي يهدده، فهي لا تمثل أو تساند أي رأي سياسي أو جماعة معينة ضد جهة أخرى لأن في ذلك إخلالا بوظائفها المنصوص عليها دستوريا، تضم هذه المؤسسة عدة فروع تشمل غالبا القوات البرية والجوية والبحرية، كما لها قوانينها الداخلية التي تنظم أفرادها".

2-وظائف المؤسسة العسكرية:

في كل مدارس الفكر السياسي تنصرف المهمة الرئيسية للمؤسسة العسكرية في حماية الدولة وكيانها، برا وجوا وبحرا من أي خطر خارجي أو داخلي، فأى شعب ينشئ لنفسه جيشا ليدافع على أرضه ويحمي ميثاقه الدستوري، بمعنى أن المؤسسة العسكرية تحمي قيام الوطن ولكن لا تحكمه، وإنما يحكمه الشعب الذي وضع دولته على الخريطة، وكتب دستورها، وأنشأ جيشها ووظفه بحراسة قيام

1 - دلشاد محمود صالح بابلا، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2 - هيفاء محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

3 - ليلي سيد مصطفى أرياب، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الدولة، واحتفظ به إلى النهاية حاميا ومدافعا عن موقعها وعن كيانها⁽¹⁾، لهذا يعتبر وجود القوات المسلحة شرط جوهري للسيادة الوطنية وضمانة أساسية لاستقلال الوطن⁽²⁾.

إن ظهور الجيوش بالوظائف المعروفة عنها الآن تعود إلى القرن التاسع عشر، وبصورة خاصة بعد الثورة الفرنسية (1798) والحروب النابليونية، حيث برزت الدول القومية وتأسست الجيوش الوطنية الحديثة والمنظمة والتي امتازت بسرعة الحركة، كما أصبحت الخدمة العسكرية إجباريا وواجبا وطنيا، وبدأ أعمال التطوير في التنظيم والقيم والمعايير العسكرية خصوصا بعد الإحساس بالافتقار إلى المعلومات اللازمة حول المهنة، وبعد التحولات الكبيرة التي عرفها العالم على مختلف الأصعدة من زيادة في السكان والتطور التكنولوجي، التصنيع، الهجرة إلى المدن إلى جانب التخصص والانقسام في العمل، انعكس كل ذلك على وظائف المؤسسة العسكرية، بحيث توسعت وصارت أكثر تعقيدا من ذي قبل⁽³⁾، وأصبحت تشمل وظائف جديدة ذات أبعاد مدنية، من بينها القيام بأعمال مرتبطة بالتنمية، في ظل غياب المبادرات المدنية أو لأسباب مرتبطة بنفوذ وامتيازات المؤسسة العسكرية في الأنظمة السياسية.

ويمكن الإشارة إلى أربعة وظائف رئيسية تقوم بها المؤسسة العسكرية، والتي تنحصر فيما يلي: (4)

-الدفاع التقليدي: لا يزال الدفاع الخارجي التقليدي وظيفه رسمية للمؤسسات العسكرية، فجميع الجيوش في العالم تصر على الإبقاء على الدفاع عن أراضيها كمهمة أساسية.

-حفظ السلام الدولي: إن مشاركة المؤسسة العسكرية في عمليات حفظ السلام الدولي تعتبر من المهام التي تقوم بها، فهي توفر لضباطها وجنودها، الخبرة المهنية الكافية بعد الاحتكاك مع جيوش دول العالم، كما تقلل التكاليف المالية المخصصة للتدريب من ميزانيتها، بالإضافة أنها تساهم في دمج حكومتها مع العالم الخارجي.

-الأمن الداخلي: بالنسبة لهذا الجانب فالمؤسسة العسكرية لها مجموعة متنوعة من وظائف الأمن الداخلي تشمل: مكافحة التمرد، محاربة المخدرات، مكافحة الجريمة المنظمة.

1- محمد حسنين هيكل، مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه، مصر: دار الشروق، 2012، ص 241.

2- محمد فتحي أمين، العلم العسكري، سورية: الأوائل للنشر والتوزيع، 2005، ص 52.

3- دلشاد محمود صالح بابالا، مرجع سبق ذكره، ص 22، 23.

4- Wendy Hunter, *State and Soldier in Latin America: Redefining the Military's Role in Argentina, Barzil, and Chile*, Washington DC: United States Institute of peace, 1996, p4-6.

- العمل المدني ووظائف التنمية: وترتبط هذه الأدوار بتوفير الغذاء والخدمات الصحية في المناطق الفقيرة والنائية، والبنية التحتية، وحماية البيئة، فجميع الدول تستفيد من الموارد البشرية والدعم اللوجستي الذي يقدمه الجيش، خاصة في ظل غياب مبادرات القطاع الخاص أو الوكالات المدنية. وهناك من يعتبر أن وظيفة المؤسسة العسكرية إلى جانب مهمتها في الدفاع عن البلاد ضد التهديدات الخارجية، والحفاظ على الأمن الداخلي والنظام، فإنها أيضا تبحث عن المصالح المؤسسية الخاصة بها، للحفاظ على التماسك الداخلي، وحماية صورتها وكذلك لحماية الشرعية الوطنية، وذلك من خلال تأمين مصالحها الاقتصادية من خلال الانخراط في الجانب الاقتصادي، وكذا التفكير في الحصول على معدات عسكرية من الدرجة الأولى⁽¹⁾، ولعل من أسباب انخراط المؤسسة العسكرية في الأنشطة الاقتصادية، أنها كانت في البداية من أجل تأمين الرعاية للجنود المتقاعدين، وكذا المصابين من الحرب، ثم بعد ذلك تطورت لتشمل قيام المؤسسة العسكرية بمجموعة واسعة من الأنشطة التجارية.⁽²⁾

ويذهب عدد من المفكرين إلى أن اختراق المؤسسة العسكرية للجانب الاقتصادي وبالتحديد في الشق الإنتاج المدني، كانت له آثار سلبية على المجتمع من بينها زيادة خطر البطالة داخل الأفراد المدنيين بالإضافة إلى أنها أصبحت تشجع بعض أفراد الجيش على ترك المؤسسة العسكرية من أجل تكريس أنفسهم في الأنشطة المدنية التي تعتبر أكثر ربحية⁽³⁾، وفي هذا الصدد يمكن تصنيف هذه المسألة في الدول التي لا تصرح فيها المؤسسة العسكرية بالأرباح والعائدات التي تدرها من هذه الأنشطة التجارية والاقتصادية، وهذا من شأنه تعزيز موقع المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها، وبالتالي ستكون لها طموحات في السيطرة على هذا المجتمع.

¹ - Rozetta Meijer, *The role of the Military in Political Transitions: Egypt a case Study*, Master Thesis political science: Conflict and Cooperation, Faculty of social and behavioral sciences, Leiden University, July 2014, p15.

² - Elisa Ada Giunchi, *The Political and economic Role of the Pakistani Military*, Italy, Italian institute for international political Studies, Analysis No 269, July 2014, p8.

³ - William J.Foltz & Stem Mc Donald, *Democratization in Africa: the role of the Military*, Report on the second Regional conference, The African-American institute, Contonuo, Benin, 2010, p7.

لهذا جاءت بعض الدراسات التي تؤكد أن مهام المؤسسة العسكرية مرتبطة بمجموعة من الشروط، للقيام بوظائفها على أكمل وجه ومن هذه الشروط نذكر ما يلي: (1)

- يجب أن تحترم المؤسسة العسكرية الحقوق المدنية والإنسانية للشعوب.
- يجب أن تعكس عضوية الجيوش ديمغرافيا الوطن.
- خضوع المؤسسة العسكرية للسيطرة المدنية.
- يجب أن تكون المؤسسة العسكرية محترفة بمعنى تركيز العسكريين على أداء مهامهم العسكرية، وعدم انخراطهم في الحياة السياسية.

يشير قاموس الجيش لوزارة الدفاع الأمريكية في معرض حديثه عن مهام المؤسسة العسكرية، والتي تأخذ عدة زوايا مختلفة، كل منهما يركز على جانب معين والتي نذكر منها: (2)

-القدرة العسكرية: القدرة على تحقيق هدف محدد في زمن الحرب (لكسب الحرب وتحقيق الهدف المنشود)، وتتضمن هذه القدرة أربعة عناصر رئيسية (هيكل القوة، التحديث، الاستعداد، الاستمرارية).

-العمل المدني -العسكري: هنا تقوم القوات المسلحة في القيام بمشاريع مفيدة للسكان المحليين في جميع المستويات والمجالات مثل التعليم، التدريب، الأشغال العامة، الزراعة، وسائل النقل والاتصالات، الصحة، الصرف الصحي، وغيرها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي من شأنها أن تعمل على تحسين مكانة المؤسسة العسكرية داخل المجتمع.

-الإنشاءات العسكرية: بمعنى التشييد، وتطوير مؤسسة الجيش وتوسيعها.

-التعليم العسكري: وذلك من خلال تقديم تعليمات لأفراد المؤسسة العسكرية في الموضوعات التي من شأنها تعزيز معارفهم بعلوم وفنون الحرب.

-الاستخبارات العسكرية: وهي من خلال الحصول على معلومات استخباراتية عن الجيوش الأجنبية، أو كل ما له علاقة بالقطاع العسكري الأجنبي، وهذه الوظيفة تعتبر مهمة في صنع السياسات العسكرية وتخطيطها وتنفيذها.

¹- William J.Foltz & Stem Mc Donald, *op.cit*, p 4.

²-*Dictionary of Military and Associated Terms, Department of Defense, USA: Joint publication, 12 April 2001, p338, 344.*

-الدعم العسكري للسلطات المدنية: وذلك من خلال إرسال بعثة عسكرية لتقديم الدعم للسلطات المدنية في الكوارث الطبيعية أو الكيميائية أو النووية والإشعاعية.

-الدعم العسكري لتطبيق القانون المدني: من خلال تقديم بعثة عسكرية لتقديم الدعم في مجالات محدودة في هذا الموضوع وتشمل: مكافحة الإرهاب، مكافحة المخدرات، حماية البنية التحتية للمؤسسات الوطنية.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن للمؤسسة العسكرية مجموعة من الوظائف الأساسية والثانوية، وهذه الوظائف تختلف من دولة إلى أخرى، نظرا لخصوصيات تلك الدولة والبيئة المحيطة بها وموقع المؤسسة العسكرية في الأنظمة السياسية، وكذلك الأولويات التي تحددها العقيدة العسكرية للدول وعلى العموم فإن تلك الوظائف مرتبطة ب: حماية الوطن، الأمن الداخلي والخارجي، البناء والتشييد، التنمية، حماية المقدسات، الأنشطة المدنية.

المطلب الثاني: الظاهرة العسكرية: المفهوم والعوامل

يحتل موضوع الظاهرة العسكرية أهمية كبيرة في الدراسات الأكاديمية، على اعتبار أنه من المواضيع الشائكة في موضوع الجيش والسياسة، لهذا سنحاول في هذا العنصر التعمق في مصطلح الظاهرة العسكرية، ثم بعد ذلك سيتم مناقشة أهم العوامل المختلفة لهذه الظاهرة خاصة في ظل اختلافها من دولة إلى أخرى.

1- مفهوم الظاهرة العسكرية:

ليس هناك تعريفا محددًا جامعا لمصطلح الظاهرة العسكرية، وعلى هذا الأساس هناك اختلاف بسيط بين الباحثين والمفكرين في تحديدهم لمفهوم دقيق لهذا المصطلح، وعليه يمكن التطرق إلى ما قدمه الدراسيين محاولين الإمام لمختلف جوانبها.

ترجع الظاهرة العسكرية الحديثة في أصلها التاريخي إلى الحقبة لرومانسية^{*}، وقد ولدت بشكل متزامن مع ميلاد الدولة القومية في فرنسا وإنكلترا ثم ألمانيا، فالظاهرة العسكرية الحديثة مرتبطة أساسا بظهور الجيش المحترف خلافا لكل الأشكال التاريخية للجيش من متطوعة ومرتزة ومليشيا وغيرها،

* الحقبة الرومانسية: هي تلك الفترة الزمنية التي أعقبت عصر التنوير بفرعها السياسي (في فرنسا)، والفكري -الإيديولوجي (في ألمانيا).

ولذلك لم يظهر مصطلح الظاهرة العسكرية، إلى الوجود أساسا إلا في عام 1816 في خضم الحقبة الرومانسية.⁽¹⁾

حيث برز هذا المفهوم كواحد من المفاهيم المتداولة على المستوى الأكاديمي، ويقصد بها نزعة واتجاه يهدف إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة وفرض نظامها الصارم على الحياة المدنية، وتقوى هذه النزعة عندما تعجز المؤسسات الدستورية والحياة السياسية المدنية عن مجابهة التحديات المطروحة على المجتمع بنجاح فيحصل نوع من الضياع والفوضى يغري القيادات العسكرية بالاعتقاد بأنها بما أوتيت من قدرة على فرض النظام⁽²⁾، إذن من خلال هذا المفهوم فالظاهرة العسكرية ترتبط بتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي لظروف وأسباب مختلفة سنحاول الإحاطة بها لاحقا في هذه الدراسة.

كذلك تعرف الظاهرة العسكرية بأنها "تلك المكاسب أو الامتيازات الممنوحة للمؤسسة العسكرية، بصفة رسمية أو غير رسمية، في ممارسة فعالة للحكم، من خلال لعب دور مهم في المجالات غير العسكرية داخل مؤسسات الدولة، أو حتى لهيكله العلاقات بين الدولة والسياسي أو بين الدولة والمجتمع المدني".⁽³⁾

وتعرفها الموسوعة البريطانية بأنها "تلك الحكومة التي يحل فيها العسكريون محل المدنيين في تولي السلطة السياسية في الدولة بوسائل غير دستورية"، بينما يعرفها **خوندار Khondar** بأنها السيطرة المباشرة على السلطة السياسية من جانب مجموعة من أعضاء القوات المسلحة، ويكون لهذه السيطرة انعكاساتها البعيدة المدى على السياسات الداخلية والخارجية للدولة".⁽⁴⁾

ويمكن القول كذلك بأن مفهوم الظاهرة العسكرية يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الانقلاب العسكري"، والذي يعتبر أحد الوسائل التي يستخدمها العسكريون للوصول إلى الحكم، ومن ثمة ترسيخ الظاهرة العسكرية.

1 - خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في لمشرق العربي المعاصر، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص ص 113، 114.

2 - عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر، د.س.ن، ص 108.

3- Claudio Fuentes, *the military and politics: weaknesses in Chileandemocracy, USA: University of north Carlina at chapel Hill, 1998, p 4.*

4 - ليلي سيد مصطفى أرباب، مرجع سبق ذكره، ص 11، 12.

وفي تعريف آخر لصموئيل هنتجتون *Samuel Huntington* فيشير إلى الظاهرة العسكرية بقوله: "أن الجيش يمارس السلطة على أساس مؤسساتي، والقادة العسكريين يحكمون كعصبة من الزملاء أو يتبادلون المناصب الحكومية العليا فيما بين كبار الجنرالات"⁽¹⁾، إذن الظاهرة العسكرية من وجهة نظر هنتجتون ترتبط بتقلد الجنرالات العسكرية لمناصب سيادية في المؤسسات المدنية للدول أو ممارسة التأثير على المدنيين الذين يتولون هذه المناصب الحساسة.

أما فؤاد الآغا فيشير في تعريفه لهذه الظاهرة: تلك الطبقة من الضباط والقادة العسكريين الذين تسلموا الحكم في بلدان كثيرة عن طريق الجيوش فأساءوا إلى بلدانهم وإلى الجيوش التي وصلوا عبرها إلى السلطة بإفسادها وإشغالها في كل القضايا إلا قضيتها الأساسية، الدفاع عن الوطن..."⁽²⁾ ويعتبر كل من *Wogu & Ibieta* أن الظاهرة العسكرية هي "نتاج تدخل عسكري طويل وراسخ في الحياة السياسية، ومن أبرز مظاهر هذه الظاهرة، هي أن القوة والترهيب تحل محل الإجراءات المدنية المتعارف عليها كالحوار والتفاوض، تبادل الآراء"⁽³⁾، ولعل هذا المفهوم ينطبق كثيرا مع حالة العديد من الدول الإفريقية والعربية، التي استمرت فيها الظاهرة العسكرية سنوات طويلة، وذلك من خلال الدور التاريخي الذي لعبه العسكريون في تحقيق استقلال هذه الدول، ومن ثمة السيطرة على مقاليد الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وقد قامت الباحثة "ليلي سيد أرباب" بتحديد معيارين أساسيين نستطيع من خلالهما تمييز الظاهرة العسكرية من غيرها، واختبار مدى توفرها، ومن ثم الحكم بوجود ظاهرة عسكرية من عدمه، هذان المعياران هما:⁽⁴⁾

أ- الوسيلة التي يستخدمها العسكريون للوصول إلى الحكم.

ب- المصادر التي يستندون إليها للاستمرار في الحكم وكسب التأييد السياسي وإضفاء مظاهر الشرعية على وجودهم في السلطة.

¹ - صموئيل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993، ص 181.

² - فؤاد الآغا، مرجع سبق ذكره، ص 201، 202.

³ - *Wogu Ikedinachi & Ibnieta Jide, "civil military relations and leadership crisis in 21 st century Africa: An inquiry", International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research, Vol 2, March 2014, p 50.*

⁴ - ليلي سيد أرباب، مرجع سبق ذكره، ص 12.

أما لين هيرغ *Lene Heiberg* فقد حدد بدوره أيضا مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها الحكم بوجود الظاهرة العسكرية، والتي أجملها في النقاط التالية: (1)

- تخصيص الجزء الأكبر لميزانية الدولة للإنفاق العسكري.
- الاستخدام المكثف للرموز والشخصيات العسكرية في الخطاب السياسي.
- استخدام مزيد من القوات العسكرية لضمان الأمن الداخلي من أجل حماية البلاد ومصالحها في الخارج.
- اضطهاد المعارضة.
- حل المشاكل والأزمات السياسية من اختصاص المؤسسة العسكرية.
- السيطرة الفعلية على المدنيين من قبل العسكريين.

ومن جهة أخرى يعرفها كل من هيرت إيدي *Herbert C. Edeh* مايكل ل يوجوز *Michael LUgwueze* بأنها ممارسة الحكم من قبل العسكريين وعادة يتم ذلك عن طريق الاستيلاء الغير الدستوري على السلطة، من خلال الإطاحة بالسلطة المدنية الشرعية، وذلك بحجة إما استعادة القانون والنظام، أو إعادة تأسيس شرعية داخل النظام، أو القضاء على مشاكل اجتماعية التي تؤثر على الدولة والمجتمع، أو يكون الحكم بطريقة غير مباشرة من خلال الاعتماد على طبقة من المدنيين التي وجهت إليهم مسؤولية ممارسة سلطة الدولة نيابة عنهم (2)، من هنا نلاحظ بأن هذين المفكرين في تحديدهما لمفهوم الظاهرة العسكرية، ركزوا على مسألة المبررات التي يركز عليها العسكريون في تدخلاتهم في الحياة السياسية، وهو ما سنتطرق إليه في الفكرة الموالية.

ومن هذه الزاوية فإن أبرز المبررات التي يركز عليها العسكريون في تدخلاتهم في الحياة السياسية، هو توفير الاستقرار بشكل عام، لكن في الواقع أن الدور السياسي التي تقوم به المؤسسة العسكرية، يكون في كثير من الأحيان المصدر الرئيسي لانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي في

¹- *Lene Heiberg, Civil-Military Relations in Uganda: A Cultural Approach, Oslo: Universities Oslo, 2010, p p 26, 27.*

²- *Herbert c. Edeh, Michael I. Ugwueze, Military and Politics: Understanding the theoretical Underpinnings of Military Incursion in Third World Politics, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 20, September 2014, p 2048.*

- الاجتمعات⁽¹⁾، وفي هذا الشأن أيضا حدد "فؤاد الآغا" بدوره المبررات التي يعتمد عليها العسكريون في تدخلاتهم في الشؤون السياسية ونذكر منها كما يلي: ⁽²⁾
- إن الحكومة المدنية فشلت في تحقيق الأهداف التي ترجوها الأمة.
 - إن الحكومة المدنية قامت بأفعال غير قانونية تتعارض مع المبادئ الدستورية.
 - إن الجماعات القائمة تصرفت بما يهدد الأمن الداخلي للبلاد وشجعت على العنف وعدم الاستقرار السياسي.
 - إن الحكومة قد تبنت سياسات أدت إلى انهيار اقتصادي.
 - إن الحكومة قد فشلت في تخطيطها لبرامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي العصري.
 - أنهم عازمون على إزالة الفساد واستئصال جذور عناصر الهدم في الدولة.
 - علاج الخلل السياسي وتحديث الاقتصاد وإتباع سياسة اقتصادية تقدمية.
- ولعل تكريس الظاهرة العسكرية، بعد نجاح المؤسسة العسكرية في التدخل في الشؤون السياسية يتم عن طريق مجموعة الإجراءات والخطوات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية للاستيلاء على السلطة وذلك من خلال ما يلي: ⁽³⁾
- إدراج بنود في الدستور بإسناد المسؤولية للجيش عن إقرار القانون والنظام والأمن القومي، وكان المعنى الضمني لتلك البنود إمكانية تدخل الجيش في السياسة واتخاذ ما يلزم للوفاء بهذه المسؤوليات.
 - إنشاء كيانات حكومية جديدة على يد الجيش، فمثلا البرتغال سابقا ينص دستورها على وجود مجلس للثورة أعضاؤه من القوات المسلحة يهدف تقديم المشورة للحكومة والحكم على مدى دستورية القوانين.
 - يتولى كبار قادة الجيش مناصب سيادية في الدولة، فمثلا البرازيل سابقا نجد أن ستة من أعضاء الوزارة البالغ عددهم ما بين 22 و26 كانوا ضباطا بالجيش.

¹ - Stefano Bellucci, *From Military Authoritarianism To Civilian Democracy: A Critical Taxonomy, Italy, Italian institute for international political Studies, Analysis No 193, August 2013, p3.*

² - فؤاد الآغا، مرجع سبق ذكره، ص 226، 227.

³ - صموئيل هانتجتون، مرجع سبق ذكره، ص 327-329.

-استقلالية المؤسسة العسكرية، واستقلال هيئة ضباطها وتمويلها على وجه الخصوص، عن سيطرة الحكومة المدنية، حيث أصدر الجيش الشيلي مرسوماً ألا يتم عزل قادة القوات المسلحة والشرطة إلا بعد سبع سنوات، وألا تقوم الحكومة بخفض حجم الجيش، وأن تقوم القوات المسلحة بوضع ميزانيتها بنفسها.

ويوضح الجدول رقم (01) والخطوات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية للاستيلاء على المصادر القوة والسلطة في المجتمع في ظل الظاهرة العسكرية.

جدول رقم (01): مخطط الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع في ظل الظاهرة العسكرية.

المرحلة	الهدف	الإجراءات
الأولى	الاستيلاء على الدولة	<ul style="list-style-type: none"> - السيطرة على الحكومة. - حل البرلمان والمجالس المنتخبة - تعيين العسكر في المراكز القيادية. - احتكار مراكز اتخاذ القرارات. - احتكار وظائف التشريع والتنفيذ والإشراف على القضاء.
الثانية	الاستيلاء على النظام السياسي	<ul style="list-style-type: none"> - إلغاء الأحزاب السياسية أو التضييق عليها ومنعها من العمل العلني. - تعليق الدستور والحكم بالمراسيم. - استمرار مفعول قانون الطوارئ والأحكام العرفية. - خلق تنظيمات جديدة مصطنعة تحت سيطرة العسكر.
الثالثة	تبلور الوضع القائم الجديد	<ul style="list-style-type: none"> - السيطرة على النقابات والاتحادات والتنظيمات المهنية. - استعمال وسائل الإعلام للتلاعب الغوغائي بالجمهور. - توسعة أجهزة المخابرات والمباحث (الإرهاب المنظم للدولة). - محاولة استيعاب عملية التسييس. - التجبر والقضاء على المشاركة الشعبية في السلطة واتخاذ القرارات.
الرابعة	الاستيلاء على النظام الاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> - إصدار قوانين الإصلاح الزراعي (تصفية كبار الملاك). - توسيع دور القطاع العام وتحجيم القطاع الخاص. - توسيع ملكية الدولة عن طريق التأميم. - تصفية الطبقة المالكة القديمة.

المصدر: خلدون حسن النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 143.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك اهتمام كبير بتحديد المعنى الاصطلاحي لهذه الظاهرة، حيث اتفق المفكرين في تعريفهم لهذا المصطلح بأنه مرتبط بتدخل العسكريين في الحياة

السياسية، لكنهم اختلفوا في تفسيرهم للطريقة والإجراءات التي نلحكم من خلالها بوجود الظاهرة العسكرية من عدمها، وقد حاولنا من جهتنا تحديد تعريف إجرائي لهذا المصطلح وفق ما توصلنا إليه في دراستنا، فإن الظاهرة العسكرية هي ذلك التحول الذي يحدث على مستوى الوظائف التقليدية للمؤسسة العسكرية المتمثلة في الدفاع عن الوطن وحماية أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية إلى مؤسسة متدخلة في الشؤون السياسية، سواء بطريقة مباشرة من خلال تولي أفرادها الحكم أو عن طريق مجموعة من المدنيين يحكمون نيابة عنهم.

2- عوامل الظاهرة العسكرية:

على الرغم من العديد من الدراسات والبحوث التي أجريت عن المؤسسة العسكرية في العالم الثالث، أو الدور السياسي العسكري، أو النزعة العسكرية على وجه الخصوص فإنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق حول خصائص هذه الظاهرة أو العوامل الدافعة لحدوثها، لهذا سنحاول الإحاطة بكافة العوامل التي تطرق إليها الباحثين.

أ- العامل العسكري الداخلي:

فقد أرجعها البعض إلى خصائص العسكريين أنفسهم مثل تشبعهم بالروح العسكرية، وشيوع روح الخدمة، وكفاءتهم التي تجمع بين القدرة القتالية والمهارة الإدارية، ومواقفهم البطولية إضافة إلى الوحدة الداخلية والتنظيم الرأسي والأفقي والطاعة العسكرية التي تتميز بها المؤسسة العسكرية، كما تم الربط بين تطوع العسكريين إلى السلطة السياسية وأصولهم الاجتماعية التي ترجع، إلى الطبقة المتوسطة وشريحتها الدنيا، والأخذ في الاعتبار في هذا الصدد الممارسات المترفة للعسكريين وشكهم الدائم في المدنيين، وكذلك درجة التعليم وموقفهم من الشرعية الدستورية وطبيعة العلاقات التي تربط المؤسسة العسكرية بمؤسسة الحكم⁽¹⁾، وفي نفس السياق اعتبر *Mosca* أن تنظيم القوات المسلحة وأنماط تجنيدها والتي تضم كل العناصر المحاربة وهذا يجعلها بالتالي قادرة على فرض الطاعة لتحقيق أهداف معينة فلا تجد صعوبة في إملاء ما تريده على المجتمع، بينما يرى البعض الآخر أن عوامل بيئية تؤثر مباشرة على قيام العسكريين بالتدخل لتصحيح ما يرونه غير مناسب.⁽²⁾

¹ حلمي نادية، "تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية والمصرية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 147، 2014، ص 91.

² أحمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع العسكري، القاهرة: دار المعارف، 1980، ص 288.

ب-العامل السياسي:

وفقا للكثيرين، فإن أحد العوامل التي ساهمت في تعزيز مكانة المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية هو التخلف السياسي، وبالتحديد فساد وعدم كفاءة النظام السياسي القائم، والذي غالبا ما تعمل الجماعات الحاكمة فيه إلى تعظيم مصالحها الخاصة، بدلا من خدمة الصالح العام⁽¹⁾، وفي نفس السياق يعتبر **خلدون حسن النقيب** أن النظام السياسي يفتقد إلى الضوابط المؤسسية أي لانتقال السلطة بشكل عادي متفق عليه من حاكم إلى حاكم ومن جماعة إلى جماعة، أو من فئة حاكمة إلى فئة حاكمة، ولذلك يلجأ أطراف النزاع على الدوام إلى حله لمصلحتها بالعنف أو ما تيسر من وسائل: التآمر، وبالاغتيال، وبالتمرد، وبالغزو، وبالحرب الأهلية⁽²⁾، وفي ظل هذه الظروف التي يسودها الفوضى والنزاعات، تسعى المؤسسة العسكرية إلى فرض الاستقرار السياسي، على اعتبار أنها هي الطرف الوحيد القادرة على حسم هذه النزاعات والصراعات على السلطة.

ج-العامل التاريخي:

كان للدور البارز الذي لعبته الجيوش في الدول حديثة الاستقلال على اعتبار أنها رمز واضح للاستقلال القومي الذي حصلت عليه البلاد، ودرع واق له في المستقبل أثره في أن يكون لها مكانة خاصة وتقدير عظيم، خاصة في الدول التي كانت تعاني من التباين العنصري والديني بين سكانها، حيث إن الجيش يمثل المؤسسة الوطنية الوحيدة في المجتمعات ما تزال فيها الأمة في مرحلة التكوين، وحيث يلاحظ ضعف الروابط القومية العامة، فضلا عن أن الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية ما تزال تحدد إلى درجة كبيرة إدراك وعي الناس أكثر مما يحدده شعور الانتماء إلى جماعة واحدة، لذلك كان الجيش هو الكيان الذي احتوى كل فئات السكان، وأصبح رمزا لوحدة الأمة وحاملا لأفكار سيادتها⁽³⁾، ومن هذا المنطلق أعطيت لهذه الجيوش المنتصرة الحق في حكم الدول المستقلة الجديدة لكي تملأ الفراغ السياسي الذي خلفه رحيل السلطة الاستعمارية، فكان الحكم عسكريا، وبهذا اكتسبت النخبة العسكرية مكانة متميزة في تلك الدول المستقلة⁽⁴⁾، وبهذا الصدد

¹-Elisa Ada Giunchi, *op. cit.*, p3.

² - خلدون حسن النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 118.

³ - سيد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ - المرجع نفسه، ص 19.

تشير أغلب تجارب الدول في هذه المسألة، أن المؤسسات العسكرية ذات التاريخ الطويل في التدخل في شؤون الحكم، قد ظلت لفترة طويلة تمارس نفوذها وتأثيرها في الحياة السياسية.

د-العامل الاقتصادي:

إن عجز النخبة الحاكمة أمام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها شعوبها، يؤدي إلى تفاقم الشعور بالسخط لدى هذه الشعوب، ويؤدي بالطبع إلى حالة من الضعف تنتاب النخبة الحاكمة بفعل ضغوط الأوضاع الاقتصادية المتردية والتملل الاجتماعي المتزايد، وفي نفس الوقت تفقد ولاء النسق العسكري نتيجة إخفاقها في تلبية متطلباته، أو اتخاذ أي إجراءات لتخفيض ميزانية المؤسسة العسكرية مما يهدد مصالحهم وامتيازاتهم، فتصبح النخبة الحاكمة موضع تأمره، ويكون الانقلاب العسكري هو أشد أنواع التآمر ضد النخبة الحاكمة معلنين أن الحكومة المدنية قد فشلت تمام في تحقيق الأهداف التي ترجوها الأمة من تقدم ونمو اقتصادي واجتماعي نتيجة لسياسات خاطئة من جانبها⁽¹⁾، وفي هذا الصدد درس كل من *Fossum* و *نيدلو Needler* العلاقة بين الانهيار الاقتصادي ولاحظ *نيدلو Needler* أنه لم يحدث أي تدخل عسكري في أمريكا للاتينية في الفترة من سنة 1937-1942 إذ تميزت هذه الفترة بالانتعاش الاقتصادي على النقيض من عام 1944 إذ زادت الانقلابات العسكرية التي كانت متوافقة مع الانهيار الاقتصادي والمعاناة الاجتماعية، ولهذا يمكن القول أن احتمالات التدخل العسكري هو أن الحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئاً لمعالجة هذه الظروف.⁽²⁾

هـ-العامل التعليمي:

إن محتوى المنهج التعليمي في الكليات العسكرية دور في الوعي السياسي للضباط، فهؤلاء الضباط الذين يهتمون بالتكتيك العسكري فقط وفي حدود الوسائل وليس الأهداف قد يضعون أنفسهم في حدود جماعة معينة لها مصالح محددة ولا يتدخلون إلا إذا تعرضت هذه المصالح للمساس وقد لا يقيمون اعتباراً للمصالح العليا للمجتمع، ولكن الواقع أن مناهج الكليات العسكرية اليوم تحتوي على العديد من الموضوعات التي تعمل على تأييد الضبط المدني ولكنها تزيد بذلك من وعي

¹ - المرجع نفسه، ص 27.

² - فؤاد الآغا، مرجع سبق ذكره، ص 217، 218.

الضباط السياسي ويؤدي ارتفاع درجة هذا الوعي إلى زيادة احتمالات الإطاحة بالحكومة⁽¹⁾، وعليه يمكن القول أن هناك ارتباط وثيق بين المنهج التعليمي للعسكريين، والظاهرة العسكرية، لهذا عملت حكومات العالم على ضمان تعليم جيد للجنود والضباط من شأنه زيادة الوعي لدى الضباط والجنود، لتحقيق مهنية المؤسسة العسكرية.

و-العامل الثقافي:

عادة ما تكون التدخلات العسكرية في الشؤون السياسية، في البلدان التي تتميز فيها المجتمعات بعدم التجانس لأسباب عرقية، وتكون أكثر عرضة للتدخل العسكري في الشؤون السياسية⁽²⁾، وهو ما تطرق إليه الدكتور سيد عبد العال حينما اعتبر أن عامل عدم تجانس التركيب الاجتماعي لبعض الدول، أحد العوامل المباشرة لوجود الظاهرة العسكرية، حيث تتنوع الجماعات العرقية والثقافية واللغوية، وبالطبع ينعكس هذا التباين نفسه انعكاسا قويا على تركيب المؤسسة العسكرية ذاتها، فالجنود والضباط يأتون من مختلف البيئات والطبقات، وهو ما يكون له أثره على المؤسسة العسكرية، حيث يحمل في طياته مشكلات ومطامع واتجاهات متعددة قد لا تكون بالضرورة على وفاق في التزام الخط السياسي الرسمي داخليا وخارجيا⁽³⁾، ولعل هذا الانقسام في بعض الأحيان من شأنه تشجيع بعض العسكريين المحسوبين على فئات اجتماعية معينة، على التطلع إلى السلطة السياسية، لحماية مصالح الجماعات التي ينتمون إليها.

ز-العامل الخارجي:

تزايد احتمالات التدخل العسكري أيضا بتزايد دور المساعدة الخارجية الأجنبية في توسيع دور استقلال القوات المسلحة، وذلك لأن المساعدة العسكرية الأجنبية من الدول الصناعية تؤثر على المفهوم الذاتي للقوات المسلحة على أساس أنها أكثر تقدما من التنظيمات الأخرى وأسرعها في استخدام المعدات والأسلحة التي تدافع بها عن البلاد، وهذا يشجعها على محاولة الاضطلاع بمسؤوليات جديدة تؤثر على الضباط المدني القائم فوقها ولا يتناقض ذلك مع الاعتبار القائل بأن

¹ - المرجع نفسه، ص 216.

² - Herbert c. Edeh, Michael l. Ugwueze, *op.cit*, p2052.

³ - سيد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 28، 29.

احتواء القوات المسلحة في أنشطة مدنية يقلل من احتمالات تدخلها، فاحتواء القوات المسلحة الشديد في القضايا الأهلية هو الذي يخلق لديها إحساسا متزايدا بدورها.⁽¹⁾

وفي نفس الاتجاه أيضا طرحت تفسيرات عدة لتدخل الجيش في السياسة، بشكل مباشر أم غير مباشر، فبعضها ركز على أسباب وعوامل خارجية، مثل التهديدات الخارجية لأمن الدولة في دفع العسكر إلى مثل هذا التدخل، أو الأحلاف العسكرية أو المساعدات العسكرية من القوى الكبرى، واتجه بعضها الآخر إلى الأسباب والعوامل الداخلية مثل الثقافة السياسية للمجتمع ودرجة المؤسسة في الدولة، أو مدى قدرة القيادة السياسية المدنية على حيازة السلطة، أو خصائص المؤسسة العسكرية نفسها ودرجة حرفيتها، وكذلك الصورة التي يحملها الضباط عن دورهم ومكانتهم في المجتمع، ويمكن إجمال تلك التفسيرات في المقاربات الآتية:⁽²⁾

-المقاربة الثقافية: تركز على الإطار الثقافي للمجتمع ورؤية الأمة تجاه الجيش ودوره، حيث تؤثر العوامل الثقافية والقيمية في طبيعة الدور الذي يقوم به الجيش في السياسة.

-المقاربة العالمية أو نظام الاختراق والتغلغل الخارجي: تتناول تأثير السياق العالمي والتفاعلات بين المؤسسة العسكرية في السياسة، مهما تكن طبيعة تلك التفاعلات، من حيث علاقات التدريب وتوريد الأسلحة والمساعدات والاتفاقيات الأمنية والتحالفات الاستراتيجية الجزئية أو الشاملة.

-مقاربة الدولة: محورها طبيعة الدولة وتشكلها وأنماطها: التابعة أو التحديثية أم التسلطية... إلخ لكن من خلال التركيز على موقعها كمفهوم ونظرية وواقع سياسي واجتماعي، واتجاه فاعليتها الداخلية والخارجية، وتهتم بالعد العسكري، بعدا رئيسيا مستقلا أكان أم فرعيا تابعا.

-مقاربة المؤسسة العسكرية: تبحث في المعطيات الذاتية الخاصة بالمؤسسة العسكرية، وتركز على عدد من المفردات في النظام السياسي والخبرة التاريخية والمعاصرة لتجارب المؤسسة العسكرية الحربية والسياسية وطبيعة النظام الإيديولوجي للمؤسسة العسكرية وطبيعة التفاعلات مع المؤسسات السياسية والقوى المجتمعية والمجتمع المدني.

1 - فؤاد الآغا، مرجع سبق ذكره، ص212.

2- هاني سليمان، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص 21، 22.

من خلال استعراض أهم عوامل الظاهرة العسكرية، نجد أن هذه العوامل تختلف باختلاف الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها الدول، كما يمكن القول أن الظاهرة العسكرية ارتبط وجودها أكثر في دول الجنوب عامة، خاصة خلال فترة الستينات والسبعينات، إلا أنها هذا لم يمنع من وجود نزعة عسكرية تحاول السيطرة على مقاليد الحكم، خلال العقود الأخيرة، والجدول رقم (02) يوضح ذلك.

الجدول رقم (02): النزعة العسكرية في مختلف أنحاء العالم بين سنوات 2000/2014.

السنة	الدولة	المنطقة/القارة	أحداث التدخل العسكري / قادة التدخل العسكري
2000	جزر فيجي	أوقيانوسيا	التدخل العسكري كان من طرف "جورج سبيت".
2003	الفلبين	آسيا	من قبل ضباط صغار معروفون باسم " ماجدالو"
2004	هايتي	أمريكا	عزل الرئيس جان " برتران" في ولايته الثانية.
2005	موريتانيا	أفريقيا	أطاح التدخل العسكري بمعاوية ولد سيد احمد طاية
2006	مدغشقر	أفريقيا	قيام المؤسسة العسكرية بالإطاحة بالرئيس " مارك رافالومانانا"
2006	تايلاند	آسيا	تم الإطاحة برئيس الوزراء " تاكسين شيناواترا" بعد أن كان خارج البلاد من طرف الجيش الملكي التايلندي.
2006	لوري كوستا	أفريقيا	محاولة انقلاب فاشلة من طرف الجيش للإطاحة بالرئيس " لوران غاغبو"
2007	تركيا	أوروبا/آسيا	محاولة انقلاب فاشلة من طرف الجيش التركي أطلق عليها " بالانقلاب الإلكتروني" ^(*) .
2008	غينيا	أفريقيا	استيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة بعد وفاة الرئيس " لانسانا كونتي".
2008	تيمور الشرقية	آسيا	تم إطلاق النار على الرئيس "خوسيه راموس هورتا" لكن تم إحباط الانقلاب العسكري.
2009	لهندوراس	أمريكا	استيلاء المؤسسة العسكرية على القصر الرئاسي واختطاف الرئيس " مانويل زيلايا روزاليس".
2012	جزر المالديف	آسيا	بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في 7 فيفري تولى محمد وحيد حسان رئاسة البلاد.
2013	مصر	أفريقيا	قيام وزير الدفاع المصري "عبد الفتاح السيسي" بالانقلاب على الرئيس الشرعي محمد مرسي.
2014	تايلاند	آسيا	قيام قائد الجيش التايلندي بالاستيلاء على السلطة، بعد الأزمة التي عرفتتها تايلاند.

Source: Herbert c. Edeh, Michael l. Ugwuez, op.cit , p 2056.

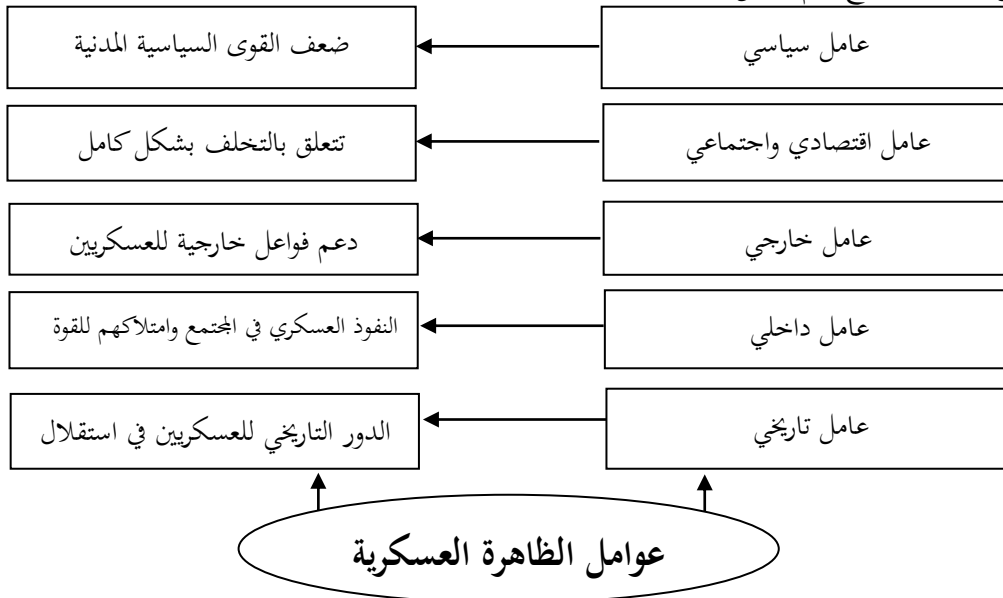
إضافة إلى الأسباب المذكورة سابقا تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية مجموعة من الأسباب المرتبطة بالظاهرة العسكرية والتي سنحاول إجمالها في العناصر التالية:⁽¹⁾

* - الانقلاب الإلكتروني: هو بيان هيئة الأركان العامة التركية الذي صدر على موقعها على الأنترنت، وكان مضمون هذا البيان يتدخل بصفة مباشرة في الشؤون السياسية وبالتحديد في الانتخابات الرئاسية، وهدد بتدخل الجيش في الحياة السياسية.

¹ - ناديه حلمي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

- ضعف البنيان السياسي والحروب الأهلية.
 - انتشار الصراعات السياسية وضعف التماسك الاجتماعي.
 - التفتت الطبقي وانتشار الفساد والأزمات الاقتصادية الحادة.
 - مشكلات الحدود الإقليمية والهزائم العسكرية.
 - المحافظة على النظام، أي استبدال نخبة حاكمة بأخرى من الطبقة نفسها.
 - صراع العسكريين على السلطة.
 - التدخل الأجنبي (تخطيطاً ودعمًا للتدخل العسكري في الشؤون السياسية).
 - التأثير بانقلابات أخرى (أثر المحاكاة)
 - اعتقاد العسكريين بصلاحياتهم للحكم.
 - الإحساس بالتفوق الناتج من دعم وتسليح المؤسسة العسكرية بحيث تصير هي القوة الوحيدة القادرة على حسم الصراعات على السلطة.
- خلاصة القول مما سبق ذكره أن هناك شبه اتفاق بين كثير من المهتمين بالدراسات المرتبطة بالجيش والسياسة على أن عوامل الظاهرة العسكرية تشمل مجموعة من العوامل المختلفة، وقد ساهمت العديد من هذه الدراسات في تحديدها والتي غالباً تعود إلى عدة أسباب يمكن إجمالها في الشكل التالي:

الشكل (01): يوضح أهم عوامل الظاهرة العسكرية.



المصدر: الشكل من إعداد الطالب

المطلب الثالث: العلاقات المدنية العسكرية: المفهوم والأنماط.

1- مفهوم العلاقات المدنية العسكرية:

على مر التاريخ، أدت العلاقة بين القادة السياسيين والعسكريين إلى نقاش والصراع، وأحياناً إلى الدمار، وتكثر الأمثلة التاريخية عن الحكام السياسيين الدكتاتوريين الذين أرسلوا قواتهم المسلحة نحو الكوارث معارضين نصيحة قادتهم العسكريين، أو القادة العسكريين الذين تشبثوا بالسلطة السياسية، مع ذلك يعتبر النقاش الأكاديمي الحديث حول إدارة هذه العلاقة المعقدة جديد نسبياً، إذ يرجع إلى عام 1958 حين نشر صامويل هنتجتون *Samuel Huntington* كتاب الجندي والدولة: نظرية وسياسة العلاقات المدنية- العسكرية، فمنذ ذلك الحين نمت الكتابات حول العلاقات المدنية العسكرية بثبات⁽¹⁾، ولتصبح أحد الفروع المعرفية، ضمن علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري، حيث بدأ يتبلور بطريقة منهجية وعلمية واضحة، هدفه التوصل إلى صيغة متوازنة في أدوار القوات المسلحة من جانب، والنخب والسلطة المدنية من جانب آخر، من شأنها أن تضمن توفير الأوضاع التي تتيح للأولى الاضطلاع بالدور الدفاعي المنوط بها على الوجه الأكمل، حيث تكون مؤسسة عسكرية محترفة ومهنية متماسكة، مع خضوعها لرقابة السلطة المنتخبة وإشرافها على نحو يهيئ المناخ لترسيخ دعائم الدولة المدنية الديمقراطية التي تكون فيها السيادة للقانون والدستور بالنسبة إلى الأفراد كافة والمؤسسات كلها من دون استثناء⁽²⁾.

ولعل من التحديات الكبرى التي تواجه دراسة "العلاقات المدنية العسكرية"، هو تحديد معنى دقيق لهذا المصطلح، فقد اعتبر بول براكين *Paul Bracken* أنه قد يكون من المفيد تقديم التحليل الكامل "للعلاقات المدنية العسكرية" مع تفصيل وظائف كل من العسكريين والمدنيين لفهم هذا المصطلح⁽³⁾.

في حين يشير كل من ووغو وإيبتيك *Wogu & Ibietank* أن مفهوم مصطلح العلاقات المدنية العسكرية بمعناه الواسع يعني "العلاقة بين المجتمع المدني ككل، والمؤسسة العسكرية أو

1 - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الدولي للخبراء، مونترو، سويسرا، 2-4 إبريل 2014، ص6.

2 - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص19.

3- *Suzanne C. Nielsen, "Civil-Military Relations theory and Military effectiveness", public Administration and Management, Volume 10, number 2, 2005, p77.*

المؤسسات التي أنشأت من أجل حمايته"، وبمعناه الضيق هي "العلاقة بين السلطة المدنية لمجتمع معين، والسلطة العسكرية"، وتنظر مختلف الدراسات التي تناولت العلاقات المدنية العسكرية أن السيطرة المدنية على الجيش هي أفضل من سيطرة الجيش على الدولة، وتبقى المشكلة التي تدرس هو كيفية إنشاء سيطرة مدنية على الجيش والحفاظ على استقلالها السيادي في نفس الوقت⁽¹⁾، وفي هذا الصدد من الضروري أن نفرق بين "الاستقلالية المؤسسية" و"الاستقلالية السياسية"، حيث تشير الأولى إلى الاستقلال المهني للجيش بسبب طبيعة عمله المحترفة وفي سبيل التطور المهني للجيش، يؤكد الجيش استقلالته المهنية من خلال الحفاظ "على وحدته العضوية ووعيه" والتي تضعه كجزء من وضع المؤسسات، أما الاستقلالية السياسية للجيش فتشير إلى نفور الجيش من المراقبة المدنية حتى مقاومتها ليصبح سلطة موازية أو فوق المؤسسات السياسية، ودرجة الاستقلالية السياسية هي مقياس لتحديد قدرة الجيش على تجريد المدنيين من امتيازاتهم السياسية والاحتفاظ بتلك الامتيازات لنفسه⁽²⁾.

ويشير أديجي إيبو *Adedeji Ebo* أنها شبكة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجتمع الذي تعمل فيه، والتي هي بالضرورة جزء من هذا المجتمع، وتشمل هذه العلاقات جميع جوانب دور المؤسسة العسكرية (كمؤسسة مهنية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية) في الحياة الوطنية، وتشمل أيضا هذه العلاقات القضايا المرتبطة بموقف المؤسسة العسكرية تجاه المجتمع المدني، وكذا الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها مع الدولة⁽³⁾، فحين عرفها الباحثان بول تشامبرزز *Paul Chambers* وأوريل كروسان *Aurel Croissant* هي تلك التفاعلات بين العسكريين والفاعلين المدنيين وهذه التفاعلات متعلقة بسلطة اتخاذ القرارات السياسية⁽⁴⁾.

¹- Wogu Ikedinachi & Ibnietan Jide, *op.cit*, p 48.

²- رباب المهدي، العلاقات المدنية-العسكرية في مصر، ورقة قدمت لندوة العلاقة بين المدني والعسكري وفرص التحول الديمقراطي في مصر المنعقد في القاهرة يوم 11 ديسمبر 2011، ص 3.

³- *Adedeji Ebo, Towards a code fo conduct for Armed and security Forces in Africa: opportunities and challenges, Geneva, policy paper, Geneva centre for the Democratic control of armed forces, March 2005, p2.*

⁴ - *Paul Chambers and Aurel Croissant, Democracy under Stress: Civil-Military Relations in South and Southeast Asia*, Bangkok Thailand: Institute of Security and International Studies, Chulalongkorn University, 2010, p07

أما الباحث **فؤاد الأغا** في كتابه الموسوم "علم الاجتماع العسكري" فيعرفها على أنها: "علاقة القادة العسكريين بالحكومة في المجالات القانونية والإدارية والسياسية"، وعرفها أيضا بأنها "آثار التعاون بين الأفراد العسكريين والمدنيين في تنفيذ السياسة العامة للدولة"، وقد تتسم هذه العلاقات بالصراع بعد محاولات من العسكريين ممارسة تأثير أكبر على كل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع وذلك بفعل سيادة الحالة العسكرية في المجتمع⁽¹⁾، ويشير **ماكوبين توماس أوينز Mackubin Thomas Owens** أن العلاقات المدنية هي تلك التفاعلات التي تصف العلاقة بين شعب الدولة، ومؤسستها، وجيشها⁽²⁾.

كنتيجة من التعريفات السابقة يلاحظ أن معظم التعاريف المقدمة لهذا المفهوم، قد ركزت على مسألة التأثير المتبادل بين المدنيين والعسكريين، كفكرة جوهرية في مفهوم العلاقات المدنية العسكرية، وهذا التأثير قد يؤخذ ثلاثة أنماط: السيطرة المدنية بمعنى أن النخبة السياسية المدنية هي التي تتولى سلطة اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية، أو السيطرة العسكرية والتي تعني أن النخبة العسكرية هي التي تتولى سلطة تلك القرارات أو يكون هناك توافق بين الطرفين في تنظيم الحياة العسكرية ورسم السياسات الأمنية.

وتجدر الإشارة أن العلاقات المدنية العسكرية تمثل أحد جوانب سياسة الأمن القومي التي تهدف إلى زيادة درجة الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضد التهديدات الخارجية، ولذلك فإنها تمثل المكون الرئيسي للسياسة الأمنية العسكرية التي تتضمن مجموعة من القضايا، يتمثل أهمها فيما يلي: ⁽³⁾

- القضايا الكمية المتعلقة بالحجم، وأسلوب التجنيد، وإمدادات القوات المسلحة وما يتعلق بها من الموارد المخصصة للقوات المسلحة.

¹ - فؤاد الأغا، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² - Mackubin Thomas Owens, "What Military officers need to know About civil-military relations", *Naval War College Review*, spring 2012, vol 65, N 2, p 67.

³ - شادية فتحي إبراهيم، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة"، مجلة النهضة، العدد 4، أكتوبر 2006، ص 4.

-القضايا الكيفية الخاصة بالمنظمة ومكوناتها من معدات، وأسلحة، وقواعد، وأسلوب تسريح القوات، وعلاقة مع الحلفاء.

-القضايا الديناميكية الحركية المتعلقة باستخدام القوات المسلحة وطبيعة الظروف التي تعمل في ظلها.

وأخيرا يمكن القول إنه من خلال التعاريف التي ذكرت سابقا، فإن العلاقات المدنية-العسكرية هي: ذلك التفاعل الحاصل بين الفاعلين السياسيين المدنيين والمؤسسة العسكرية، وتتمحور هذه العلاقات في المجالات القانونية والسياسية والإدارية بين الطرفين في إطار تنفيذ السياسة العامة للدولة، وقد تتخذ هذه العلاقات إما شكل الصراع أو التنافس أو التعاون حسب كل دولة وتقاليدها السياسية.

2-أنماط العلاقات المدنية العسكرية:

تتعدد أنماط العلاقات المدنية-العسكرية باختلاف الرؤى والسياقات، ووفق الخبرات التاريخية للدول، وسنحاول فيما يلي استعراض أهم تصنيفات الباحثين لنماذج هذه العلاقات:

يطرح هانتجتون *Huntington* تصنيفا لأنماط العلاقات المدنية العسكرية استنادا إلى معايير ثلاثة متمثلة في الإيديولوجية السائدة، والقوة العسكرية ومستوى الاحتراف العسكري، لإعطاء خمسة أنماط يمكن من خلالها مقارنة مواقف العلاقات المدنية العسكرية في جميع المجتمعات على النحو التالي: ⁽¹⁾

النمط الأول: ويتسم بالملامح التالية:

- إيديولوجية غير عسكرية.
- درجات عالية من القوة السياسية للعسكريين.
- درجة منخفضة من الاحتراف العسكري.

النمط الثاني: ويتسم بالآتي:

- إيديولوجية غير عسكرية.
- درجات منخفضة من القوة السياسية للعسكريين.
- درجة منخفضة من الاحتراف العسكري.

¹ - محمد رفيق غراب، دور الجيش في الحياة لسياسية في بلدان غرب إفريقيا، ط1، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2016، ص ص 161،162.

النمط الثالث: ويتسم بالآتي:

- إيديولوجية غير عسكرية.
- درجات منخفضة من القوة السياسية للعسكريين.
- درجة مرتفعة من الاحتراف العسكري.

النمط الرابع: ويتسم بالآتي:

- إيديولوجية موالية للعسكريين.
- درجة عالية من القوة السياسية للعسكريين.
- درجة عالية من الاحتراف العسكري.

النمط الخامس: ويتسم بالآتي:

- إيديولوجية موالية للعسكريين.
- درجات منخفضة من القوة السياسية للعسكريين.
- درجة عالية من الاحتراف العسكري.

كما حدد آرثر سميث *Arthur Smith* أربعة أنماط من التفاعلات في العلاقات المدنية العسكرية: (1)

السيطرة: تشير إلى سيطرة العسكريين على الحياة السياسية بحيث ينظمون ديكتاتورية عسكرية.

التأثير: تشير إلى تأثير كلا الجانبين المدنيين والعسكريين على كل منهما.

التبعية: تعني أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة محايدة سياسياً والتي تسيطر عليها قيادة مدنية منتخبة.

المشاركة: وتشير إلى حدوث نوع من التوازن بين الطرفين.

¹-Jongseok Woo, (Security Threats and the Military's Domestic Political Role: A comparative Study of South Korea, Taiwan, the Philippines, and Indonesia), presented to the Graduate school in partial Fulfillment of the Requirements **for the degree of Doctor of Philosophy**, the University of Texas at Austin, USA, 2007, p31.

في حين نجد الباحث بير لميوتير *Lemoter Per* يقسم العلاقات المدنية-العسكرية إلى ثلاثة أنماط وهي: (1)

-الجيش البريتوري: ويشير مفهوم "البرويتورية*" إلى الاتجاه عند العسكريين للتدخل في شؤون الدولة.

-الجيش المحترف: وهو موجود بدرجة رئيسية في الدول الصناعية التي تتمتع بعلاقات مدنية-عسكرية تقوم على فرض السيادة المدنية على العسكريين، ويختلف عن الجيش البريتوري الذي يمارس سلطة سياسية مستقلة لضعف السلطة المدنية.

-الجيش الثوري المحترف: وهو ليس وكيلا بيروقراطيا للنظام، ولا يهدد الحرس البريتوري، وإنما هو طرف نظير ومستقل في الحكومة في بلد يشمل فيه العنصر الإيديولوجي القومي المجتمع كله، مثل جيش التحرير الشعبي الصيني.

رغم هذا التقسيم الذي جاء به بير لميوتير *Per Lemoter* للجيش، إلا أنه يعتبر أن كل الجيوش تدخلية بدرجة تختلف من جيش لآخر، وهذا رغم أن الدول البيروتورية تكون مؤسساتها العسكرية ذات توجهات للقيام بأدوار رئيسية، وذلك ولو على حساب الجماعات الأخرى وخاصة فيما يخص صنع السياسات الأمن الوطني ودرجة التدخل الذي يمارسه العسكر على المدنيين مرتبطة أساسا بطبيعة المجتمع والثقافة السياسية السائدة في هذا المجتمع، وهذه الثقافة السائدة يحدد مستواها في أي مجتمع عاملان رئيسيان: (2)

العامل الأول: هو مدى احترام وتمسك المواطنين بالمؤسسات والأدوار المسندة للحكومة المدنية، أي مدى قبول واعتراف المواطنين بشرعية النظام.

والعامل الثاني: هو مدى حضور وتجذر المؤسسات المدنية، مثل الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات والجمعيات في المجتمع، فانخفاض مستوى هذين العاملين يؤثر سلبا على مستوى الثقافة السياسية في المجتمع وهذا بدوره يعزز تدخل العسكر المباشر في الشؤون السياسية.

¹ - رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، مصر: دار الشروق، 1999، ص 11.

* البريتورية: مصطلح مأخوذ من كلمة "بريتوري" التي تعني الجندي في الحرس الإمبراطوري الروماني الذي قام بخلع وتنصيب الإمبراطور.

² - محمد رفيع غراب، مرجع سبق ذكره، ص 155، 156.

واستنادا إلى دور ووظيفية المؤسسة العسكرية في المجتمع قام فاينر *Feiner* بالتمييز بين أربعة نماذج للعلاقات المدنية العسكرية حيث يضم النموذج الأول جميع الحالات التي يمارس فيها العسكريون دورهم المشروع في التأثير على عملية صنع القرار السياسي بحسبانهم جماعة، حيث أنهم يسعون إلى أهدافهم الجماعية مثل زيادة الميزانية العسكرية، أما النمط الثاني فإنه يرتبط باستخدام العسكريين وسائل التهديد أو الابتزاز لتحقيق أهدافهم، ويشير النمط الثالث يشير إلى قيامهم باستبدال حكومة مدنية بأخرى بسبب فشلها في القيام بالتزاماتها تجاه المؤسسة العسكرية، أما النمط الرابع والأخير فإنه يشير إلى قيام العسكري بالتدخل والإطاحة بالحكومة القائمة وتولى الحكم بأنفسهم. (1)

وفي دراسة قام بها *Lockham* لوكهام محاوله منه إيجاد تصنيف جامع لأنماط العلاقات المدنية العسكرية، اعتبر أن خلال مجموعة من المعايير يمكن تصنيف أنماط العلاقات المدنية العسكرية وهذه المعايير هي: (2)

- قوة المؤسسات المدنية (مرتفعة/ غير مرتفعة).

- قوة المؤسسات العسكرية (مرتفعة/ متوسطة/ منخفضة).

- طبيعة الحدود العسكرية (متكاملة/ مختزقة/ مقننة).

واستنادا إلى المعايير السابقة يضع لوكهام *Lockham* تسعة أنماط محتملة للعلاقات المدنية العسكرية: (3)

- السيطرة الموضوعية التي طرحها هنتجتون *Huntington* وهو ما ينطبق على أمريكا الشمالية وأوروبا.

- سيطرة قوة مسلحة منظمة وتنتج عن غياب التهديدات الخارجية (الحياد) والقوات أنشئت من أجل الحفاظ على النظام في الداخل والمساهمة في عمليات حفظ السلام.

- سيطرة الحزب مجسدة في وجود حزب سياسي قوي ومهيمن على جميع القطاعات والمؤسسات وهذا ممثل في نظم أحادية الأحزاب والشيوعي.

1 - حمدي عبد الرحمان، الجيوش والنحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص 72، 73.

2 - محمد رفيع غراب، مرجع سبق ذكره، ص 162.

3 - المرجع نفسه، ص 163، 164.

-وينقسم هذا النمط إلى:

أ-دولة مسلحة بقوات محدودة ومحترفة تستعين بالتجنيد الإلزامي وقوات الاحتياط.

ب-دولة ثورية مسلحة قامت على موقف ثوري كما حدث في الصين واليابان.

-السيطرة الذاتية وهي تقصد الأنظمة التي تتداخل فيها صلاحيات المؤسسات المدنية والعسكرية.

-الدولة العسكرية وفق ما طرحها هارولد لاسوال *Harold Laswell* حول كون الأمور العسكرية

تكتسي أهمية وألوية خاصة المجتمع، عندما يندفع العسكريون في اتجاه الوصول إلى السيطرة

السياسية.

وينقسم هذا النمط إلى:

أ-الدولة الحارسة: والتي يرى فيها العسكريون أنفسهم أنهم حماة ودورهم إسقاط المسؤولين عن الهزائم

العسكرية والسياسية وحتى الاقتصادية.

ب-الدولة الحارسة ما بعد الاستعمارية: وتنتشر في اغلب المستعمرات السابقة حيث تكون فيها

المؤسسات العسكرية حديثة وقوية، وسيطرة المدنيين ضعيفة ما يفتح الباب مباشرة للحكومات

العسكرية.

-الدولة البريتورية والتي تنشأ من فقدان المؤسسات العسكرية تجانسها ووحدتها الداخلية فتظهر

جماعات مختلفة المصالح ومتنافسة تتوالى فيها عمليات الاستيلاء على السلطة بالقوة.

-الفرغ السياسي: والمقصود به ضعف كل من المؤسسات سواء المدنية أو العسكرية.

من خلال عرض النماذج التي قدمها الباحثين، نجد أن أنماط العلاقات المدنية العسكرية،

تتباين من نموذج إلى آخر، وهذا راجع إلى عدة متغيرات سواء كانت تاريخية، أو سياسية أو حتى

فكرية، كما يمكن الاستخلاص أن هذه الأنماط هي المحدد الأساسي لمعرفة دور كل من المدنيين

والعسكريين داخل الأنظمة السياسية لهذا على الرغم من تعدد محاولات تصنيف نماذج العلاقات

المدنية-العسكرية، حاولنا من جهتنا تحديد ثلاثة نماذج وفق ما توصلنا إليه من خلال دراستنا

للموضوع:

-نمط السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية: وهو يشير إلى خضوع المؤسسة

العسكرية للقيادة السياسية المدنية مع احترام استقلالها المؤسسي في نفس الوقت.

-نمط السيطرة العسكرية على المجال السياسي: وهو نمط تلعب فيه المؤسسة العسكرية الدور المركزي في الحياة السياسية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

-نمط الأنظمة السياسية المتحولة: وتتميز فيها العلاقات المدنية-العسكرية بالصراع والتفاوض وتكون في الأنظمة التي تشهد تحولات سياسية، حيث يكون هذا الصراع من أجل تحديد شكل هذه العلاقات في المستقبل.

المطلب الرابع: العملية السياسية : المفهوم والركائز

يتبلور مفهوم العملية السياسية في مسألة المشاركة السياسية وتكريس هذه الأخيرة في شكل مؤسسات سياسية واجتماعية ذات طبيعة ديمقراطية، حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني هذه المهمة من الناحية العملية، ومن ناحية أخرى فإن أهم الموضوعات التي يثيرها مفهوم العملية السياسية التساؤل حول الأطراف والفاعلون السياسيون الذين يؤثرون بنسبة كبيرة في العملية السياسية ، إضافة إلى طبيعة التفاعلات التي تجري في إطار أهم المؤسسات الرسمية في الدولة، كما يستخدم تعبير العملية السياسية في إشارة إلى ما يجري فيها من أحداث تتعلق بالعملية الانتخابية، وتشكيل الحكومة، والصراعات السياسية¹.

يعرف البعض العملية السياسية بأنها الأنشطة التي تعبر عن سعي الأفراد داخل جماعاتهم من أجل الحصول على القوة أو التي تعبر عن ممارساتهم الفعلية لها من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم، والعملية السياسية بهذا المعنى هي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الأيديولوجية والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال مجموعة من الأبنية، والمؤسسات القائمة²، في حين ينظر زكي رضا أن العملية السياسية هي عملية تستطيع تنفيذ بناء الدولة التي توفر المناخ المناسب لإيجاد بنية اجتماعية متماسكة وبيئة آمنة ومستقرة لمجموع شعبها، من خلال مشروع سياسي يعالج الأزمات التي ترافق العملية السياسية، هذا المشروع تتفق عليه أحزاب

¹-عمر كعبوش، دور الديمقراطية التوافقية في إدارة العملية السياسية في المجتمعات الطائفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018/2019، ص69.

²- علي الدين هلال، نفين مسعد، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير، دم ن: 2000، ص 337.

ومنظمات سياسية مختلفة أيديولوجيا، هدفها هو الوصول بالدولة للقيام بوظائفها تجاه مواطنيها والمقيمين فيها¹.

تعتبر العملية السياسية الديمقراطية عن الفعاليات السياسية الناشئة لنظام سياسي تحول من نظام استبدادي شمولي إلى نظام سياسي ديمقراطي، فهذه الأخيرة تنشأ على أنقاض نظام سياسي ديمقراطي تسلطي، والأمر هنا يتطلب بناء المؤسسات الديمقراطية والقيام بالإصلاحات السياسية والدستورية وتكريس المشاركة السياسية لكل الفواعل والفئات في المجتمع، وخلال ذلك ستواجه العملية السياسية مشكلات بنيوية وأخرى تنظيمية سواء من بقايا النظام القديم، أو تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية، والعملية السياسية تتسم بالاستمرارية حتى ترسخ أركانها في ظل النظام السياسي الجديد، ونجاح العملية السياسية أي مجتمع سياسي يستند إلى توفر ثلاثة ركائز ممثلة في:²

01- حكم وسيادة القانون: أي سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد في المجتمع نحو الحياة السياسية، ومنع التعسف السياسي والإداري والقضائي وحتى التعسف الأمني من خلال فرض مبدأ المسؤولية بالجزاء المنصوص عليها دستوريا أو قانونيا أو إجرائيا، بمعنى أن وجود القانون العادل وتطبيقه على جميع أفراد المجتمع دون تمييز هو أحد العوامل الرئيسية المساعدة على نجاح وفاعلية العملية السياسية.

02- القوى السياسية: هي الركيزة الثانية في العملية السياسية الموجودة في المجتمع، فهي بمثابة الأداة التنفيذية للعملية السياسية.

3- المجتمع: انطلاقا من أن المجتمع كيان جماعي من البشر تربطهم فيما بينهم شبكة من العلاقات والتفاعلات الضرورية (علاقات تعاون أو تنافس أو صراع أو مزيج بينها، وهذه العلاقات والتفاعلات خاضعة إلى التغير الاجتماعي والسياسي الذي يحدث داخل المجتمع) مع وجود بنية فوقية سياسية وحقوقية وإيديولوجية، والمجتمع يتقدم ويتطور بفضل نشاط الأفراد الواعي والهادف والفعال، ويعتبر المجتمع الركن الثالث في العملية السياسية، كونه الملتقي لأداء هذه العملية ومخرجاتها، كون العملية السياسية الناجحة هي التي تنعكس نتائجها إيجابا على المجتمع والعكس صحيح.

¹ - زكي رضا، إشكاليات مفهوم العملية السياسية في العراق، 2019/09/22، تاريخ الإطلاع : 2020/09/25، من موقع: <https://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/16618-2019-02-20-19-04-58>

² - عمر كعبوش، مرجع سبق ذكره، ص 69، 70.

ويكمن جوهر العملية السياسية في التفاعل بين الإطار المجتمعي والمؤسسات الرسمية الحكومية، فالإطار المجتمعي هو البيئة التي يتحرك فيها النظام السياسي وجماعات المصالح والأحزاب السياسية هي بمثابة قنوات اتصال بين البيئة وصناع القرار كونها تقوم بإيصال مطالب المواطنين إلى السلطة السياسية التي تستوعب هذه المطالب وتوازن بينها، وتتخذ القرارات والسياسات على ضوء تلك المطالب، ويتوقف بقاء واستمرار واستقرار النظام السياسي على مدى قدرة وفعالية هذه العمليات، لأن فشل الحكومة في الاستجابة للمطالب الواردة من البيئة الداخلية للنظام السياسي قد يؤدي بالمواطنين إلى استخدام العنف لتحقيق مطالبهم، مما يهدد حالة الاستقرار السياسي الداخلي¹.

وعليه يمكن القول أن العملية السياسية هي عملية ترتبط ببناء الدولة ونظامها السياسي، وتكون في المجتمعات التي تشهد تحولات سياسية، هذه العملية تشمل الإشراف على كل الخطوات لإعادة بناء مؤسسات الدولة الجديدة وتنظيم الحياة السياسية، من خلال مشروع سياسي يعكس توجهات ومصالح الجماعات المنافسة داخل هذه المجتمعات إلى حين الاستقرار على نظام سياسي معين يتسم بالاستقرار والاستمرار.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في النقاشات النظرية

إن دراسة دور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالعملية السياسية، توصف في العلوم السياسية بـ"العلاقات المدنية العسكرية"، ويهدف هذا الفرع من المعرفة السياسية الذي لم يتبلور بطريقة منهجية وعلمية واضحة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، إلى التوصل إلى صيغة متوازنة في أدوار كل من المؤسسة العسكرية من جانب، والسلطة السياسية المدنية من جانب آخر⁽²⁾، لهذا يعتبر الباحث "أحمد عبد ربه" بأن مفهومي "العلاقات المدنية العسكرية" و"السيطرة المدنية" هما المفهومان الرئيسيان عند دراسة الجيوش وعلاقتها بالعملية السياسية في السياقات والأنظمة المختلفة⁽³⁾، وانطلاقاً مما سبق يمكن القول أن العلاقات المدنية العسكرية هي المفتاح لفهم طبيعة التفاعل الحاصل بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، وفيما يلي سنحاول التفصيل في المقاربات النظرية التي تطرقت إلى ذلك.

¹ - المرجع نفسه، ص 71.

² - بشير عبد الفتاح، "بين يناير 2011 يوليو 2013: جيش مصر في قلب العاصفة"، سياسات عربية، العدد 4، 2013، ص 79.

³ - حمدي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية:

إن كان جانب كبير من الأدبيات النظرية حول موضوع المؤسسة العسكرية والحياة السياسية يهتم بدراسة العوامل والظروف المحيطة التي تؤدي إلى تدخل العسكريين في السياسات الداخلية، والوقوف على درجة تأثيرهم السياسي، إلا أن هناك جانباً أكبر من الدراسات يحاول استكشاف الظروف والعوامل التي تسهل تحقيق سيطرة السياسيين على العسكريين، وفي هذا الإطار ما زلت النظرية الأمريكية التقليدية في دراسة طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والحياة السياسية والتي أرسى أسسها رواد دراسة العلاقات المدنية-العسكرية خاصة صمويل هانتنجتون *Samuel Huntington* وموريس جانوتيز *Maurice Janotiz* والتي تعتبر أساس الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة علاقة الجيش بالعملية السياسية والتي ارتبطت بشكل خاص بالنموذج الغربي الليبرالي، حيث يؤكد أنصار هذه النظرية على أن الاحتراف^(*) يمثل الآلية الرئيسية لضمان السيطرة المدنية على العسكريين وضمان عدم تدخل الجيش في العملية السياسية⁽¹⁾، وستتطرق في هذه النظرية إلى نموذج كل من "صمويل هانتنجتون" و "موريس جانوتيز".

1- نظرية صمويل هانتنجتون *Samuel Huntington*:

لاشك أن من أولى الأدبيات التي تناولت موضوع الجيش والسياسة هو العمل الكلاسيكي لعالم السياسة الأمريكي المعروف صامويل هانتنجتون *Samuel Huntington* الصادر عام 1957: الجندي والدولة، بحيث استمد أطره النظرية والتحليلية، من أدبيات كثيرة لاحقة، من تقاليد الديمقراطية الغربية (دول أمريكا الشمالية وغرب أوروبا) وتجاربها، حيث أشار إلى الارتباط بين طبيعة تركيبة الجيش من ناحية وطبيعة العلاقة بين الجيش والدولة من ناحية أخرى، ففي كتابه "الجندي والدولة"، اعتبر هانتنجتون *Huntington* أن الضابط في العصر الحديث هيئة محترفة⁽²⁾، يكون ولاءه للدولة مطيعاً للمدنيين ويكرس خبرته لحماية الدولة⁽³⁾، وتوصل إلى أن الاحترافية هي

* الاحتراف العسكري: تشير إلى درجة تركيز العسكريين على أداء مهامهم العسكرية، وعدم انخراطهم في الحياة السياسية.

¹ - شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² - نور الدين دخان، نور الدين حفيظي، "المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 9، العدد 3، ديسمبر 2018، ص 457.

³ - Kisangani N.F Emizet , "Explaining the rise and fall of military Regimes: civil- Military relations in the Congo", *Armed Forces & society*, vol 26, No 2, 1 Jan 2000, p 206.

الجوهر في فهم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، فكلما بلغت الاحترافية مدى أعلى كانت الرقابة المدنية على العسكر أعلى⁽¹⁾، وفي هذا السياق ثار جدل واسع حول فكرة "الاحترافية" بين من يؤكد على نظرية الاحتراف التقليدي كضمان لدعم الديمقراطية، وبين من يرى أن الاحتراف بالمعنى التقليدي مرتبط أكثر بالنظم الغربية ومن الصعب تطبيقه على الدول النامية، أو الدول حديثة التحول نحو الديمقراطية، كما رأى البعض ضرورة التمييز ما بين الاحتراف التقليدي *Military old* و *professionalis* وبين الاحتراف الحديث *professionalism Military new*⁽²⁾، لكن من وجهة نظر هانتجتون *Huntington* أن الاحترافية للجيش بشكل عام تتم من خلال إقامة ولاء واضح ومتوازن للدولة واحترام المجتمع المدني وعدم الانخراط في النقاش السياسي⁽³⁾.

وينظر هانتجتون *Huntington* أن السبب وراء التدخلات العسكرية في العملية السياسية لا تعكس الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية بقدر ما تعكس البنية المؤسسية والمؤسسية للمجتمع، أي أن المسببات ليست عسكرية بل سياسية بحتة، يضيف هانتجتون *Huntington* أن المجتمعات التي تحصل فيها التدخلات العسكرية تكون كل قواها الاجتماعية ميسسة، بما فيها المؤسسة العسكرية، أي أن التدخل العسكري في العملية السياسية والسلطة السياسية تحدث بوجود مؤسسات ضعيفة وبينه اجتماعية تقليدية وغياب قوة اجتماعية محرّكة، مع وجود فئة مفكرين عصريين لا تستطيع مواجهة هذا التحول الكبير في المجتمع، لذلك فإن الذي يملأ الفراغ هي المؤسسة العسكرية بوصفها أكثر المؤسسات تنظيماً وتماسكاً بين مؤسسات المجتمع الأخرى، يطلق على هذا المجتمع "البريتورية الراديكالية"، والانقلاب الذي ينجح في إيصال العسكر إلى السلطة السياسية في نظام بريتوري راديكالي تام، يعتبر عملاً عسكرياً وسياسياً في الوقت نفسه، وهو نتاج تحالف زمر وجماعات من المدنيين والعسكريين أعدوا أنفسهم وقتاً طويلاً لهذا العمل، هانتجتون *Huntington* يركز أيضاً على أن الاحتراف يبعد المؤسسة العسكرية عن العملية السياسية⁽⁴⁾.

1 - نور الدين دخان، نور الدين حفيظي، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، مرجع سبق ذكره، ص 457.

2 - شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 8.

3- Emile Ouédraogo, *Advancing Military Professionalism in Africa*, Washington D.C: Africa Center for strategic Studies, 2014, p 6.

4 - دلشاد محمود صالح بابالا، مرجع سبق ذكره، ص 34.

يقترح هانتجتون *Huntington* في نظريته أن السيطرة المدنية على العسكريين تتحقق عن طريق أسلوبين هما: (1)

-سيطرة مدنية ذاتية: والتي تشمل رقابة ذاتية من خلال رفض أي وجود سلطة متغلغلة داخل المدنيين.

-سيطرة مدنية موضوعية: ويلخص ملامح السيطرة المدنية الموضوعية على النحو التالي:

-مستوى عال من الاحتراف العسكري والاعتراف من قبل الضباط العسكريين لحدود اختصاصهم المهني.

-التبعية الفعالة من الجيش للقيادة السياسية المدنية التي تتخذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والعسكرية.

-احترام القيادة المدنية لاستقلالية الجيش.

ومن وجهة نظر هانتجتون *Huntington* أن عدم تدخل الجيش في العملية السياسية مرتبط بارتفاع مستويات التعبئة الاجتماعية، لأنها هي الكفيلة برفع المشاركة، زيادة على ذلك تنمية المنظمات التي تقوم بتوجيه هذه المشاركة، والتي من خلال قنواتها يقوم الأفراد بتطوير التزاماتهم نحو مؤسساتهم وأنظمتهم المدنية والنظر إليها على أنها الوسيلة الكفيلة بتحقيق الوصول إلى السلطة والموارد التي تنشأ عن ذلك ما يجعل الجيش يبقى في بيئته الطبيعية وفي إطار وظيفته الأساسية، والمتمثلة أساساً في الدفاع الوطني⁽²⁾.

إذن من خلال رؤية هانتجتون *Huntington* في فهم دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، يتضح أن المؤسسة العسكرية لا تضطلع بأي دور في تشكيل السياسة العامة، كما أنها لا يجب أن تؤثر في العملية السياسية بأية طريقة، سوى تقديم المشورة والنصح للقيادة المدنية الديمقراطية في السياسة الدفاعية والأمنية، لأن القيادة المدنية وفق رؤية هانتجتون *Huntington* هي التي تتخذ القرارات الأساسية في الحياة السياسية عامة، وهذا كله يتم من خلال خضوع المؤسسة العسكرية

¹ - نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، 2016/2015)، ص 28.

² - أحمد رفيق غراب، "العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظرية (مصرًا نموذجًا)"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية 2018، ص 112.

لسيطرة السلطات المدنية على اعتبار أن هذه السيطرة وسيلة لإضعاف الجيش سياسيا، وفي الوقت نفسه تسمح له أن يكون قوة عسكرية وبالتالي ضمان السيطرة المدنية والفعالية العسكرية على حد سواء.

2- نظرية موريس جانويتز *Maurice Janotis*:

ينطلق جانويتز في بحثه عن موضوع المؤسسة العسكرية والعملية السياسية من الخصائص العسكرية للمؤسسة يحاول إقامة العلاقة بين ميول الضباط وقدرتهم على التدخل في الحياة السياسية، وبين المهارة لديهم التي تجمع بين المهارة الإدارية والحالة البطولية، وكذلك روحية الخدمة العامة لديهم، والتماسك الداخلي في المؤسسة، بالإضافة إلى أصول الضباط الاجتماعية المنتمية إلى الطبقة الوسطى أو الأدنى منها، ويرى أن ما يسيس هيئة الضباط ويقود الجيش للتدخل وتحدي السياسة هو الاحتراف الذي يكسبه مهارات إدارية وسياسية، كما أن الدمج بين العسكر والنظام السياسي يؤدي إلى اصطفاف الأهداف العسكرية والسياسية معا، بمعنى أن القادة السياسيين والعسكريين يشتركون في تقرير وتنفيذ الأهداف العسكرية وبالاعتماد على بعضهم الآخر⁽¹⁾.

يؤكد جانويتز *Janotis* أن مسألة الوطنية وحب الوطن والمهنية والانسجام في قلب المصلحة الوطنية، يدفع العسكريين إلى التدخل في العملية السياسية، من أجل إنقاذ دولتهم وتحليصها من أيدي المدنيين الفاشلين، ومن جهة أخرى يتدخل العسكريون في العملية السياسية لأنهم قادرون على ذلك، لا يحتاج العسكريون إلى القدرة فقط بل هم في حاجة أيضا إلى البيئة السياسية والاجتماعية المناسبة ليقنعوا بالتدخل، وقد تجتمع عوامل عديدة تساعد الانقلاب، فحين يصبح الوضع الاقتصادي متديا وحالة الجنود في انهيار، يكون السعي للإطاحة بالحكومة، بالإضافة للانقسامات الاجتماعية والإثنية والعوامل الخارجية، فقد تدخلت قوى أجنبية وأطاحت بحكومات، وعموما فإن آلية تفسير تدخل الجيش في السياسة، يمكن إرجاع مكوناتها إلى العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والخصائص الذاتية للجيش، والدولية التي تدعم الجيش⁽²⁾.

كما أشار جانويتز *Janotis* إلى التناقض ما بين استحالة تحقيق الحياد السياسي للعسكريين من جانب أنهم مواطنين لديهم تفضيلات سياسية وضرورة الحد من تأثيرهم السياسي من جانب آخر

¹ - دلشاد محمود صالح بابلا، مرجع سبق ذكره، ص 33.

² - أحمد رفيع غراب، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

وبالتالي وضع جانوويتز *Janotiz* آليات أخرى للسيطرة على النفوذ السياسي للعسكريين أهمها التنشئة السياسية المدنية للعسكريين وغرس القيم السياسية المدنية لديهم وتنمية التزام العسكريين بالمسؤولية المجتمعية وإعادة تعريف دور العسكريين حتى يصبح مشابه لدور الشرطة بمعنى التزام الجيش باستخدام أقل مستوى من القوة بهدف خدمة المصالح الخارجية للدولة وبالتالي يصبح أداءه مجتمعياً أكثر منه أداءه سياسية تخضع للقيادات السياسية المدنية، وبالتالي قد ارتبط مفهوم الجيش الشرطي لدى جانوويتز *Janotiz* بخضوع العسكريين للسيطرة المدنية وذلك من خلال قواعد وقوانين ملزمة أو أعراف سياسية تم التوافق عليها ولكن نتيجة لمعايير المهنية والالتزام الذاتي وانتماء العسكريين للمجتمع واشتراكهم في الحياة المدنية التي يتبناها المجتمع وذلك من خلال سماح السلطات المدنية للقوات العسكرية بتطوير قدراتها العسكرية في مقابل اعتراف القيادات العسكرية بسيطرة السلطات المدنية على المؤسسة العسكرية⁽¹⁾.

وقد قدم " جانوويتز *Janotiz* نموذجاً حيويًا للعلاقة المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في النظم غير الغربية وقد ميز من خلاله بين خمس أنماط في إطار خمس أنماط للنظم السياسية كما يلي:⁽²⁾

- نظم تنافسية ديمقراطية أو شبه تعددية *systems democratic-competitive and semicompetitive*: يتسم هذا النمط من النظم بوجود سيطرة مدنية تحد من دور العسكريين.
- نظام تحالف عسكري مدني *civil-military coltion*: وهي تعكس نموذجاً يتولى فيه المدنيون الحكم بناء على دعم من العسكريين أو الجيش الذي يظل فاعلاً سياسياً، وربما يتصرف بشكل غير رسمي كحكم بين الجماعات السياسية المتنافسة.
- نظم أوليغارشية عسكرية *Military Oligarchy*: وهي تمثل نموذجاً لحكم عسكري نشط تتولى فيه الحكم نخبة عسكرية.

¹ - آية إبراهيم إبراهيم عطاء الله، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2013)، المركز

الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع: 2017/01/04، من موقع: <https://democraticac.de/?p=16273>

² - شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11.

-نظم سيطرة سلطوية شخصية *Authoritarian-personal control*: يسيطر فيه الحاكم على الجيش حتى يظل في السلطة، ويعتمد على القوة الشخصية والتقليدية، وعادة ما يقوم باتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالعسكريين مما يؤدي إلى إضعاف فعاليتهم.

-نظم حزب واحد جماهيري سلطوي: *System Authoritarian Mass Party*: في ظل نظم الحزب الواحد الجماهيري يكون الجيش صغير الحجم ويقع تحت السيطرة المدنية، ويوجد توازن بينه وبين القوى الأخرى شبه العسكرية التي تحمي القائد.

في الأخير يمكن القول أنه على الرغم من تناول بعض الدراسات الأكاديمية لهذه النظريات، وقيمتها التفسيرية في شرح وتحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، إلا أنها تظل غير قادرة على تناول موقع المؤسسة العسكرية في دول الجنوب والتي تغيب عنها تمام مفهوم السيطرة المدنية، فعلى العكس من الدول الديمقراطية والتي تعنى الجيوش فيها بالحفاظ على الأمن الخارجي للدولة والدفاع عنها ضد أي عدوان خارجي، نجد جيوش الدول الجنوب والأقل ديمقراطية منشغلة بالأساس بالحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة بالإضافة للدفاع عنها خارجيا، ولذلك تكون أكثر ارتباطا ضمينا بالسياسة الداخلية عن نظرائها في الدول الغربية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: النظريات الحديثة: نحو بناء نظرية بديلة للنظريات الكلاسيكية

إن الاهتمام الأكاديمي المتزايد منذ خمسينيات القرن الماضي بعلاقة المؤسسة العسكرية بالعملية السياسية كان مدفوعا بالخوف على قيم الغرب الديمقراطية ومؤسساته، وبالتالي فقد كان النموذج الحاكم والمسيطر على تلك الإسهامات هو نموذج الانفصال بين المؤسسات المدنية والعسكرية باعتباره الخيار الأمثل لتقليل ميول التدخل في السياسة لدى المؤسسات العسكرية بالدول الأقل ديمقراطية بغض النظر عن ظروف تلك الدول الاقتصادية/الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو تطورها التاريخي ووضع المؤسسة العسكرية فيها وعلاقتها بنشأة الدولة الحديثة والحفاظ على استقلالها⁽²⁾، وانطلاقا من هذه الفكرة تعرضت النظريات التقليدية لعدة انتقادات، وفي هذا الإطار ظهرت نظريتي

1 - حمدي عبد الرحمان، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2- نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 30.

التوافق ونظرية اقتسام السلطة باعتبارها طرح نظري حديث يتجاوز هذه الانتقادات والتي تتمثل في: (1)

- أن النظرية السائدة في دراسة التفاعل بين الجيش والسياسة قد ارتبطت نظريا وتاريخيا بالحالة الأمريكية.

- أنه لا يوجد اتفاق على المقصود بكلمة الاحتراف فهي قد تشير إلى درجة تركيز العسكريين على أداء مهامهم العسكرية، كما قد تشير إلى درجة كفاءة العسكريين في أداء مهامهم العسكرية.

- لا يمكن وضع العسكريين في جانب وبقيّة مفردات النظام السياسي مثل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة بمؤسساتها الثلاثة في جانب آخر، فالعسكريون هم أحد الفاعلين الموجودين في إطار النظام السياسي.

انطلاقا من هذه الانتقادات حاول بعض الباحثين طرح نظريات بديلة للنظرية المعاصرة التقليدية، وفي هذا الإطار سنعرض نظريتين رئيسيتين هما: نظرية التوافق ونظرية اقتسام المسؤولية.

1- نظرية التوافق *Concordance Theory* :

تقوم هذه النظرية على فكرة الفصل بين اختصاصات المؤسسات السياسية والعسكرية باعتبارها فكرة غير واقعية، بالنظر إلى مصالح العسكريين في التدخل وتفضيلاتهم السياسية النابعة من رؤيتهم للمصلحة الوطنية، وهذا ما جسده رؤيته ريبيكا شيف *Rebecca Sheif* التي تركز على فرضية مفادها أن مبالغة المؤسسات المدنية في تحييد الجيش سياسيا، قد يساهم في تصاعد تدخله، ومن ثم فإن الحوار والتوافق والتركيز على القيم المشتركة بين النخبة العسكرية والسياسيين تصبح هي الضمانات الكفيلة لاحتواء تدخل العسكر⁽²⁾، فالعوامل الثقافية لها دور مؤثر جدا في إمكانية تدخل العسكريين في العملية السياسية ومن بين هذه العوامل منظومة القيم، المواقف، التصورات، هذه العوامل لا تشكل فقط رؤية وطنية حول دور الجيش لكن رؤية العسكريين أنفسهم لمهامهم وأدوارهم⁽³⁾.

¹ - نور الدين دخان، نور الدين حفيظي، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، مرجع سبق ذكره، ص 460.

² - أحمد رفيق غراب، مرجع سبق ذكره، ص 113.

³ - Todor D. Tagarev, *The role of Military Education in Harmonizing Civil - Military Relations (the Bulgarian case), NATO democratic institutions individual fellowship project, final report, 10 June 1997, p 12.*

هذه النظرية تهدف إلى: (1)

- بيان الظروف المؤسساتية والثقافية، تتضمن الانفصال والتكامل أو البدائل أخرى التي تمنع أو تشجع تعزيز التدخل العسكري في العملية السياسية.

- تسعى إلى تقييم أنه يسود الاتفاق بين (العسكر، النخبة السياسية والمجتمع) يؤدي ذلك إلى تقليل احتمال حدوث تدخل عسكري، والتوفيق بين هذه الأطراف يتحقق في أربع مؤشرات: تركيبة هيئة الضباط، عملية صنع القرار السياسي، طريقة التجنيد والأسلوب العسكري، وسنحاول تفصيل هذه المؤشرات في الدراسة لاحقا.

وفقا لنظرية التوافق، فإن ما يعنينا في التحليل لا يتعلق بالنموذج المطبق لعلاقة لجيش بالعملية السياسية في الدولة (سواء أكان انفصاليا أو اندماجا) وإنما بيت القصيد يكمن في قدرة الشركاء الثلاثة على التوافق حول أربعة مؤشرات رئيسة للعلاقة فيما بينهم: (2)

- **التركيبة الاجتماعية لجموع ضباط الجيش:** إن الظروف التاريخية والثقافية لكل دولة هي التي تحدد ما إذا كان من الممكن التوصل لتوافق حول تركيبة القوات المسلحة الاجتماعية من عدمه، ففي معظم الدول الحديثة، يكون ضباط الجيش مسؤولين عن عمليات يومية مؤسسية متسعة، وبوصفهم قادة القوات المسلحة، وفي الدول الديمقراطية غالبا ما يعكس التركيب الاجتماعي لجموع ضباط الجيش الاختلافات الواسعة الموجودة في الدولة عموما.

- **عملية صنع القرار السياسي:** وفقا لنظرية التوافق فإن عملية صنع القرار السياسي لا تتطلب شكلا معينا من أشكال الحكومة، لكنها تشير ببساطة للقنوات الخاصة التي يتم من خلالها تحديد احتياجات المؤسسة العسكرية ومخصصاتها، من قبيل الميزانيات والمواد والحجم المناسب للقوات، وهيكلها وبنيتها، تلك القضايا غالبا ما يتم إقرارها من قبل البرلمانات المفتوحة، أو مجلس الوزراء أو لجان خاصة بهذا الغرض بمشاركة من العسكريين بكل تأكيد.

- **آلية تعيين أو اختيار جنود وضباط الجيش:** اختيار جنود وضباط الجيش بقصد بها الالتحاق بصفوف القوات المسلحة إما جبرا أو بالإقناع، ووفقا لـ *Sheif*، فإن التجنيد القسري لا يؤدي في الغالب إلى توافق بين المدنيين والعسكريين لأن المواطنين يجبرون على الانضمام للخدمة

¹ - نور الدين دخان، نور الدين حفيظي، المؤسسة العسكرية والعلمية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، مرجع سبق ذكره، ص 461.

² - المرجع نفسه، ص 461.

العسكرية بينما التجنيد بالإقناع والذي يمكن أن يكون طوعية أو جبرا هو الآخر، ولكن من خلال تنمية إحساس المواطنين بقيمة التضحية المتمثلة في الخدمة العسكرية، يؤدي إلى توافق بين الشركاء الثلاثة حول متطلبات الالتحاق بالقوات المسلحة وتكوينها الاجتماعي.

- النمط العسكري: يقصد بالنمط العسكري المظاهر الخارجية للمؤسسة العسكرية من قبيل الزي العسكري ومدى الالتزام به وتقديره، وكذا ما يتصل بالمؤسسة العسكرية من بنى نفسية داخلية من قبيل الروح التي تدفعها وعقيدتها القتالية وما يعتقده الناس بشأنها، بمعنى آخر يتصل النمط العسكري بالعناصر البشرية والثقافية للقوات المسلحة، والأمور من قبيل كيف يبدو أعضاء القوات المسلحة.

لهذا فإنه وفق هذه النظرية إذا حدث توافق بين الشركاء الثلاثة على تلك المؤشرات قلت احتمالية حدوث تدخل عسكري في العملية السياسية، بينما إذا حدث شقاق بينهم، ازدادت احتمالية مثل هذا التدخل.

وعلى خلاف النظريات الأخرى، نجد أن نظرية التوافق تعلي من قيمة الحوار، والتوفيق وتسوية الخلافات، والقيم والأهداف المشتركة بين كل من المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والمجتمع، فالتوافق بين الشركاء الثلاثة لا يستدعي شكلا محددًا من الحكومة أو مجموعة محددة من المؤسسات أو عمليات صنع القرار، لأنه (أي التوافق) غالبا ما يحدث في سياق الاتفاق الإيجابي بين الشركاء الثلاثة، وعلاوة على ذلك فإن نظرية التوافق تشجع على التعاون والانخراط المتبادل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية والمجتمع عموما، ففي نهاية المطاف، فالمؤشرات النظرية الأربعة هي عناصر مهمة في التوافق لأنها تعكس الظروف المحددة التي تؤثر على الاتفاق أو الاختلاف بين الشركاء⁽¹⁾.

انطلاقا مما سبق نستخلص أن هذه النظرية، اعتمدت في تحليلها لموضوع دور الجيش في العملية السياسية على العلاقة الثلاثية بين (الجيش والنخبة السياسية والمواطنين) حيث يمكن تفسير سلوك المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها من خلال هذه العلاقة، فزيادة التعاون والتنسيق بين المكونات الرئيسية الثلاثة السابقة تحد من تدخل العسكريين في العملية السياسية، بالإضافة إلى أن للعوامل الثقافية لها دور محوري في تحديد تدخل العسكر في العملية السياسية من عدمه⁽²⁾.

¹ - نور الدين دحان، نور الدين حفيظي، مرجع سبق ذكره، ص 462.

² - المرجع نفسه، ص 462.

2- نظرية اقتسام المسؤولية *The Theory of Shared Responsibility* :

إن إسهامات دوجلاس بلاندد *Douglas Bland* تأتي في إطار ما أسماه بنظرية "المسؤولية المشتركة" مؤكداً على أنه في أي دولة ديمقراطية تقوم السلطة المدنية بتحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، وفي ذات الوقت للمؤسسة العسكرية أن تراقب السلطة المدنية في سياساتها بما يكفل المصلحة القومية للبلاد وبما يحفظ أمن الوطن واستقراره وبذلك يكون هناك مسؤولية مشتركة من الرقابة، ويقترح بلاندد *Bland* نظرية تساعد على فهم العلاقات المدنية العسكرية في كل دولة وعلى الرغم من اقتراحها من نظرية التوافق لشفيف *Sheif*، إلا أنها تبرز الأنماط المختلفة للأنظمة عندما تلتقي وتتوافق توقعات اللاعبين على مبادئ ومعايير ومسارات وإجراءات عملية صنع القرار، وفي حالة عدم الالتقاء والتوافق يمكن أن نتحدث عن بروز علاقات مدنية عسكرية غير مستقرة والعكس صحيح⁽¹⁾.

ويرى دوجلاس بلاندد *Douglas Bland* أن النظرية المعاصرة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية غير قادرة على تحديد كيفية السيطرة على العسكريين بواسطة المدنيين، وما هي السياسات والأبنية التي تؤدي للسيطرة المدنية، وما هو النمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية الذي يدعم مصالح الديمقراطية على المدى البعيد، وقد استدعى ذلك إعادة النظر في هذه النظريات لأنها تتسم بضيق الأفق وافتقاد النظرة الثاقبة، وتقوم هذه النظرية على افتراضين أساسيين:⁽²⁾

الافتراض الأول: هو أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام المسؤولية حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسؤولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات.

الافتراض الثاني: السيطرة المدنية تعنى أن هناك مصدراً وحيداً وشرعياً لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا عملية ديناميكية تتغير وفقاً للأفكار والقيم والظروف المحيطة، والقضايا، والمسئوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.

¹- أحمد جلال محمود عبده، صراع القوى المدنية العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002/2010)، مصر: د س ن، 2015، ص 156.

²- نور الدين دخان، نور الدين حفيظي، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، مرجع سبق ذكره، ص 462، 463.

يرى دوجلاس بلاند *Douglas Bland* أنه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين يرجع إلى أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات في عدد من القضايا أهمها: (1)

-القضايا الاستراتيجية: التي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها.

-القضايا التنظيمية: التي تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع.

-القضايا العملية: المتعلقة باستخدام القوات المسلحة.

وفقا لهذه النظرية فإن مفتاح السيطرة المدنية على الجيش هو آلية المساءلة الفعالة التي تمكن السلطة المدنية على إخضاع الضباط الجيش للحساب، لأن المحاسبة هي الآلية الرئيسية التي تمكن من تحقيق سيطرة حقيقية على القرارات والسلوكيات الخاصة بالفاعلين السياسيين والمسؤولين العسكريين الذين يتولون السلطة سواء في الحكومة أو في القوات المسلحة، كما أن المحاسبة هي التي تضمن عدم إساءة استخدام السلطات من جانب الأفراد أو الجماعات داخل النظام السياسي. (2)

كما يؤكد دوجلاس بلاند *Douglas Bland* أنه في ظل نظرية "اقتسام المسؤولية" بين العسكريين والمدنيين سوف يظل هناك أربع مشكلات رئيسية تواجه العلاقات المدنية-العسكرية وهي: (3)

-مشكلة البريتورية ففي الدول الديمقراطية والدول الحديثة التحول نحو الديمقراطية لا بد من أخذ هذه المشكلة في الاعتبار، حيث أنها تعد أحد أهم المشكلات التي تواجه العلاقات المدنية-العسكرية، مما يعني ضرورة الحد من قوة العسكريين في النظم الديمقراطية.

-مشكلة الحفاظ على قوة عسكرية جيدة التنظيم والأعداد دون أن يمثل ذلك تهديدا للمجتمع والقيم الليبرالية.

-المشكلة الثالثة والتي غالبا ما يتم تجاهلها هي حماية القوات المسلحة من السياسيين الذين يمكن أن يستخدموا سلطاتهم لزيادة مصادر قوتهم.

¹ -محمد عطية، العلاقات المدنية العسكرية في مصر 2010/1981. تاريخ الاطلاع 2016/12/15 من موقع:

<http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=23> .

² -نور الدين دخان، نور الدين حفيظي، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، مرجع سبق ذكره، ص 463.

³ -نور الدين دخان، نور الدين حفيظي، المرجع نفسه، ص 463.

-المشكلة الرابعة وتمثل في معضلة العلاقة بين الخبير والوزير حيث أن السلطات المدنية ينقصها المعرفة والخبرة في المسائل العسكرية، فكيف لها أن تسيطر على المؤسسة العسكرية وأن تلزمها بطاعة ما يتخذ من قرارات لا تشارك في تشكيلها.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه النظرية تنظر إلى أن علاقة العسكر بالعملية السياسية يجب أن تقوم على اقتسام المسؤولية بين الأطراف المدنية والعسكرية، حيث أن لكل طرف مسؤولياته تجاه مجالات معينة ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات، وفي حالة إساءة استخدام السلطات من كلا الطرفين، فسبحاسب كل منهما سواء المسؤولين السياسيين أو العسكريين⁽¹⁾، وتجدد الإشارة أن ما يعاب على هذه النظرية أنها تفصل تماما بين مهام السياسيين والمدنيين، وتنظر أن لكل طرف مسؤولياته تجاه مجالات معينة، فحين أنه توجد هناك مجالات تتفاعل فيها الإدارتين المدنية والعسكرية معا، وستكون فيها خلافات في الرأي بخصوص صلاحية البت فيها كما أشرنا سابقا.

المبحث الثالث: وضعية المؤسسة العسكرية في النظم السياسية المختلفة

تعتبر المؤسسة العسكرية من أهم مصادر القوة والسلطة في المجتمع، لهذا تحتل مكانة محورية في النظام السياسي القائم، واعتبر العديد من الباحثين في هذا المجال أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة والسلطة تختلف من نظام إلى آخر، لهذا من المهم مناقشة حدود العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية داخل الأنظمة السياسية المختلفة، ومدى تأثير ذلك على طبيعة النظام السياسي القائم، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة عناصر أساسية، حيث نعالج في العنصر الأول مكانة المؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية، ثم نتناول في العنصر الثاني موقع المؤسسة العسكرية في ظل النظم التسلطية، لنعرج في الأخير على وضعية المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مكانة المؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية:

إن المؤسسة العسكرية في النظم السياسية الديمقراطية هي مؤسسة سيادية كغيرها من المؤسسات المنصوص عليها دستوريا، كالبرلمان والقضاء، أو رئاسة الدولة، وتتمتع بالاستقلال والحياد التام تجاه النظام السياسي القائم، والدولة الديمقراطية لا تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية أو ظاهرة

¹ - نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص35.

تدخل الجيش في الشأن السياسي، من خلال الانتصار لفريق سياسي ضد فريق آخر خلال عملية التنافس السلمي على السلطة وذلك لكون السياسة في النظام الديمقراطي مجرد لعبة مدنية صرفة، ومجال مفتوح لجميع المواطنين، وحق من حقوقهم المدنية التي كفلها القانون والدستور سواء من حيث تشكيل الأحزاب السياسية والترشح في الانتخابات العامة⁽¹⁾، تقوم مكانة المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي الراسخ على ركيزتين رئيسيتين: الأولى، الفصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية، والثانية، خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، وتتفرع من هاتين الركيزتين مبادئ ومحددات، من أهمها: (2)

- أن النخبة السياسية التي تحظى بشرعية انتخابية هي صاحبة القرار في شأن تخصيص الموارد الاجتماعية والاقتصادية للدفاع والقوات المسلحة.

- أن السلطات السياسية المدنية التي تحظى بشرعية انتخابية هي التي تنشئ الإطار القانوني الواضح للمؤسسة العسكرية.

- أن القوات المسلحة ليست فوق الدستور، بل تخضع له.

- أن هناك مؤسسات سياسية تمارس الإشراف والرقابة على القوات المسلحة، فعلى سبيل المثال في الجانب التنفيذي هناك مجلس الأمن القومي أو مجلس الدفاع القومي، وفي الجانب التشريعي هناك لجنة الشؤون الدفاعية في البرلمان.

- أن المؤسسة العسكرية جهاز محايد وغير منحاز سياسيا، كما أن ولاءها يكون للدولة لا لفردا أيا يكن منصبه، ولا لمجموعة من الأفراد (كحزب مثلا).

- أن القواعد والتنظيمات والقوانين الخاصة بالمؤسسة العسكرية تنطبق حصريا على أفرادها، ولا خضع المدنيون لها.

- أن مناصبي القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزارة الدفاع يتولاهما سياسي مدني، وأن هذين السياسيين هما صاحبا القرار في تعيين الأفراد في المناصب العليا في القوات المسلحة، ويتمتعان بإمكانية الوصول الكامل على المعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية.

¹ - عبد المعطي ذكي إبراهيم، وضعية الجيش في النظم السياسية، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس 2016، ص 1.

² - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 24، 25.

- أن ميزانية المؤسسة العسكرية وأوجه الصرف مواردها المالية تخضع لرقابة السلطة التشريعية وتدقيق أجهزة المحاسبة المالية في الدولة مثل باقي مؤسسات الدولة.
- أن العسكريين يحظون بالاستقلالية والسلطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العسكرية.
- أن هناك قنوات قانونية لمشاركة العسكريين كمواطنين في السياسة، مثل التصويت في الانتخابات، أو تسلم المناصب التنفيذية، لكن بوصفهم أفراداً لا ممثلين للمؤسسة العسكرية أو مؤيدين لها.
- ويوضح الجدول (3): أهم المبادئ الأساسية لموقع المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي.
- الجدول رقم (03): أهم المبادئ الأساسية لموقع المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي.

1	الخضوع للمساءلة من قبل السلطات المدنية وأجهزة الرقابة المستقلة والمجتمع المدني.
2	الالتزام بالقانون بما في ذلك قواعد القانون الدولي والدساتير الوطنية.
3	الشفافية في إعداد الخطط والميزانيات.
4	احترام حقوق الإنسان والثقافة المدنية.
5	الخضوع للرقابة السياسية في كل ما يتعلق بالعمليات والإنفاق العسكري.
6	دعم السلم والأمن الجماعي.
7	الاتصال المستمر بمؤسسات المجتمع المدني.
8	الاحتراف.

المصدر: حمدي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- من جهته وضع صمويل هانتجتون *Samuel Huntgento* أربع خصائص لموقع المؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية: (1)
- درجة عالية من المهنية في عمل القوات المسلحة.
- خضوع المؤسسة العسكرية للقيادات المدنية المنتخبة التي لها حق تحديد ملامح السياسة الخارجية والعسكرية.
- قبول القيادة السياسية المنتخبة بمهنية المؤسسة العسكرية واستقلالها.
- من أجل بناء نظام ديمقراطي حقيقي، يجب تحجيم تدخل الجيش في أمور السياسة، وأيضاً تحجيم التدخل السياسي في أمور الجيش.

¹ - جورج فهمي، التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة السياسة وتسييس الجيش، أوراق منتدى البدائل العربي للدراسات: نشر وتوزيع روافد، 2011، ص 4.

كخلاصة من الخصائص السابقة يعتبر صمويل هانتجتون *Samuel Huntgento* أن النمط الأمثل لعلاقة العسكريين بالمدنيين في النظام الديمقراطي يقوم على إحداث توازن بين الدور المدني والعسكري في ظل وجود سيطرة مدنية.⁽¹⁾

أما لين هيسرغ *Lene Heiberg* فقد حدد ثلاثة خصائص أساسية بالنسبة لمكانة المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي وهي:⁽²⁾

- يجب أن تكون المؤسسة العسكرية تابعة سياسيا للنظام الديمقراطي: بمعنى أن جوهر فكرة الديمقراطية تقوم على أساس أن يحكم الشعب بواسطة الشعب، والحكومة هنا هي مؤسسة منتخبة من قبل المجتمع، وبما أن المؤسسة العسكرية هي جزء من هذا المجتمع فيجب أن تخضع لسيطرة هذه الحكومة.

- يجب أن يكون للحكومة المدنية السيطرة الكاملة على صنع السياسات، ولا تكون أي مساحة في هذا المجال للمؤسسة العسكرية.

- أن يخضع العسكريين لنفس سيادة القانون كبقية المدنيين، بحيث أن يكون لديهم نفس الحقوق الدستورية كمواطنين غير عسكريين، ولا تمنح لهم امتيازات خاصة.

ويضيف هارولد أ. ترينكونا *Harold A. Trinkunas* أن السيطرة المدنية الديمقراطية القوية تأخذ بعدين أساسيين هما: أولهما يتمثل في الرقابة المؤسساتية على الأنشطة العسكرية من قبل المدنيين مع إضفاء الطابع المهني للمؤسسة العسكرية، والبعد الثاني يتمثل في قدرة السياسيين والبيروقراطيين على اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات الدفاع والموافقة على الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة العسكرية⁽³⁾، في حين يعتبر بعض الباحثين أنه يمكن تعظيم السيطرة المدنية أفضل سيطرة للمدنيين سيطرة السلطات المدنية تعنى هنا أن تتحكم في خمس دوائر رئيسية في اللعبة السياسية وهي:⁽⁴⁾

أ-توظيف النخبة: *Elite Recruitment*

إن السيطرة المدنية على تجنيد النخبة هي شرط لا غنى عنه للحكم الديمقراطي، وهذا الشرط قد ينتهك على سبيل المثال: في حالة احتفاظ الجيش بحق دستوري في بعض المقاعد سواء في البرلمان

¹ - شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² - *Lene Heiberg*, *op.cit*, p15.

³ - *Harold A. Trinkunas*, *Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia, USA: East-West Center, Politics and security, 1999*, p 5.

⁴ - *Chambers Paul and Croissant Aurel*, *op.cit*, p p 29,30.

أو مجلس الوزراء، أو في حالة امتلاكها حق الفيتو على تعيين بعض أعضاء الحكومة أو الإدارة العامة، أو دعم مواقف القيادة السياسية.

ب- مجال السياسات العامة: *The Area of Public Policy*

ويشمل اتخاذ وتنفيذ القرارات في جميع الشؤون السياسية مثل السياسة والمالية والاقتصادية والسياسية الخارجية، باستثناء السياسات الأمنية والدفاعية، وقد تنتهك السيطرة المدنية في هذا المجال عن طريق تشكيل هياكل عسكرية تتولى بعض الوظائف من المنظمات الإدارية المدنية وللتوضيح أكثر انظر للجدول رقم (4).

جدول رقم (04): أبعاد ومؤشرات السيطرة المدنية في مجال السياسات العامة.

البعد	المؤشر	درجة السيطرة المدنية	
		مرتفع	منخفض
صنع السياسات	النفوذ العسكري في الميزانية العامة للدولة	لا يوجد نفوذ عسكري في ميزانية الدولة	هيمنة عسكرية على سير ميزانية الدولة.
	النفوذ العسكري على صنع السياسة العامة (باستثناء الدفاع والسياسة الأمنية)	لا صلاحيات رسمية أو غير رسمية	الإقصاء الممنهج للمدنيين في صنع السياسة العامة
تنفيذ السياسات	السلطة العسكرية على الإدارة العامة	لا توجد هيمنة من طرف الجيش على هياكل الدولة ولا توجد رقابة عسكرية على السلطات الإدارية المدنية	السلطات المدنية الإدارية تحت الرقابة العسكرية قانوناً أو بحكم أمر الواقع

Source: Siegfried O. wolf Heidelberg, *civil-military relations and democracy in Bangladesh*, Neuenheimer (Germany: APSA, 2013, p 8

ج- الأمن الداخلي: *Internal Security*

إن كل من الديمقراطيات الجديدة قد تستعين بالقوات المسلحة للإغاثة من الكوارث الطبيعية أو لدعم قوة الشرطة ومراقبة الحدود القوات المدنية أو لمحاربة التمرد والإرهاب، وهذه الأنشطة متوافقة مع "السيطرة المدنية" لكن بشرط أن تكون سلطة اتخاذ القرار تقع على عاتق السلطات الديمقراطية، هذا مع تحديد المدة الزمنية لهذه المهمة والتدخل.

د- الدفاع الوطني: *National Defense*

هي وظيفة أساسية لأي جيش وطني، وحتى في الديمقراطيات الراسخة فإن ضباط الجيش لهم دور كبير في صياغة السياسات الدفاعية وتوفير الخبرات اللازمة لصناع القرار المدنيين، وقد تنتهك

"السيطرة المدنية" في هذا المجال إذا كانت السلطات المدنية لا تمتلك سلطة اتخاذ القرارات النهائية في هذه السياسات، أو إذا لم تتمكن السلطات المدنية من مراقبة ومعاينة الأنشطة العسكرية.

هـ-تنظيم المؤسسة العسكرية: *Military Organization*

يشمل القرارات المتعلقة بحجم وتنظيم القوات المسلحة، والمبادئ التوجيهية العامة للتوظيف والتعليم، والتعيين والمعدات وهذا بالطبع يستلزم نوعاً من الاستقلالية المهنية من قبل المؤسسة العسكرية في هذه الأمور، للوفاء بمهامها، وتمثل السيطرة المدنية هنا في تحديد حدود هذه الاستقلالية المهنية للمؤسسة العسكرية.

ويمكن الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن السيطرة المدنية تمثل أحد جوانب الحكم الديمقراطي، ولكنها في نفس الوقت لا بد أن تتحقق في ظل وجود حكم شرعي ومستقر يقوم على حكم القانون، واحترام الحريات المدنية، ووجود طريقة سلمية ومستقرة لتداول السلطة، ويرتبط تحقيق السيطرة المدنية وإقرار دعائم الحكم الديمقراطي بمجموعة من المحددات لعل أهمها: ⁽¹⁾

- بنية الحكومة ودرجة الفصل بين السلطات: يجب أن يكون خضوع العسكريين للسلطات الثلاث في الدولة، فالسلطة التنفيذية هي التي تتخذ القرارات المتعلقة بقيام الحرب، واقتراح السياسة العسكرية بما في ذلك الميزانية العسكرية، والمبادرات المتعلقة بوظائف القوات المسلحة، بينما قيادات المؤسسة العسكرية تقوم بتدريب وتجنيد القوات المسلحة وترقية أعضائها، وكذلك وضع الاستراتيجية وشراء الأسلحة، ودور المؤسسة التشريعية يتمثل في الموافقة على المخصصات المالية للقوات المسلحة ومراقبة أنشطتها، ويتم الاعتماد في هذا الإطار على جلسات الاستماع، ومراقبة المسؤولين الذين يتولون قيادة القوات المسلحة، والبيروقراطية المدنية التي تعمل في مجال الدفاع، كما يخضع أفراد القوات المسلحة للمحاسبة أمام القانون، وكثير من الدول تضع نظام قضائي منفصل للعسكريين.

- وجود درجة من التوازن بين القوى العسكرية وبعض القوى الأخرى داخل النظام السياسي وفي هذا الإطار، يشار إلى أن العسكريين يمكن أن يجمعوا عن التدخل في حالة وجود قوة مسلحة أخرى توازن قوتها مثل البوليس، كما يمكن أن تحجم عن التدخل إذا ما رسخ في الأذهان أن السلوك غير الشرعي يؤدي إلى عقاب أو استبعاد أو القبض على الأشخاص المتهمين بمحاولة الانقلاب على السلطة المدنية.

¹ - شادية محمد فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 22، 23.

- المؤسسة العسكرية نفسها تمثل داعما رئيسيا للسيطرة المدنية عن طريق الامتناع عن التدخل في الحياة السياسية، فالسيطرة المدنية هي عملية تعتمد على طرفين هما المؤسسة العسكرية والحكومة المدنية، ولا بد أن يقدم طرفا المعادلة رؤى مقترحة للعمل معا.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن المؤسسة العسكرية في ظل النظام الديمقراطي هي مؤسسة محايدة وغير منحازة سياسيا، كما أن ولاءها يكون للدولة لا لفرد أو لمجموعة من الأفراد، فهي لا تتدخل في صنع القرار وإدارة الصراعات السياسية، ويقتصر دورها فقط في حفظ كيان الدولة والوطن من أي خطر داخلي أو خارجي يهدده، كما يتضح لنا أن مكانة المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي الراسخ تقوم على ركيزة أساسية وهي السيطرة المدنية التي تعني أن تقوم القوى السياسية المدنية دون العسكرية بالتحكم على خمس دوائر رئيسية في العملية السياسية وهي: توظيف النخبة، وصنع السياسة العامة وإدارة الأمن الداخلي وأيضا تنظيم المؤسسة العسكرية.

المطلب الثاني: موقع المؤسسة العسكرية في النظم السلطوية:

تعدد التصنيفات التي حددت موقع ودور العسكر في الحياة السياسية في النظم السلطوية، باختلاف المعايير والرؤى والسياقات، ووفق معيار نمط تدخل العسكر، هناك نموذج يمارس فيه العسكر، -مثل أي جماعة ضغط - تأثيرا دستوريا شرعيا في الحكومة المدنية، للوصول إلى أهداف مثل زيادة الميزانية العسكرية، النموذج الثاني عندما يستخدم العسكر التهديد أو الابتزاز للوصول إلى الأهداف ذاتها، والنموذج الثالث عندما يقوم العسكر باستبدال نظام آخر لأن الأول فشل في الوفاء بطلباتهم وشروطهم، أما النموذج الرابع فهو إزاحة الحكم المدني وتولى الحكم مباشرة⁽¹⁾، وهناك نموذج قد تستخدم فيه المؤسسة العسكرية كأداة في يد النظام السلطوي لفرض سيطرتها على الأوضاع، وقمع الحركات السياسية والاجتماعية القائمة في المجتمع، من أجل الاستمرار في الحكم. لهذا سنحاول في العناصر التالية تسليط الضوء على أهم الحالات التي تتموضع فيها المؤسسة العسكرية في ظل النظام السلطوي.

1- جيش السلطة:

يكون الجيش في هذه الحالة أداة بيد السلطة الحاكمة المستبدة، باعتبارها السلطة المهيمنة على كافة المؤسسات السيادية وفي مقدمتها مؤسسة الجيش، من خلال تسييسه وتحزيبه بسياسات الحزب

¹ - آية نزار وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 497.

الحاكم أو الإيديولوجية الحاكمة، وإحكام السيطرة عليه بواسطة ما يسمى (مكتب التنظيم العسكري للحزب) الذي قد يترأسه مدني، وتخليق ما يسمى بالجيش العقائدي، المدعى الحرب والإعمار معاً، والمعتمد على الولاء الحزبي للفرد العسكري أكثر من اعتماد الكفاءة العسكرية (الولاء أولاً والكفاءة ثانياً)، وتنصب مهام الجيش في هذه الحالة على الحفاظ على السلطة - إرهاب المجتمع - قمع المعارضة⁽¹⁾، وقد يكون هناك تحالف بين المدنيين والعسكريين الأقوياء، حيث يمثل هذا النموذج من التحالف في ظل نظام سياسي استبدادي، تكون فيها المؤسسة العسكرية ذراعاً قوية للنظام، والحالة المثالية لهذا النموذج ظهرت عندما دعمت المؤسسة العسكرية في بيرو حكومة فوجيموري (1990-2000)، ذات الخلفية الأكاديمية، وكان فوجيموري قد وصل إلى الحكم عام 1990، إلا أنه أقدم على تنفيذ انقلاب ذاتي 1992، بمساعدة من رئيس الاستخبارات وقائد الجيش لضمان ترويض الشعب والتلاعب بالرأي العام وبالانتخابات البرلمانية⁽²⁾.

إذن من خلال هذا النموذج تكون المؤسسة العسكرية، قد تخلت عن وظيفتها الأصلية التي أنشأت من أجلها، ولتتحول إلى مجرد أداة في يد السلطة السياسية المستبدة، لترسيخ بقاء النظام السياسي السائد، وقمع كل من يعارضه.

2- سلطة الجيش:

في هذه الحالة تصبح مؤسسة الجيش نفسها سلطة من خلال مصادرتها والسطو عليها بواسطة الانقلاب العسكري، وتحول قيادته العسكرية إلى نخب حاكمة ترتدي الزي المدني، وتجسيد بذلك السيطرة العسكري على الشأن السياسي وانقلاب الوظيفة الأصلية للجيش والتي هي صون السيادة الوطنية إلى وظيفة سياسية تنتقض فيه السيادة⁽³⁾، وهناك عدة أشكال لهذا النموذج: ⁽⁴⁾

- أن يتحول الجيش إلى نخبية سياسية حاكمة لتغيير ماهيته ووظيفته عما هي في الأصل كمؤسسة لصون السيادة، أو كمؤسسة خاضعة لسلطة حاكمة، ويتحول العسكر إلى سياسيين وإلى مدنيين، وتقوم النخب الحاكمة العسكرية بإدارة السلطة على نحوين، إما تديرها مباشرة من خلال حكم

1 - عبد المعطي ذكي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 3.

2 - عبد الله فيصل عام، "من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية"، المستقبل العربي، العدد 444، 2016، ص 143.

3 - عبد المعطي ذكي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 3، 4.

4 - هيفاء احمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 54، 55.

عسكري صريح بفرض أحكام على الحياة العامة، أو تديرها من وراء الستار من خلال وضع شخصية سياسية صورية في الواجهة والإمساك بمفاتيح القرار من قبل كبار القادة.

- أن تتحول السلطة إلى أداة بيد الجيش واستعمالها للحفاظ على سلطته مع وضع ديكور يجل الحکم العسكري المباشر بإقرار دستور أو إجراء انتخابات، إلا أن العملية كلها محكومة بقرار العسكر الذين قد ينهون العملية السياسية إذا ما هددت سلطتهم.

- وقد تمارس سلطة عسكرية شديدة الوطأة، العنف ضد الكثير في المجتمعات الفقيرة، وتنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان فيها وقد تعطل أحكام القانون وتفرض أحكام الطوارئ وتلغى مجال العمل السياسي مع الدخول في دورة الاضطراب والاحتقان وتقود الدولة إلى حالة من عدم الاستقرار قد يدفع النخبة العسكرية إلى التعبير عن نفسها بوسائل العنف وفي فصول دموية قد لا تنتهي حتى تبدأ من جديد.

3- الجيش الأهلي:

إن واقع المؤسسة العسكرية يختلف في بعض الدول والمجتمعات المتعددة الطوائف والأديان والأعراق والمجتمعات القبلية التي تعاني من عدم الاندماج، الذي يلقي بظلاله على مؤسسة الجيش خاصة في ظل نظام سياسي استبدادي يحكم سيطرته على السلطة، ويفرض آراءه الأيدلوجية والسياسية الأحادية على الجميع ويرى نفسه الذي يعلى ولا يعلى عليه، ويعمل على إعاقة تحقيق الانصهار عن قصد أو بدون قصد من خلال إتباع سياسة التفرقة والمحاباة والتمييز بين المكونات المجتمعية والقوى السياسية المتعددة والمختلفة، مما قد يؤدي إلى صراع واقتتال أهلي يتم اقتحام الجيش فيه⁽¹⁾، وفي هذه الصورة لا يعود الجيش وطني جامع ودولة واحدة بل ينقسم على مقاس المجتمع الأهلي ويتحول إلى مجرد مليشيا أو مليشيات أو امتداد لها، ويتخلى عن وظيفة الدفاع عن الوطن ويقدم مساهمته في تمزيق ذلك الوطن ويعيد البلد إلى حال ما قبل الدولة⁽²⁾.

يحتكم قادة النظم التسلطية في هذا النموذج إلى مؤسسة عسكرية خاضعة لهم، لأسباب عقائدية أو في بعض الأحيان نتيجة للطابع الطائفي لنظام الحكم، ومع الوقت يصبح لهذه المؤسسة

1 - عبد العالي حول، "تحولات المؤسسة العسكرية في العالم العربي: عسكرة المجتمع ونشوء المليشيات"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 8، 2017، ص ص 50، 51.

2 - هيفاء أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 47.

من خلال قادتها و المنسبين إليها، مصالح ترتبط بمصالح استمرار النظام الاستبدادي، تدافع عنه حفاظا على هذه المصالح، المادية والمعنوية، وفي بعض الأحيان حفاظا على مصالح الطائفة التي ينتسب معظم أفرادها إليها، وفي هذه الحال فإن ميزانية الدفاع التي تذهب إلى تسليح هذه المؤسسة التي تستند غالبا إلى المؤسسة الأمنية، تشكل النسبة الأكبر في ميزانية البلاد، أما التسليح، ففي الغالب منه يأخذ بعين الاعتبار القدرة على مواجهة التحركات الشعبية والمظاهرات، وفي معظم الأحيان يلعب الحرس الخاص برئيس النظام، دورا قياديا بارزا في هذه المؤسسة⁽¹⁾.

كخلاصة مما سبق يمكن القول أن موقع المؤسسة العسكرية في ظل النظم التسلطية، تحتل مكانة محورية في العملية السياسية، وبغض النظر عن كونها صاحبة السلطة، أو أداة في يد النظام السلطوي، فإنها لعبت دورا مؤثرا في تعزيز سيطرة النخبة التسلطية على المجتمع وعلى كافة الجوانب الحياة العامة، لهذا عقدت العديد من المؤتمرات والندوات التي تناقش إمكانية إصلاح المؤسسة العسكرية، وطرحت العديد من التساؤلات بهذا الصدد أبرزها: كيف يمكن إعادة بناء جيش، لا يتدخل في الشأن السياسي، وما هي أهم الإجراءات الواجب إتباعها لتصحيح الأدوار التي يقوم بها العسكريين في الحياة السياسية؟ وهو ما سنحاول الإحاطة به في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية وعملية التحول الديمقراطي:

مع بداية عقد التسعينات أضحت قضايا التحول أو الانتقال الديمقراطي مهيمنة في العالم خاصة منها دول العالم الثالث، ولعل من أبرز الأسئلة التي طرحت تتعلق بدور العسكريين في هذه العملية، صحيح أن أغلب الأدبيات ركزت على الأدوار والتنظيمات غير الحكومية مثل المجتمع المدني، ومع ذلك فإن البعض طرح إشكالية التعامل مع العسكريين في مرحلة التحول الديمقراطي، لقد كان التحدي المطروح دائما يتمثل في كيفية حماية أي ترتيبات ديمقراطية في المستقبل من أن تتعطل أو أن يتم تقويضها من قبل الجيش⁽²⁾، لهذا أصبحت الأدبيات النظرية المعاصرة في هذا الصدد تركز على دور العسكريين، حيث يرى التيار الغالب من هذه الدراسات أنه لكي يتم النظر إلى نظام سياسي ما على أنه قد تم دعمه ديمقراطيا، فإنه لا بد أن تحتكم كل الجماعات السياسية داخل الدولة بما فيها العسكريين على القواعد الديمقراطية، كما يجب أن يتقبلوا المؤسسات الرئيسية في الدولة كإطار شرعي

¹ - هاني حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² - حمدي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ووحيد للتفاعل السياسي، وفي هذا الإطار تؤكد العديد من الدراسات على أن النظم حديثة التحول نحو الديمقراطية تتطلب تحديد مسؤوليات العسكريين والمدنيين، فالعسكريون يجب أن يدركوا أنهم مسؤولون عن احترام السلطة المدنية، والمحاسبة وفقا لحكم القانون، ومن ناحية أخرى فإن المدنيين يجب أن يدركوا أن القوات المسلحة تمثل أداة شرعية للنظم الديمقراطية، كما أن عليهم أن يحيطوا أنفسهم علما بقضايا الأمن والدفاع، ولا بد من القيام بتمويل الأدوار والمهام المتنامية للقوات المسلحة في ظل النظام الدولي المعاصر⁽¹⁾، لهذا يمكن القول أن مسألة معالجة موقع المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي، يعتبر من الموضوعات ذات الأهمية في عملية التحول الديمقراطي خاصة في الدول التي عرفت فيها الجيوش دورا محوريا في النظام السلطوي، فعملية بناء ديمقراطية حقيقة تتطلب فرض سيطرة مدنية على الجيش، لهذا هناك العديد من الإجراءات التي تحقق هذه السيطرة.

والواقع أن فرض هذه السيطرة المدنية على الديمقراطيات الناشئة ينطوي على تحديات جمة، من هنا ليس مستغربا أن بعض تلك الدول التي تخلصت من أنظمة الحكم العسكرية لم ينجز الكثير في هذا المضمار، فعلى سبيل المثال بينما حلت حكومات مدنية محل الحكومات العسكرية في 11 دولة من دول أمريكا اللاتينية، إبان الموجة الثالثة، فإن أغلبية هذه الدول أخفقت إلى حد الآن في نزع الخاصية التسييسية للجيش⁽²⁾، على اعتبار أن عمليات التحول الديمقراطي، تطرح مجموعة من القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية لعل أبرزها ما يلي: ⁽³⁾

أولا: كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية في أعقاب انهيار نظام الحكم التسلطي، ماهية الإطار المؤسسي الملائم لذلك، ويرتبط بذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة ولا سيما التنفيذية والتشريعية منها.

- مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية، فإذا كان ما من الأمر بد فما الدرجة والشكل اللذان يمكن من خلالها للعسكريين المشاركة أو التمثيل في العملية السياسية؟ وما الحقوق السياسية التي ينبغي أن يحتفظ بها العسكريون؟

1 - شادية فتحي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 1.

2 - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

3 - حمدى عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- قضية المزايا والامتيازات الخاصة بالعسكريين، ويشمل ذلك مجالات متعددة تتراوح بين الاستقلال المهني ومسائل المرتبات والمخصصات المالية وبين السلطات السياسية والدستورية الممنوحة لهم.

- إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين بما في ذلك وظائفهم بالقياس إلى مؤسسات الأمن الداخلي، ولا شك أن هذه العملية تشتمل على قضايا المبدأ العسكري ومستويات القوة وأنماط التسليح والهياكل والعلاقات المؤسسية الملائمة.

- إثارة إشكالية الميزانية العسكرية، وتلك مسألة بالغة الخطورة في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في إفريقيا حيث تقع موقع القلب في الإصلاح العسكري وتقرير مزايا المؤسسة العسكرية.

إن معظم الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو التي لا زالت في مرحلة التحول الديمقراطي، كانت المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن مكونات رئيسة في النظام السابق غير الديمقراطي، وبالتالي فإن التعامل معها وإخضاعها لسيطرة النخب المدنية الجديدة يعتبر أمراً محوريا لإرساء الديمقراطية الوليدة وتعزيزها في المستقبل، إذا قدر لها ذلك، وبالتالي فقد أصبحت السيطرة المدنية مطلبا أساسيا للتحول الديمقراطي، ويتفق مع هذا الاتجاه العديد من منظمات التعاون الدولية في مجالي الأمن والدفاع مثل منظمة التعاون والأمن في أوروبا، وحلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، منظمة الدول الأمريكية، وحتى الاتحاد الإفريقي الذي طلب من الدول ذات الديمقراطيات الوليدة أن تصلح أجهزتها الأمنية وتتبنى نموذجاً ديمقراطياً للعلاقات المدنية العسكرية كشرط للاندماج.⁽¹⁾

وتتصف عمليات التحول الديمقراطي ومعالجة موقع العسكرية في النظام الديمقراطي الوليد، بأنها عمليات طويلة الأمد، ربما تمتد لأعوام، ففي البرتغال استغرق ثمانية أعوام، والبرازيل والأرجنتين نحو عشرين عاماً، أما في تركيا فنحو نصف قرن (منذ أول انقلاب عسكري في عام 1960 حتى إصلاح الدستور في عام 2010)، كما تختلف تجارب الدول في هذا المضمار، فعلى سبيل المثال سعت البرازيل إلى وضع الجيش تحت السلطة المدنية الشرعية بشكل، في حين عملت الأرجنتين على تغيير عقيدة الجيش والفصل بين مسؤولية الدفاع ومهام الأمن الداخلي، وانتهجت تشيلي طريقاً مزدوجاً سعت على تغيير توجهات المدنيين حيال الجيش وقبولهم احتكار العسكريين القوة المسلحة

¹ - حمدى عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 53.

وتوفير مستوى من الحياة الكريمة لأفراد الجيش من جهة، في مقابل احترام العسكريين السلطة الشرعية وعدم انخراطهم في الحياة الحزبية. (1)

هناك عدد من الأوليات التي تطبق في مرحلة التحول الديمقراطي لفرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، أهمها: (2)

-الدستورية: يعبر الدستور عن القيم والقواعد الأساسية للحياة السياسية للأمة، ويعد الإصلاح الدستوري من أدوات الانتقال إلى الديمقراطية، لذا يؤدي هذا الإصلاح دورا مهما في إرساء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، من خلال تقييد الجيش ومهمته دستوريا، والتأكد من أنه مسؤول في ظل حكم ديمقراطي أمام الشعب ومثليه، لكن ما يعيب هذه الأولوية أن النصوص الدستورية لا تتحول بالضرورة إلى واقع على الأرض، ففي بعض الأحيان يجرى تجاهلها، أو أنها لا تطبق على نحو كامل، وبناء عليه يحتاج الإصلاح الدستوري إلى أن يتبع بسياسات وإجراءات أخرى.

-ثقافة الاحترافية: تقييد الاحترافية العسكرية الجنود من انتهاك المبادئ والمعايير الديمقراطية، وبناء عليه، كلما كان لدى القوات المسلحة إحساس قوي بمهمتها الأساسية وأخلاقيات مهنتها، فإنها تطور ثقافة مؤسسية تستند إلى قيود ذاتية تحترم القانون والسلطة المدنية، وفي هذه الأولوية تتجه النخبة العسكرية طوعا إلى التزام ثقافة الاحترافية، وكما يقول هانتجتون *Huntington* نفسه، بعد موجة التحول الديمقراطية الثالثة أصبح هناك قبول وإقرارا واسع بمبادئ الاحترافية العسكرية والسيطرة المدنية من طرف المؤسسات العسكرية نفسها في مختلف أنحاء العالم، ويؤدي التعليم وظيفة مركزية في تكريس ثقافة الاحترافية في المؤسسة العسكرية، ويقصد به المعرفة والمهارات والاتجاهات التي تمكن المؤسسة (والفرد) من القيام بالوظائف والمهام المنوطة بها بفاعلية وكفاءة، والتي تشكل القيم والسلوك الضروري للحفاظ على تناغم المؤسسة وأخلاقيتها وامتثالها للسلطة السياسية أيضا، فالتعليم العسكري الاحترافي يعزز لدى المؤسسة العسكرية تطبيق السياسة، وفي الوقت نفسه يشجع القادة العسكريين على النأي بأنفسهم عن السعي لصنع السياسة.

-المعايير الاجتماعية والتجنيد: بينما تحظى المؤسسة العسكرية بالشرعية بوصفها أداة ضرورية من أدوات الدولة، إلا أن مكانتها تركز على القبول الاجتماعي العام لها، وهذا القبول يتحقق

1 - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2 - المرجع نفسه، ص ص 26-28.

بانعكاس المؤسسة العسكرية للمكونات الاجتماعية والإثنية والجغرافية للمجتمع، لذا يجري في مرحلة التحول الديمقراطي تبني سياسات تشجع المواطنين من الخلفيات المختلفة على الانضمام إلى الخدمة العسكرية، وفي الوقت نفسه تسعى المؤسسة العسكرية إلى غرس قيم المجتمع الأوسع في أفرادها، وربما يصار في هذه الأولوية، إلى فرض التجنيد الإلزامي على اعتبار أن التجنيد ربما يعمل على الحد من استقلالية المؤسسة العسكرية لأن الجندي -المدني يمنح ولاءه الأساس للدولة أكثر من المؤسسة العسكرية.

-المجتمع المدني: في الدول التي تتجه نحو الديمقراطية، يضطلع المجتمع المدني بدور حيوي في تكريس المبادئ والمثل الديمقراطية، والدفاع عنها، ولا شك في أن قيام منظمات المجتمع المدني بالنضال من أجل مدنية الدولة والحياة السياسية ومناهضة الحكم العسكري وتعبئة المجتمع ضده، يساهم في تقويض نفوذ العسكر ويزيد الرقابة الشعبية على سلوكه، فعلى سبيل المثال أدت منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان إبان الحكم العسكري للأرجنتين (1976-1983)، كما كان لها الأثر الأكبر في دفع البرلمان لاحقا إلى إلغاء قانون العفو عن الطغمة العسكرية الذي فرضه الجيش على الحكومة في نهاية الثمانيات فأدى هذا في نهاية المطاف إلى محاكمة كبار الضباط.

-الصحافة الحرة: تعد حرية الصحافة في المجتمع الديمقراطي أداة حيوية للمواطنين وممثليهم للسيطرة على السلطة العسكرية، فإمكانية وصول الصحفيين إلى معلومات عن المؤسسة العسكرية ونشاطها (مع مراعاة المتطلبات المشروعة للأمن العملياتي) تمكن الجمهور من فرض الرقابة وتشجعه على المساهمة في الجدل في شأن الإصلاح، ويضمن مساءلة المؤسسة العسكرية من المجتمع الأوسع لا من نخبة مهتمة قليلا فحسب، وبناء عليه تؤدي الصحافة دورا مهما في كبح المؤسسة العسكرية من أتشاكل بممارستها واتجاهاتها المؤسسية مجتمعا معزولا، ماديا أو معنويا، وأن تكون أكثر تطابقا مع القيم السائدة في المجتمع.

لهذا يمكن القول أن نجاح عملية التحول الديمقراطي تقتضي حسم دور الجيش وإبعاده عن التدخل في الشؤون الحياة السياسية خلال مرحلة التحول الديمقراطي، وهذا يتوقف بدوره على مدى وجود توافق وطني حقيقي بين النخب والقوى السياسية المدنية، فكلما كان الانقسام والضعف بين صفوف القوى المدنية كلما زادت فرص تدخل الجيش، والعكس صحيح، حيث أن سيطرة السلطة

السياسة المدنية على العسكريين تعزز وتساعد على ترسيخ النظام الديمقراطي وتفتح الطريق أمام الفاعلين المدنيين على رسم خارطة طريق واضحة للتحويل الديمقراطي، وتدخّل العسكر يجعل عملية التحويل أكثر تعقيداً.⁽¹⁾

¹ - نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحويل الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 79.

خلاصة الفصل الأول:

تأسيسا على ما جاء في هذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

- 01- هناك مجموعة من المفاهيم التي تعتبر أساس الدراسة، لهذا من المهم جدا التطرق لمضامين هذه المفاهيم للتحكم الجيد في الدراسة، خاصة أن هناك العديد من الباحثين من يخلط بينها وهي: الجيش، العسكر، المؤسسة العسكرية، الظاهرة العسكرية، العلاقات المدنية العسكرية.
- 02- فيما يخص الجانب التنظيري لموضوع المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، تشير النقاشات النظرية التقليدية إلى ضرورة احترافية المؤسسة العسكرية وعدم التدخل في العملية السياسية ويأتي على رأس هذا الاتجاه صواميل هانتجتون، في حين تشير التوجهات الجديدة التي ظهرت كرد فعل على الاتجاه التقليدي على ضرورة محاسبة ومسائلة جميع الأطراف في حالة إساءة استخدام صلاحياتهم.
- 03- العلاقة الصحيحة والصحية بين المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة المدنية تقوم على مبدأ أساسي وهو سيطرة المدنيين المنتخبين على خمس دوائر رئيسية وهي: تجنيد وتوظيف النخبة، تنظيم الحياة العسكرية، الدفاع القومي، السياسات العامة، الأمن الوطني.
- 04- نمط العلاقات المدنية العسكرية له تأثير على عملية التحول الديمقراطي، فالسيطرة المدنية على العسكريين تعمل على تعزيز وترسيخ النظام الديمقراطي وتفتح المجال للمدنيين لإدارة المرحلة الانتقالية على أكمل وجه، والسيطرة العسكرية تجعل عملية التحول أكثر تعقيدا.

الفصل الثاني

المؤسسة العسكرية والعملية السياسية في تونس ومصر: دراسة في مراحل التطور التاريخي

تطلب البحث في دراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالعملية السياسية في تونس ومصر، البحث في الجذور التاريخية لتطور هذه العلاقة، لما يلعبه الجانب التاريخي من دور في فهم موقع هذه المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، فقد مرت علاقة المؤسسة العسكرية بالمجال السياسي منذ استقلال هذه الدول بعدة مراحل ساهمت في بناء وهيكله هذه العلاقة، كما كانت الحروب والظروف الداخلية والخارجية دور في تموضع المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، لهذا سنعالج في هذا الفصل مراحل التطور التاريخي لموقع المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في كل من تونس ومصر قبل 2011 خلال فترات مختلفة من حكم الرؤساء السابقون وبالتحديد منذ تأسيس الجمهورية الأولى في كلا البلدين، كما سيتم مناقشة بديات تكوين وتطور نشأة المؤسسة العسكرية وظروف نشأتها.

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية والعملية السياسية في تاريخ مصر

تعود صلة الجيش المصري بالعملية السياسية، منذ نهاية الملكية، فكل قادتها ورؤسائها منذ ذلك الوقت، كانوا من العسكر، محمد نجيب، جمال عبد الناصر، محمد أنور السادات، محمد حسني مبارك، كما كان الجيش طيلة عقود طويلة يسيطر على المؤسسات الاقتصادية وحتى الرياضية من خلال كبار القادة المتقاعدين تحديداً، وبالكاد كان هناك فصلاً بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية، وقد استخدم الجيش المصري للقيام بعمليات أمنية داخلية عندما كانت الأحداث تتجاوز قدرات المؤسسة الأمنية على ضخماتها، فقد قام الجيش المصري بقمع انتفاضة شعبية عام 1977، وتم استدعاؤه في العام 1986، لقمع قوى الأمن التي كانت تطالب بدفع متأخرات رواتبها.⁽¹⁾

وانطلاقاً مما سبق ولفهم حقيقة أدوار المؤسسة العسكرية المصرية وعلاقتها بالعملية السياسية لا بد في البداية من تناول بدايات تكوين وتطور نشأة المؤسسة العسكرية، وظروف نشأتها التي كانت عاملاً حاسماً في رسم حدود علاقتها بالسلطة، ومدخلاً لبروز دورها المؤثر في الحياة السياسية، ثم بعد ذلك سيتم التطرق إلى الجانب التاريخي لموقع المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في عهد الرؤساء السابقين.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة العسكرية المصرية وتطورها:

بخلاف معظم الجيوش العربية التي ترافق تأسيسها مع إنشاء الدولة الوطنية في عقب الاستقلال عن الاستعمار في النصف الأول من القرن العشرين، يعود تأسيس الجيش المصري إلى عهد محمد علي باشا (1805-1840)²، فبمجرد ما تسلم زمام حكومة مصر أدرك أنه لا بد من إدخال النظام الحديث في القوة العسكرية البرية والبحرية لكل حكومة تريد أن تكون مقاليد البلاد في قبضة يدها حتى تتمكن من إدارة شؤونها على محور النظام وتعمل على حفظ أمنها من التهديدات الخارجية، ولعل الذي لفت نظره إلى ما في النظام العسكري الحديث انهزام الجيوش العثمانية أمام الجيش الفرنسي بقيادة بوناپرت، لذلك لم يلبث أن طلب من فرنسا معلماً عسكرياً لجيش ينشئه على النظم الحديثة فأرسل له أحد الضباط الذي أسلم وعرف فيما بعد باسم سليمان باشا وكان وصوله إلى مصر 1819، وفي السنة التالية وجهه محمد علي مع خمسمائة من مماليكه إلى أسوان ليديروهم

¹ - هاني حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 35.

هناك على الطريقة الحديثة في استعمال الأسلحة والنظام العسكري، وهؤلاء كانوا نواة الجيش النظامي في مصر⁽¹⁾.

وفي إطار رغبته في أن يكون لمصر جيش على النظام الحديث، مؤلف من المشاة والفرسان ورجال المدفعية، قام محمد علي بإنشاء مدارس حربية ومعامل عسكرية، تقوم بمهمة تخريج الضباط اللازمين لمختلف هذه الأسلحة، وإلى مستشفيات تعني بأفراده إذا مرضوا فضلا عن ذلك أن تكون له إدارة حربية تشرف على هذا العمل، إذ بدونها لا يتأتى وجود جيش منظم، فمحمد علي الذي شغف بتمدين مصر اقتنع بهذه الحقيقة، ولم يمهل شيئا قط للوصول على هذا الغرض، فقد أحضر من مختلف بلاد أوربية ضباط وأستاذة وأطباء وصيادلة ومعلمين، وشيد في أماكن اختيرت أحسن اختيار تلك المدارس الحربية والمستشفيات⁽²⁾، وقبل تاريخ 1827 لم تعرف مصر جيشا نظاميا حديثا وكذلك لم يعتمد جيشها في تكوينه على العنصر الوطني، بل كان يتألف من عناصر غير مصرية، إلا إن ثقة محمد علي بمزايا المصريين العسكرية بدأت تزداد فقرر الاعتماد عليهم فبدأ بإبعاد الأتراك والألبان تدريجيا وأخذت العناصر المصرية تحل محل العناصر الأجنبية في الجيش المصري⁽³⁾، حيث بلغ تعداد الجيش البري سنة 1839 كما يذكر الطبيب الجنرال كلوت بك 235.88 رجلا موزعين كما يلي: في الفرق النظامية (الجيش الحديث) 130.202، باشيوزق (الجيش القديم) 41.678 رجلا، الاحتياط 47.800، عمال في المصانع الحربية...، أما البحرية المصرية فإنها كانت تضم القوى التالية: 11 سفينة حربية، سبع بوراج، خمس جرفات صغيرة، وتسعة أشرعة من ذوات الصاريتين مع 16000 بحار⁽⁴⁾، وبالتالي يمكن القول أن محمد علي هو مؤسس الجيش الحديث، حيث استطاع تكوين جيش نظامي على النمط الحديث، واعتمد على تطوير هذه المؤسسة من خلال اللجوء إلى الخبرة الأوروبية، لتدريب هذا الجيش وعمل على تأسيس المدارس الحربية لتخريج الضباط.

1- عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي: الجيش المصري والبحري، مصر: مكتبة مدبولي، 1996، ص ص 3، 4.

2- عمر طوسون، الصنائع والمدارس الحربية في عهد محمد علي باشا، مصر: مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، 2014، ص 22.

3- يوسف محمد عيدان الجبوري، "تنظيم الضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة 23 يوليو 1952" مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 9، 2007، ص 373.

4- أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو، تر: حسن قبيسي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص 59.

وبعد تولي الخديوي إسماعيل الحكم أخذ في إعادة تنظيم الجيش، وبدأ بإعادة تنظيم المدارس الحربية، فاستدعى في عام 1864 بعثة عسكرية من فرنسا على رأسها الكولونيل ميرشيه، ونقل المدرسة الحربية من القناطر الخيرية إلى قصر النيل ثم إلى العباسية، ثم أنشأ بالعباسية عدة مدارس أخرى بدلا من المدارس التي أنشأها محمد علي وعفا أثرها، فأنشأ في عام 1864 مدرسة البيادة (المشاة)، وعدد تلاميذها 490، وفي العام التالي 1865 أنشأ ثلاث مدارس هي: مدرسة السواري (الفرسان) وعدد تلاميذها 161، ومدرسة الطوبجية (المدفعية) والهندسة الحربية وعدد تلاميذها 280 يختارون من طلبة مدرسة المهندسخانة، ومدرسة أركان الحرب بالعباسية، ويختار تلاميذها من نوابغ المدارس الحربية⁽¹⁾، ولقد بدا واضحا أن إسماعيل فضل الضباط الأمريكان على سواهم، وربما يعود ذلك لكون الولايات المتحدة في ذلك الوقت بعيدة عن المطامع الاستعمارية، وخلال المدة (1870-1879) كان هناك 54 ضابطا أمريكيا يخدمون الجيش المصري، حيث أن ازدياد العنصر المصري في الجيش أصبح له مغزاه فيما بعد، حيث بدأ الجيش يهتم بالقضية الوطنية اهتماما كبيرا لذلك أدركت الوزارة التي كان يرأسها نوبار باشا التي عرفت بالوزارة الأوروبية الأولى، خطر الجيش على الوصاية الأجنبية والنفوذ الأجنبي في مصر، فعمدت تلك الوزارة إلى إنقاص عدد الجيش، ومن خلال تسريح عدد منهم وإحالة قسم الضباط إلى التقاعد، ثم دعوتهم إلى تسليم أسلحتهم⁽²⁾.

بعد الاحتلال البريطاني لمصر في أيلول 1882 أصدر الخديوي توفيق، بأمر من قوات الاحتلال، يوم 19 أيلول تم بمقتضاه حل الجيش المصري، ودخل العسكريون المصريون مرحلة جديدة لم تعد لهم فيها القيادة، حيث أعيد تشكيل الجيش المصري الجديد وفقا لمتطلبات السياسية البريطانية، ثم قامت بريطانيا بإعادة تنظيم الجيش وإشراكه في محاربة ما عرف آنذاك بثورة المهدي في السودان، وقد هزم الجيش المصري إلى جانب القوات البريطانية في أيلول 1883، ثم هزم مرة أخرى في كانون الثاني 1885، وادخل البريطانيون عام 1886 نظاما جديدا عرف بنظام البدل النقدي، وخلال الفترة (1896، 1898) شارك الجيش المصري القوات البريطانية في غزو السودان، وبموجب الحكم المشترك البريطاني المصري للسودان في عام 1899، ضمت القوات السودانية إلى الجيش

¹ - عبد العظيم رمضان، مصر قبل عبد الناصر، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 102.

² - يوسف محمد عيدان الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 374.

المصري، وخلال الحرب العالمية الأولى شارك الجيش المصري في الدفاع عن مدينة الجيش العثماني في شباط 1915.⁽¹⁾

وعلى الرغم من حصول مصر على استقلالها الشكلي على إثر تصريح 28 شباط 1922 الذي بموجبه أعلنت بريطانيا رفع حمايتها المباشرة عن مصر، إلا أن الجيش المصري لم يحقق استقلاله أو تحرره من السيطرة البريطانية، إذ أن التواجد البريطاني في مصر كان يعني تحجيم وتحديد نشاط الجيش المصري، ومن جهة أخرى كان الجيش المصري يواجه قيادا آخر تمثل بالملك فاروق (1936-1952) وارتباطاته مع بريطانيا، فالملك هو القائد الأعلى للجيش، وهذه الصلاحية تمنحه الحق في تعيين وإقالة كبار ضباط الجيش.⁽²⁾

الضمور الذي عانى منه الجيش المصري، والعزلة عن المجتمع التي فرضت عليه، والخضوع المطلق لسلطات الاحتلال، تغيرت مع عقد معاهدة 1936 إلى حد كبير، ولم يعد الجيش محدودا بعدد 15.000 جندي فقط، وقد عقدت معاهدة 1936 في ظروف كان الاحتلال البريطاني يجابه فيها موقفا لم يتعرض له من قبل، تناقضات الإمبريالية العالمية تشدد وتقرب من حرب عالمية، إيطاليا تغزو الحبشة وتنتصر عليها، والنازية تصل إلى الحكم في ألمانيا، وتعم المظاهرات مصر ويسقط عدد من الشهداء، ووصف النحاس باشا هذه المعاهدة بأنها (وثيقة الشرف والاستقلال) ولكنها لم تكن كذلك... فقد كان في بنودها سلبيات وإيجابيات، حيث تنص المعاهدة على أن تقوم بريطانيا بتدريب الجيش المصري وتزويده بالسلاح، وتشكلت البعثة البريطانية من ضباط بريطانيين انتشروا في مختلف أسلحة الجيش وكان لهم نفوذ كبير في التوجيه والتدريب، بعض هؤلاء الضباط كانوا صف ضباط في الجيش البريطاني وحصلوا على الترقية عند الالتحاق بالجيش المصري، واتخذت البعثة البريطانية مقرا لها مبنى كوبرى القبة مجاورا للمستشفى العسكري العام، وبدأ مجلس الدفاع الأعلى برسم سياسية جديدة لزيادة الجيش، ففتح أبواب المدرسة الحربية التي تحولت إلى كلية بعد المعاهدة للدفاع وصلت إلى عدة مئات بعد أن كانت الدفعة لا تتجاوز العشرين أو الثلاثين طالبا.⁽³⁾

¹ - يوسف محمد عيدان الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 375.

² - المرجع نفسه، ص 376.

³ - أحمد حمروش، ثورة 23 يوليو، ط 1، مصر: لهيئة المصرية العامة، 1992، ص 89، 91.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية 1939 تم تكليف القوات المصرية بمهام محددة لتأمين قناة السويس، وتوفير الدفاع الجوي عن المطارات والموانئ، إضافة إلى القيام بالإمداد بالاحتياجات الإدارية اللازمة للقوات البريطانية المشاركة في هذه الحرب، حيث كان هدف بريطانيا يتركز في حرمان مصر من أي محاولات لإقامة جيش مصري، وذلك من خلال السيطرة على عمليات الإمداد بالسلاح، وحجب الأسلحة والعتاد عنها، مع توريد بعض المعدات والأسلحة ذات الكفاءة المنخفضة والذخائر القديمة التي كانت تسعى للتخلص منها، الأمر الذي جعل الجيش المصري في ظل السياسة ذات كفاءة قتالية منعدمة تدريباً وتسليحاً⁽¹⁾، وفي نفس السنة 1939 كان هناك تنظيم سري داخل الجيش المصري، تبلور وتحدد معالمه وزاد عدد المنضمين إليه، عرف بتنظيم الضباط الأحرار، حيث يؤكد الرئيس المصري السابق أنور السادات وهو أحد أعضاء هذا التنظيم "إن النشأة الأولى لتنظيم الضباط الأحرار تعود إلى عام 1939، وأن الهدف الأساسي للتنظيم كان يتمثل بمقاومة التواجد البريطاني في مصر" ويرى آخرون أن تنظيم الضباط الأحرار ظهر بهيئة كيان تنظيمي في عام 1949، وأن الأمر قبل ذلك كن عبارة عن علاقات وارتباطات شخصية بدأت في الكلية الحربية بين عامي 1936-1936، ثم نمت وتحدت بين عامي (1945-1948)، وتطورت أكثر أثناء حرب فلسطين.⁽²⁾

حيث أصبح اسم (الضباط الأحرار) يتردد في الجيش همساً أحياناً وعلانية أحياناً أخرى كما أن القوى السياسية المختلفة وبعض الصحفيين أخذوا علماً به، حتى المخابرات الحربية والبوليس السياسي كانا يعلمان بوجود هذا التنظيم الوليد، ولكن أجهزة الأمن سواء في الجيش أو الداخلية كانت محدودة العدد والعدة، حيث كانت قبضة أجهزة الأمن لينة، وقدرتها على النفاذ إلى أسرار الجيش محدودة، لأنهم لم يكونوا قد استخدموا بعد نظام العمالة لرجال الجيش وشراء الضمائر البعض بمبالغ ومكافآت متنوعة، ويقول عبد المنعم النجار أن وزارة الداخلية قد اتصلت بالمخابرات الحربية للحصول على معلومات عن الضباط الأحرار وأنهم حاولوا الكشف عن عناصرهم وخططهم، ومع ذلك لم يعتقل أي ضابط من الضباط الأحرار، في الوقت الذي كانوا فيه يزدادون عدداً ووعياً.⁽³⁾

¹- زكرياء حسين، "القدرات والإمكانات العسكرية في العالم الإسلامي"، حولية أمّتي في العالم، عدد خاص، 2000، ص ص 237، 238.

²- يوسف محمد عيدان الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 376، 377.

³- أحمد حمروش، مرجع سبق ذكره، ص 147.

عند فجر يوم 23 تموز 1952 احتل ثلاثة آلاف جندي بقيادة 200 ضابط، المقر المركزي للقوات المسلحة، ثم احتل الجيش محطة الإذاعة والنقاط المهمة في العاصمة، بدون أن يواجه أي مقاومة، ثم سارت قوة عسكرية محاصرة سلاح الحدود، ودائرة الاتصالات والجسور المهمة المؤدية إلى العاصمة، وتحركت في اليوم نفسه قوات إلى الإسكندرية حيث انضمت إليها القوات البحرية، وأصدر الضباط أوامره بمنع السفن من دخول الميناء والخروج منه، وأصدروا أمرا إلى اليخت الملكي بعدم التحرك، وبعد هذا الانقلاب اجبر الضباط الأحرار الملك فاروق في 26 تموز 1952 على التنازل على العرش ومغادرة البلاد، إذا عبر فيها الضباط الأحرار عن سخطهم على النظام القائم وبأسهم من إصلاحه، وأملهم في أن يقتلعوه ويقيموا مكانه نظاما جديدا⁽¹⁾، ومن هنا يمكن القول إن السلطة السياسية كاملة استقرت في يد العسكريين المصريين، وبدأت معها تأسيس أول جمهورية في البلاد.

خلاصة القول أن المؤسسة العسكرية المصرية، لها تاريخ طويل منذ تأسيسها بشكل نظامي سنة 1805، حتى الانقلاب العسكري 1952، فقد نشأت هذه المؤسسة تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ساهمت في بناء مؤسسة قوية وصلبة قادرة على حماية البلاد إلا أنها في مقابل قد شهدت ضعفا واضحا نتيجة الاحتلال البريطاني الذي حاول تقليص عدد أفراد الجيش وإضعافه، الأمر الذي أدى إلى ظهور تنظيم سري وهو تنظيم الضباط الأحرار الذي تبلور مع مرور الوقت وزاد عدد المنظمين إليه وكان هدفه الأساسي إقامة جيش وطني قوي والقضاء على المستعمر البريطاني، ونجح هذا التنظيم وأجبر الملك فاروق على التنازل على العرش الذي كان أحد رموز الاحتلال البريطاني، وانطلقت التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أشرفت عليها المؤسسة العسكرية بعد التخلص من النظام الملكي.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية في عهد جمال عبد الناصر: بداية ترسيخ نظام

الحكم العسكري

كان الاشتغال بالموضوعات العامة والسياسية في مصر محرمة على العسكريين على وجه الخصوص قبل عام 1952 بحكم قوانين الجيش وتقاليده، وكان أقصى ما يقوم به العسكريون معارضة أفكار الضباط الإنجليز في البعثة العسكرية ومحاولة التقليل من تدخل كبار الضباط في تدريب الوحدات، وكان أشد ما يزعج الضباط المصريين تدخل القوات المسلحة لفض المظاهرات أو المساعدة

¹ - يوسف محمد عيدان الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 382.

في استتباب الأمن في فترات إجراء الانتخابات لما في ذلك من احتمال الصدام مع الجماهير⁽¹⁾، لكن بعد الانقلاب سنة 1952 دخل العسكريون مرحلة جديدة حيث كانت هذه الفترة بمثابة مرحلة انتقالية حيث هدم النظام الملكي القديم ولم توضع بعد أسس ودعائم النظام الجديد، فشهدت العديد من الصراعات التي انتهت بانقلاب سياسي دبره أعضاء مجلس قيادة الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر ضد محمد نجيب في الرابع عشر من نوفمبر 1954 وتم فيه عزل محمد نجيب بالقوة واعتقاله وتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزراء.⁽²⁾

ومنذ تلك الفترة 1954، هيمن العسكر على الحكم والسياسة والمجتمع طوال هذه الفترة، إذ كان الجيش بلا منازع أقوى عنصر مؤسسي داخل النظام السياسي، حيث افرز الأعضاء الأساسيين في النخبة الحاكمة، فمن ناحية عملت المجموعة العسكرية على احتكار السلطة السياسية، ولا سيما أن النظام العسكري حل الأحزاب والمنظمات من دون استثناء، واستبعد النخبة السياسية التقليدية، فبحلول نهاية عام 1954، كانت المنظمات السياسية المدنية كلها، وكل الاتحادات الثانوية، قد حلت رسمياً أو روضت، كما أقصي جميع السياسيين المدنيين عن الحلبة السياسية، ومن ناحية ثانية، سيطر العسكريون على المناصب المدنية والوزارية وغيرها، وإضافة إلى رئاسة الجمهورية، تولى الضباط المناصب القيادية العليا كلها، فكان نواب الرئيس جميعاً من العسكريين، وكذلك الذين تولوا رئاسة الوزارة، وشغل العسكريون أيضاً أهم الوزارات، فضلاً عن أن نصف عدد المحافظين كان منهم، وعلى الرغم من أن العسكر استعانوا بمدنيين من الاقتصاديين والتكنوقراطيين في تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن سلطة اتخاذ القرار كانت في نهاية المطاف في أيديهم (العسكر)⁽³⁾، وانطلاقاً من ذلك يمكن القول أن العسكريين في محاولة بسط نفوذهم في الحياة السياسية، انتهجوا سياسة إقصاء وتهميش السياسيين المدنيين من الحياة العامة كخطوة أولى للهيمنة على الحكم والسياسة والمجتمع.

لكن خلال السنوات الأولى (1954-1958)، بدأ النظام العسكري مستعداً لتقديم عدد من الامتيازات والإجراءات للسياسيين المدنيين لا سيما بعد إطلاق سراح الشيوعيين وبعض الشخصيات

1- أحمد إبراهيم خضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 344، 345.

2- صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية 1950-1985، مصر: مكتبة مدبولي، 1996، ص 297.

3- هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 36، 37.

اليسارية في أواسط سنة 1956، ثم إن صدور الصحيفة التقدمية "المساء"، ونشر دستور 1956، وانتخابات مجلس الأمة، وإنشاء الاتحاد القومي كحزب سياسي وحيد مرخص له يضم المنتخبين من الجهاز العسكري وحلفاءهم البرجوازيين، هذه الأحداث كانت الأحداث السياسية الأساسية الجديدة في هذه الفترة، تطور الموقف بسرعة كبيرة جدا في نهاية 1958، انطلاقا من عدة تحفظات كان أبرزها التحفظات الشيوعية تجاه الوحدة مع سوريا، فبدأت حملة القمع ضد الشيوعيين واليسار واحتلت المجموعة والقطاعات القيادية من البرجوازية المصرية أماكن رئيسية في الإدارة والاقتصاد السوريين، غير أن الجماعة العسكرية داخل مصر واصلت احتكار السلطة السياسية، ويكن تلخيص النشاط السياسي بهيئة الضباط على الوجه التالي: (1)

- الاستيلاء التام على سلطة التقرير السياسية وليس فقط مجرد الإشراف على جهاز الدولة.

- تأكيد الهيمنة على سلطة التقرير في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والأيدولوجية، يرافق ذلك رقابة أشد على كل الحياة الاجتماعية.

- مجابهة الشيوعيين واليسار الماركسي بهدف تقليصه نفسيا وسياسيا ثم الانصراف إلى حملة قمعية تفتت تنظيمه وكوادره، لهذا العمل انعزلت الدولة وزعمائها العسكريون في الوقت الذي كان عليهم فيه أن يواجهوا القوة السياسية الوحيدة التي تسامح النظام معها منذ 1954، وهي جماعة الإخوان المسلمين المتمسكين بالإيدولوجية المحافظة وبالأصالة الإسلامية، وتنظيمهم السري الذي اتجه نحو العمل المباشر.

خلال الفترتين السابقة والتالية لحرب 1967 العربية - الإسرائيلية تقدمان تناقضات صارخة حينما نتفحص أثر العسكر في صنع السياسة في مصر، ففي أعقاب فترة 1954 وحتى حرب الأيام الستة كان هناك مركزان للقوة، لا مركز واحد، على مستوى قمة الدولة: الرئيس عبد الناصر الذي كانت دائرة نفوذه الرئيسية هي الإدارة المدنية والجماهير، والمشير عامر الذي كان ميدان نفوذه الرئيسي هو القوات المسلحة وشبكة كاملة من التنظيمات والفعاليات الملحقة بها، ومع أن العلاقة بين الزعيمين وشبكاتهما التنظيمية كانت تبدو ودية بما فيه الكفاية على السطح، فلم يحدث إلا مع نكبة 1967 أن أضحى مكشوفاً للعيان المدى الكامل للاختلاف بين مركزي القوة والقرار، ويعد الكثير من المحللين في الوقت الحاضر ازدواجية السلطة هذه واحد من العوامل الرئيسية التي تقف وراء عدد من

¹ - أنور عبد الملك، مرجع سبق ذكره، ص 70، 71.

القرارات الهزيلة التي اتخذت خلال تلك السنوات، كما حصل مثلا في أزمة السويس عام 1956، وبشكل خاص خلال حرب 1967 مع إسرائيل⁽¹⁾، التي ساهمت في تغيير المركز السياسي للجيش، حين فرضت الهزيمة "نقاشا علنيا لمساوئ وأخطاء القيادات العسكرية، لا في الاستعداد للمعركة وإدارتها فحسب، بل في حكم البلاد وقيادتها أيضا، وأصبح شغل الجيش " واقعا مسيطرا في السياسة المصرية... مرفوضا بشكل عميق من كل الطبقات والمجموعات الشعبية"، وهكذا اتجه عبد الناصر بعد الحرب إلى إدخال تعديلات على النظام السياسي من خلال تأكيد الصفة الاحترافية للجيش وتقليص دوره في العملية السياسية وأجهزة الدولة، ولا سيما في إثر تخلصه من عبد الحكيم عامر وشبكة أنصاره من الضباط، وزيادة الصفة المدنية للحكم، فعلى سبيل المثال بينما كانت النسبة المئوية للوزراء العسكريين 66 بالمئة، تقلصت بعدها إلى 41 في المئة⁽²⁾، لكن على الرغم من ذلك يمكن القول أن العسكريين استحوذوا على جل المناصب الحيوية في مصر خلال العهد الناصري، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

نجح العسكر بعدد من الطرق في تشكيل "حكم الشريحة" العسكرية، حيث احتلوا ما يزيد عن ثلث جميع المناصب السياسية العليا، وأفلحوا علاوة على ذلك في الحصول على تمثيل عال لهم ضمن المراتب العليا في سلك الخدمة الدبلوماسية والأمن والحكومات المحلية والاتحاد الاشتراكي العربي والقطاع العام الاقتصادي، حيث بلغ عدد من تولوا المناصب الرئيسية في النخبة السياسية التي تولت السلطة في مصر 131 شخصية منهم 44 من العسكريين بنسبة 33.6 بالمئة، بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية فإن جميع المناصب القيادية العليا تولاها الضباط بصفة ثابتة، فكان كل نواب الرئيس من العسكريين، كما كان رؤساء الوزارات الخمس في تلك الفترة من العسكريين، كما بلغ عدد الوزراء من العسكريين في الفترة نفسها 186 وزيرا عسكريا مقابل 215 مدنيا، كما سيطر العسكريون على كافة التنظيمات السياسية التي أقيمت في مصر⁽³⁾، فخلال الفترة الممتدة (1952-1970) شهدت ثمانية عشر تشكيلا وزاريا، ويلاحظ أن عدد كبير من العسكريين تولوا مناصب وزارية، فباستثناء وزارتي

¹ - نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، تر: أمجد حسين، لبنان: مركز وحدة الدراسات العربية، 2010، ص ص 535، 536.

² - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ - جهاد عودة، نجاد البرعي، حافظ أبو سعده، الانتخابات البرلمانية المصرية 2000: المسار، معضلاته، وتوصيات المستقبل، مصر: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2001، ص 18.

علي ماهر في يوليو، ومحمد نجيب في سبتمبر وديسمبر 1952 واللذان تألفتا من عناصر مدنية، فإن باقي الوزارات احتل فيها العسكريين مواقع بارزة، وخلال الفترة 1952-1970 مثل الوزراء المدنيون 64.4% من إجمالي عدد الوزراء، ولكن الوزراء العسكريين سيطروا على المناصب الوزارية الهامة، وبالنسبة لمنصب رئيس الوزراء، فيلاحظ أنه باستثناء الفترة المحدودة التي تولى فيها علي ماهر رئاسة الوزراء فإن منصب رئيس الوزراء قد احتكره الضباط⁽¹⁾.

كتب عبد المالك في العام 1967 أن الضباط الذين "نزعوا زيهم العسكري وتخلوا عن كل امتيازات الرتبة... حصلوا في المقابل على وظائف رئيسة في الدولة، مشكلين بذلك الأغلبية الساحقة من كبار الموظفين الدبلوماسيين، ونسبة كبيرة من رؤساء ومديري وأعضاء مجالس الشركات الحكومية... الخ كما شكلوا نسبة كبيرة جدا من الوزراء ووكلاء الوزراء، والمدراء العامين ومدراء الوزارات المختلفة، إضافة إلى السواد الأعظم من كبار العاملين والإداريين في الأجهزة الأمنية، فضلا عن نسبة كبيرة من المناصب الرئيسية في مجال الثقافة والصحافة والإذاعة والتلفزيون، وقد اعتبر عبد المالك أن قرابة 1500 ضابط "تم تعيينهم في المراتب العليا في المؤسسة غير العسكرية" بين عامي 1954 و 1962⁽²⁾، كذلك تركز العسكريون بشكل كثيف في وظائف السلك الدبلوماسي، واتخذ المشير "عبد الحكيم عامر"-وزير للدفاع- لنفسه مجموعة متنوعة من الوظائف فأصبح مشرفا على الطرق الصوفية، ورئسا لاتحاد كرة القدم، ونصب اثنين من أتباعه لرئاسة اتحاد الملاكمة والنادي الأهلي الرياضي، كما تولى الإشراف على مؤسسة الطاقة الذرية والمركز القومي للبحوث، وأصبح مسؤولا عن مؤسسة النقل العام في مدينة القاهرة، ورئيسا للمجلس الأعلى للمؤسسات، وكذلك تغلغل نفوذ المؤسسة العسكرية في المدارس والمعاهد عن طريق الحرس الوطني والتدريب العسكري⁽³⁾.

على المستوى المحلي شهد أكبر تركيز للضباط المعينين في مناصب مدنية، حيث يلعبون دورا مباشرا في المحافظة على النظام، على جميع مستويات السلطة البلدية بدءا من المحافظات وصولا إلى أحياء المدن والقرى، وقد برز الحكم المحلي أساسا باعتباره وسيلة مهمة لتأكيد سيطرة عبد الناصر على أنحاء البلاد، وذلك عبر موازاة، والحد من سلطات ومسؤوليات وحتى ميزانيات الوزارات

¹ - علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر: 1805-2005، مصر: د، در، 2006، ص ص 162-163.

² - يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، أوراق كارينغي الصادرة عن مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، أغسطس 2012، ص ص 11، 12.

³ - نزيه الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص ص 117-118.

الحكومية المركزية وغيرها من الهيئات والسلطات المدنية العامة، المحافظون هم ممثلو الرئيس وأعلى المديرين التنفيذيين وأرفع مسؤولي أمن في كل محافظة، ويعتبر التقسيم الموازي لمصر إلى خمس مناطق عسكرية مكملاً للهيمنة على الهيئات المدنية، باعتبار أن إحدى مهام قادة المناطق العسكرية هي التنسيق مع المحافظين والسلطات المدنية المحلية لضمان الأمن الداخلي⁽¹⁾.

لعل استحواذ العسكريين على المناصب السيادية والحساسة في الحكومات المتعاقبة، التي عرفتها مصر خلال فترة جمال عبد الناصر، شكلت بداية مرحلة ترسيخ الحكم العسكري في مصر، ما ساهم في جعل المؤسسة العسكرية المصرية أحد المؤسسات الفاعلة في بناء الدولة المصرية الحديثة ونظام حكمها، منذ إلغاء الحكم الملكي، والذي احتلت فيه المؤسسة العسكرية وأفرادها موقعا متميزا فيه، ويوضح الجدول رقم (5، 6، 7) ذلك:

الجدول رقم (05): وزارات العسكر في مصر (1952-1972)

الفترة	عدد الوزارات	الوزارة أقل نسبة ضباط (نسب مئوية)	الوزارة ذات أعلى نسبة ضباط (نسب مئوية)
1952-1958	7	وزارة كانون الأول / ديسمبر 1952	وزارة أيلو / سبتمبر 1954
1958-1963	5	وزارة أيلول / سبتمبر 1962	وزارة تشرين الأول / أكتوبر 1961
1964-1963	6	وزارة آذار / مارس 1964	وزارة حزيران / يونيو 1967
1970-1972	5	وزارة كانون الثاني / يناير 1972	وزارة تشرين الأول / أكتوبر 1970
مجموع الفترة 20 سنة	مجموع الوزارات	المعدل وزارة كل 10 أشهر	

المصدر: خلدون حسن النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 124.

¹ - يزيد صايغ، مرجع سبق ذكره، ص 14

الجدول رقم (06): بعض نواب رئيس الوزراء من 1953 إلى 1970

الاسم	مدني	عسكري
سليمان حافظ	1	-
جمال عبد الناصر	-	1
كمال الدين رفعت	-	1
عبد الرزاق عبد المجيد	1	-

المصدر: نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك

الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 100.

الجدول رقم (07): بعض المحافظون في الجماعات المحلية في العام 1960.

الاسم	عسكري	مدني
حسين عبد اللطيف	1	-
إسماعيل فريد	1	-
سعد الدين زايد	1	-
احمد حمدي عيد	1	-
محمد احمد البلطحي	1	-
عبد المحسن أبو أنور	1	-
وجيه ابازة	1	-
عماد الدين رشدي	-	1
عصام الدين حسون	-	1

المصدر: نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل

الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 101.

انطلاقاً مما سبق يمكن اعتبار أن المؤسسة العسكرية المصرية، لعبت دوراً حاسماً في تحديد معالم الحياة السياسية بعد الانقلاب على الملك فاروق وإجباره عن التنازل عن الحكم والإعلان عن النظام الجمهوري لأول مرة في مصر، بعد أن سيطرت المؤسسة العسكرية على جميع المناصب السيادية في كافة أجهزة الدولة ومرافقها بأغلبية عسكرية في الحكومات المتعاقبة، ما سمح لها بأن تتحكم في صنع السياسات الداخلية والخارجية للبلاد، لهذا يمكن القول أن المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة استطاعت أن تكون أكثر نفوذاً وقوة في العملية السياسية برمتها.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية في عهد السادات: تراجع نطاق تدخل الجيش في المجال السياسي المدني:

بعد أن تسلم أنور السادات الحكم خلفا لبعده الناصر، وفي عقب إطاحته في 15 مايو 1971 ما سماها "مراكز القوى" التي نازعته السلطة (وكان من بينهم وزير الحربية الفريق محمد فوزي)، سعى إلى تقييد الجيش وتعزيز سياسة "تخفيف الطابع العسكري للسياسة المصرية"⁽¹⁾، ولعل أبرز مؤشرات ذلك هو تزايد نسبة العناصر المدنية في النخبة الحاكمة من ناحية، وتبني السادات لسياسة الجيش المحترف، ومن ثم فقد عمل على إبعاده عن التدخل في الشؤون السياسية من ناحية أخرى، كذلك لوحظ أن الرئيس السادات انتهج سياسية تغيير قيادة المؤسسة العسكرية كلما رأى ذلك ضروريا بسهولة، على عكس خبرة عبد الناصر الذي لم يتمكن من إزاحة عبد الحكيم عامر من على قمة هذه المؤسسة، على الرغم من إخفاقاته العسكرية والسياسية المتكررة، إلا بعد هزيمة عسكرية بحجم هزيمة عام 1967⁽²⁾، كما وضع الرئيس السادات، وزير الحربية محمد فوزي في السجن عام 1971، وعين بدلا منه الفريق محمد صادق، وبعد عام ألقى القبض على صادق بعد أن تأكد السادات من ولاء رئيس الأركان سعد الدين الشاذلي، وبمجرد أن ضمن السادات ولاء وزير الحربية أحمد إسماعيل أبعده الشاذلي إلى المنفى، وبعد وفاة أحمد إسماعيل في ديسمبر 1974 تولى الفريق أول عبد الغني الجسمي، واستمر الجسمي، ومعه رئيس أركانه محمد علي فهمي، حتى عام 1978، وهذا السجل يوحى بالتوتر وعدم الثقة بين السادات وقائده العام، لهذا يربط العديد من المصريين بعدم رضا العام في الجيش واغتيال السادات في أكتوبر 1981⁽³⁾.

كما عمد السادات إلى تخفيض عدد العسكريين في المناصب المدنية فمن بين 35 شخصا ألفوا قمة الصفوة السياسية الحاكمة كان هناك ثمانية من أصول عسكرية فقط، ولم تزد نسبة الوزراء ذوي الخلفية العسكرية على 13 في المئة فقط من الوزارات كلها التي ألفت في عهد السادات، كما خفض السادات عدد العسكريين الذين يشغلون وظائف مدنية غلى 20 في المئة مما كان عليه الرقم في عصر عبد الناصر⁽⁴⁾، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (9)

1- هاني سليمان مرجع سبق ذكره، ص 39.

2- أحمد يوسف أحمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 460.

3- أحمد عبد الله، الجيش والديمقراطية في مصر، القاهرة: سينا للنشر، 1990، ص 67.

4- هاني سليمان مرجع سبق ذكره، ص 39.

الجدول رقم (08): توزيع المدنيين والعسكريين في كل مجلس وزراء (1972/1980).

النسبة المئوية				الوزارة
ضباط شرطة	مدنيون	عسكريون		التاريخ
		ضباط تكنوقراط	ضباط	
2.6	76.3	13.2	7.9	1972/2/17
2.7	73.0	10.8	5.13	1973/3/27
2.7	75.7	7.1	13.5	1974/4/25
2.7	76.7	10.0	6.7	1975/4/16
6.9	76.2	3.4	3.4	1976/3/19
7.4	88.9	3.7	00	1977/10/26
7.4	85.9	7.4	00	1978/5/9
3.2	90.3	3.2	3.2	1979/6/19
5.9	82.4	5.9	5.9	1980/5/14

المصدر: نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي

الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 104.

وفي إطار قراءة توزيع العسكريين في الحكومات المتعاقبة في عهد الرئيس السادات يلاحظ تغييرا نسبيا للعسكريين في الحكومات المدنية وذلك بعد تراجع النفوذ العسكري المباشر في المجال السياسي المدني، ويمكن تفسير هذا التراجع إلى الظروف التي عرفتتها مصر في تلك الفترة، من توقيع اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني الإسرائيلي وتراجع خطر الحرب وكذلك وصول أنور السادات للحكم الذي عمل على أبعاد العديد من العسكريين من الواجهة السياسية.

من أهم المتغيرات التي حدثت في عصر السادات والتي كان لها تأثير مستقبلي في العلاقات المدنية العسكرية تبني السادات سياسة الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية التي كان من نتائجها تقديم الأخيرة مساعدات عسكرية (واقصادية أيضا) إلى مصر، وصلت قيمتها في نهاية السبعينيات إلى مليار دولار سنويا، وأتاحت هذه المساعدات للجيش المصري فتح قنوات اتصال مباشرة بالولايات المتحدة ومؤسستها العسكرية، الأمر الذي منح الجيش المصري نفوذا إضافيا بإقامة روابط خارجية مع قوة عظمى، على الرغم من سعي السادات إلى تنحية الجيش عن السياسة والحكم، فإنه

لم يجد عن التقليد الذي اختطه عبد الناصر، لأنه عين نائباً له من العسكريين، وهو النائب الذي خلفه في منصب رئيس الجمهورية، وفي المقابل ظل الجيش الحامي الأخير للنظام.⁽¹⁾

كما عمل السادات أعقاب حرب عام 1973، على ضمان إشراك المؤسسة العسكرية في مراحل عملية السلام كلها مع الكيان الصهيوني، مثلاً أدى المشير عبد الغني الجمصي والمشير كامل حسين أدوراً مهمة جداً في مفاوضات فك الاشتباك وفي محادثات السلام، على التوالي، فأضحت مكانة المؤسسة العسكرية وتأثيرها في السياستين الداخلية والخارجية للبلاد في أدنى مستوياتهما، وكانت هناك لحظات توتر بين الرئاسة والجيش، خلال ما سميت "انتفاضة الخبز" في يناير 1977، لم يوافق قادة الجيش على التدخل واستعادة النظام في أنحاء البلاد، ومن ثم إنقاذ السادات من أزمة سياسية خطيرة، إلا بعد أن وافق الرئيس على إلغاء تدابير التقشف الاقتصادي⁽²⁾، واضطر إلى الاعتماد على القوات المسلحة في العام 1977 لإخماد أعمال الشغب الواسعة المطالبة بالخبز، كان من المحتم أن يتعزز من جديد دور الجيش بصفته لاعباً سياسياً⁽³⁾.

ونتيجة توقيع اتفاق كامب ديفيد للسلام بين مصر والكيان الصهيوني في عام 1978، حصل تراجع في دور الجيش المصري في الحرب، أفضى في النتيجة إلى تقليص الإنفاق العسكري بين عامي 1975-1981، من هنا واجه الجيش معضلة تغيير بعض عناصر عقيدته العسكرية من أجل الحفاظ على استمرار دور بارز له في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع ولحل هذه المعضلة أدمجت المؤسسة العسكرية في إطار الوظائف التنموية للدولة، لذا أنشأ السادات بقرار جمهوري رقم 32 لسنة 1979⁽⁴⁾، "جهاز الخدمة الوطنية" لإعادة توجيه القوات المسلحة من الحرب إلى الاقتصاد، وسرعان ما انخرط هذا المجتمع العسكري-الاقتصادي البازغ في باقة متنوعة من الأنشطة، أهمها الإنشاء والتعمير، واستصلاح الأراضي والمشاريع الزراعية، إضافة إلى أكثر من ثلاثين مصنعا لإنتاج السلع المدنية المعمرة والأسلحة والمعدات الحربية (أسلحة خفيفة، ذخيرة، مدافع الهاون، العربات المصفحة، تركيب الطائرات المروحية، الصواريخ قصيرة المدى...)⁽⁵⁾.

1- هاني سليمان مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.

2- المرجع نفسه، ص 40.

3- الأيوبي نزيه، مرجع سبق ذكره، ص 539.

4- هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 40.

5- بحجت قربي وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 227.

إن الغرض من إنشاء جهاز الخدمة الوطنية هو تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من الحاجات الرئيسة للقوات المسلحة لتخفيف أعباء تديرها عن كاهل الدولة مع طرح فائض الطاقات الإنتاجية بالسوق المحلية والمعاونة في مشروعات التنمية الاقتصادية للدولة، ويتولى هذا الجهاز وفق القانون "دراسة وتنفيذ الأعمال والمشروعات التي تطلبها الوزارات والهيئات ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام" المادة الأولى، ومن دون التقيد بالقواعد الحكومية، في أعماله ومشروعاته (المادة الثانية)⁽¹⁾، ونتيجة لهذه القوانين، أتسع النشاط الاقتصادي للجيش، فتجاوز الصناعات العسكرية إلى المشروعات المدرة للدخل كالنوادي والفنادق العسكرية وعقود الأشغال المدنية، وجرى الدفاع عن تلك المشروعات بوصفها "خطوط الإمداد" يعتمد عليها الجيش في التسلح بعد تراجع الإنفاق العسكري، ومع تحول مفهوم "الخدمة الوطنية" العسكرية من الحرية للاقتصادية، ومع تأسيس جهاز مشروعات الخدمة الوطنية، أصبحت هذه المؤسسات تتمتع بمميزات تتعلق بالضرائب والتراخيص وإسناد الأعمال، كما ظلت بعيدة عن نظر الأجهزة الرقابية، وظلت عوائدها مقصورة على المؤسسة العسكرية لا تتدخل فيها الدولة، وبهذه الخطوات بدأت "العزلة" التدريجية بين الجيش والدولة مع تغير التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للأخيرة، وبدأ ظهور الجيش "كطائفة وطنية"، تنشغل في أوقات الاستقرار بحماية مصالحها كطائفة المتمثلة في حماية الموارد الاقتصادية، والحفاظ على النفوذ فيما يتعلق بالسياسات العليا، وضمان المصالح الاقتصادية للضباط، وتتحول خلال الاضطرابات للدفاع عن بقاء الدولة⁽²⁾.

إذن من خلال ما سبق يمكن القول أن فترة الرئيس أنور السادات، قد شهدت تحول عميق في تدخلات المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في هذه الفترة، من خلال تراجع دور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي المدني، في ظل سياسية الرئيس السادات الهادفة إلى تحييد الجيش وتعزيز سياسة تخفيف الطابع العسكري للسياسة المصرية وعلى الرغم من تراجع عدد العسكريين الذين يشغلون مناصب سيادية مدنية في الحكومات المتعاقبة إلا أن هذه المرحلة شهدت بداية تغلغل المؤسسة العسكرية في مفاصل الحياة الاقتصادية.

¹ - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² - إبراهيم الهضيبي، "حكم القطاعين الأمني والعسكري في مصر: تحالفات متغيرة وقمع مستمر"، مبادرة الإصلاح العربي، الصادرة عن مجموعة مراكز ومعاهد عربية وأوروبية وأمريكية، أبريل 2014، ص 4.

المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية في عهد حسني مبارك: انخراط المؤسسة العسكرية في المجال الاقتصادي:

ورث محمد حسني مبارك بعد تسلمه الحكم في تشرين الأول/ أكتوبر 1981، "جيشاً متضجراً"، بحسب وصف روبرت سيرنغورغ، فلم يتناقص عدد أفراد الجيش ودوره ونفوذه في عهد سلفه فحسب، وإنما انكشفت ميزانيته وأتى التضخم على رواتب العسكريين أيضاً، فسعى مبارك على الفور، انسجاماً مع خلفيته العسكرية، إلى إعادة مكانة الجيش ونفوذه⁽¹⁾، من خلال السماح للمؤسسة العسكرية بتوسيع نطاق وظائفها لتشمل أنشطة غير عسكرية تتضمن نشاطات اقتصادية مربحة، ما سمح للمؤسسة العسكرية بتطوير نفسها لتصبح طرفاً فاعلاً مهماً على الصعيد الاقتصادي، حيث أعطيت للمؤسسة العسكرية تحت حكم مبارك إمكانية وصول أكبر فرص أعمال الشركات، كما ركزت على الأعمال الاقتصادية أكثر من مسائل الأمن القومي⁽²⁾، كما أسست في العام 1981 الهيئة العسكرية للمشاريع المدنية التي ساهمت في شتى أشكال الأشغال العامة من قبيل إنشاء الطرق والجسور وشبكات الاتصالات البعيدة والمشاريع الهندسية الأخرى، وينخرط الجيش الآن في كل أشكال الأشغال المدنية بما فيها خطوط السكك الحديدية والمعابر الفوقية وقنوات الري وخطوط أنابيب المياه وشبكات النقل والاتصالات ومجموعة واسعة من المصانع والمختبرات والعيادات الطبية ومراكز التدريب وتشتمل نشاطات أخرى على إدارة مفاصل الدواجن وسلسلة واسعة من المخابز والمشاريع الأخرى المتعلقة بـ"الأمن الغذائي"، بل امتدت تلك النشاطات، في المهام اللاعسكرية إلى حد ما، لتنظيم عروض الأوبرا، وكان هذا التوسع من جانب المؤسسة العسكرية في مجال النشاطات المدنية موضوع خلاف اتسم بطرح حجج قوية لصالحه وضده⁽³⁾، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، لعب الجيش كذلك، على المستوى العام، دوراً رئيسياً في تحديد أهداف وتوجهات الأمن الوطني للبلاد وطبيعة تحالفاتها الأجنبية، وتبقى هاتان الساحتان موضوع جدل، وعلى وجه الخصوص وجهت انتقادات حادة للاعتماد المفرط ومزودا للسلاح، واستمرار المناورات العسكرية الأمريكية-المصرية المشتركة، بينما بقيت الولايات المتحدة مشدودة إلى الموقف الإسرائيلي، كما أن الدور المصري في

1- هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 42.

2- عمرو عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص 11.

3- نزيه الأيوبي، مرجع سبق ذكره، ص 544، 545.

دعم التحالف الغربي في حرب الخليج في 1991/1990 لم يكن في مجمله بمنأى عن انتقادات القوميين والإسلاميين⁽¹⁾.

الواقع أنه يمكن الحديث عن مرحلتين متميزتين في ما يخص دور المؤسسة العسكرية في عهد مبارك: المرحلة الأولى ارتبطت بوجود المشير عبد الحليم أبو غزالة على رأس المؤسسة العسكرية، وفيها سعى المشير إلى توسيع دور الجيش ونفوذه في السياسة والحياة المدنية وتنمية الاقتصاد العسكري من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا، للقوات المسلحة، وتبدأ المرحلة الثانية منذ تعيين المشير حسين طنطاوي وزيرا للدفاع في عام 1991، ففي هذه المرحلة جرى إقصاء القوات المسلحة عن المشاركة العلنية أو المباشرة في السياسة مقابل تغلغل كبار الضباط في الجهاز الإداري للدولة، وبالتالي في الاقتصاد السياسي للبلاد، فبدأ السعي إلى تأمين مصادر دخل رئيسة للقوات المسلحة ككل، من خلال اختراق القوات المسلحة جهاز الخدمة المدنية بشكل عام والسيطرة على بعض الخدمات والبنية الأساسية والأشغال العامة والبرامج المتعلقة بالأراضي (يتخذ الكثير منها حاليا شكل شركات تجارية مملوكة للدولة)، والسيطرة الحصرية على المشروعات الاقتصادية المملوكة للمؤسسة العسكرية⁽²⁾، ولعل اندماج العسكريين في الاقتصاد جاءت بعد الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في التسعينات، حيث تحول كبار الضباط أصحاب السلطة نحو الثروة، كان لدى رجال الأعمال في مصر الموارد لشراء ما يعرضه الجنرالات الذين تحولوا إلى بيروقراطيين للبيع (الأراضي والشركات العامة)، فقد تبين أن التعاون بين كبار الضباط، ورجال الأعمال والأثرياء مريح لكلا الجانبين، إضافة إلى الوظائف الثانية ما بعد التقاعد في الإدارة المحلية والمناصب البيروقراطية، حيث قدم الاقتصاد الموازي للمؤسسة العسكرية لكبار الضباط، فرصا إضافية للإغناء الذاتي في بيئة بقيت بشكل متعمد بعيدة عن متناول الهيئات الرقابية⁽³⁾، نتيجة لهذه الأنشطة الاقتصادية، شهدت الصحافة المصرية سجالا غير مسبوق في شأن العلاقات المدنية العسكرية، ومن القضايا التي أثرت: تحديد الدور السياسي للجيش وإخضاع ميزانيته لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، والفصل بين وظيفة وزير الدفاع ووظيفة قائد الجيش ورفض الروابط الخاصة والمباشرة بين القوات المسلحة والولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراض على امتيازات

¹ - المرجع نفسه، ص 540.

² - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 43، 44.

³ - هشام بوناصيف، الجنرالات والمستبدون: كيف حددت ممانعة الانقلاب مسبقا - سلوك النخبة العسكرية في الربيع العربي، تر: أحمد عيشة، قطر: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أيلول سبتمبر 2016، ص 22، 23.

العسكريين وتدخلهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الامتيازات القضائية للعسكريين، وغيرها، ومثلت هذه الاعتراضات "عنصرا مهما من عناصر التوتر بين قطاع من الصفوة المدنية والصفوة العسكرية المدنية الحاكمة من ناحية أخرى.⁽¹⁾

ما يمكن قوله أن أهم ما ميز هذه المرحلة، هو انخراط المؤسسة العسكرية في الأنشطة الاقتصادية، خاصة أن الاقتصاد يلعب دورا مؤثرا في المجال السياسي، لكن تميزت هذه المرحلة أيضا بحصول المؤسسة العسكرية على مجموعة من الامتيازات التي يمكن القول أنها مكنتها من ممارسة تأثير هام في البلاد، ولعل أبرز هذه الامتيازات نذكر ما يلي:

أ- تعزيز موقع الجيش على المستوى المحلي:

منذ التسعينات حافظ العسكريون على نسبة تتراوح بين 50 و 80 بالمئة من المحافظين، واحتكروا منصب وزير التنمية المحلية، كما شغل الضباط المتقاعدون "نسبة أكبر من المناصب الثانوية، مثل نائب المحافظ، ومدير مكتب المحافظ، والأمين العام، والأمين العام المساعد للمجلس المحلي في المحافظة، كما احتكر العسكريون رئاسة هيئة الرقابة الإدارية المسؤولة عن مكافحة الفساد والتحقيق في الانتهاكات المالية والإدارية بالدولة، ومن خلال هذه المواقع، حافظ العسكريون على نفوذهم في أعلى سلم صنع القرار، وترسخت سيادتهم على المستوى المحلي، من غير أن يتورطوا في مواجهات مع الجماهير⁽²⁾. وبين الجدول رقم (09) إلى أي مدى تكسب الضباط المتقاعدون في الإدارة محلية على وجه الخصوص.

الجدول رقم (09): الخلفية المهنية للمحافظين في عهد مبارك، بحسب العقود.

الإجمالي	2011-2000	1999-1990	1989-1981	
156/63 (% 40)	59/26 (% 44)	67/28 (% 42)	30/9 (% 30)	كبار ضباط الجيش
156/34 (% 22)	56/12 (% 20)	67/11 (% 16)	30/11 (% 37)	ضباط الشرطة
156/59 (% 38)	59/21 (% 36)	67/28 (% 42)	30/10 (% 33)	المدنيون

المصدر: هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 22.

¹ - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² - إبراهيم الهضيبي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

وفي إطار قراءة الخلفية المهنية للمحافظين يلاحظ أن السلطة المحلية يتربع عليها غالبية عسكرية، والذين كانوا يشغلوا مناصب سيادية في المؤسسة العسكرية سابقا، وهذا يثبت توغل المؤسسة العسكرية في أعماق مؤسسات الدولة، ويمكن تفسير ذلك أن الرئيس حسني مبارك عمد إلى تعيين غالبية عسكرية في الحكم المحلي لضمان ولاء العسكريون له. ولعل هذه الاستراتيجية المتبعة من طرف الرئيس هي تخدم الطرفين من جهة هي ضمان الأمان الوظيفي بعد التقاعد للعسكريين ومن جهة أخرى لبسط هيمنة الرئيس على المستوى المحلي.

ب- امتيازات للضباط والجنرالات المتقاعدين:

أما فيما يخص الضباط الكبار المتقاعدين، فقد عينهم مبارك في وظائف مدنية ممتازة في بيروقراطية الدولة، فمن الضباط الخمسة الذين كانوا يشغلون منصب قائد أركان القوات البحرية المصرية وتقاعدوا في عهد مبارك، أصبح اثنان منهما مديرين لشركة الملاحة الوطنية، وتم تعيين آخر رئيسا لهيئة قناة السويس، أما الضباط الخمسة الذين كانوا يشغلون منصب قائد أركان القوى الجوية المصرية، والمتقاعدون في ظل حكم مبارك فقد تم ترشيح ثلاثة منهم سفراء، أصبح واحد منهم محافظا وآخرهم أحمد شفيق تم تعيينه وزيرا للطيران ومن بعدها رئيسا للوزراء وأخيرا من الضباط الواحد والعشرين كانوا يشغلون رئاسة الأركان في الجيوش المصرية الميدانية: الثاني والثالث - ألوية المشاة الرئيسية في مصر- فقد تم تعيين عشرة محافظين منهم وثلاثة آخرون سمو لإدارة المنظمة الصناعية العربية، وهي مصنع الأسلحة الرئيس في مصر: كما تم ترشيح أحدهم مديرا لمكتب الإحصاء الوطني، وآخر هو محمد طنطاوي، ذو الخدمة الطويلة لمبارك والذي أصبح وزيرا للدفاع⁽¹⁾، أما بالنسبة للضباط الذين يتقاعدون برتبة لواء، يحصلون على مبلغ مقطوع يصل إلى 40000 جنيه مصري (6670 دولارا)، ومعاش تقاعدي شهري يصل إلى 3000 جنيه (500 دولار)، لا بد أن يشكل احتمال حصولهم على رواتب شهرية تتراوح بين 100000 ومليون جنيه (16670 إلى 166670 دولارا)، بحسب بعض التقارير⁽²⁾، ولا توجد دراسة معمقة حتى الآن بشأن الثروات المجمعة من جانب النخبة العسكرية في عهد مبارك، إلا أن دراسة حديثة تزعم أن بعض الجنرالات المتقاعدين الكبار حصلوا على هذه الرواتب الشهرية المذكورة سابقا حيث كشف اللواء المتقاعد محمد الكاشف، وهو نائب

¹ - هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² - يزيد صايغ، مرجع سبق ذكره، ص 5.

رئيس وكالة مكافحة المخدرات المصرية سابقا، في مقابلة أن بعض الضباط ممن يشغلون مناصب مدنية، ما بعد تقاعدهم حصلوا على 83000 دولار شهريا، ومن المفهوم أن يكون لكبار الضباط مصلحة في المحافظة على مثل هذا الوضع.⁽¹⁾

ج- امتيازات عقارية:

كان الحجم الكبير للمزايا الجديدة الممنوحة، أحد المكونات في نمو ثروة العسكريين، ففي مدينة نصر المتاخمة لمصر الجديدة بأكاديميتها العسكرية وقاعدتها العريضة والمصانع العسكرية، بنيت الآلاف من الشقق الفخمة للبيع للضباط بأسعار مدعومة للغاية، حيث أصبحت تلك النسبة للعديد مصدرا ثانيا أو ثالثا أو رابعا للدخل العقاري، وقد أصبحت مدينة نصر أسرع ضواحي القاهرة نموا بفضل الإنشاءات التي تتم لصالح الجيش، حيث وصل عدد سكانها إلى ربع مليون عام 1986، بينما كانوا منذ عشر سنوات سابقة أقل من مئة ألف نسمة، وفيما بين 1985 و1986 بلغت نسبة المساكن التي بنيت بواسطة ولصالح الجيش 5 بالمئة من إجمالي المساكن التي بنيت في البلاد، ونسبة كبيرة من تلك المساكن بنيت في المدن العسكرية الجديدة المنتشرة في الصحراء، حول القاهرة بشكل أساسي وتم افتتاح مدينتين من هذه المدن في نوفمبر 1986، بينما كان من المقرر أن تستكمل عشرون أخرى في يوليو 1988، وللمساعدة في تمويل هذه المشروعات سمح أبو غازلة وزير الدفاع بيع الأراضي المرتفعة الثمن المتاخمة للمدن المصرية الكبرى والتي كانت قد أقيمت عليها معسكرات الجيش، كان أن تمويلا آخر لمشروعات الجيش جاء من بيع أراضٍ بالمدن التابعة للجيش للمدنيين الذين يرغبون في الهرب إلى الصحراء لتجنب مصاعب الحياة في وادي النيل المكتظ⁽²⁾.

د- استقلالية المؤسسة العسكرية:

إن المؤسسة العسكرية تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي عن بقية الدولة، إذ إن تخصيصاتها في الميزانية، على سبيل المثال، ليست مدرجة ضمن بنودها، ولا هي خاضعة لتدقيق ديوان المحاسبة المركزي، ومما له دلالة أيضا أن دور الجيش ودور الشرطة في نظر القيادة العسكرية يتم أحدهما الآخر في مجال الأمن الداخلي، مع احتفاظ الجيش باليد الطولى، وقد اتضح ذلك بجلاء، مثلا، خلال أحداث شباط/فبراير 1986 وفي أعقابها وذلك حينما أعلنت شرطة الأمن عصيانا تم

¹ - هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² - أحمد عبد الله، مرجع سبق ذكره ص ص 73، 74.

القضاء عليه بواسطة القوات المسلحة، الأمر الذي زاد من نفوذ العسكر زيادة هائلة، وكانت أهداف القوات المسلحة المصرية، كما كانت تعلنها قيادتها، تضم أمورا من قبيل "حماية الشرعية الدستورية" و"محرابة الإرهاب"، التي يعدها الكثير من الناس أمورا ذات طبيعة سياسية داخلية⁽¹⁾.

إذن ما يمكن قوله أن المؤسسة العسكرية المصرية على الرغم من كونها أنها كانت بعيدة عن ممارسة الحياة السياسية، إلا أن الامتيازات التي حصلت عليها بموجب العديد من القوانين التي تنص على إعفاءها من الضرائب وكذا توفير للعسكريين مناصب وظيفية مدنية بعد التقاعد، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية التي تديرها المؤسسة العسكرية، كل هذا ساهم في زيادة نفوذها وقوتها في المجال السياسي وحافظت على موقعها المتميز في النظام السياسي المصري، في ظل غياب أي رقابة على مثل هذه الأنشطة، وعدم إخضاع ميزانيتها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات خاصة أنها تشكل النسبة الأكبر من ميزانية الدولة، وهو ما يجعلها مستقلة تماما عن الدولة.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية والعملية السياسية في تاريخ الدولة التونسية

الحديث

لم يحظ موضوع موقع المؤسسة العسكرية التونسية في الحياة السياسية بأهمية كبيرة في الدراسات البحثية والأكاديمية، على اعتبار أن هذه المؤسسة لم يكن لها أي حضور يذكر في المجال العام، بل كانت مهمشة ومقصية تماما من طرف النخبة السياسية الحاكمة في السابق، وكما أشرنا سابقا أن دراسة الجانب التاريخي لموقع المؤسسة العسكرية التونسية في العملية السياسية، له دور مهم في ربط الحاضر بالماضي على اعتبار أن دراسة الحاضر واستيعابه لا يتم دون فهم الماضي.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية التونسية: السياق والتأسيس

تأسست المؤسسة العسكرية التونسية في 30 يونيو 1956، حيث تشكلت في بيئة جمهورية، وكان هدفها حماية حدود البلاد ومساعدة المدنيين المحتاجين، وعلى عكس الدول المجاورة مثل المغرب والجزائر، لم يتم تأسيس الجيش التونسي انطلاقا من مقاتلي المقاومة من أجل الاستقلال، بدلا من ذلك، تم تشكيله من جيش الباي الحسيني القديم ومفرزة من التونسيين الذين كانوا يخدمون في الجيش

¹ - نزيه الأيوبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 539، 540.

الفرنسي⁽¹⁾، وبالتحديد 850 من رجال حرس الحاكم (الباي)، و1500 من الجيش الفرنسي، و3000 من الجندين، حيث لم يكن هناك جيش وطني ليبرث الحقبة الاستعمارية، كما كان عليه الحال في مصر، يضاف إلى ذلك أن القوات التونسية لعبت دورا ثانويا في الحركة الوطنية، وبالتالي تم حرمانها من امتلاك الشرعية اللازمة لكي تحكم، وهي الشرعية التي اكتسبها الجيش في الجزائر⁽²⁾، هنا نستطيع القول أن بداية تأسيس المؤسسة العسكرية التونسية، لم يكن لها أي دور سياسي في بناء الدولة التونسية الحديثة بعد الاستقلال، واقتصر دورها على حماية حدود الدولة والسيادة الوطنية، ولعل هذه البداية ستساهم في بناء مؤسسة عسكرية محترفة.

وفضلا عن ذلك تعتبر المؤسسة العسكرية التونسية هي الأصغر حجما في العالم العربي، حيث يبلغ تعدادها 40.500 فرد في الخدمة الفعلية من أصل عدد سكان تونس الذي يقرب 11 مليون نسمة، ولم يخض جنود الجيش التونسي أي حروب كبرى، حيث ظلوا إلى حد كبير "سجناء" في الثكنات، وبسبب نقص التمويل والتجهيز، وتحييده عن السلطة السياسية والاقتصادية في عهد الرئيسين السابقين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، لم يطور الجيش كمؤسسة أبدا لها مصالح تجارية عميقة من شأنها أن تربطه بمصير الحكام المستبدين في تونس⁽³⁾، وبشكل ملحوظ، لم تعان المؤسسة العسكرية التونسية من أي نوع من الانقسامات الداخلية، بشكل عام كان الضباط ينحدرون من الساحل، وفي مقابل ذلك التجانس النسبي، كان يتم تجنيد الجنود من جميع أنحاء البلاد، وتعتبر المؤسسة العسكرية التونسية مؤسسة وطنية على نطاق واسع، وهذا خلافا لأجهزة مثل حرس الرئاسة والشرطة أو بقية المؤسسات الأمنية، وكان هناك عدد من الأجهزة الأمنية التي تقع تحت سيطرة وزارة الداخلية وتعد هي المؤسسات الرئيسية المنافسة للجيش⁽⁴⁾.

وتنقسم المؤسسة العسكرية التونسية إلى ثلاثة فروع رئيسية هي الجيش والبحرية وسلاح الجو، والجيش هو أكبر من الفروع الأخرى ويبلغ عدده 27000 جندي، بينما القوات البحرية والجوية فهي

1- يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، تر: لطفي زكراوي، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص ص 76، 77.

2- شاران غريوال، ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2016، ص 2.

3- شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 1.

4- زولتان باراني، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولما؟، تر: عبد الرحمان عياش، ط1، بيروت، 2017، ص ص 232، 233.

أقل من الجيش من حيث العدد⁽¹⁾، حيث لا تملك القوات البحرية سفناً للمياه العميقة، ويملك سلاح الطيران القليل من طائرات هليكوبتر، إلا أن المشاركة في مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منحت الجيش الخبرة الضرورية، خاصة لتولى مهام الأمن التقليدية، بحيث تواجه المؤسسة العسكرية تحديات خطيرة على طول الأراضي والحدود البحرية التونسية حيث يعبر حوالي 1.6 مليون لاجئ من الحرب الأهلية في ليبيا إلى تونس وهرب حوالي 30000 تونسي إلى أوروبا⁽²⁾، وفيما يلي سنحاول إلقاء الضوء على حجم وإحصاءات حول القوات البحرية والجوية التونسية:⁽³⁾

- بالنسبة للبحرية التونسية، قوة البحرية (5400)، ومن بينهم حوالي (700) مجند، وتشمل قوة الأسطول فرقاطة^{*} وثلاثة لنشات صواريخ، ولنشي هجوم وأربع سفن مرور كبيرة، 24 سفينة مرور ساحلي، وسفينة نجدة، وتم التعاقد على سفينتي (لنشي) هجوم سريع، وفي عام 1998 كانت قوة البحرية التونسية تتكون من فرقاطة أمريكية (1490) طناً، وثلاثة لنشات صواريخ كومباتنت، وتشمل سفن القتال الأخرى سفينتين (131) طناً، وكذا سفينتي فوسبر ثوركروفت (125) طناً، وعدد أربع سفن مرور ساحلي (80) طن، وعدد ست سفن مرور ساحلي (38) طناً، وباقي السفن تشمل عشر سفن مرور (32) تقوم بتشغيلها مصلحة الجمارك، وسفينة إنقاذ (860) طناً.

- بالنسبة للقوات الجوية، عن حجم القوات الجوية التونسية (3500) فرد، من بينهم (700) مجند، كما أنها تقوم بتطوير قدرات التدريب، وتوفير طيارين وأطقم جوية أكفاء، وهي آخذة في النمو التدريجي، وأصبح لديها (55) طائرة قتال، (185) هليكوبتر هجومية في عام 1998، وتشتمل القوات الجوية التونسية خمس هليكوبترات س أ 341، وثمانية هيلوكوبترات -أب-

¹- Chris Townsend, *Civil-Military relations in Tunisia and Libya through the Arab Spring*, *Journal of Defense Resources Management*, Vol 06, Issue 2, 2015, p6.

²- كويران هانلون، إصلاح القطاع الأمني في تونس عام بعد ثورة الباسمين، التقرير رقم 304، مقدم بواسطة معهد السلام الأمريكي، مارس 2016 ص 4.

³- زكريا حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 258، 259.

*الفرقاطة: هو اسم يطلق على نوع من السفن الحربية السريعة التي تكون أصغر حجماً من المدمرات وأكبر من زوارق الدورية الساحلية بالمقارنة مع المدمرات فإن الفرقاطات ذات سرعة ومدى بحري أقل، تسليح الفرقاطات الحديثة بالصواريخ الموجهة من نوع أرض-أرض وأرض-جو والمدفعية التقليدية كما يمكن أن تزود الفرقاطات بأنابيب طور بيد للحرب ضد الغواصات وحظائر للمروحيات تحوي مهبط أو أكثر. تستخدم الفرقاطات لعدة أغراض منها: حماية السفن الأخرى مدنية كانت أو حربية، التصدي لحرب وأسطول الغواصات المعادية، مساعدة القوات البرمائية على السواحل، استعمال كثيرة أخرى للحرب البحرية.

205، وتمتلك أيضا طائرتين سي- 130 هـ، وطائرتين سي 208 م، وجناح تدريب به عدد من الطائرات س ف 260، م 326، ولديها أيضا (42) هليكوبتر أنواع، وتحقق المؤسسة العسكرية التونسية قدرات معقولة للحركة الجوية، بالنسبة لقوات بهذا الحجم، وبوجه عام، فإن تونس تمتلك نظام قيادة وإنذار ووسائل استشعار للأجواء التونسية.

إلى جانب المؤسسة العسكرية، هناك القوى الأمنية، التي تتألف من شرطة، وقوات شبه عسكرية، وأمن رئاسي، ومخابرات، التنظيم العسكري للجيش التونسي، فرنسي النهج، باعتبار أن تونس كانت تحت الحكم الفرنسي، وتأثرت تنظيمات الدولة، بما فيها المؤسسة العسكرية بالتنظيم الدولي الفرنسي، كما أن جل تسليح الجيش فرنسي المصدر، والضباط التونسيون يتدربون في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾، وفي هذا الصدد يمكن القول أن ظروف نشأة المؤسسة العسكرية ارتبطت بالنموذج الفرنسي أكثر، في ظل تعليم وتدريب الضباط التونسيين في فرنسا، وعضوية أغلب أفراد الذين كانوا يخدمون في الجيش الفرنسي قبل الاستقلال، وعلى ضوء ذلك تلقت المؤسسة العسكرية الخبرة الضرورية، للقيام بمهامها على أكمل وجه.

وتعتبر وزارة الدفاع هي التي تتولى مهمة الإشراف على المؤسسة العسكرية التونسية وإدارتها بوزارة الدفاع الوطني التي يرأسها وزير دفاع مدني، ووزارة الدفاع الوطني هي مؤسسة مدنية بالكامل تقريبا ولها مسؤولية رئيسية تتمثل في تنفيذ القرارات السياسية فيما يتعلق بالفروع النظامية، ويعمل رئيس أركان القوات المسلحة كمستشار رئيسي للوزير، ويتأثر رؤساء أركان الأسلحة الثلاث - الجيش والقوات البحرية والجوية- الأسلحة الخاصة بهم إلا أنهم لا يتبعون أركان حرب موحد⁽²⁾، وتتألف وزارة الدفاع الوطني إضافة إلى الديوان ورئيس أركان الجيوش لدى وزير الدفاع الوطني والقضاء العسكري ومعهد الدفاع الوطني من: المجلس الأعلى للجيوش، الهيئات المختصة، المصالح المشتركة، المصالح الفنية. المدارس العسكرية. المشمولات⁽³⁾.

1- هنري العويط، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 250.

2- كويران هانلون، مرجع سبق ذكره، ص 9.

3- اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات، تقرير حول التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال فترة الممتدة من 19 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجها، تونس، أفريل 2012، ص 589.

وعملا بالأمر عدد 671 لسنة 1975 المؤرخ في 25 سبتمبر 1975 المتعلق بضبط مشمولات وزير الدفاع الوطني: يضطلع وزير الدفاع الوطني تحت سلطة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بمهمة إقرار سلامة التراب الوطني وكيانه وحماية السكان ويتولى وزير الدفاع الوطني في نطاق السياسة العامة للبلاد: (1)

- تنفيذ السياسة العسكرية للحكومة وخاصة تهيئة القوات المسلحة ومدتها بما تحتاج إليه للقيام بعملياتها وعند الاقتضاء استعمالها.

- المشاركة في استتباب الأمن وإرجاعه إلى نصابه باستعمال القوات المسلحة كلما وقع تسخيرها بالطرق القانونية من طرف السلطة المدنية المؤهلة لذلك.

- تنظيم مشاركة القوات المسلحة في مقاومة الكوارث الطبيعية وفي جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد طبقا للقوانين الجاري العمل بها.

- هذا إلى جانب ما يتولاه وزير الدفاع الوطني زمن السلم وفي نطاق الدفاع الشعبي الشامل من تهيئة التعبئة واستعمال جميع الموارد البلاد وصيانة جميع البناءات والمنشآت وغيرها من الوسائل التي تتضمن مواصلة النشاطات الضرورية للمحافظة على مكاسب الوطن وإمكانياته الدفاعية.

بالنسبة للعلاقات الخارجية للمؤسسة العسكرية، أراد بورقيبة لهذه المؤسسة أن تكون منفتحة على كل أرجاء العالم، خصوصاً الغربي، حيث أبرم اتفاقيات عدة مع فرنسا، والتي على إثرها بدأت مرحلة بناء المدارس العسكرية، ومؤسساتها، ومن هنا نستطيع القول إن الجيش التونسي بدأ يشق طريقه الذي رسم له، خصوصاً أن بورقيبة استغله لبناء الدولة وجعل دوره مدنياً بامتياز، لأن بورقيبة انتهج سياسة الحياد الخارجية، وفي مرحلة تأسيس وبناء الدولة بعد الخروج من الاستعمار، أوكلت مهام للجيش التونسي على غرار بناء السكك الحديدية، وبناء الطرقات، وحتى العمل في الفلاحة⁽²⁾، ويمكن تفسير ذلك أن بورقيبة كان لا يثق في المؤسسة العسكرية التونسية، خاصة أن الظروف الإقليمية والدولية في تلك الفترة شهدت عدة انقلابات عسكرية، لهذا تعمد بورقيبة إبقاء المؤسسة العسكرية مشغلة بالأعمال المدنية، وبعيدة عن الحياة السياسية.

¹- المرجع نفسه، ص ص 589، 590.

²- هدى الطارلسي، محطات في تاريخ الجيش التونسي: من التهميش إلى الانتصار، تاريخ الاطلاع 2017/03/10 من موقع التالي: <https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/3/30> محطات-في-تاريخ-لجيش-التونسي-من-التهميش-إلى-الانتصار

وحتى نهاية التسعينات قامت تونس بتحديث وزيادة قواتها كرد فعل لجيرانها، حيث كانت لتونس قدرات عسكرية متواضعة، فلقد كان لديها حوالي لواء واحد من الدبابات في كل جيشها، وسبع سفن قتال، وخمس وثلاثون طائرة قتال، وبسبب النقص في القوات العامة، ومصادر المعدات لفتح قوات كافية على الحدود في أوقات السلم تحتفظ تونس بمعظم وحدتها بالقرب من الشكنات، وإجمالي القوة الحالية الاحتياطي التونسي غير معروفة، وتوجد دلائل على أنها مدربة ومنظمة جيدا، ويمكن أن تتحول على حالة الاستعداد القتالي خلال بضعة أشهر من التدريب والتنظيم، ولقد توسع الجيش التونسي تدريجيا حتى وصل إلى (84) دبابة قتال رئيسية ولديه (40) دبابة AXM قديمة، م41 جميعها في المخازن أو سحبت من الخدمة العاملة، وقد قام الجيش التونسي بإدخال بعض التحسينات على قوة المدفعية في السنوات الأخيرة، ويبدو أن جميع كتائب المدفعية التونسية أصبحت كاملة المرتبات من المعدات والأسلحة، وارتفعت قوة المدفعية من (80) قطعة عام 1988 إلى (145) قطعة مختلفة الأنواع 1998⁽¹⁾.

وحسب الكثير من المهتمين، ينظر إلى منتسبي المؤسسة العسكرية التونسية بفروعها الثلاثة المتكونة من جيش البر والجو والبحر، وخاصة الضباط منهم والذين ينتمي أغلبهم إلى الطبقة الوسطى الواعية والمتعلمة، على أنهم امتداد للنخب المدنية في أصولها وأنماط نشأتها الاجتماعية، ويمكن تقسيم الضباط الذين تناوبوا على القيادة، وخاصة منها قيادة جيش البر، إلى ثلاثة أجيال: **الجيل الأول** من الضباط لذي جاء مع بورقيبة في بداية بناء دولة الاستقلال وخدم معظم أفرادها في الجيش الفرنسي واشترك بعضهم في حروب فرنسا الاستعمارية، وقد استمر هذا الجيل في قيادة الجيش حتى نهاية الستينات من القرن الماضي، أما **الجيل الثاني** فقد اقتصر على الدورات الأربع الأولى التي أرسلت إلى كلية سان سير الفرنسية والتي مثلت النواة الأولى التي ساهمت بفاعلية في بناء الجيش الوطني التونسي، وعلى إثر توتر العلاقات التونسية الفرنسية بعد معركة بنزرت تم تحويل إرسال أغلب البعثات التكوينية إلى دول أوروبية أخرى نخص بالذكر منها بلجيكا وذلك مع مواصلة الاحتفاظ بعلاقات مميزة مع فرنسا في إطار التكوين الأساسي للضباط، وقد امتدت هذه الفترة إلى عام التحق في ما بعد اغلب خريجي هذه الدورات بمدارس وكليات عسكرية أمريكية في إطار دورات الاختصاص في مختلف الأسلحة، وقد تقلد هذا الجيل من الضباط مناصب قيادية هامة داخل القوات المسلحة منذ منتصف

¹- زكريا حسين، مرجع سبق ذكره، ص 256، 257.

السبعينات إلى حدود نهاية التسعينات من القرن الماضي، أما الجيل الثالث الذي يتبوأ حالياً بعض أفرادها مواقع قيادية داخل الجيش خاصة دورة خير الدين التي ينتمي إليها رئيس أركان جيش البر ورئيس أركان الجيوش الحالي (2012)، فقد تم تكوين معظمه في مؤسسات عسكرية وطنية أهمها الأكاديمية العسكرية المختصة في تكوين ضباط الجيش الحر⁽¹⁾.

فيما يخص تمويل المؤسسة العسكرية وبالمقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، كان تمويلها منخفضاً من الناحيتين المطلقة والنسبية من إجمالي الناتج المحلي فعلى سبيل المثال في عام 2009 بلغ الإنفاق العسكري التونسي نسبة 1.6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، بينما بلغ إنفاق الجيش الليبي والمصري 2.7 بالمائة و3.3 بالمائة على التوالي، وأشار مسؤولون ووزاريون أن بورقيبة وبن علي أبقيا إمكانيات الجيش صغيرة إلا أنها كانت تكفي لأداء المهمة، حيث حافظ كل منهما على بقاء المؤسسة العسكرية بشكل متعمد بعيداً عن مركز القوة، وتم نشر الرتب العسكرية المكونة من مجندين في أقل المناطق تعداداً للسكان في البلاد للقيام بمشاريع للأعمال العامة، وكانت المهمات بشكل رئيسي حفظ السلام في أفريقيا كما اشرنا سابقاً وهو ما أبقى القوات المسلحة مشغولة في مكان آخر، وتم الحفاظ على الجيش صغيراً وكانت أعداده ما بين 40000 و43000 فرد.⁽²⁾

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن المؤسسة العسكرية التونسية، منذ تأسيسها إلى اليوم، مرت بعدة مراحل تاريخية كان لها تأثير على نشأتها، بداية من المرحلة الأولى التي ارتبطت ببناء الدولة التونسية المستقلة حيث كانت أغلبية تشكيلة الجيش التونسي تخدم في الجيش الفرنسي، الذي خاض حروباً معه، ومن هنا كانت البداية التأسيسية للمؤسسة العسكرية التونسية والتي ارتبطت بشكل كبير بالنموذج الفرنسي، ثم في مرحلة معينة وبعد توتر العلاقات الفرنسية التونسية، أرسلت القيادة السياسية التونسية ضباطها وجنودها، إلى مدراس أوروبية وأمريكية لتدريب عناصرها العسكرية، ومع بداية التسعينات تم تكوين جيل جديد من ضباط الجيش في مؤسسات عسكرية تونسية، وهم اليوم يتقلدون مناصب سيادية في مؤسسة الجيش، وتجدر الإشارة أن طيلة عقود من الزمن لم يخض جنود المؤسسة العسكرية التونسية أي حروب كبرى، لأن القيادة السياسية انتهجت سياسة الحياد الخارجي،

¹ - أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 331، 332.

² - كويران هانلون، مرجع سبق ذكره، ص 4.

بالإضافة إلى نقص التمويل والتجهيز للمؤسسة العسكرية، حيث كانت تخصص لها نسبة ضئيلة من إجمالي الناتج المحلي خلال حكم الرؤساء السابقون.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية في عهد بورقيبة: تاريخ من التهميش:

في 20 مارس 1956 نالت تونس استقلالها التام، وشكل الحبيب بورقيبة أول حكومة تونسية بعد الاستقلال في 13 أوت 1956، وفي 25 جويلية 1957 تم إلغاء الملكية في تونس، وأعلن عن قيام الجمهورية التونسية برئاسة "الحبيب بورقيبة"، ليتفرغ بعدها بورقيبة لتطبيق مشاريعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد مكنته مسؤولياته من فرض آرائه وتوجهاته مانعا المعارضة ورافضا أي نقد له⁽¹⁾، وفي نفس الفترة كانت الانقلابات العسكرية في العالم العربي في أوجها، بعد تولى بورقيبة منصب الرئاسة سنة 1957، حيث أبقى بورقيبة الجيش خارج العملية السياسية من اليوم الأول، ولعب الضباط في المرحلة ما بعد الكولونيالية في عدة بلاد أخرى في كثير من الأحيان دور المحدثين وبناء الأمة، بينما اقتصر دور الجيش التونسي حصرا في الدفاع عن حدود البلاد والسيادة الوطنية كان بورقيبة معاديا لتدخل الجيش في السياسة، خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عام 1962⁽²⁾، والتي قام بها ضباط موالون لصالح بن يوسف، منافس بورقيبة السياسي، بقيت المؤسسة العسكرية محصورة في الثكنات وبعيدا نسبيا عن السياسة، وعلى مدى العقدين التاليين، كانت لدى بورقيبة أيضا أولويات أخرى، حيث أنفق نسبة تتراوح بين 40 إلى 50 في المئة من الميزانية على التعليم والخدمات الاجتماعية، وترك القليل من الموارد لمؤسسة العسكرية، وقد فضل بورقيبة ضمان الأمن في تونس من خلال التحالفات والدبلوماسية بدلا من الحرب⁽³⁾، وكبقيّة أغلبية الحكام العرب في ذلك الوقت، كان بورقيبة يخشى من فقدان السلطة بانقلاب عسكري، حتى يمنع الانقلاب، أبقى بورقيبة الجيش التونسي صغيرا وضعيفا التمويل كما أشرنا سابقا، في حين أنه أسس في الوقت نفسه جهاز أمن داخلي قويا، تابعا لوزارة الداخلية، وظل يعتمد على أجهزة الأمن لموازنة المؤسسة العسكرية⁽⁴⁾.

¹ عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة: دراسة تاريخية فكرية مقارنة 1899-2000، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص98.

² هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32

³ -Sharan Grewal, *A Quite Revolution: the Tunisian Military after BenAli*, Beirut: Carnegie Middle East center, 2016, p2.

⁴ - هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص32.

ولعل اعتماد بورقيبة على الأجهزة الأمنية، تدخل ضمن إطار سلسلة من التدابير الرامية إلى منع حدوث أي انقلاب عليه، فقد وضع الحرس الوطني التونسي، وهي قوة شبه عسكرية مقرها عادة في وزارة الدفاع، في وزارة الداخلية لتقويض أي تواطؤ بين الحرس الوطني والجيش، كما منع ضباط وجنود الجيش من التصويت في الانتخابات أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية بهدف تخفيف اهتمامهم في السياسة، وأخيراً، عمد بورقيبة إلى ترقية الضباط الموالين ليتولوا قيادة المؤسسة العسكرية، في عام 1956، أوعز بورقيبة لحزبه "الحزب الدستوري الجديد" بإجراء تحريات على أول دفعة من الضباط التونسيين الذين تم إرسالهم إلى الأكاديمية العسكرية الفرنسية "سان سير"، وقد شغل ضباط هذا الفوج الذي تم فحصه، - والذي أطلق على نفسه "ترقية بورقيبة" - المناصب العسكرية الرفيعة على مدى العقود الثلاثة التالية، الأمر الذي ضمن ولاء الجيش للنظام⁽¹⁾.

في هذا الإطار يمكن القول أن بورقيبة، اعتمد على مجموعة من الإجراءات التي تدخل ضمن الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق السيطرة المدنية على العسكريين، ولعل أبرزها هو تأسيس جهاز أمني منافس للجيش، والإنفاق عليه بسخاء، لكبح أي محاولة عسكرية للانقلاب على النظام الحاكم، زد على ذلك منع العسكريين من الانخراط في الأحزاب السياسية أو التصويت في الانتخابات، وذلك لتكريس التبعية العسكرية للقيادة السياسية، وفي الأخير حاول بورقيبة تكوين كبار الضباط الجيش في المدارس الأوربية، لاكتساب الخبرة وتلقي مبادئ التي تحكم العلاقات المدنية- العسكرية في النظم الأوربية.

تزامنت نهاية السبعينات مع تدهور الوضع السياسي والاقتصادي الداخلي وارتفاع التحديات الأمنية الإقليمية التي اتسمت خاصة بالدور الذي قام به العقيد **معمر القذافي** في تصدير عدم الاستقرار إلى الجارة تونس والتي وصلت إلى حد القيام بعمليات تخريبية استهدفت محاولة الإطاحة بالنظام في كانون الثاني/يناير وقد ولدت هذه الأخطار الكامنة والمتفجرة محلياً وإقليمياً الحاجة إلى دور أكثر فاعلية للمؤسسة العسكرية خاصة بعد فشل قوات الأمن الداخلي من حرس وشرطة في التعامل مع حركة الاحتجاجات التي شهدتها تونس⁽²⁾، ومن هذا المنطلق استعان بورقيبة بالجيش وكلفه بحفظ الأمن الداخلي مرتين، الأولى في ديسمبر 1978، عندما اندلعت حركة احتجاجات،

¹ - شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 2.

² - احمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 332.

بقيادة "الاتحاد التونسي للشغل"^(*) وعجزت قوات الأمن، من شرطة ومخابرات، عن التعامل معها، ولم تتمكن من إخمادها، تم استدعاء الجيش لمواجهة المحتجين، على الرغم من أن هذا الجيش لم يعد أصلاً للتعامل مع مثل هذه الحركات الشعبية، أدى ذلك إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى فيما عرف بـ"الخميس الأسود"، المرة الثانية في يناير (كانون الثاني) 1984⁽¹⁾، بعدما قررت الحكومة التونسية رفع أسعار الخبز في ظل ظروف اقتصادية صعبة، وقال رجال الرئيس حينها أن الخزانة خاوية، وأن ليس ثمة من مخرج إلا بتصحيح الوضع الاقتصادي، ولكن الذين يشعرون بالحرمان وقد أعيامهم الانتظار في طوابير الوظائف سوف يخرجون للاحتجاج على الأوضاع، لقد انطلقت المظاهرات حينها من الجنوب المهمش لتطال انتفاضة "الخبز" المدن التونسية حتى وصلت العاصمة، عاد بورقيبة إلى قصر قرطاج، وأعلن حالة الطوارئ وحين عجزت الشرطة والقوات المضادة للشغب عن السيطرة على الوضع أمر الرئيس الجيش بالنزول⁽²⁾، ليتدخل بعد عجز القوات الأمنية عن التعامل مع التظاهرات، وهنا ظهر استياء القيادات العسكرية في الجيش من سوء أداء الأمن الداخلي، ومن المتحكمين بمفاصل وزارة الداخلية، وشعر القادة العسكريون بعدم الارتياح لإدارة وزارة الداخلية لأزمات ذات طابع اجتماعي، وتوجس الجيش خفية من محاولات توريطه واستنزاف قدراته في معارك لم يعد لها أصلاً، ووقعت نتيجة أخطاء سياسية، وفشل أممي ذريع⁽³⁾، وفي هذا الصدد يمكن القول على الرغم من الامتيازات التي حصلت عليها الأجهزة الأمنية، مقارنة بالمؤسسة العسكرية التي لم تحصل على الكثير، إلا أنها لم تستطع فرض النظام بعد الاحتجاجات الاجتماعية، ولعل هذا الأمر سيدفع الرئيس بورقيبة، لإعادة النظر في تحديث المؤسسة العسكرية وبالتحديد تطوير إمكاناتها وقدراتها للحفاظ الأمن الداخلي.

*الاتحاد التونسي للشغل: منظمة نقابية تأسست 20 جانفي/كانون الثاني 1946، خلال المؤتمر الذي انعقد بالمدرسة الخلدونية، وقد ضم أول مكتب لها الزعيم فرحات حشاد كاتباً عاماً والشيخ محمد الفاضل بن عاشور رئيساً، وقد جاء تأسيس الاتحاد بعد فشل محاولتين سابقتين لتأسيس منظمة نقابية وطنية هما جامعة عموم العملة التونسية الأولى في العشرينات ثم الثانية في الثلاثينات، وقد بقي الاتحاد هو المنظمة النقابية الوحيدة على الساحة التونسية بعد الاستقلال رغم محاولات للخروج عليها وتأسيس منظمات أخرى هي: الاتحاد التونسي للشغل في الخمسينات والاتحاد الوطني التونسي للشغل في الثمانينات، والجامعة العامة التونسية للشغل عام 2006.

1- هنري العويط، مرجع سبق ذكره، ص 250.

2- عادل الطريفي، "بن علي.. الباي الأخير؟"، مجلة العرب الدولية، العدد رقم 1560، فبراير 2011، ص 62.

3- هنري العويط، مرجع سبق ذكره، ص 250.

ونتيجة للتقصير الواضح في الأداء من قبل البيروقراطية التي تسيطر على مفاصل وزارة الداخلية، بدأت بوادر انعدام الثقة تتبلور تدريجيا بين بعض أفراد المؤسسة العسكرية وموظفي وزارة الداخلية وتأخذ شكل الشعور بعدم الارتياح لكيفية إدارة الأجهزة الأمنية لأزمات ذات طابع اجتماعي في حين أن الجيش يعتقد على الرغم من إثقاله بالأعباء الجديدة والمتجددة أنه لم يجن أي فوائد إضافية تقديرا لهذا الدور الذي عهد إليه مكرها، بل أصبح الشعور السائد لدى القيادات العسكرية هو التوجس من محاولات التوريط والاستنزاف لقدرات الجيش القتالية في معارك جانبية نتيجة لأخطاء سياسية قاتلة وفشل أممي ذريع، ويضاف إلى ذلك الاعتقاد بأن سياسة رفض تحديث عتاد القوات المسلحة تندرج في إطار استعمال الجيش كمجرد أداة وظيفية في يد النخبة السياسية الحاكمة في قمع المجتمع، ويقع اللجوء إليها في حال عدم تمكن قوات الأمن الداخلي من الاضطلاع بهذه المهمات.⁽¹⁾

وأمام ترنح وترهل النموذج البورقبي للدولة الذي تجلت معالمه بكل وضوح في بداية ثمانينيات لقرن الماضي أصبحت المؤسسة العسكرية في مواجهة تحديات يصعب التعامل معها من دون رؤية سياسية واضحة، خاصة وأن الجيش بدا غير مستعد للقيام بدور الأداة القمعية الطيعة للاحتجاجات الاجتماعية إذا ما حدثت في المستقبل، يضاف إلى ذلك التهديدات الأمنية الليبية التي لم يتعامل معها النظام السياسي بجدية إذا أخذنا بالاعتبار غياب الإدارة السياسية في تحديث وتسليح الجيش بما يتماشى مع طبيعة التهديدات⁽²⁾، وفي ظل هذه التهديدات الداخلية والخارجية أجبر بورقيبة على تغيير مساره وتقوية المؤسسة العسكرية في ثمانينيات القرن الماضي، ازداد اعتماد بورقيبة على الجيش في تحقيق الأمن، بدأ ضباط الجيش في الاضطلاع بدور سياسي أكبر، تم نقل اللواء بن علي، والذي كان قد أنشأ مديرية الأمن العسكري في العام 1964، إلى وزارة الداخلية في العام 1977 مديرا عاما للأمن الوطني، وثم بدأ في تسلق المناصب المدنية، بدءا بمنصب سفير تونس لدى بولندا في العام 1980، فوزير دولة لشؤون الأمن الوطني 1984، فوزيرا للداخلية في العام 1986، وأخيرا رئيسا للوزراء

¹ - أحمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 333.

² - المرجع نفسه، ص 333.

في العام التالي، وفي العام 1984 تولى زميل بن علي، العقيد في الجيش الحبيب عمار، أيضا قيادة قوات الحرس الوطني في وزارة الداخلية، والتي يصل عددها إلى 6 آلاف جندي⁽¹⁾.

لقد بات واضحا في ظل التهديدات الداخلية والخارجية التي عرفتها تونس في تلك الفترة، أنه بات لزاما للقيادة السياسية تعزيز موقع القطاع الأمني، لمواجهة هذه التهديدات، من خلال تخصيص نسبة أكبر من إجمالي الناتج المحلي لميزانية المؤسسات الأمنية والعسكرية، لكن هذا الأمر جعل القيادة السياسية متخوفة من زيادة الإنفاق العسكري، وهذا من شأنه تعزيز نفوذ العسكريين، وبالتالي تهديد المنظومة السياسية القائمة من انقلاب عسكري محتمل.

في مرحلة معينة ومع بروز الظاهرة الإسلامية والتجاوب الذي لقيته من قبل بعض الأفراد داخل المؤسسة العسكرية عمق الهوة بين جيل من الضباط ينظر إليه على أنه امتداد لنموذج الضابط الأوروبي وخاصة الفرنسي منه وجيل آخر يعتقد - عن حق أو عن غير حق - أنه يمثل الواقع الحقيقي للمجتمع التونسي بكل طبقاته وفتاته وشرائحه وتراثه العربي الإسلامي وتياراته وتناقضاته الفكرية، وأصبح يقينا أنه كلما ازدادت وتيرة تآكل شرعية النخبة السياسية وعجزها عن قراءة مثل هذه التحديات وعدم إدراكها لحقائق المجتمع التونسي وحركته وضعت هذه المؤسسة السيادية أمام معضلة الترقب والمراقبة لتطور المشهد السياسي الإغريقي الذي اتسمت به السنوات الأخيرة من الحقبة البروقبية مع احتمال قائم لتدخل الجيش يقرأ من زاوية رد الفعل الارتجالي أما استفحال الأزمة الداخلية أكثر مما يقرأ كتدخل سافر، هدفه الانقضاض على السلطة وإقامة حكم عسكري⁽²⁾.

وفي الأخير أكد العديد من الباحثين أن فترة الرئيس الحبيب بورقيبة، قد تعتمد إبقاء الجيش بمنأى عن السياسة على مدى ثلاثة عقود حكم فيها البلاد بين 1957 و1987، بل ومنع الجنود من الانضمام إلى الحزب الحاكم وحرهم من حق التصويت، وعلى الرغم من أن الجيش تدخل بدعوة من الحكومة كما ذكرنا سابقا عامي 1987 و1974 لاستعادة النظام بعد اضطرابات مجتمعية، إلا أن قادة الجيش لم يكونوا سعداء بتولي مهام الشرطة، وكانوا سرعان ما يأمرهم بالعودة إلى ثكناتهم فور انتهاء الحاجة لوجودهم في الشوارع بعد انتهاء الأزمات⁽³⁾ وفي نهاية المطاف، يبدو أن بورقيبة المريض

1- شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص ص 2، 3.

2- احمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 333، 334.

3- زولتان باراني، مرجع سبق ذكره، ص 232.

كان على صواب في حذره من تعيين الضباط العسكريين في المناصب غير لعسكرية الرفيعة، ففي 7 تشرين/نوفمبر 1987، خلع بن علي بورقيبة في انقلاب ناعم، ومع تطويق الحرس الوطني بقيادة الحبيب عمار القصر الرئاسي، أعلن الأطباء الذين جمعهم بن علي على أن بورقيبة غير لائق صحيا للحكم، وبقي بورقيبة قيد الإقامة الجبرية حتى وفاته نيسان /أبريل العام 2000⁽¹⁾. وما يجب التأكيد عليه في الأخير أن المؤسسة العسكرية التونسية في عهد الرئيس بورقيبة، لم تحتل مركزا مهيمنًا في النظام السياسي، لأن الرئيس بورقيبة عمد على إبقاءها بعيدة عن العملية السياسية، منتهجا عدة أساليب في ذلك، كان أبرزها هو إبقاء عدد أفرادها صغيرا الحجم، بالإضافة إلى أن الجيش التونسي لم يحصل على التمويل اللازم، حيث كان مقدار الموارد المالية المخصصة لهذه المؤسسة لا تكفي للقيام بالأعمال التي تقوم بها في ظل التهديدات الخارجية التي عرفتها تونس في تلك الفترة، وكذا المهام التي أوكلت إليها على المستوى الداخلي بعد استعانة القيادة السياسية بالجيش للقيام بمهام حفظ الأمن الداخلي في أكثر من مناسبة.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية في عهد بن علي: تعزيز موقع الأجهزة الأمنية

على حساب الجيش.

كان الرئيس السابق بن علي ضابطا من ضباط المدفعية العاديين تلقى قدرا من التدريب في مدرسة عسكرية فرنسية وأخرى للأمن العسكري في ولاية ميرلاند في الولايات المتحدة، وأسس إدارة للأمن الحربي وعين سفيرا لبلاده في بولندا عام 1980 وتولى وزارة الداخلية ثم رئيسا للوزراء، وبعدها قام بانقلاب ضد حاكم تونس الحبيب بورقيبة⁽²⁾، وجاء في بيان الذي ألقاه بن علي في السابع من تشرين الثاني 1987 أنه أمام طول شيخوخته بورقيبة واستفحال مرضه نعلن اعتمادا على تقرير طبي أنه أصبح عاجزا تماما عن الاضطلاع بمهام رئاسة الجمهورية، واعتبر العديد من المؤرخين أن بن علي حاول إضفاء طابع قانوني على ما فعله، من خلال تقديم شهادة طبية وقعها سبعة أطباء تم تسخيرهم

¹ - شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 3.

² - محمد سمير مصطفى، الأسباب التي أضعفت مكانة الدولة وأدت إلى الانتفاضات الشعبية الراضية في المنطقة العربية، مداخلة مقدمة لصالح مؤتمر الدولي "إحياء دور الدولة بالبلدان العربية المتوسطة في المراحل الانتقالية، من تنظيم جمعية البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع منظمة فريدرش إيبيرت، تونس، صفاقس، 25، 26 شباط 2015، ص 56.

ليلا من قبل النائب العام الهاشمي الزمال⁽¹⁾، وعليه استطاع بن علي الوصول إلى سدة الحكم عن طريق انقلاب ناعم، حيث استند في سيطرته على مقاليد الحكم بمرض وشيخوخة الرئيس، وأنه غير قادر على أداء مهامه كرئيس، وكما هو معلوم في معظم دساتير العالم أن مرض الرئيس أو موته تتطلب أن ينوبه الشخص المنصوص عليه دستوريا، وبهذا استطاع بن علي أن يجد مبررا لإبعاد الرئيس بورقيبة عن السلطة.

بعدها أطاح زين العابدين بن علي، الرئيس بورقيبة، تكهن مراقبون بأن الوقت حان لإنهاء تهميش المؤسسة العسكرية، لأن الرئيس الجديد ذو خلفية شبه عسكرية، كان المرسوم الرسمي الثاني لبن علي، تعزيز ودعم مجموعة كبار الضباط لدرجة أكبر، ما أعطى أيضا الصديقة لتلك التكهّنات⁽²⁾، وجاء مضمون هذا المرسوم بترقية ضباط إلى رتبة فريق، من طرف بن علي، ثم قام بإعادة تسمية "مجلس الدفاع الوطني" الذي شكله بورقيبة ليصبح "مجلس الأمن القومي" الذي صار يضم الآن اثنين من ضباط الجيش، رئيس أركان المؤسسة العسكرية والمدير العام للأمن العسكري، علاوة على ذلك، وبينما كان واضحا أن مجلس بورقيبة استشاريا، فقد تم تفويض مجلس الأمن القومي الذي أنشاه بن علي قانونا بالاجتماع أسبوعيا وتكليفه بـ "جمع ودراسة وتحليل وتقييم المعلومات المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية والدفاعية بهدف حماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، وبعد ذلك بدأ كبار الضباط بشغل المناصب المعروفة تقليديا بأنها مدنية، عين بن علي الحبيب عمار وزيرا للداخلية في العام 1987، وعبد الحميد الشيخ وزيرا للخارجية في العام 1988 ومن ثم للداخلية في العام 1990، ومصطفى بوعزيز وزيرا للعدل في العام 1989 ثم وزيرا لأملاك الدولة في العام 1990، وعلي السرياطي مديرا عاما للأمن الوطني في العام 1991، وعددا من ضباط الجيش الآخرين في أعلى الوظائف الأمنية، هذه التعيينات تعني أن الأغلبية في مجلس الأمن القومي كانت لضباط الجيش في أواخر الثمانينات، وكان لهم رأي مهيم في السياسة الأمنية، وكما اعتبر العديد من الخبراء في شؤون

¹ - وكالة الأنباء الفرنسية، طبيب الرئيس التونسي الراحل: بن علي تأمر على بورقيبة الذي لم يكن عاجزا عن أداء مهامه ليلة الانقلاب، جريدة الحياة الجديدة، العدد 5536، الجمعة 1 أبريل 2011، ص 17.

² - هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الجيش التونسي آنذاك "يتمتع الجيش الآن بدرجة عالية من الوضوح والتأثير أكثر من أي وقت مضى⁽¹⁾".

لكن خلال الثلاث والعشرين سنة الماضية من حكم بن علي لم يكن لهذا المجلس أي دور يذكر في تحديد هذه السياسات إذ لم يتجاوز عدد اجتماعاته منذ انبعاثه أصابع اليد الواحدة، ويعتقد أن إنشاء هذا المجلس جاء ليغطي على أحداث أمنية أخرى طفت إلى السطح بعد انقلاب بن علي، ففي نفس اليوم الذي أعلن فيه عن تكوين هذا المجلس تم الإعلان عن الكشف عن شبكة تضم ثلاثة وسبعين شخصا من بينهم عدد من العسكريين الذين يعتقد أنهم أعضاء في حركة الاتجاه الإسلامي المحظورة بتهمة التآمر على أمن الدولة⁽²⁾، ومع ذلك اعتبر العديد أن الهدف من وراء ذلك هو إضعاف الجيش والطرف المعارض أكثر تهديدا لهم، حركة النهضة الإسلامية، بضربة واحدة في مايو 1991، ولدى بث شهادة النقيب أحمد عمارة في التلفزيون على الهواء (انتزعت تحت التعذيب)، اتهم وزير الداخلية آنذاك عبد الله القلال عناصر من الجيش بالاجتماع مع قادة من حركة النهضة في مدينة بركة الساحل الساحلية، وفيما أصبح يعرف باسم "قضية بركة الساحل" واعترف المسؤولون الذي شاركوا في التحقيق الآن بأنه لم يكن هناك اجتماع في بركة الساحل ولا أي مؤامرة انقلاب، لأن ثقة "بن علي" في الجيش اهتزت⁽³⁾ نتيجة لذلك تم التعامل مع هؤلاء من منطلق المقاربة الناعمة والتي تقوم على تطهير هياكل المؤسسة العسكرية على غرار هياكل الدولة من مثل هذه العناصر، وقد أخذت هذه المقاربة شكل حملات توقيف عشوائية تبعثها إجراءات تحقيق في أقبية وزارة الداخلية شابتها عمليات تعذيب وحشية وصلت إلى حد التصفية الجسدية والتي كانت لها الآثار البالغة على معنويات هؤلاء الضباط، تعدتها إلى عائلاتهم التي عانت من التنكيل والحصار الاجتماعي خاصة بعد إعفاء المتهمين من مهامهم وإحالة أغلبهم على التقاعد المبكر^(*)، وكان الهدف المقصود من هذه المقاربة هو إرسال إشارة واضحة إلى أفراد المؤسسة العسكرية أن اللغة الأمنية هي النعمة الأساسية التي

¹ - شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 3.

² - أحمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 336.

³ - شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 3.

* - المدير بالذكر أن هؤلاء العسكريين أسسوا بعد قيام الحراك الشعبي جمعية للدفاع عن أنفسهم، وشرعوا في تقديم قضايا عدلية لمحاسبة الذين قاموا بتعذيبهم، غير أن القضايا التي طرحت أما المحاكم التونسية ستؤدي في أحسن الأحوال إلى تجريم بعض الأفراد الذين مارسوا التعذيب والقتل وهكذا تتم تبرئة أجهزة الدولة التونسية حتى لا تتحمل الدولة التبعات القانونية والأخلاقية والمعنوية والمادية الناجمة عن أي أحكام تصدر في هذه القضايا.

سيبعتها النظام مع كل من تسول له نفسه مخالفته وتوجهاته وخياراته، وكنتيجة مباشرة لهذه المقاربة جرت إعادة هيكلة ونشر بعض الوحدات الميدانية المقاتلة، حيث أبعدت إحدى القطاعات الميدانية المدرعة التي كانت تتمركز بمدينة منزل جميل على التخوم الشمالية للعاصمة تونس إلى داخل البلاد تحسبا من أي تحرك تلعب فيه هذه الوحدات بدور رأس الحربة ضد النظام، كما تمت إعادة تحديد مناطق المسؤوليات العملية لكل الوحدات وخاصة منها الأولية التي تمثل التشكيلات القتالية الرئيسية للجيش الوطني.⁽¹⁾

إذن لجأ بن علي إلى أسلوب التهيب، في محاولته لإبعاد المؤسسة العسكرية عن القيام بأي دور أو نشاط سياسي، فبعد اتهام بعض الأفراد العسكريين بالتآمر على أمن الدولة، كما صرح بعض رجال السلطة، اتخذت القيادة السياسية سلسلة من الإجراءات الردعية في حق هؤلاء العسكريين كان أبرزها إعفاء المتهمين من مهامهم وإحالة أغلبهم على التقاعد المبكر، وفي هذه الفترة دخلت المؤسسة العسكرية التونسية مرحلة إعادة إنتاج إقصاءها وتهميشها، في إطار استراتيجية نظام بن علي لسيط نفوذه وهيمنته على تونس.

وفي نفس السياق وكنتيجة للتدهور الأمني الذي شهدته الجزائر بداية التسعينات القرن الماضي تمت مراجعة المهام العملية للجيش التي تحولت تدريجيا من مهام دفاعية بحتة إلى انخراط كامل في عمليات أمنية تمثلت في تأمين الحدود التونسية-الجزائرية من أي تسلسل لمجموعات مسلحة وذلك عن طريق تأمين مراكز الحرس الوطني المنتشرة على كامل الشريط الحدودي مع الجزائر في إطار ما يعرف بـ " منظومة تأمين الحدود"، تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المهمة استنزفت الجيش في العتاد والأفراد حيث تتطلب هذه المنظومة الإبقاء على نسبة معينة من الأفراد تحت الخدمة تحت نظام التعبئة والطوارئ المستمرين بهدف الاضطلاع بهذه المهمة التي لا تمت بأي صلة للمهام القتالية للجيش، التي تراجعت نسبيا أما تقلص عدد التمارين والمناورات التي كانت تجري بوتيرة متصاعدة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي بسبب التهديدات الليبية والتي كانت تستعمل فيها الذخيرة الحية وتشارك فيها كل التشكيلات من مختلف الأسلحة والجيش، التي أوكلت لها مهام الاشتراك في مناورات سنوية مع

¹ - أحمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 337، 338.

قوات أجنبية في إطار ما يعرف بالتعاون العسكري الإقليمي والدولي بين الجيش الوطني التونسي ونظرائه من هذه الجيوش.⁽¹⁾

وفي نفس الفترة عزز بن علي سيطرته على الجيش، وانتقل نحو نظام حكم شخصي للمؤسسة العسكرية، وبعد تقاعد الفريق سعيد الكاتب في العام 1991، رفض بن علي تعيين جديد لهيئة الأركان للفروع الثلاثة للمؤسسة العسكرية، وحرم الجيش من أرفع مناصبه وتركه من دون فريق يقوم بمهام التنسيق في الجيش والبحرية والقوات الجوية، بدلا من ذلك تولى بن علي هذا الدور بنفسه، واختص بمعظم القرارات الخاصة بالجيش ولم يكن يدعو مجلس الأمن القومي للاجتماع إلا بعد حدوث كوارث طبيعية نادرة، وكما لاحظ عميد متقاعد عمل بن علي بصورة مباشرة مع الجيش كما لو كان وزيرا للدفاع، كنا كبار الضباط نرسل التقارير غالبا إلى القصر الرئاسي في قرطاج مباشرة، كان هذا هو النظام القديم، وكان الحكم شخصيا وليس حكم الدولة⁽²⁾.

ثمّة جانب آخر من هذا النظام الشخصاني في تعيين كبار ضباط المؤسسة العسكرية الذين كان بن علي على معرفة بهم منذ أيام وجوده في الجيش أو من خلال العلاقات الشخصية، في البداية كان ذلك يعني زملاءه من ترقية بورقيية، بعد ذلك، وبالنظر إلى طبيعة الشبكات الشخصية، بدأ بن علي يميز الضباط المنحدرين من تونس العاصمة ومن الساحل، المنطقة الواقعة على الساحل الشرقي بما في ذلك سوسة والمنستير والمهدية التي ينحدر منها بورقيية وبن علي حد سواء، تضم هذه المناطق 24 بالمئة فقط من سكان تونس، ومع ذلك فقد استحوذت على ما يقرب من 40 في المئة من الضباط الذين تمت ترقيتهم إلى المجلس الأعلى للجيوش في عهد بن علي⁽³⁾، وبالتالي فإن نظام الترقيات داخل الجيش، كانت تتم على أساس الانتماء الجغرافي، وليس على أساس الكفاءة ولا الخبرة، فالجنود والضباط الذين ينحدرون من المنطقة التي ينتمي إليها بن علي، لديهم فرصة أكبر للترقية خاصة في المناصب الكبرى على عكس الذين ينتمون إلى مناطق أخرى.

اعتبر العديد من الباحثين أن بن علي كان لا يثق في الجيش أكثر من سلفه، وان تكتيكاته المانعة للانقلاب لا تختلف عن أساليب بورقيية، فالمعاملة التفضيلية لأجهزة الأمن الداخلي وخصوصا

1- أحمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 338.

2- شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 3.

3- شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 3.

للحزب الحاكم: التجمع الديمقراطي الدستوري، كانت منسجمة مع حاجة زين العابدين بن علي إلى إيجاد ثقل موازن للجيش، فبقيت المؤسسة العسكرية شريكا صغيرا، طغت عليها في استمرار شرطة النظام وقوى الأمن الداخلي وأجهزة الاستخبارات، ضمن الأجهزة الأمنية القوية التي بناها بن علي طوال فترة حكمه، انعكس الوضع المهمش للمؤسسة العسكرية في سياسات توزيع الموارد لزين العابدين بن علي، فعلى الرغم من أن ميزانية المؤسسة العسكرية ارتفعت في السنوات التي تلت عام 1987، لكنها لم تواكب ميزانية الأجهزة الأمنية، والتي ازدادت أربعة أضعاف بين عامي 1987 و1999⁽¹⁾، لهذا يعتبر العديد من الباحثين أن تونس في عهد بن علي دولة بوليسية، وكما هي الحال في الكثير من الأنظمة السلطوية الأخرى، كان الجيش التونسي قد وجد نفسه محاطا بأجهزة أمنية أكثر ثراء في الميزانية، وأعمق تأثيرا في السياسة، وتخضع تماما لوزارة الداخلية، ولذلك لم يكن من المستغرب أن نلاحظ استياء الجيش تجاه المؤسسات المنافسة له، لا سيما وزارة الداخلية وعمودها الفقري من القوات المسماة بالحرس الوطني والمدربة تدريبا عاليا، والتي تتكون من 12 ألف جندي يتمتعون بالعديد من المميزات التي لا يتمتع بها جنود الجيش، إلى حد أنهم حصلوا على زيادة في الميزانية كما أشرنا سابقا والتي تفوق ميزانية الجيش بأكملها بأكثر من 50 بالمائة، يمكن إدراك ضعف الموارد المخصصة للجيش إذا ما علمنا أن ميزانية مشتريات الجيش تبلغ 70 مليون دولار، وهي الميزانية الأدنى في العالم العربي⁽²⁾، كذلك لم يستفد كبار الضباط الجيش ولا متوسطو وصغار الرتب من النظام الحاكم لهذا صرح العميد المتقاعد مختار حشيشي المدير السابق للأكاديمية العسكرية للجيش التونسي:⁽³⁾ "يبلغ مرتب برتبة ملازم أول بعد لتخرج 750 دينار (450 دولار)، أما راتب ضابط برتبة عميد هو 1500 دينار (900 دولار)، يعرف الضباط الشبان أنه وبعد 30 عاما من الخدمة لا تختلف رواتبنا كثيرا عن رواتبهم، هم يعتقدون أننا لا نعيش في بدخ وأن نمط حياتنا، أي: الشقق التي نملك، وسياراتنا مشابهة لما يملكون، ونتيجة لذلك، لا توجد عداوة، ولا خلاف بين كبار الضباط في المؤسسة العسكرية التونسية ومرؤوسيه، وروح العمل الجماعي في سلك لضباط قوية جدا، لا يوجد أي خلاف بين كبار الضباط ومرؤوسيه في تونس، لم تؤد النخبة العسكرية أبدا دورا سياسيا وغير

1- هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2- زولتان باراني، مرجع سبق ذكره، ص 232.

3- هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35.

سياسي مؤثرا: وبالتالي نحن كضباط كبار لا نحصل على مكافآت خاصة يحرم منها صغار الضباط، الاحتكاك بين الأجيال هو شبه منعدم، والضباط هم مترابطون جدا".

وفي نفس السياق ادعى رئيس الأركان السابق للمؤسسة العسكرية الفريق سعيد الكاتب أن "بورقية لم يكن يجب الجيش، لكنه كان يكن له الاحترام" وأضاف "في عهد بورقية كان الجيش يعامل بصورة أفضل من الشرطة، من حيث الميزانية والمعدات والتدريب، في عهد بن علي، كانت الميزانية المخصصة للشرطة أعلى من ميزانية الجيش، فقد ارتفع عدد ضباط الشرطة بصورة كبيرة، كان بوسعنا أن نحس بأننا مهمشون"⁽¹⁾.

وتتضمن قوات الأمن الداخلي التي تسيطر عليها وزارة الداخلية، الشرطة والحرس الوطني، والشرطة القضائية (التي تعمل في وزارة العدل والمحاكم إلا أن وزارة الداخلية تشرف عليها) وقوات التدخل (قوات الأسلحة والأساليب الخاصة) وقوات الحرس الرئاسي، وتتسم قوات الأمن الداخلي بالتعقيد الشديد ويبقى المخطط التنظيمي لوزارة الداخلية سرا، وهو ما يعقد مهمة رسم خريطة هياكل الأمن الداخلي التي لا يتحكم بها، فضلا عن آليات الإشراف داخل الوزارة، من الصعب أيضا تقدير حجم قوات الأمن، فليست هناك إحصائيات رسمية منشورة ولا يقدم موقع الوزارة أية بيانات، وهي الوزارة الوحيدة في موقع الحكومة التونسية التي فيها علامة تبويب فارغة، تقدر التقارير الإعلامية حجم قوات الأمن بنحو 150.000-600.000 على الرغم من أن تصريحات لاحقة من الوزارة قالت أن تلك الأرقام مبالغ فيها بشكل متعمد، ويقدر العدد الحقيقي لقوات الأمن الداخلي بنحو 40000 إلى 80000 فرد، نصفهم تقريبا قوات زائدة غير متفرغة أو مخبرين مدفوعي الأجر⁽²⁾، وفي هذا الإطار يمكن اعتبار أن الجهاز الأمني المتمثل في الشرطة احتل مكانة محورية في نظام بن علي، وهو ما كان واضحا في الإنفاق السخي على الميزانية المخصصة للشرطة- والتي تجاوزت ميزانية المؤسسة العسكرية- وكذلك الامتيازات التي حصلت عليها، وهو ما ساهم في إضعاف مؤسسة الجيش ماديا ومعنويا، وبهذا يكون نظام بن علي أهمل هذه المؤسسة أكثر من خلفه الرئيس بورقية.

على المستوي الخارجي ومن أجل إضفاء قدر من التوازن على العلاقات المهنية الوثيقة التي تطورت بين الأجهزة الأمنية التونسية ونظيرتها الفرنسية، أرسل بن علي قطاعا كبيرا من ضباط جيشه

¹ - شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 3.

² - كويران هانلون، مرجع سبق ذكره، ص 5، 6.

للتدرب في الولايات المتحدة، حيث كانوا عرضة لبعض البرامج التدريبية التي تناولت مبادئ العلاقات المدنية-العسكرية في الدول الديمقراطية، كذلك كانت نسبة كبيرة من ضباط الجيش التونسي قد تعاملوا مع نظرائهم لهم غربيين، لا سيما الأمريكيين منهم، وقد تحصلوا من ذلك على فرص للاستفادة المهنية من علاقاتهم معهم⁽¹⁾.

كانت حالة الغياب الواضح لضباط الجيش داخل النخبة الحاكمة، هي الأكثر أهمية من مقارنة حجم وميزانية المؤسسة العسكرية مع الأجهزة الأمنية، والتي لا بد من ملاحظتها في أي دراسة للعلاقات المدنية العسكرية في تونس بن علي، يزعم ستيفن إيردل *Stephen Erdel* في تحليله الزاخر بالمعلومات عن الدائرة الأساسية المحيطة بـ **زين العابدين بن علي**، بأنها كانت تتألف من أفراد عائلته وأصدقائه، فضلا عن أعوانه في مختلف الخدمات السرية، وفي وزارة الداخلية والخارجية والشؤون الاجتماعية، والتعاون الدولي، والمتعلقة بالاقتصاد، وفي حال كونهم لا ينتمون إلى عشيرته أو عشيرة زوجته، فإن الضباط **زين العابدين بن علي**، شديدي البيروقراطية، وخبراء الاقتصاد، والمستشارين المدنيين ينحدرون من حزبه الحاكم وبين الجدول رقم (6) إلى أي مدى تم إبعاد كبار الضباط التونسيين من الوظائف المدنية المرموقة⁽²⁾.

الجدول (10): الخلفية المهنية للمحافظين في عهد بن علي، خلال سنة (2010/1987)

الكلي	2010-2001	2000-1991	1990-1987	
163/3	52/0	64/2	20/1	ضباط الجيش
163/1	52/0	64/1	20/0	ضباط الشرطة
136/132	52/52	64/61	20/19	المدنيون

المصدر: هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 33.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن نظام بن علي في إطار التعامل مع المؤسسة العسكرية، واستراتيجياته المانعة للانقلاب العسكري، ساهمت في إضعاف المؤسسة العسكرية، وأثرت سلبا على أداءها من خلال سياسات النظام التي عمدت على تخفيض ميزانية ومعدات العسكريين، وكذا تعزيز مكانة الشرطة التي حصلت على المعاملة التفضيلية على حساب المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أدي

¹ - زولتان باري، مرجع سبق ذكره، ص 235.

² - هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 34.

إلى اهتزاز ثقة الجيش بالقيادة السياسية، فضمن التبعية الفعالة للجيش للقيادة السياسية المدنية في النظم الديمقراطية، تتضمن استراتيجية تعمل على إضعاف الجيش سياسيا لكن وفي الوقت نفسه تسمح له أن يكون قوة عسكرية وبالتالي ضمان السيطرة المدنية والفعالية العسكرية على حد سواء وهو ما لم يكن موجودا في تونس.

المطلب الرابع: الإنفاق العسكري في عهد الرئيسين بورقيبة وبن علي:

إن الإنفاق العسكري في أبسط معانيه يعني مقدار الموارد المالية التي تخصصها الدولة من الموازنة العامة للمؤسسة العسكرية، وذلك في إطار سعي الدولة إلى حماية الأمن الوطني ومواجهة مختلف التهديدات الخارجية، ويختلف الإنفاق العسكري من دولة إلى أخرى، فدول الجنوب غالبا ما يرتبط الإنفاق العسكري فيها ما يلي: زيادة عدد الأفراد العسكريين، استيراد الأسلحة، تطوير أنظمة الأسلحة، الأنشطة المدنية... وسنحاول في هذا العنصر تسليط الضوء على الإنفاق العسكري الذي خصصته تونس في عهد كل من الرئيس بن علي والحبيب بورقيبة.

إن ميزانيات التي رصدت للمؤسسة العسكرية التونسية على مدى خمسة عقود لم تكن يوما في مستوى التحديات والأعباء التي وضعت على عاتق الجيش، وعلى سبيل المثال وليس الحصر فإن الإنفاق الحكومي على الجيش⁽¹⁾، بلغ حوالي (50-60) مليون دولار فقط، سنويا على الدفاع حتى عام 1979، وفي عام 1979 رفعت من ميزانية الدفع إلى (219) مليون دولار، وظلت ميزانيتها مرتفعة نسبيا منذ ذلك التاريخ، وتقدر وكالة "الحد من التسلح ونزع السلاح" أن تونس أنفقت (196) مليون دولار على المؤسسة العسكرية في عام 1980، و(215) مليون دولار عام 1982، و(320) مليون دولار عام 1983، و(230) مليون دولار عام 1984، و(277) مليون دولار عام 1985، و(282) مليون دولار عام 1986، و(269) مليون دولار عام 1987⁽²⁾، لكن بعد مقارنة هذه الأرقام بإجمالي الناتج المحلي نجد أنها منخفضة جدا، وإن ارتفعت في أواخر الثمانينات فهذا كان مرتبطا بالتهديدات الإقليمية التي عرفتها تونس في تلك الفترة خاصة بعد توتر علاقتها مع الجارة ليبيا. بعد انقلاب 1987 صعد الجنرال بن علي للرئاسة، الذي كان ضابطا في المخابرات وليس في الجيش، كانت علاقته مع الجيش معقدة لأنه كان لا يثق كثيرا به، خوفا من انقلابهم عليه لهذا حاول

¹ - احمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 339

² - زكريا حسين، مرجع سبق ذكره، ص 255، 256.

إبعاد الجيش من تولى من أي مظهر من مظاهر السلطة السياسية من خلال فرض الحظر على الضباط في الجيش من تولي مناصب حكومية، وهذا التخوف أيضا كان له تأثير كبير على الإنفاق العسكري في عهده، حيث كان نصيب ميزانية المؤسسة العسكرية منخفض¹، حيث بلغت في عام 1988 حوالي (238) مليون دولار، و (273) مليون دولار عام 1991، أما مركز الدراسات الاستراتيجية الدولي، فيقدر الإنفاق العسكري بلغ حوالي (860) مليون دولار 1987، و(545) مليون دولار 1988، و(401) مليون دولار عام 1990، و(469) مليون دولار عام 1991، وهذا يضع الإنفاق العسكري خلال الثمانينات عند حوالي 3-5 بالمئة من الدخل القومي، و7.5 بالمئة من موازنة الحكومة.⁽²⁾

في عام 2006 لم يشكل إلا 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة، فالجزائر خصصت 3.3% عام 2006 لميزانية الدفاع، وليبيا صرفت على أجهزتها العسكرية 3.9% عام 2005 والمغرب وفرت 5 في المئة عام 2003 من ناتجها المحلي الإجمالي للمؤسسة العسكرية، وكذلك فعلت مصر التي جندت 4.3% عام 2005 من هذا الناتج لقوتها المسلحة⁽³⁾، وفي عام 2009 بلغ الإنفاق العسكري التونسي نسبة 1.6% على التوالي، وأشار مسؤولون وزاريون أن "بورقيبة" و"بن علي" أبقيا إمكانيات الجيش صغيرة إلا أنها تكفي لأداء المهمة⁽⁴⁾، ولنقص التمويل كان الجيش يركز على المساعدات العسكرية الأمريكية والفرنسية في تجهيزه الضعيف، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد خفضت قيمة المساعدات العسكرية التي تقدمها إليه من 15 مليون دولار في 2010 إلى 4.9 مليون دولار في عام 2011، كدليل على خيبة الأمل تجاه زين العابدين بن علي⁽⁵⁾، ويوضح الشكل رقم 02 الإنفاق العسكري في عهدي بورقيبة وبن علي.

¹ - CHris Townsend, *op. cit*, p 6.

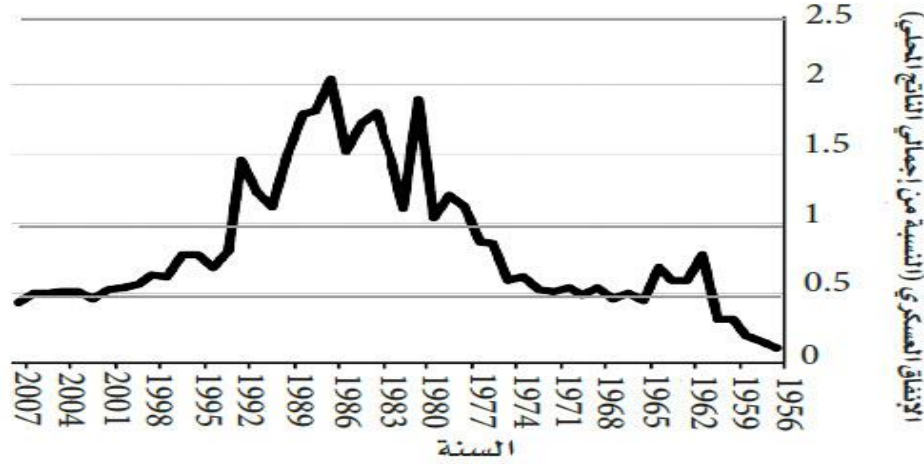
² - زكريا حسين، مرجع سبق ذكره، ص 255، 256.

³ - احمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 339.

⁴ - كويران هانلون، مرجع سبق ذكره، ص 4.

⁵ - يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الشكل (02): الإنفاق العسكري في عهدي بورقيبة وبن علي
الرسم 1: الإنفاق العسكري في عهدي بورقيبة وبن علي



المصدر: شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 2.

وفي إطار قراءة الأرقام والإحصاءات الموجودة في الشكل السابق يلاحظ أن الإنفاق العسكري في الخمسينات والستينات كان منخفض جدا، ويمكن تفسير ذلك أن الرئيس بورقيبة كان لا يثق في الجيش، خاصة مع موجة الانقلابات العسكرية التي عرفتها المنطقة العربية في تلك الفترة، لهذا حاول تخفيض ميزانية المؤسسة العسكرية لسنوات، لترتفع نهاية الثمانيات بعد التهديدات العسكرية والأمنية.

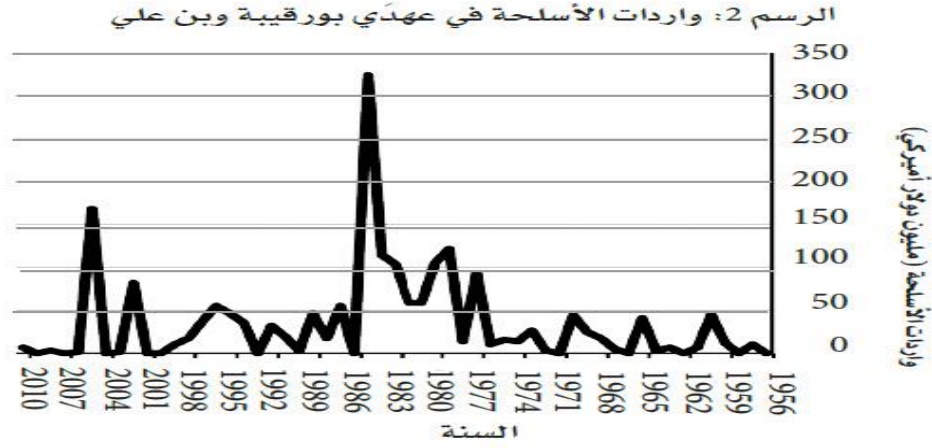
بخصوص واردات تونس من الأسلحة ووصلت إلى ذروتها في منتصف الثمانيات عندما واجهت تهديدا من ليبيا، وتقدر وكالة الحد من التسليح ونزع السلاح " أن تونس استوردت بما قيمته عشرة ملايين عام 1978، و(40) مليون دولار عام 1979، و(140) مليون دولار عام 1980، و(60) مليون دولار عام 1981، و(60) مليون دولار، و(40) مليون دولار عام 1983، و(160) مليون دولار عام 1984، و(300) مليون دولار عام 1985، و(90) مليون دولار عام 1987، و(50) مليون دولار عام 1987، و(20) مليون دولار عام 1988، و(20) مليون دولار عام 1989⁽¹⁾.

أما خلال مرحلة بن علي فقد شهدت أيضا تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، كما هو موضح في الشكل رقم (03)، فقد بلغت قيمة الواردات الأسلحة سنوات (1992-1995) حوالي 40-50

¹ - زكريا حسين، مرجع سبق ذكره، ص 256.

مليون دولار، و55-150 مليون دولار سنوات (1998-2004)، لتتخفص في السنوات الأخيرة من عهدة بن علي إلى حوالي 20 و30 مليون دولار سنوات 2007-2010.

الشكل رقم (03): واردات الأسلحة في عهدي بورقيبة وبن علي.



المصدر: شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص2.

مما سبق يمكن القول إن ميزانيات التي خصصت للمؤسسة العسكرية التونسية في عهد الرؤساء السابقون لم تكن في مستوى التحديات والأعباء التي وضعت على عاتق الجيش، وإن ارتفعت في مراحل معينة، فهي مرتبطة بالتهديدات التي عرفتها تونس خلال الاضطرابات الداخلية بعد الاحتجاجات الاجتماعية أو الخارجية بعد توتر العلاقات مع ليبيا، فكلما زادت التهديدات العسكرية والأمنية ازدادت الحاجة إلى المؤسسة العسكرية للتعامل مع هذه التهديدات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري.

خلاصة الفصل الثاني:

تأسيسا على ما جاء في هذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

01- العامل التاريخي كان له دور بارز في تحديد مكانة المؤسسات العسكرية في كل من تونس ومصر في العملية السياسية وبالتحديد في مسألة السماح لهذه المؤسسات في المشاركة في عملية بناء الدولة ونظامها السياسي من عدمه في فترة استقلال هذه الدول.

02- في مصر يخصص جزء كبير من موازنة الدولة للإنفاق العسكري في ظل غياب أي مساءلة للبرلمان وعدم إخضاع ميزانيتها للرقابة ما يجعلها عرضة لنهب والفساد، على الجهة أخرى نجد أن الإنفاق العسكري في تونس خصصت لها نسبة ضئيلة من موازنة الدولة الأمر الذي ساهم في إضعافها واثّر سلبا على أداءها .

03- تغلغل الأفراد العسكريين في المناصب المدنية الحساسة على المستوى المركزي والمحلي ساهم في تحكم العسكريين في مصر على صنع السياسات العامة، على عكس المؤسسة العسكرية في تونس التي شهدت إقصاء وتهميش في الحكومات المدنية المتعاقبة.

الفصل الثالث

الحراك الشعبي في تونس ومصر: دراسة في دور الفواعل المدنية والعسكرية

مرت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة بتحوّلات كبيرة ومحاولات للتحوّل الديمقراطي انطلقت منذ بداية عام 2011 في تونس بعد موجات متصاعدة من المظاهرات والاحتجاجات أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي بعد استحوّذه على الحياة السياسية لعقود من الزمن، وجاءت هذه التحوّلات بعد تضافر العديد من العوامل الداخلية والخارجية ساهمت في إسقاط هذا النظام التسلسلي، لتنتقل شرارة الاحتجاجات والمظاهرات إلى مصر بعد فترة وجيزة، حيث شجعت الانتفاضة التونسية الملايين من الشعب المصري في مختلف مناطق البلاد للخروج والتظاهر حيث ابتدأت التظاهرات والحشود بضرورة تحسين أوضاعهم المعيشية، وانتهت بالمطالبة بإسقاط النظام، ولعل ذلك يرجع إلى عدة عوامل وأسباب شكلت ضغطاً كبيراً على المصريين والتونسيين ودفعت للمطالبة بالتغيير وإسقاط النظام، والتي يمكن القول أنّها لعبت دوراً هاماً في إحداث جملة من التغييرات السياسية في مصر تونس، ومن هذا المنطلق جاء هذا الفصل ليناقد طبيعة الحراك الشعبي ومحركات التغيير التي عرفتها كل من تونس ومصر، مع تسليط الضوء على أدوار الفواعل المدنية والعسكرية فيه.

المبحث الأول: الحراك الشعبي في مصر: دراسة في دور الفواعل المدنية والعسكرية على غرار ما حدث في تونس، انتقلت شرارة الاحتجاجات والمظاهرات إلى مصر بعد فترة وجيزة، وذلك راجع إلى عدة محركات شكلت ضغطا كبيرا على المصريين ودفعت للمطالبة بالتغيير وإسقاط المنظومة القائمة، والتي يمكن القول أنها لعبت دورا هاما في إحداث جملة من التغييرات السياسية في مصر، وانطلاقا من ذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى عوامل الحراك الشعبي في مصر، من خلال توضيح الأسباب الداخلية والخارجية، كما سيتم تناول دور وردود فعل المؤسسة العسكرية تجاه الحراك، لنعرج بعد ذلك إلى مساهمة الفواعل المدنية في هذا الحراك.

المطلب الأول: الحراك الشعبي ومحركات التغيير:

يوم الخامس والعشرين من يناير 2011 وما تلاه من أيام شكلت مفاجأة كبرى، عندما خرج الملايين إلى ميادين مصر قاطبة ومسيراتهم في مختلف دروب وشوارع مدنها، لم يكن جل المتابعين للشأن المصري، في الداخل أو الخارج، يتصور وقوعها بمثل هذه الصورة وعلى هذه الكيفية، ومع ذلك فإن المدقق في واقع المجتمع المصري، والمتابع لما أصاب وجدان ومشاعر مواطنيه من قنوط وعزوف، ولما شاب العلاقة بين الحكام والشعب من فقدان للرؤية وغياب للهدف وانحدار ومفرط للثقة، ولما أصاب العقد الاجتماعي من عوار ينذر بانقضائه، ولم حدث لأسس ودعائم دولة القانون من هزات هددت بانهيار بنائها، كان يمكن أن يرصد إرهاصات حدث جلل سبقته إنذارات وقدمت له حوادث ومشاهدات على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية⁽¹⁾.

لقد تنوعت محركات وخلفيات الحراك الشعبي في مصر، والتي شكلت ضغطا كبيرا على المصريين ودفعت للاحتجاج والتظاهر على الوضع القائم، والتي يمكن القول أنها لعبت دورا هاما في إحداث التغيير على الصعيد الداخلي في مصر، وسوف نتناول هذه المحركات التي ساهمت في خلق هذه الأحداث بشيء من التفصيل:

1- منظومة السلطة-النخبة الفاسدة:

حسب تصنيف مجلة "باردي" الأمريكية يعد حسني مبارك الديكتاتور رقم 20 الأسوأ على مستوى العالم لعام 2009، بينما حل في المركز السابع العشر في عام 2008 لنفس القائمة، وحسب

¹ - محمود شريف بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، مصر: دار الشروق، 2012، ص 23.

تصنيف دورية فورين بوليسي الأمريكية، شغل مبارك المركز الخامس عشر في قائمة أسوء السيئين لعام 2010، وقد وصفته الدورية بأنه: "حاكم مطلق مستبد، يعاني داء العظمة، وشغله الشاغل أن يستمر في منصبه، كيف استحق مبارك هذه المرتبة المتقدمة في قائمة الحكام الأسوأ؟ وكيف انعكس هذا "السوء" على شكل ونوع النظام الذي بناه ودعمه طيلة سنوات حكمه الثلاثين؟⁽¹⁾ ويمكن رصد معالم الحياة السياسية في عهد "مبارك" التي أدت إلى اندلاع هذا الحراك الشعبي، أهمها:

أ- شخصانية السلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات:

حيث يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية، وبحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الحياة السياسية في مصر منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين، فإن رئيس الجمهورية يسيطر من الناحية العملية على السلطة التنفيذية، ناهيك عن صلاحيته القضائية التي يخولها إياه الدستور والقانون، ويشكل هذا الوضع استمرارية لتقاليد "الفرعونية السياسية" التي أصل لها المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان⁽²⁾، كما سيطر الحزب الوطني الحاكم على الأقل ثلاثة أرباع المقاعد في مجلس الشعب (مجلس النواب- الغرفة السفلى في البرلمان) ثم ازداد هذا التركيز عامي 1995، 2010 حين فاز المرشحون المرتبطون بالحزب الوطني بـ 94% و97% من المقاعد على التوالي، شجع هذا الاحتكار أعمال الفساد على نطاق واسع بين المسؤولين في الحكومة المحلية، التي وثقها الجهاز المركزي للمحاسبات، وشملت اختلاس أموال عامة وتلقي رشى كبيرة لتجاهل مخالفات قوانين البناء، والسماح بالبناء على الأراضي الزراعية⁽³⁾.

¹ - أحمد فهمي، مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، ط1، مصر: مركز البحوث والدراسات، 2012، ص ص 26، 27.

² - أحمد سعيد تاج الدين، 25 يناير ثورة الشعب، مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، 2011، ص ص 30، 31.

³ - بيجت قرني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 18.

ب- ظاهرة البلطجة* السياسية:

ذكرت دراسة أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن البلطجة في مصر تحولت من نشاط فردي إلى ظاهرة منذ بدايات عام 2005، حيث شرع كل من جهاز مباحث أمن الدولة والحزب الوطني "المنحل" في تكوين مجموعات "ميليشيات" غير قانونية لتوظيفها في تنفيذ مهام متنوعة، مثل تزوير الانتخابات، وتفاوتت التقديرات العددية لهذه المجموعات، وترجع الدراسة أن عددهم بلغ حوالي 45 ألف بلطجي، وكشفت د. سهير عبد المنعم الأستاذ بالمركز وعضو لجنة تقصي الحقائق، نقلا عن لواء سابق في جهاز أمن الدولة، أن كلا من أمن الدولة والحزب الوطني وبعض رجال الأعمال، وظفوا البلطجية في التزوير وتشويه صورة المعارضة لدى الرأي العام، ثم استخدمت هذه الميليشيات بدءا من يوم 28 يناير 2011، لإرهاب الشعب، ودفع المتظاهرين إلى التراجع لحماية منازلهم وممتلكاتهم ثم استخدموا أيضا في "موقعة الجمل"⁽¹⁾.

ج- وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي:

فالحزب الوطني الديمقراطي يحتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في عام 1978، وإلى جواره يوجد عددا من الأحزاب السياسية، ومعظمها غير معروف للمصريين ويمكن وصفها "بالكرتونية"، وبالتالي أصبحت المعارضة الحزبية "معارضة مستأنسة"، وكان الحزب الوطني يستمد قوته من عاملين لا علاقة لهما بطبيعته وأدائه كحزب: أولهما: أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب، وثانيهما: التداخل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب وبخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية، ولذلك فإن لنظام الحزبي التعددي في مصر هو أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نظام التعددية الحزبية بالمعنى التعارفي عليه⁽²⁾.

*- البلطجية: من هو البلطجي؟ أصل الكلمة تركي، يتكون من مقطعين: بلطة، وهي أداة تشبه الفأس تستخدم في قطع الخشب، والثاني: جي وهي كلمة تركية تنسب إلى أصحاب المهن لوصفهم بمعنى "صاحب"، والبلطجية كانوا فرقة مشاة منظمة في الجيش العثماني يتقدمون القوات ليمهدوا لهم الطريق، وكان المصطلح ذا مدول إيجابي فقد استخدم السلطان مراد هذه الفرقة لحمايته، كما أنشأ السلطان محمد الفاتح ثكنات خاصة بهم، وكان لكل أميرة في قصر السلطان بلطجي يتولى حمايتها، وفي الواقع الحالي، التعريف الأسهل لـ"البلطجي" هو "المسجل خطر"، وهو توصيف معرف في السجلات الأمنية يطلق على من نفذ أحكاما قضائية جراء جرائم ارتكبتها، لكن ليس بالضرورة أن يكون كل مسجل خطر بلطجيا، أو أن يقتصر وصف البلطجة على "المسجلين خطر".

1- أحمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2- أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

د- تهميش النخبة السياسية في صنع السياسات العامة:

أصبحت السياسات العامة للدولة تصنع من خلال تبادل الآراء بين الرئيس وحاشيته بعيدا عن النخبة السياسية التي همش دورها في صنع السياسات إلى حد كبير، ومع تقلص المسؤولية للجهاز التنفيذي، تقلصت سلطاته بالتبعية، وأدى ذلك إلى تركيز السلطة أكثر فأكثر في يد مؤسسة الرئاسة، ويقول عالم الاجتماع إدوين هولاندر *Edwin Hollander* "إن المسؤولية تصبح وسيلة ضغط مهمة للحصول على مزيد من السلطة، كما أنه من الممكن الانتقاص من أهمية المركز الذي يشغله أي شخص عن طريق الحد من مسؤوليته"⁽¹⁾.

ه- تزوير انتخابات مجلس الشعب 2010:

استخدم نظام مبارك آلية تزوير الانتخابات بطريقة منهجية من أجل بناء مؤسسات محلية (شعبية) ومركزية تشريعية مزورة، بهدف حماية سياساته الخارجية والداخلية، وبصفة خاصة بهدف حماية سياساته الاقتصادية بما تنتجه من إعادة توزيع الثروة لمصلحة دائرة من المحاسيب، وبما تنتجه من إفقار وشبكات فساد مالي واجتماعي وسياسي، وبهدف حماية سياساته الداخلية وإدارة الهيئات والمصالح والأفراد بمنطق الاستبداد السياسي والأمني، حيث أجريت عام 2010 انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى في يونيو، حيث شهدت تجاوزات وعمليات تزوير ضخمة وعكست نفسها في صورة تخوفات وشكوك في شأن انتخابات مجلس الشعب التي جرت وقائعها بعد ذلك في نوفمبر وديسمبر من العام نفسه، وجاءت انتخابات مجلس الشعب لتكون من أهم أحداث عام 2010، التي راكمت قدرا كبيرا من الغضب داخل الصدور، مع عودة التزوير بالجملة، وطرده المندوبين، والتلاعب في إعطاء التوكيلات العامة والخاصة، وتسويد البطاقات⁽²⁾، أنتجت هذه الانتخابات آثارا سلبية كبيرة في المجتمع وأحزاب المعارضة وقواها، أهمها إعلان عدم جدوى الانتخابات عند قطاعات كبيرة من المواطنين وأفراد النخب الحزبية، وإعلان إن باب الأمل في التغيير السلمي الديمقراطي مغلق حتى إشعار آخر، ما أدى إلى غضب شديد وكبير بين عامة المواطنين والسياسيين، واستكملت انتخابات مجلس الشعب بهذه الطريقة الفاسدة، وتأجج السخط والغضب في صدور الفئات الاجتماعية والأطياف السياسية، ففي كل دائرة كان التزوير قد اسقط كثيرين من المرشحين على قوائم أحزاب

¹ - أحمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² - أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 88، 89.

المعارضة، وكثيرين ممن ترشحوا مستقلين، وكثيرين ممن ترشحوا على قوائم الحزب الحاكم نفسه، وهؤلاء أنصار ومؤيدون وأقارب، شهدوا ما جرى ضدهم من تزوير، وذاقوا مرارة السقوط أو الإسقاط الذي وصل إلى حد الإهانة.⁽¹⁾

2- قانون الطوارئ:

وهو القانون المعمول به منذ عام 1967، باستثناء فترة اقتطاع 18 شهرا في أوائل الثمانينات، وبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة، وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة، وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص لها وبموجب هذا القانون وصل عدد السجناء السياسيين إلى 30.000 سجين، ويمنح قانون الطوارئ الحكومة الحق في أن تحتجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون، ولا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة، وقد عملت الحكومات المتوالية في مصر على إبقاء العمل بهذا القانون بحجة الحفاظ على الأمن القومي⁽²⁾، كما عززت حالة الطوارئ من سلطة المطلقة للرئيس، من خلال تمكنه من تقييد حرية الأفراد، وتفتيش الأشخاص أو الأماكن من دون إذن قضائي، والتنصت على الهواتف ومراقبتها، والرقابة على المطبوعات وحظرها، ومنع الاجتماعات، وحجز المشتبه فيهم من دون محاكمة، وحظر تجمع أكثر من خمسة أشخاص معا، كانت الدولة تحيل المدنيين غالبا إلى المحاكم أمن الدولة طوارئ ومحاكم العسكرية الصارمة، حيث الضباط كانوا يشغلون مناصب القضاة، مع عدو وجود عمليات استئناف أو طعون قضائية.⁽³⁾

3- الفساد:

أدى تآكل الأجور في عهد مبارك إلى التفنن في أشكال الفساد، حتى غدت الحالة المصرية نموذجية في هذا الميدان، وزاد الطين بلة أن الفاسدين هم من تولوا صوغ التشريعات، وتدخلوا بفضاظة في أعمال القضاء، وسن نظام مبارك سياسات، وسن قوانين، أسست الفساد، واخترقت السلطات

¹ نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 117.

² أماني غازي جرار، الفكر السياسي المعاصر: أيديولوجيا السياسية، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2015، ص 240.

³ بحجت قرني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

كلها بما في ذلك الأجهزة الرقابية لتعطيلها عن مهمتها، حيث بلغ حجم أموال الفساد للفاسدين الكبار 7.57 مليارات جنيه مصري سنويا (المقاولات، الأراضي، الاستيراد، التصدير، التجارة الخارجية، الخصخصة، البنوك، المخدرات، السلاح، النفط والغاز)، فيما نتج فساد الصغار من الإفقار النسبي الذي يجبر الناس على ممارسة الفساد، ويمكن القول إن كل مصري يمد يده في جيب من يقف أمامه، واستفحل الأمر مع تدني حصة الخدمات الأساسية (التعليم والصحة) في موازنة عام 2006 إلى 70.57 مليار جنيه، وأشار العنوان الرئيسي ليومية قاهرية إلى "1.5 ترليون جنيه فاتورة الفساد"، فبحسب تقرير رئيس مركز الدراسات الاقتصادية، صلاح جودة ذلك الرقم هو ما بلغه الفساد خلال العقود الثلاثة الماضية من حكم مبارك وتوزعت هذه المبالغ على عشرين فردا أداروا مؤسسة الفساد في مصر، وبحسب الإحصاءات الرسمية، شهد جهاز الحكم 164 ألف قضية انحراف مالي وإداري كشفت خلال سنة 2007 وحده، وما خفي أعظم، كما أن الأحوال المالية المتدنية كانت وراء تورط فئة صغيرة من الضباط في تجارة المخدرات، بحسب "لجنة الدفاع والأمن القومي" في مجلس الشعب المصري.⁽¹⁾

4- القيود المفروضة على حرية التعبير:

وافق استبعاد قوي المعارضة من الساحة السياسية في خريف عام 2010، القمع المنهج لوسائل الإعلام والإنتاج الثقافي والحياة الجامعية، فقد أغلقت الحكومة 19 قناة تلفزيونية وفضائية، واخترقت ثم حجبت عدة مواقع إلكترونية، وضغطت على رجال الأعمال لإلغاء عقودهم مع المنتقدين البارزين للنظام، كرؤساء تحرير وكتاب رأي ومقدمي البرامج الحوارية، كما اشترى الرئيس الجديد لحزب الوفد جريدة الدستور المستقلة وأقال رئيس تحريرها إبراهيم عيسى، وقيل حينها إن ذلك حصل بناء على طلب الحكومة، فقد تمت إقالة عيسى الذي حوكم عدة مرات بسبب انتقاداته الحادة للمسؤولين الحكوميين ولنشره مقابلة مع المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي، على الرغم من أن هذا الأخير منع من الظهور في الصحف الرسمية والتلفزيونية لمعارضته خلافاً لجمال لوالده⁽²⁾.

¹ - أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 51، 52.

² - بحت قري، مرجع سبق ذكره، ص 71، 72.

5-تردي الأوضاع الاجتماعية للمواطنين:

أصبح المواطن المصري في معاناة يومية من تردي حالته المعيشية، والتي ترسخت في ظل العوامل التالية: من خلال ارتفاع مستويات الأسعار في مصر بشكل مبالغ فيه أدى إلى أن أصبحت فئة عريضة من المواطنين غير قادرة على تلبية احتياجاتها اليومية الأساسية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، زيادة عدد الاعتصامات والمطالب الفئوية والتي طالبت الحكومة بتحسين أوضاعهم الوظيفية ومنها التعيين وتحسين مستويات الأجور، ارتفاع معدلات البطالة وخاصة من حملة الشهادات الجامعية، وعدم قدرتهم على الحصول على وظيفة تتناسب ومؤهلهم الدراسي⁽¹⁾، حيث بلغت نسبتها في المجتمع في عام 2009 نحو 9.4%، بينما كانت نحو 8.4% في عام 2008، وتزايدت النسبة بين الشباب لتصل إلى نحو 23.2% بين الشباب، ونحو 17.2% بين الشباب، وقد ساعدت في ارتفاع معدلات البطالة عوامل كثيرة، منها تراكم متخرجي الجامعات والمدارس العليا من دون العمل، والتصنيفية الكاملة تقريبا لشركات ومؤسسات الحكومة والقطاع العام، والاستغناء عن عمالها ومستخدميها.⁽²⁾

كما أصبحت الفجوة بين الأغنياء والفقراء حادة، ليس في المناطق الريفية وحسب بل المدن أيضا، حيث الأغنياء شيدوا مجتمعات مغلقة في الوقت الذي كانت البنية التحتية تتآكل، ويزدهر بناء المساكن الحضرية والعشوائية بصفة غير رسمية، حيث يعيش ثلثا سكان القاهرة الكبرى في المناطق العشوائية غير المخططة التي تفتقر عموما إلى المرافق الأساسية والخدمات العامة، وقد تطلب الأمر توالي الحوادث المروعة في هذه العشوائيات، مثل الانهيار الصخري في الدويقة عام 2008، الذي قتل 18 شخصا وتشرد الآلاف، من أجل لفت الانتباه إلى الظروف البائسة التي يعيش فيها سكان تلك المناطق، بل زيادة على وقوع هذه الحوادث، فشلت الحكومة في توفير السكن الملائم للأسر النازحة⁽³⁾.

¹ - أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² - نورالدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 119.

³ - بحجت قرني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 81، 82.

6-تردي الأوضاع الاقتصادية للمواطن:

بعد أن تدهورت معيشة فئات الاجتماعية إلى مهاوي الفاقة والعسر، واتسعت دائرة الفقراء إلى نحو ستين مليون فرد، تفاقمت معها تردي الأوضاع الاقتصادية، حيث انخفضت عوائد العمل المأجور والمعاشات من الدخل القومي، من 44% في عام 1985، إلى أقل من 20% في عام 2007، ما يعني أن الجانب الأكبر من الدخل القومي نحو 80% تحتكره السلطة الحاكمة⁽¹⁾، مع الشلة المحيطة بها، أما الأجور فبلغ متوسطها في القطاع الخاص أقل من ألف جنيه شهريا مقابل 320 جنيها، في القطاع العام، في وقت استحوذ فيه أصحاب العمل على نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي، تاركين لملايين العاملين نحو 30% من ذلك الناتج، وفيما كان الحد الأدنى للأجور في عام 2010 أقل من 120 جنيها شهريا (نحو عشرين دولارا) نال آخرون مئات الألوف، وبعضهم وصل إلى المليونين، ما يعني غياب نظام عادل للأجور بحد أدنى وحد أقصى، مع ربط الأجور بالأسعار حتى بلغ عدد الفقراء في مصر نحو 15 مليون مواطن، بحسب الحكومة، بينما يقترب من 45 مليون فقير، نحو 20 مليونا منهم يعانون فقرا مدقعا⁽²⁾.

كما ارتفعت معدلات التضخم على النحو التالي: 8.8 % ، 4.2 % ، 11% ، 16.2% في أعوام: 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، على التوالي بينما بلغ في عام 2007، وفقا لأسعار المنتجين، 23%، كما غرقت مصر في الديون الخارجية والداخلية، حيث بلغ إجمالي الدين المحلي، 670.6 مليار جنيه في عام 2007، فيما بلغ الدين الخارجي 8.32 مليارات دولار، وبلغت الديون في عام 1988 نحو 50 مليار دولار، تم التخلص منها بتوفير العباءة العربية إياها للغزو الأمريكي في عام 1991، فضلا عن صفقات فاسدة، بخاصة في مجال تفكيك القطاع العام وبيعه، تجلّى خطر الديون في التهامها أكثر من ثلث الموازنة العامة للدولة، ما دفن مصر تحت جبال من الديون، كما تدنى معدل الادخار فيها، فعجز الاقتصاد المصري عن تحقيق نمو يعتد به، ما أرغم مصر على الاستدانة المستمرة، بكل تبعاتها الكارثية، في الاقتصاد والسياسة معا⁽³⁾.

¹ نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 118.

² أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 44، 45.

³ المرجع نفسه، ص 48.

7- تراجع دور السياسة الخارجية المصرية:

لقد تحدث كثيرون في الشهور والسنوات السابقة للحراك الثوري عن "تراجع الدور المصري" في مختلف ميادين العمل الخارجي، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط التي تمثل المجال الحيوي للأمن القومي المصري، بالإضافة إلى ما رآه البعض تقزما للوجود وللتأثير المصريين على الساحة الإفريقية، وهو ما أثار استياء كثير من المصريين، وخصوصا حين أدركوا تأثير ذلك على مصالحهم الاستراتيجية ولا سيما في ملف منابع النيل⁽¹⁾، وفي هذا الإطار يذكر محمد "حسنين هيكل"، قائلاً "وبالتأكيد فإن هناك قوى أخرى تتربص بمنابع النيل ومجاريه - في وسط وشرق إفريقيا- لكن ذلك التهديد يحتاج إلى سياسة مصرية واعية-فاهمة-مسؤولة!"⁽²⁾.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا، هو استمرار نظام مبارك في ممارسة سياسات التطبيع مع العدو الصهيوني، وإقامة العلاقات الاقتصادية الصناعية والزراعية والتجارية، وفي القلب من ذلك تصدير الغاز المصري إلى الكيان الصهيوني بأسعار خاصة، وكانت لهذه العلاقات الجديدة منتوجاتها في مراكمة الغضب في صدور فئات اتسعت باستمرار ضد نظام مبارك وسياساته العربية في السنوات العشرين الأخيرة، وبصفة خاصة في السنوات العشر الأخيرة من حكمه⁽³⁾.

8- الحرمان من العدل:

تمثل قضية العدل عند المصريين قضية محورية فالشعب المصري شعب زراعي يكره الظلم والاستبداد خاصة أنه تعرض لكليهما عبر تاريخه الطويل وهي تتجذر في نفوس المصريين من علاقاتهم الطويلة بالزراعة وإذا كان المصريون قد افتقدوا في علاقاتهم بحكامهم هذا العدل فإنهم كانوا أكثر فقدا في عصرهم الحديث، لأن عصرهم الحديث قد سلبهم العدل، وبلغ أشده في عصر ما قبل الحراك 1952 عندما كان 5% من السكان يسيطرون على 90% من الأراضي الزراعية وما قبل الحراك الشعبي 25 يناير 2011، حيث سيطرت فئة قليلة من السياسيين ورجال الأعمال على مقدرات المجتمع وبثت في المجتمع قيم الجاهيلة تبعد أبناء الطبقة الوسطى عن مواقع الامتياز وتمنحها للأقل منهم شأنًا وكفاءة، لقد وصل الحال إلى درجة أن ظهر المجتمع وكأنه انقسم إلى مجتمعين أو عالمين:

1- محمود شريف بسيوني، محمد هلال، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2- محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص 128.

3- أحمد بهاء الدين شعبان وآخرون، 25 يناير: مباحث وشهادات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 83.

عالم يجني ثمارا كل صباح وتقدم له أشهى الثمار وأفضلها على نحو دائم ويمنح أبناءه الفرص الوظيفية والسياسية، وعالم من الآخرين الذين هم تحت وطأة الحرمان والشعور الدائم بالظلم⁽¹⁾.

9- أزمة انقطاع الماء والكهرباء:

بقدم صيف 2010 دخلت مصر في أزمة تكرر انقطاع الكهرباء ومياه الشرب في جميع المحافظات، وأدى ذلك إلى انتشار حالة من الغضب والاستياء العام بين المواطنين وأصحاب الأعمال والتنديد بحكومة نظيف التي اهتمت بمناقشة المشكلة السكانية وزيادة المواليد والمترو ولجامعات وصيانة المباني وتجاهلت كوارث انقطاع التيار الكهربائي وانقطاع المياه وجنون الأسعار وعطش الأراضي مما دفع بعض المواطنين لجمع التوقيعات لمقابلة وزير الكهرباء ثم حكومة الدكتور أحمد نظيف بأكملها فيما بعد، حيث بلغت هذه الأزمة إلى حد قطع المياه عن 70 ألف نسمة في منطقة كفر الدوار لمدة تجاوز أربعة الأيام، مما اضطر المواطنين للجوء إلى لاستخدام مياه الترغ غير المعالجة في الشرب، وتكررت المأساة في محافظة الفيوم ضمن يوميات العطش والظلام في ربوع مصر، ومع استمرار انقطاع التيار الكهربائي في المحافظات هدد الأهالي بمقابلة المسؤولين والامتناع عن سداد الفواتير، ونظمت حركة 6 أبريل يوم 24 أغسطس بمشاركة بعض النشطاء السياسيين وقفات شعبية بالقاهرة والجيزة في كل من: إمبابية، الوراق، شبرا، باب الشعرية، وبولاق الدكرور ورفعوا لافتات ضخمة تندد بالحزب الوطني الحكام متهمين وزيرى البترول والكهرباء بالتقصير، وبدأت المصانع المتضررة والتي تكبدت خسائر من جراء انقطاع الكهرباء المطالبة بالتعويض إلا أن وزارة الكهرباء رفضت هذه المطالبات.⁽²⁾

10- افتعال الاحتقان الطائفي:

إن سجل الاحتقان الطائفي في العصر الشمولي سجل حافل، فهو الذي حرص على تغذيته والامتناع عن القيام بواجبات السلطة تجاه سلامة المواطنين، ومن ثم بدأ مسلسل الاحتقان الطائفي المفتعل، بدأت معاناة الأقباط بأحداث "الخانكة والزاوية الحمراء" حتى "العمرانية" مروراً بأحداث "الكشج" و"نجع حمادى" وأهمل النظام الشمولي في عهدي السادات ومبارك الاستجابة لنتائج تقرير اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق برئاسة الدكتور جمال العطيبي، واستمرت الأزمات الناجمة عن

¹ - فتحى السيد عبده، السياسية والمجتمع: رؤية مستقبلية للثورة: رؤية مستقبلية للثورة والديمقراطية والأحزاب السياسية، مصر: مؤسسة شهاب الجامعية، 2013، ص 112.

² - أحمد فؤاد رسلان، مصر الثورة: التحدي والاستجابة، ط1، مصر: مكتبة الآداب، 2011، ص ص 230، 231.

مشاكل تتعلق ببناء الكنائس أو ترميمها وتوسعتها وهو ما عاجلته لجنة العطيني باقتراح إصدار قانون موحد لدور العبادة منذ عام 1972، ولم يجد من السلطة الحاكمة إلا آذانا صماء إلى درجة التواطؤ والحقيقة أن إصدار قانون يوحد إجراءات بناء دور العبادة ويسرها هو تأكيد حق المساواة وتفعيل مبادئ المواطنة على نحو يؤمل أن يؤدي إلى إزالة الاحتقان الطائفي، فالمرقب لهذه الأحداث يلاحظ أن أزمة كنيسة العمراية^(*) التي انفجرت في نهاية العام 2010، ما هي إلا نسخة مكررة من أزمة كنيسة "الخانكة" عام 1972، وإذا أردنا رصد الاحتقان الطائفي قبل سقوط مبارك، سيتضح لنا أنه شريك فاعل لذلك الاحتقان والمحرض له والمستفيد من تواتره⁽¹⁾.

وفي الأخير يمكن القول أن هذا التحرك الشعبي هو نتاج للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي دفعت الشعب المصري للانفجار وساهمت في خروجه إلى الشارع والمطالبة بالتغيير، وبغض النظر عن تباين تصنيفات لطبيعة هذا الحراك، فإن الأكد هو رغبة قطاع شعبي كبير في الإصلاح والتغيير الشامل، وقد مهدت العديد من العوامل إلى اندلاع هذه المظاهرات الشعبية، فهي ليست وليدة اللحظة بل هي نتيجة تراكم طويل من المشاكل ومتغيرات متعددة أدت إلى انفجارها، أبرزها فشل المنظومة الحاكمة على المستوى الداخلي وفي عدة جوانب، كإقصاء وتهميش النخبة السياسية في صنع السياسات، وارتفاع معدلات الفقر والتهميش والبطالة وعدم المساواة، وتفشي الفساد، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتزوير الانتخابات مع إخفاق آخر على المستوى الخارجي، بالتحديد تراجع الدور الإقليمي والدولي لمصر، نتيجة كل هذه الإخفاقات دفعت قطاع شعبي كبير للخروج للشارع للمطالبة بالتغيير.

المطلب الثاني: موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي:

عندما بدأت حركة الاحتجاجات والمظاهرات في مصر 25 يناير 2011، أملت النخبة العسكرية المصرية في البداية بأن مبارك سوف يكون قادرا على التعامل مع المتظاهرين ويحافظ على الوضع الراهن⁽²⁾، لكن بعد أربعة أيام من الكر والفر بين المتظاهرين والشرطة، أصبح من الواضح أن

* - وقع حادث العمراية خلال شهر نوفمبر 2010 على خلفية قرار السلطات الهندسية لمحافظة الجيزة الذي قضى بوقف بناء مجمع خدمي للأقباط، وأسفر الحادث عن مقتل مواطنين وإصابة عدد من رجال الشرطة والأقباط.

1- احمد فؤاد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص ص 246، 247.

2- هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وزارة الداخلية غير قادرة على قمع المظاهرات التي بدأت يوم 25 كانون الثاني/يناير، فاضطر الرئيس إلى استدعاء الجيش لإعادة فرض السيطرة على الشارع، من دون أن يدري أنه دق بذلك المسمار الأخير في نعشه⁽¹⁾، إذ انتشر الضباط والجنود في دباباتهم وناقلات الجند في القاهرة والمدن الكبرى، وكان مسار الأحداث يشير إلى أن حسني مبارك قد بدأ في فقدان السيطرة، وعندما هاجم رجال الأمن وأفراد موالون لحسني مبارك المتظاهرين، لم يعد للنظام أي رصيد لدى شعبه، واستنتج قادة الجيش حينها حتمية فشل محاولات مبارك في التعامل مع الجماهير باستخدام العصا والجزرة، مرة بإعلانه عن بعض التنازلات مثل أنه لن يسعى لإعادة انتخابه مرة أخرى ولا أن يكون ابنه جمال خلفاً له في الرئاسة، ومرة برفع وتيرة القمع بتنسيق نظامه، كذلك أدرك الجيش أن تزايد العنف والفوضى سيضر أكثر ما يضر بشرعيته ونفوذه بين الجماهير، وبدا حينها أن الجيش بأكمله ليس مستعداً للدفاع عن النظام، بما في ذلك قوات الحرس الجمهوري المكلفة بحماية الرئيس اختارت ألا تقف أمام انهيار النظام، وبذلك في 10 فبراير اتفق المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضباطه التسعة عشر على أن ديكتاتوراً قديم الطراز يبلغ من العمر 82 عاماً، بلا أفق ولا رؤية ولا خلفية مقبول، لا يستحق الدفاع عنه⁽²⁾، فحين اعتبر بعض الباحثين إلى أن كبار الضباط كانوا في البداية غير مبالين للسماح بسقوط مبارك، إلى أن استنفدوا كل الخيارات، حيث كشفت إجابات أعضاء المجلس العسكري حين الاستفسار عن أسباب تراخيهم خلال الأيام الأولى للحراك، بأن النخبة العسكرية لم تكن في الواقع حريصة على إطاحة مبارك: في البداية أعطينا مؤسسة الرئاسة الفرصة لكاملة لإدارة الحوادث، لو أنها كانت قادرة على النجاح، لما كان قد حدث شيء، كنا قد سحبنا أناسنا (الجيش) إلى الشكنات، ولكنهم لم يكونوا قادرين على الاستجابة للحوادث، ولقد أعطينا مبارك الفرصة لإصلاح الوضع المتدهور، ولكن في وسع فعل شيء، لذلك كان علينا أن نتدخل الجيش المصري لم يفعل ما فعله نظرائه التونسيون مع بن علي"⁽³⁾.

بعد التصريحات المحسوبة والمتدرجة لصالح الحراك الشعبي، من قيادة الجيش تعبر عن رفضها لاستخدام العنف ضد المدنيين (كما فعل أقرانها في ليبيا وسورية والبحرين واليمن) وإقرارها بشرعية

1- بيجت قريني، مرجع سبق ذكره، ص 243.

2- زولتان باراني، مرجع سبق ذكره، ص 235، 236.

3- هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 23، 24.

مطالب المحتجين، بعدما أعلن المجلس العسكري أنه في حالة انعقاد دائم من دون رئيس الجمهورية، في خطوة وصفها جميع المراقبين بانقلاب ناعم⁽¹⁾، خاصة بعدما أصدر المجلس العسكري البيانين الأول والثاني، حيث صدر البيان الأول الذي ألقاه اللواء أركان حرب "محسن الفنجري"، مساعد وزير الدفاع، وجاء فيه أنه: «من مسؤولية القوات المسلحة والتزما من مصالح الشعب وحمايته وتوفير أمنه وحرصا على سلامة المواطنين وممتلكاته وتأكيدا وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة، قرر المجلس الاستمرار في الانعقاد لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسباته وطموحات شعب مصر العظيم»⁽²⁾، أما البيان الثاني فقد نص على ثلاثة قرارات وهي: ⁽³⁾

أ-ضمان تنفيذ الإجراءات الآتية: إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، الفصل في الطعون الانتخابية وما يلي بشأنها من إجراءات، إجراء التعديلات التشريعية اللازمة وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.

ب-تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى تنامي الانتقال السلمي للسلطة وصولا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إليه أبناء الشعب.

ج-تؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذي رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين، كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرفق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظا على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم.

من خلال لغة البيانات يلاحظ أن المؤسسة العسكرية تعاملت مع هذا الحراك الشعبي بدرجة عالية من الحذر، حيث أعلنت في بيانها الأول إنها تؤيد وتفهم مشروعية المطالب المتظاهرين، كما أكدت في بيانها الثاني على عدم ملاحقة الأمنية للشرفاء، في إشارة منها على عدم ملاحقة الرئيس وأعوانه.

كما يلاحظ عند التدقيق في لغة البيانات وصيغتها، تتضح محورية تكرار بعض الكلمات الدالة، مثل الشعب، ومطالب الشعب المشروعة، وآمال المواطنين وطموحاتهم، والأهداف النبيلة

¹ - بمحت قريبي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

² - نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 125.

³ - المرجع نفسه، ص 125، 126.

للحراك الشعبي، كلمات كان تكرارها أحد المؤشرات الدالة على انخياز الجيش إلى صف المتظاهرين، لكن في نفس الوقت اعتبر هذا الموقف جديد على القادة العسكريين المصريين، إذ وجدوا أنفسهم أمام اختبار صعب هو كيفية حماية الشرعية، وهو المبدأ الذي تتأسس عليه مرجعية الجيش المصري الفكرية منذ زمن بعيد، وقد تعقدت عملية تعريف تلك الشرعية بالتنازع بين عدة أبعاد، سواء على البعد الشعبي (السياسي) أو على البعد العسكري (كون مبارك قائدا أعلى للجيش إضافة إلى وجود قيادة عسكرية لها تاريخ طويل) أو على البعد القانوني الدستوري، وانعكس هذا التدخل في مواقف متباينة للجيش تشير إلى عدم قدرته على حسم موقفه سريعا ونهائيا، ومنها: رفض الجيش ضرب المعتصمين يوم 2011/01/30، والتواطؤ في الوقت نفسه، حين وقف على الحياد السلبي وخصوصا عند المتحف في 2011/2/2، في ما عرف بموقعة الجمل التي اشتد فيها هجوم البلطجية، وفي هذه الأثناء بدأ تزايد التملل والضغوط من داخله التي ازدادت خطورتها في ظل احتمال لضغوط خارجية، عندما وصلت الضغوط الشعبية إلى مدى لا يمكن احتمالها أصبح تدخل الجيش مقبولا، بل لزوما، لفرض التنحي على مبارك⁽¹⁾.

في ضوء ذلك، لا يمكن القول أن الجيش المصري تخلى عن النظام وأيد الحراك الشعبي، كما لا يمكن القول إنه تصدى للحراك الشعبي وحاول قمع المتظاهرين، بل أنه التزم بالحياد، ولعل تصرف الجيش المصري وتعاطيه مع الأزمة بالشكل الذي تم شرحه آنفا تقف وراءه مجموعة من العوامل والأسباب، وقد اختلفت تحليلات الباحثين في تحديد الأسباب وراء موقف المؤسسة العسكرية اتجاه الحراك الشعبي، ويمكن حصرها كالاتي:

- أن اليوم الذي اختاره الناشطون المدنيون لانطلاقة الحراك الشعبي، (25 يناير الذي يصادف عيد الشرطة، واختير احتجاجا على ممارسات الشرطة القمعية)، كانت تمثل احتجاجا على توحش أجهزة الشرطة والأمن وتنكيلها بالناس والناشطين المدنيين والسياسيين... إلخ، وإذا علمنا أن نظام مبارك اعتمد على سلطة الأمن في حكمه، إلى درجة تضخم عدد منتسبي هذه الأجهزة إلى حد فاق عدد أفراد الجيش⁽²⁾، حيث لم يكن جنود الجيش المصري سعداء برؤية النظام يميل أكثر وأكثر إلى القطاع الشرطي والأمني في مصر، والذي يبلغ عدد منتسبيه إلى ما لا يقل عن 1.4 مليون شخص، كما كان

¹ - آية نصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 508، 509.

² - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المجندون المصريون بحكم خلفياتهم الاجتماعية جزءا من المجتمع المصري، ولذلك فقد أدرك الجنرالات أنهم إذا كانوا على استعداد لإصدار أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين، فإن كثيرا من الضباط والمجندين من المحتمل أن يرفضوا الانصياع لمثل هذه الأوامر، ولسوء الحظ، فإن هذه لنقطة الأخيرة لم تنطبق بشكل كبير على مجندي الأمن المركزي، الذين قاموا بإطلاق النار وقتل العديد من المتظاهرين⁽¹⁾.

- كان هناك تصور عام بأن قوة ومكانة الجيش كانت قد تضاءلت بالفعل إبان حكم مبارك، وخاصة في السنوات الأخيرة، ويضاف إلى ذلك سخطهم على قضية الاستخلاف، إذ بدى أن لفئة جديدة من رأسماليي المحسوية ذوي العلاقة الوثيقة بابن مبارك الأصغر "جمال مبارك" تأثيرا على اتجاه مصر السياسي⁽²⁾، ولعل رفض الجيش مشروع توريث نجل مبارك يعود لسببين: أن التوريث خروجاً على المبدأ الذي سرت عليه الجمهورية منذ انقلاب 23 يوليو وهي أن يكون حاكمها ذا خلفية عسكرية، والسبب الثاني أن الجيش كان يرى بروز جمال وجماعته الاقتصادية (النيوليبرالية) تهديدا لامتيازاته و"للدعامات الرئيسة للنظام الاجتماعي-السياسي الذي تأسس في مطلع الخمسينات، والذي اعتمد على السيطرة العسكرية على الجوانب الرئيسة للاقتصاد وبيروقراطية الدولة"، وبناء عليه فإن الجيش قدر في الأيام الأولى من الحراك على الأقل، أن تلك الاحتجاجات ربما تتوقف عن إسقاط مبدأ التوريث، وهذه نتيجة يستحسنها⁽³⁾.

- إن الحراك الشعبي الذي عرفته مصر، ولا سيما منذ "جمعة الغضب" في 28 يناير، بدأت تتصف بالشعبية من حيث العدد الكبير للمشاركين فيها، والذي قدر بالملايين في أغلبية محافظات مصر، ومن حيث استقطابها فئات الشعب وقطاعاته وطبقاته المختلفة، فضلا عن أنها كانت بلا رأس، فلم تخضع لتحكم قوى سياسية معينة، ولا ننسى طبعاً أثر حفاظ هذا الحراك على سلميته وعدم اللجوء إلى العنف⁽⁴⁾.

- لم يكن جميع الضباط سعداء من النظام، إذ ربط مبارك كبار الضباط مع نظامه من خلال نظام الحوافز المادية، وواعد بأجر مجز في نهاية "المشوار المهني" بعد التقاعد، لكن الضباط المتوسطين

¹ - زولتان باراني، مرجع سبق ذكره، ص 240.

² - مها عزام، "المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية"، مذكرة إحاطة، تشاتام هاوس (المعهد الملكي للشؤون الدولية)، ماي 2012، ص 2.

³ - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 52، 53.

⁴ - المرجع نفسه، ص 53.

والصغار خسروا كثيرا في عهده: يكسب ملازم أول متخرج حديثا في الأكاديمية العسكرية 2000 جنيه مصري كحد أعلى شهريا (280 دولارا يدفع جزءا من راتبه كقسط شهري للشقة، وعليه أيضا أن ينتظر سنوات، أحيانا من 3 إلى 5 سنوات، للحصول على هذه الشقة يمكنه أن يستفيد أيضا من قرض لشراء سيارة، ومن نظام الرعاية الصحية الجيد في مستشفيات الجيش، لكن لا يحصل على أي مساعدة لمصاريف تعليم أولادهم في ظل هذه الأوضاع، كان على صغار الضباط وذوي الرتب المتوسطة أن يكدحوا ماليا، كان هناك شعور واسع النطاق بين المصريين بأن النظام كان يسرق البلاد، فهناك مجموعة من اللصوص حول جمال مبارك ينهبون مصر، كما كان الضباط بالتأكيد على علم بما كان يقوله الناس وكانوا متخوفين من عواقب الجوسائد، كان ذلك صحيحا، خاصة بين صغار الضباط الذين لم يكونوا قادرين على الزواج، إما لنقص المال أو لعدم حصولهم على شقة، فكانوا بشكل خاص من منتقدي مبارك.⁽¹⁾

- كذلك تأثير الموقف الذي اتخذته الجيش التونسي من الحراك في بلاده، فالجيش هناك لم يتمتع عن قمع الحراك فحسب، بل حمى المحتجين والمتظاهرين من قمع الأجهزة الأمنية أيضا، وتصرف كجيش وطني غير خاضع لسلطة النظام، الأمر الذي ساهم في إطاحة زين العابدين بن علي بسرعة، وسلوك الجيش التونسي هذا أكسبه تقدير الشعب التونسي والشعوب العربية أيضا، وهذا جعل الجيش المصري في تعامله مع الحراك الشعبي مقيدا بالمثل الذي صنعه الجيش التونسي خصوصا أن الجيش المصري أسير صورته الوطنية التاريخية⁽²⁾.

- في حين حلفاء مبارك، لما في ذلك كبار ضباط المؤسسة العسكرية، أصبحوا أغنياء في الواقع، فإن الانقسام بين كبار الضباط ومرؤوسيهم كانوا ملحوظا قبل الحراك، حيث تكشف الوثائق من موقع ويكيليكس على الأنترنت أن دبلوماسيين أجانب وصفوا الضباط من الرتب المتوسطة بـ"الساخطين عموما" قبل ثلاث سنوات من الانتفاضات 2011، وذكرت الوثائق أنه "لا يشارك ضباط الرتب المتوسطة بالضرورة الولاء للنظام" وأن القائد العام للمؤسسة العسكرية، المشير طنطاوي، كان لا يحظى بشعبية في أوساط الضباط الأصغر سنا، والذين اتهموه بـ"دمية مبارك" وكان الاستياء السائد بين الرتب الدنيا من الضباط واضحا في أكتوبر 2011، فبعد وقت قصير من سقوط مبارك، تجمع 500

¹ - هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 53.

من الضباط ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة في الإسكندرية بمقر أكاديمية الدفاع الجوي، احتجاجاً على المعاملة القاسية وانخفاض الأجور، واتهم الضباط الشباب المجتمعون زملاءهم من كبار الضباط باكتناز الملايين، في حين أنهم يسعون لتحقيق غاياتهم⁽¹⁾.

- كانت المؤسسة العسكرية في مرحلة ما قبل الحراك، تحتفظ بمكانة عالية بين المصريين، فعلى سبيل المثال قال جورج إسحاق، زعيم حركة كفاية المعارضة، في مظاهرة بميدان التحرير أوائل شباط فبراير: «أؤمن أن الجيش سيقوم بحمايتنا» و أضاف: «نحن نثق تماماً في الجيش، فلا نعرف من أهل الثقة إلا الجيش»، وعندما بدت عربات الجيش أمام الناس، بدأ المتظاهرون في تقديم الزهور للجنود واعتلاء الدبابات واتخاذ صور بصحبة أفراد الجيش في الشوارع، «الجيش والشعب إيد واحدة»، انتشر هذا الهتاف بين الحشود، ومع التقارب بين المواطنين وأفراد الجيش المنتشرين في الشوارع، تزايد التباعد بين هؤلاء الأخيرين والجنرالات في مقر القيادة الذين ينادون بإطلاق النار على المتظاهرين⁽²⁾.

نتيجة لهذه العوامل السابقة، إضافة إلى عوامل أخرى، اتخذ الجيش المصري من الحراك موقف الحياد ورفض استخدام العنف ضد المدنيين، ولا سيما أن استدعاء مبارك في 28 يناير 2011 لإعادة فرض الأمن بعد فشل قوى الأمن في هذه المهمة، إلا أن الجيش أحجم عن إطلاق النار على المتظاهرين، ولما تأكد له فشل الشرطة والمباحث و«بلطجية» النظام في قمع هذا الحراك، منذ «موقعة الجمل» في 2 فبراير، أقر بشرعية مطالب المتظاهرين وأبدى «استعداده للتضحية بالأسرة الحاكمة لإنقاذ النظام»⁽³⁾، لكن في الحقيقة أن ثمة باحثين يعتبرون أن الجنرالات في مصر، واختيارهم دعم هذا الحراك، لم يكن أبداً بوضوح ولا بصراحة الطريق الذي سار فيه قادة الجيش التونسي، فالأسبوعين ونصف من بداية الانتفاضة في مصر قامت النخبة العسكرية المصرية بحساب رهاناتها، كان قادة الجيش يتحركون بهدوء لتعزيز موقفهم في السلطة، وفي ذات الوقت كانت بعض وحدات الجيش تحتجز المتظاهرين في مقرات المخابرات وتقوم بالاعتداء عليهم أو على الأقل بتمكين الشرطة وأجهزة الأمن الأخرى من رقبهم، لم تطلق قوات الجيش النار على الشعب في تلك المرحلة، ومع ذلك لم يقوموا بمنعهم من احتلال ميدان التحرير في قلب القاهرة⁽⁴⁾. بالإضافة إلى الخطاب المتناقض للقيادات

1- هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 24، 25.

2- زولتان باراني، مرجع سبق ذكره، ص 241.

3- هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 53.

4- زولتان باراني، مرجع سبق ذكره، ص 235.

العسكرية منذ بداية الحراك حيث استبق سامي عنان تدخل الجيش لمصلحة النظام بإعلانه الحياد على التلفزيون فعكس موقف كبار ضباط مصر على مدار الانتفاضة كلا من تفضيلهم وميلهم نحو النظام، وفي الوقت ذاته، عدم قدرتهم على المحافظة على الوضع الراهن بسبب الخلافات التي تفصلهم عن مرؤوسهم كما هو موضح سابقا فبعد أسبوعين من بدء التظاهرات، أعطت النخبة العسكرية الفرصة لمبارك لترتيب الوضع، فحلقت طائرات القوات الجوية في 30 يناير مهددة الحشود المجتمعة في ميدان التحرير، وعلى الرغم من قد كتب كثير حول الولاء الشديد المزعوم للقوات الجوية لمبارك، لكن في الحقيقة لم تكن الطائرات قد أمرت بالطيران فوق الحشود، لو لم يكن هناك توجيه من المجلس العسكري ومن الطنطاوي شخصيا، وهذا يعني أن المجلس العسكري كله كان إلى جانب مبارك وليس القوات الجوية فحسب. (1)

ومن هذا المنطلق فسر باحثون موقف الجيش المنقلب على مبارك بأنه لم يكن إلا "مؤامرة على الحراك هدفها إبعاد عناصر النظام التي ثبت فشلها، من أجل الحفاظ على النظام ككل"، ويرى يزيد صيغ أن الجيش تصرف على نحو استباقي بإزاحته الرئيس "لكي يجهض حصول تغير ثوري عميق"، لكنه يضيف أمرا آخر وهو حرص الجيش على أن "يحمي نفسه"، ويشير صايغ تحديدا إلى رغبة قادة المؤسسة العسكرية في الحفاظ على مصالحهم كنخبة، وبلغت إلى أن المشير محمد حسنين طنطاوي، إلى جانب كبار مساعديه، بقي في منصبه فترة طويلة وتجاوز سن التقاعد الرسمي المحدد لكبار الضباط نتيجة ولائهم السياسي لمبارك - لا لكفاءتهم العسكرية - ودورهم في حماية نظام المحسوبية الذي أقامه مبارك والاستفادة منه (2)، أما باحثون آخرون فيؤولون موقف الجيش ذاك بدافع الحرص على مصالح المؤسسة العسكرية ككل، فمع أن المشير طنطاوي من كبار الضباط كانوا موالين لمبارك أعوما عدة، لكن "العلاقة بين الرئيس والجيش ساءت تدريجيا"، بسبب اعتماد مبارك على أجهزة الأمن التي تمتعت بامتيازات كبيرة وتزايد قوة المصالح التجارية الخاصة على حساب مصالح الجيش الاقتصادية، وبرز طموحات جمال مبارك الرئاسية، وفي السياق نفسه يرى حازم فتنديل أن موقف الجيش يعزى إلى شعوره أن بقاء النظام مبارك "بات يهدد مصالح الجيش وقدرته على حماية أمن الدولة، كما أن هناك من يحيل موقف الجيش على دافع وطني صرف، حين تدخل الجيش لعزل مبارك بعد أن شعر أن

1- هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 25، 26.

2- هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 54.

البلاد لا تستطيع تحمل المزيد من الاضطرابات التي عانت منها لمدة ثمانية عشر يوماً، خصوصاً أنه منح مبارك فرصة لإصلاح الوضع المتردي، لكنه لم يتمكن من ذلك.⁽¹⁾

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن موقف المؤسسة العسكرية تجاه الاحتجاجات ومظاهرات التي عرفتها مصر، اختلف منذ بداية الحراك تبعاً لتطور الأحداث والمظاهرات، بعد أن كانت المؤسسة العسكرية في البداية تراقب عن كثب الأوضاع من دون اتخاذ أي موقف، إلا أن خروج الملايين في مظاهرات عارمة خاصة بعد 25 يناير، وبعد فشل المؤسسة الأمنية في السيطرة على الأوضاع، طرأ تحول في موقف القادة العسكريين تجاه الأحداث من الحياد السلبي إلى الحياد الإيجابي بعد أن جاء في مضمون أول خطاب حول الأحداث، أنها المسؤولية عن مصالح الشعب وحمايته وتوفير أمنه وأنها تؤكد وتؤيد مطالب الشعب المشروعة، وعلى ضوء ذلك، كان لهذا الموقف دور حاسم في تنحي مبارك عن السلطة، من خلال عدم تدخلها لفض الاعتصامات والمظاهرات في الميدان.

المطلب الثالث: دور الفواعل المدنية في الحراك الشعبي:

1- ائتلاف الشباب:

وهي الجماعات الرئيسية التي دعت وشاركت بقوة في فعاليات يوم 25 يناير هي حركة 6 أبريل ومجموعة كلنا خالد سعيد و"معا سنغير" وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، وشباب كل من حزبي الجبهة الديمقراطية والغد، ثم التحق بهم العديد من الحركات الشبابية الأخرى تفاعلاً مع التطورات على الأرض، مثل التجمع والناصري، وحركة شعبية ديمقراطية للتغيير، وشباب حزبي العمل والوفد والإخوان المسلمين، وجبهة الشباب القبطي، وهذه المجموعات غير متجانسة فكرياً ولكنها تمتلك مهارات التعامل مع الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة إلى جانب روح الوطنية والإصرار على الإنجاز والتمسك بحلم النهضة المصرية، وقد نجحوا في تطوير قدراتهم التنظيمية والحركية وقاموا بتطوير وعيهم السياسي والثقافي خارج الأطر التقليدية لمؤسسات التنشئة السياسية القائمة في مصر، فاستطاعوا أن يفاجئوا الجيل القديم والمراقبين على إحداث هذا الحراك الشعبي التي أربكت الجميع⁽²⁾، لهذا اعتبر العديد من الباحثين أن الشباب ساهم بدور محوري في تنحي مبارك عن السلطة

¹ - المرجع نفسه، ص 55.

² - أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص 40.

والتمهيد لها، بجهود كبيرة في التظاهر والاحتجاج خلال السنوات الست (2005/2011)، من خلال ما يلي: (1)

-تحديد الشباب موعد 25 يناير كي يواكب عيد الشرطة ويلفت الأنظار إلى الدور السلمي الذي تمارسه قوات الشرطة ضد المتظاهرين، وبالتالي إفساد أفراحها واحتفالاتها، كما أن التظاهر في ذلك اليوم الاحتفالي، كان سيوضح للجميع مدى "العنف المفرط" الذي تستخدمه الشرطة ضد التظاهر، ليكون بالتالي حدثا يصعب نسيانه في ما بعد.

-دعوة الشباب، بل الشعب المصري كله، إلى التظاهر في ظل "الإلهام التونسي"، حيث نجح الشعب التونسي في إجبار الرئيس زين العابدين بن علي على الرحيل، الذي تلاه سقوط نظامه بالكامل، كما كسر حواجز الخوف أصبح مهمة قومية، إذ ليس من مفر سوى تحطيم الخوف في النفوس، والخروج إلى الشوارع بجرأة كبيرة للتظاهر المستمر حتى يتحقق الإصلاح والتغيير.

-استخدام الشباب وسائل الاتصال الحديثة في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج ضد الظلم والتزوير بهدف الإصلاح والتغيير، وقد استثمر الشباب وسائل "الفيسبوك، التويتر، البريد الإلكتروني، والمواقع الإلكترونية" فعرف الحراك الشعبي، بأنها حراك شبابي، وثورة الفيسبوك، استنادا على استخدامها أحدثت وسائل الاتصال الحديثة، مثلما سبق استخدمت الثورة الإيرانية وسيلة "الكاسيت" كأحدث وسيلة اتصالية آنذاك، في تحريك الشعب الإيراني لإسقاط نظام شاه إيران، وقد ساعد استخدام أحدث وسائل الاتصال الجاذبة للشباب، في الاستخدام والتعاطي معها في الانتشار الأفقي إلى التظاهر والاحتجاج في أنحاء مصر كلها.

-حُسن استثمار الشباب حدث تزوير إرادة الشعب في آخر انتخابات برلمانية في نوفمبر 2010، التي تمخض عنها فوز الحزب الوطني الحاكم بنسبة 97.5%، والباقي وهو نسبة 2.5% لمعارضة هي في الغالب مشبوهة و"ملكية" أكثر من النظام الحاكم نفسه، والدليل الذي ترجم ذلك، هو مشاركة بعض من نجحوا بوصفهم المعارضة في واقعة "الجمل" لضرب المتظاهرين في ميدان التحرير، وأحد وهؤلاء المعارضين المشبوهين مسجون الآن (2012) إلى حين المحاكمة واسمه رجب حميدة، وهذا الحدث كان محوريا في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج، واتخذ أساس لتغليب مطالب الحرية والديمقراطية على ما عدا مطالب ثبت عجز النظام الحاكم وحكومته عن الاستجابة لها.

¹ - آية نصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 145، 146.

على رغم أن خبرتهم بالعمل السياسي محدودة للغاية، حيث إن معظمهم لم ينخرط في ذلك المجال سوى لأعوام لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، فإنهم تمكنوا بفضل عنفوان الشباب وإصرارهم على التحدي، أن يحققوا خلال أيام معدودة ما لم تستطع المعارضة المصرية بكل أطيافها، بما فيها الأحزاب الرسمية وغير الرسمية، أن تحققه وقفوها في وجه النظام المصري القائم، وعلى رأسه الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم)، هذا الائتلاف الشبابي قاد الاحتجاجات والمظاهرات في مصر منذ 25 يناير 2011، وصمدوا من أجل إسقاط نظام حسني مبارك، بدفعهم في ذلك الأمل في التغيير واستعادة مكانة مصر عبر التحول إلى الديمقراطية الحقيقية التي رأوها عبر الشاشات وعلى صفحات الأنترنت في الدول المتقدمة لكن لم يتذوقوا طعمها بعد⁽¹⁾.

وفي الأخير يمكن القول أن الشباب في مصر كان يعاني التهميش والتغيب، بسبب سياسات النظام الإقصائية، التي كانت وراء حرمان الشباب من أبسط حقوقهم، سواء من بطالة، فقر، الفساد، تردي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خاصة أن الشباب المصري يشكلون النسبة الأكبر داخل المجتمع، هذا التغيب والتهميش دفع العديد منهم إلى الخروج للشوارع للتعبير عن رفضهم للواقع المعاش.

2- حركة أدباء وفنانون من أجل التغيير:

الأدباء والفنانون المصريون الموقعون على البيان التأسيسي للحركة، أكدوا أنه إدراكا منهم لمسؤولية الدور الطبيعي للمثقف المصري منذ بدء عصر النهضة وتضامنا مع الحركة والوطنية من أجل التغيير وحركة المجتمع من القضاة وأستاذة جامعة وصحفيين وجميع النقابات المهنية فاتهم يعلنون المبادئ التالية بوصفها تعبيراً عن أشواق المجتمع المصري إلى الحرية والتغيير:⁽²⁾

- التأكيد على مبدأ الحرية بجميع أشكالها وبخاصة في مجالات الإبداع الأدبي والفني والفكري والبحث العلمي.

- إلغاء جميع القوانين المقيدة للحرية وفي مقدمتها قانون الطوارئ وإطلاق حرية تكوين وحرية إصدار الصحف والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.

- التأكيد على حق المواطنين في التظاهر السلمي والإضراب وجميع أشكال التعبير عن الرأي.

¹ - محمد عبده حسنين، "انتفاضة ائتلاف الشباب"، مجلة العرب الدولية، العدد 1560، فبراير 2011، ص 38.

² - أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سبق ذكره، ص 53، 52.

- رفض التمديد أو التوريث.
- تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وتحديد فترة الرئاسة بدورتين.
- الفصل بين السلطات الثلاث وتأكيد مبدأ المساواة بين المواطنين.
- الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات.
- رفض جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الوطني.

3- المجتمع المدني:

إن المجتمع المدني في مصر اعتبره العديد من الباحثين أنه لعب دوراً مؤثراً في الحراك الشعبي من خلال توثيق يومياته، ورصد ومتابعة الانتهاكات التي حدثت ضد المتظاهرين، وتشكيل لجنة قانونية لإدارة الأزمة، تتبنى حل مشاكل المتظاهرين وتقديم المساعدات القانونية والتصدي لأي محاولة للاعتداء عليهم، كما مهدت العديد من المنظمات الطريق لهذا الحراك وكشف قضايا الفساد والتقارير الخاصة بتزوير الانتخابات البرلمانية 2010، وأيضاً القضايا المرتبطة بالتعذيب في مصر والتي كان لها أثراً كبيراً في جمعة الغضب وتحريك المياه الراكدة، وأيضاً استطاع المجتمع المدني تدريب الشباب وتوعيتهم بكيفية إدارة الحملات واستخدام الفيسبوك وتويتر وعدم اقتصار استخدامه كشبكة اجتماعية فقط، ولكن الاستعانة به في إدارة الحملات وحشد المؤيدين للإصلاح والتغيير باعتباره المجال الإعلامي الوحيد الذي به تعاضمت حرية الرأي والتعبير بالنسبة للشباب، لذا كان من الطبيعي بعد كل هذه العوامل، أن تتطور فكرة لتخرج بصورتها في يوم 25 يناير، وليكون هذا الحراك نتاج طبيعي لوعي مجتمعي، وتعبئة شعبية وحث للمواطنين للخروج والمشاركة⁽¹⁾.

كما اتجهت العديد من جمعيات المجتمع المدني للتحالف مع بعضها البعض، تحت شعار "معا للتكافل من أجل مصر" محاولين مساعدة المتضررين من المظاهرات، سواء أثر على ظروفهم الاقتصادية بسبب إغلاق بعض الورش والمقاهي والمصانع، أو الصحية بسبب إصابتهم في المظاهرات ومن هذه الجمعيات: الجمعية المصرية للتنمية المتكاملة، جمعية الأورمان، جمعية رابعة العدوية، جمعية الباقيات الصالحات، جمعية مصر الخير، كما كان لمؤسسات المجتمع المدني الأجنبية دور في هذا الحراك، التي لها مكاتب مختلفة في مصر، حيث لم تكن بعيدة عما يحدث في الأراضي المصرية، من تظاهرات وتحركات مختلفة من شأنها التحرر من النظام الاستبدادي وتحسين الأوضاع للمصريين

¹ - محمد العجاتي، التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة 25 يناير، مصر: منتدى البدائل العربي، د س ن، ص 15.

بالداخل، فقد قامت تلك المنظمات بمضاعفة تمويلها للمنظمات المصرية بعد الحراك حتى أصبح 200 مليون دولار تمول بها تلك المنظمات التي تخضع للقانون المصري، وغيرها من المنظمات والحركات التي لا تخضع لإشراف وزارة التضامن الاجتماعي من أجل تمويل بعض الحركات الشعبية المختلفة من ائتلاف شباب الحراك وحركة 6 أبريل وغيرها من الحركات الفعالة في المجتمع المدني، والتي ترفع من نسب المشاركة السياسية وتعمل على زيادة التوعية وحث المواطن المصري على المساهمة في صنع الفرار في بلاده، وينتخب من يراه مناسب له، وسوف يحقق أهدافه وأهداف الحراك ويرتقي بالبلاد، ولعل من أهم تلك المؤسسات: المعهد الجمهوري الأمريكي، مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية، مؤسسة فرود، مؤسسة فريدريش ايبرت⁽¹⁾.

لهذا يعتبر العديد من الباحثين بأن هناك صلة وثيقة بين المجتمع المدني والتغيير السياسي، فتنظيمات المجتمع المدني تشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التحول السياسي، من خلال الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تعزيز قيم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى كشريك وحارس لحقوق الأفراد والجماعات.

4- جماعة الإخوان المسلمون:

في الحقيقة أن الإخوان بخلاف القوى السياسية التي كانت موجودة قبل الحراك نجحوا في اللحاق "بقطار الحراك الشعبي" وكانوا أحد العناصر الفاعلة، فالحركة التي أسست عام 1928، ظل لقب "الجماعة الإسلامية الأكبر والأكثر تنظيماً"، ملازماً لها، وظلت هي كذلك خلال سنوات الإقصاء والتهميش والضربات الأمنية المتلاحقة واعتقال نحو 30 ألف عضو من أعضائها خلال حكم مبارك على مدى ثلاثين عاماً، ولعل مشاركة جماعة الإخوان المسلمين من المشاركة في الحراك الشعبي، جاء في ثلاثة بيانات أصدرتها تمهيدا للتظاهرات: أولها صدر يوم 19 يناير بعنوان "الإخوان المسلمون والأحداث الجارية: انتفاضة تونس ومطالب الشعب المصري" وكان البيان رسالة واضحة إلى النظام، وتضمن جملة من مطالب، أهمها: إنهاء حالة الطوارئ، وحل مجلس الشعب، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، ثم اجتمع مكتب الإرشاد يوم 21 يناير 2011، وأصدر بياناً رفض فيه التهديدات الأمنية التي هدفت إلى ثني الجماعة عن المشاركة في تظاهرة 25 يناير، ليعود مكتب

¹ - محمد مختار قنديل، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة، مصر، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2012، ص 101، 102.

الإرشاد واجتمع مرة أخرى يوم 26 يناير، ليقرر المشاركة الكاملة في جمعة الغضب، وصدر أمر تكليف باستدعاء القواعد الشعبية للجماعة من المحافظات المختلفة إلى ميدان التحرير.⁽¹⁾ إن مشاركة الإخوان في الحراك الشعبي، جاء بعد الأساليب القمعية التي اعتمدها الرؤساء السابقون في حق جماعة الإخوان من اعتقالات سياسية وإعدامات لأعضائها ومنعها من النشاط السياسي طيلة عقود من الزمن، ولعل أبرزها كانت خلال فترة الرئيس حسني مبارك، وهو ما جعل هذه الجماعة حاضرة في كل التجمعات والتظاهرات المطالبة برحيل الرئيس السابق.

5- دور المرأة:

انضمت المرأة من مختلف قطاعات المجتمع للحراك الشعبي، ولعبت نساء وفتيات كثيرات أدورا قيادية في عملية الحشد، سواء كانت المرأة الصغيرة أم الكبيرة، متعلمة أم أمية، فقد كانت تهتف وتغني من أجل التغيير وتقف في مواجهة الأمن وتنام في خيام المحتجين وفي كثير من الأحيان بصحبة أطفالها، ودافعت النساء والفتيات عن ميدان التحرير وشاركن في النقاش حول الخطوات التالية للمتظاهرين، كما استخدمن الهواتف النقالة لتصوير قوات الأمن وهي تطلق النار على متظاهرين عزل، وهو ما يقدم أدلة مصورة بالفيديو عن أعمال القتل وتطوعت طبيبات مثل منى مينا لعلاج المتظاهرين الجرحى في المستشفى الميداني بالقرب من ميدان التحرير كما إن هيئات التمريض بالمستشفيات، ومعظمها من الإناث، ساعدت الأطباء في أعمالهم، وطوال الأحداث كانت المرأة جزءا لا يتجزأ من الانتفاضة وسببا رئيسيا لنجاحها، ولقيت العديد من النساء والفتيات مصرعهن نتيجة لاستخدام قوات الأمن المفرطة، ومن بينهن مهير خليل زكي ورحمة محسن أحمد وأمير سمير السيد، وماجدة عوض على عبد الرزاق، وقضاياهن موثقة في العديد من التقارير، وكانت هناك نساء وفتيات أيضا ضمن الجرحى والمصابين من ضحايا قوات الأمن والبلطجة، وضمن من تعرضوا للتعذيب في المعتقلات، فعلى سبيل المثال صاحت مهير خليل زكي من بولاق الدكرور بمحافظة الجيزة على رجال الشرطة بعد أن رأتهم من على سطح منزلها وهم يقتلون رجلا بالشارع، فعاجلوهما بطلقة نارية على الفور وتوفيت لاحقا على أثرها.⁽²⁾

¹ - آية نصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 223، 224.

² - منظمة العفو الدولية، مصر تنتفض: أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير، المملكة المتحدة: منظمة العفو الدولية، 2011، ص 16.

6- اللجان الشعبية في سد الفراغ الأمني:

أكدت التطورات الأحداث، في مصر مساء يوم 28 يناير 2011، أن على الشعب تحمل مسؤولية أمنه مباشرة، وخصوصا مع سريان شائعات من القوى المضادة للحراك الشعبي، للالتفاف عليه وإجهاضه إن أمكن - بأن البلطجية يتحركون في كل حي وكل شارع على مستوى الجمهورية، لسلب الناس ونهبهم واغتصابهم ليلا، سرت حالة خوف شديد، سرعان ما بددها المجتمع المصري بتأليف لجان شعبية في كل مربع سكني وفي المداخل الرئيسية لكل حي أو مدينة وفي الشوارع الرئيسية، وقد ظهرت هذه اللجان وكأنها مسلحة لمواجهة أي طوارئ، فهي تفتش السيارات وتتأكد من هوية الأشخاص الذين يركبون السيارة أو الحافلة أو حتى الدراجة النارية، وذلك بهدف التأكد من عدم حمل الأسلحة أو أي وسائل عنف، وهي تجربة نموذجية أكدت أن انهيار مؤسسة أمنية متسلطة، عانى الشعب منها بأبنائه الشباب، كما تؤكد التجربة أن الانتشار الأفقي للحراك الشعبي كان أحد العوامل الأساسية لحمايته من أعدائه والقوى المضادة له، ولم يكن الأمر إذن، مقصورا على المركز في القاهرة أو المراكز في عواصم المحافظات، بل وصل إلى كل شارع وحارة وحي وقرية ومدينة في أنحاء مصر كلها.⁽¹⁾

المبحث الثاني: الحراك الشعبي في تونس: دراسة في دور الفواعل المدنية والعسكرية

عاش الشعب التونسي طيلة العقود الماضية تحت وطأة الاستبداد والتسلط، من قبل الرؤساء السابقين الذين تولوا الحكم منذ الاستقلال، حيث عرفت تونس منذ تلك الفترة تدهورا في جميع المجالات خاصة منها السياسية، من خلال التضيق على قنوات المشاركة السياسية والاستثمار بالسلطة، ترافق معه سوء في الأداء الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى اتساع رقعة الفقر والحرمان، وهو ما ساهم في خروج الملايين في مظاهرات حاشدة ضد نظام بن علي أواخر العام 2010، والتي شكلت مفاجأة للنظام، كما فاجأت الرأي العام العربي والعالم، بعد الانفجار الشعبي الذي حصل في صورة مظاهرات واحتجاجات عمت أرجاء تونس، للمطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي، بعد إخفاق النظام السياسي القائم في تحقيق التنمية المنشودة وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وانتشار الفساد المالي والاقتصادي، لهذا سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على الحراك الشعبي في

¹ - آية نصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 153، 154.

تونس من خلال التطرق إلى أهم المحطات التي عرفها الحراك وماهية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في تأجيج هذا الحراك، وكذا سيتم مناقشة دور المؤسسة العسكرية والقوى المدنية في هذا الحراك.

المطلب الأول: الحراك الشعبي في تونس: قراءة في طبيعة الأحداث

بدأ الحراك الشعبي في تونس بتاريخ 17 ديسمبر عام 2010 في مدينة سيدي بوزيد في جنوب تونس، عندما أقدم الشاب محمد بوعزيزي على إضرام النار في جسده تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها الخضار لمساعدة أسرته على مواجهة الظروف المعيشية الصعبة، ثم قيام شرطية بصفعه على الملأ، مما شكل انتهاك صارخ لكرامته، قائلة له: "ارحل" فأصبحت تلك الكلمة شعاراً للحراك الشعبي بعدها، وبعد تلك الحادثة، اشتعلت الاحتجاجات والمظاهرات العارمة⁽¹⁾، وأطلقت العنان لمشاعر الإحباط لدى التونسيين من ظروفهم المعيشية القاسية، وسخطهم من تهميشهم الدائم، من قبل الحكومة التي لم تكن تأبه بمعاناتهم، وقد بدأت الاحتجاجات في وسط تونس، وركزت على المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وسرعان ما انتقلت إلى أنحاء أخرى من البلاد، وتحولت مطالبهم إلى مطالب من أجل الحرية والتعبير، ضد السلطات القائمة التي اعتبرت أنها حكومة فاسدة ومسؤولة عن الوضع الاجتماعي الفقر والبطالة، وكان رد الحكومة عنيفاً لاحتواء الاحتجاجات، مما أدى إلى إشعال شرارة الغضب وارتفاع موجة الاحتجاجات المطالبة برحيل زين العابدين بن علي⁽²⁾.

وقد تباينت الرؤى وتفاوت الوصف في ما يحدث، هل هي انتفاضة أم ثورة؟ الفرق بين الانتفاضة والثورة أن هذه الأخيرة عمل منظم، يحدث عادة تغييرات عميقة في مؤسسات الحكم وتركيبته البشرية، أما الانتفاضة فهي في الغالب ثورة غضب، تحركها احتقانات نفسية اجتماعية أو اجتماعية اقتصادية، وبناء على ذلك يمكن صرفها والتنفيس عنها بما يصاحبها من عنف مادي أو لفظي، كما يمكن احتوائها أو الالتفاف عليها بوعود غامضة، في مستوى المطالب الغامضة التي ترفع من خلالها، وتوحي القراءة الأولية لدى العديد من الخبراء أن "بقايا نظام ب علي" تعتبر ما حدث في

¹ - محمد تركي بن سلامة، الحراك الشعبي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية، عمان: مركز بديل للدراسات والأبحاث، 2013، ص 17.

² - Amnesty International, *Tunisia in revolt: State violence during anti-government protests*, Uk: Amenesty International, 2011, p 1.

17 ديسمبر، وحتى رحيل الرئيس السابق في 14 يناير 2011، مجرد انتفاضة يمكن امتصاص شحنة غضبها، بتغيب المسؤول الأول وحاشيته⁽¹⁾، وتجدر الإشارة أن هذا الحراك الشعبي الذي عرفته تونس، لم يكن مخطط مسبقا من نخب مثقفة، ولم يقدها حزب طلائعي مثل حزب الدستور، أو إيديولوجيا راديكالية إسلامية أو شيوعية أو قومية أو ليبرالية، وقيادة ثورية مثل بورقيبة أو بن يوسف، أو عبد الناصر، وإنما وجود الناس المتكرر والجماعي في الشارع وانتقال عدواه عبر الجهات ولدى كل الفئات الاجتماعية، إن انتشار هذا الوجود معا غير التقليدي وغير مصنف حزيا أو إيديولوجيا أو فئويا (كلهم شباب أو فقراء أو عاطلون أو طلبة أو ذكور...) في الفضاء العمومي لا في زويا المقاهي أو الغرف المغلقة، وتحت أعين الجميع من شرطة وإدارة وسلطة محلية وحكومة وشعب، واحتلال المشهد الافتراضي على الفيسبوك وفي نشرات الأخبار القنوات التلفزيونية العالمية وتقاريرها وصحف ومجلات دولية، والتي يمكن القول أن هذا الحراك اشتغل وفق مفعول كرة الثلج فاكتمت كل ولايات الجمهورية، وجعلت هذه المجموعات البشرية المحتجة تبعد يوما بعد يوم أشكلا وتصورات جديدة للفرض والاحتجاج والنضال، للمطالبة بالكرامة والحرية والمساواة بين الجهات، والقضاء على الفساد والاستبداد والتهميش⁽²⁾.

ولعل قيام هذا الحراك الشعبي، يرجع إلى تطور حالة من الإحباط الاجتماعي وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتضافر العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في تأجيج هذا الحراك، لهذا سنحاول التطرق إلى العوامل والخلفيات التي تفسر حالة الحراك الشعبي التونسي:

1- نظام سياسي سلطوي:

استند نظام الحكم طيلة ثلاثة عقود إلى دستور 1959 الذي صيغ على مقاس رئيس الحزب الحر الدستوري/رئيس الجمهورية بحيث احتكر الرئيس أغلب السلطات (التنفيذية والقضائية) في ظل حكم الحزب الواحد الذي يعين أعضاء السلطة التشريعية عبر "انتخابات صورية" لا وجود لمنافسين، وفي سنة 1987 أقيمت الرئيس بورقيبة وخلفه الرئيس بن علي الذي حافظ على جوهر النظام (رئيس يحتكر السلطات وحزب يسيطر على أغلبية المقاعد في السلطة التشريعية) مع إضفاء عمليات تحميلية بحيث جرت المحافظة على انتظام "الانتخابات" الرئاسية والتشريعية وسمح لعدد من الأحزاب السياسية

¹ - محمد عباس، الانتفاضات العربية بين العفوية والبرمجة، الجزائر: دار المعرفة، 2013، ص 13.

² - جابر القفصي، "الثورة التونسية وسيسولوجيا ما بعد الحداثة"، مجلة مسارات، العدد 2، خريف 2014، ص 29، 30.

"الصديقة" لحزب الرئيس بالتواجد في السلطة التشريعية بنسبة صغيرة ومحددة بالقانون، وتمكين بعض الأصدقاء من تأسيس منابر إعلامية خاصة⁽¹⁾.

2- وسائل تكنولوجيا الاتصال الاجتماعي:

لقد لعبت التكنولوجيا الحديثة بما وفرته من وسائل التواصل، والاتصال دورا بارزا في نشر الاحتجاج داخل الدولة الواحدة وخارج الحدود، فوسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسوك والتويتر واليوتيوب وغيرها وفرت للشباب فضاء إلكتروني بعيدة عن رقابة السلطات، كما ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في ربط وتواصل جيل الشباب في الوطن العربي مع العالم الخارجي⁽²⁾، وتعتبر تونس من أكبر البلدان الإفريقية كثافة من حيث الربط بشبكة الأنترنت وتفيد إحصاءات تعود إلى سنة 2001، أن عدد المشتركين في الأنترنت يرتفع إلى 547763، وعدد الحساب المفتوح من اليميلات هو 617621، وعدد مواقع الويب هو 119131، بينما عدد مستعملي الأنترنت هو 3 ملايين و900 ألف على مجموع سكان يبلغ 10 مليون نسمة، ويقدر عدد المشاركين في الفيسبوك بمليونين ونصف مشارك وهو من فئات ومستويات مختلفة، على الرغم أن نظام بن علي كان يجند الآلاف من المهندسين، إضافة إلى الرقابة الأوتوماتيكية وإغلاق عدد من المواقع ويستعمل أرقى البرامج لإحكام السيطرة على الشبكة⁽³⁾، لهذا يمكن القول أن شبكات التواصل الاجتماعي كانت أحد العوامل المهمة والحاسمة في نجاح هذا الحراك الشعبي، كما أسهمت في توفير مصادر مستقلة للمعلومات، وشكلت منبرا للنقاش والتفاعل بين الجماهير التونسية، بعيدا عن رقابة السلطة السياسية.

3- سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

على الرغم من تراجع نسبة الفقر في تونس زمنيا، إلا أنها بقيت مرتفعة، خاصة في المناطق الريفية، وتبين أن بعد 14 يناير أن النسب المحروجة عن تلك الظاهرة كانت مغشوشة وأنها كانت تبلغ ربع السكان تقريبا، وكانت مظاهر الفقر والتهميش صارخة في ذلك المجال المتحدر، ومن ذلك مثلا

¹ - أحمد كرعود، تونس: ثورة الحرية والكرامة، في كتاب الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، ط1، لبنان: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013، ص 36.

² - محمد تركي بن سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

³ - أحمد خميس كامل وآخرون، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، ط1، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2014، ص 87.

هذا التباين في مستوى الاستهلاك الفردي لأفراد المجتمع، حيث كان المعدل سنة 1990 بالنسبة للفرد في تونس كاملة 716 دينارا بينما لم يكن في جهة سيدي بوزيد إلا 473 دينارا، وفي سنة 2002 كان عدد العائلات التي كانت بدون دخل في القصيرين يصل إلى 8835 أي ما يساوي 54853 ساكنا ويعادل 11% من مجموع سكان هذه الولاية، كذلك كانت نسبة الأمية بهذه الولاية 33% سنة 2004 بينما هي 20% على المستوى الوطني.⁽¹⁾

4-تفاقم أزمة البطالة:

تشير الأرقام الرسمية إلى أن نسبة البطالة ارتفعت في عام 2009 إلى 14.7% مقابل 14.10% في 2007، وتؤكد المعارضة التونسية أن الأرقام الحقيقية للبطالة والفقير أكبر مما هو معلن، فقد أشارت دراسة مولها البنك الدولي عن بطالة حاملي الشهادات العليا التونسيين إلى أنها ارتفعت من 80% في صفوف الفنيين المهرة، وأكثر من 31% بين المهندسين الزراعيين، وتتركز غالبية العاطلين في محافظات الوسط والجنوب والشمال الغربي، كما تؤكد وثائق الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2005 أن نسبة الفقر مرتفعة جدا بمنطقة الوسط الغربي، حيث بلغت 12.8% وهو ما يفوق ثلاثة أضعاف النسبة الوطنية التي تبلغ 3.7%.⁽²⁾ والجدول التالي يوضح

الجدول رقم (11) تطور حجم البطالة بين صفوف خريجي التعليم العالي.

نسبة البطالة	حجم البطالة بالآلاف	
	1.6	1984
	4.7	1989
3.8 %	6.3	1994
8.7 %	21.1	1999
14.0 %	26.3	2005
22.9 %	157.3	2010

المصدر: أحمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 156.

¹ - أحمد خميس كامل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² - راغب السرجاني، قصة تونس: منذ البداية إلى ثورة 2011، ط1، مصر: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011، ص ص 83، 84.

5- انتشار الفساد:

لقد كشفت الصحافية " كاترين كراسيه " والكاتب " نيكولا بيو " في كتابهما " حاكمة قرطاج " الذي صدر في فرنسا في سنة 2010 مقدار الفساد الذي ترتكبه حاشية الرئيس، وخاصة المطربي، والطارلسي، (عائلة الزوجة الثانية للرئيس)، فقد أطلق الرئيس بن علي لزوجته العنان⁽¹⁾، وشركائها باستخدام غطاء الإصلاح الاقتصادي من أجل جني ثروات هائلة، بحيث شكل تناقضا صارخا مع حقبة بورقيبة الذي كان لأفراد أسرته دور هامشي في الأنشطة الاقتصادية، اشتملت الطرائق المعتادة للإثراء على خصخصة الأصول التابعة للدولة، مثل الفنادق والصناعات وكذلك تحويل الأراضي العامة إلى ملكيات خاصة، ومنح تراخيص تشغيل المرافق العامة، مثل الخدمات الهاتفية الخلوية، وخطوط الطيران، والنقل البحري الدولي، والسفن السياحية التونسية، ومحطات التلفزيون والإذاعة، وفي بعض الحالات البيع الإجباري للأصول الخاصة مثل المصارف والصحف⁽²⁾، كما كشفت الوثائق السرية الأمريكية، التي تم تسريبها ونشرها سنة 2010 على موقع ويكليكس عن تونس، وما تضمنته من تقارير عن تفشي مظاهر الفساد والمحسوبية والرشوة في الأوساط المقربة من نظام بن علي ودوائره، حيث شبهت الوسط المحيط بالرئيس بأنه أقرب إلى "المافيا"⁽³⁾.

كما كشفت دراسة للبنك الدولي أن ربع أرباح القطاع الخاص في تونس كان حكرا على عائلة الرئيس الأسبق زين العابدين والمقربين منه ذلك بفعل تشريعات وأنظمة وضعت خصيصا لحماية مصالحهم، ويؤكد تقرير البنك الدولي على أن قانون "حوافز الاستثمار" قد تم تعديله 25 مرة، وذلك بهدف الحد من دخول استثمارات إلى السوق التونسي وحماية مصالح العائلة المنافسة، وذكر التقرير بأن الحكومة التي استلمت مقاليد الدولة بعد بن علي قد صادرت 550 ملكية عقارية، 48 سفينة ويحتا و367 حسابا مصرفيا وحوالي 400 شركة جميعها تابعة لعائلة بن علي⁽⁴⁾.

¹ - عيد العلي حامي الدين، الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم، سلسلة تقييم حالة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 2.

² - رودجر اوين، الحكام العرب: مراحل الصعود والسقوط، تر: سعيد محمد الحسنية، ط2، لبنان: شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، 2014، ص 105، 106.

³ - راغب السرجاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 84، 85.

⁴ - محمد سمير مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 52.

6- تهميش وإقصاء المناطق الداخلية:

يعتبر العديد من الباحثين أن المناطق الداخلية للبلاد هي كانت فعلا معقل الحراك الشعبي الذي عرفته تونس وهي ولايات الوسط الغربي (سيدي بوزيد والقصرين)، والجنوب (قفصة، وقبلي، مدين) وهي الجهات المحرومة أكثر والمهضومة الجانب في السياسة التنموية للدولة ومنذ الاستقلال، خلافا لتلك، فإن الجهات البلاد الساحلية لأسباب تاريخية وبخاصة السياسية التمييزية المعتمدة منذ استقلال البلاد في علاقة بالأصول الجهوية لأصحاب القرار السياسي، كان تطورها أفضل من بقية جهات تونس، كان هذا الشعور بالحرمان والتهميش عند سكان المناطق المحرومة أكثر وقعا لديهم لتمثلهم أن جهاتهم هي المنتجة للثروات الطبيعية للبلاد والتي يستفيد منها غيرهم على غرار الثروات المنجمية في الحوض المنجمي بجهة قفصة أو النفط والغاز الطبيعي بأقصى الجنوب والمياه والرخام بجهة القصرين⁽¹⁾.

7- انتهاك حقوق الإنسان:

يشهد واقع حقوق الإنسان في تونس ما بعد الحراك، سجلا حافلا من الانتقادات التي وجهها العديد من المؤسسات الحقوقية سواء أكانت الدولية وإقليمه أو محلية إلى تونس، لسجلها في مجال حقوق الإنسان⁽²⁾، فعلى مدار عقود من الزمن، ارتكب المسؤولون والضباط الأمن في تونس انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها التعذيب، والمعاملة السيئة، وعمليات القتل غير المشروع، والاختفاء القسري، والاعتقال، والاحتجاز، حيث خضعت تونس خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 2011، لسيطرة زين العابدين بن علي وحزبه الحاكم التجمع الدستوري الديمقراطي، وخلال تلك الفترة من الزمن ارتكبت انتهاكات جسمية لحقوق الإنسان بحق المعارضين السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمواطنين العاديين غير المنظمين للأحزاب السياسية، حيث تم تقييد الحريات الأساسية⁽³⁾.

¹ - أحمد خميس كامل وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 51.

² - العربي صديقي، "تونس ثورة المواطنة: ثورة بلا رأس"، سلسلة دراسة وأوراق بحثية، قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات، يوليو 2011، ص 16.

³ - *International Commission of Jurists, Illusory Justice, Prevailing Impunity: lack of Effective Remedies and Reparation for victims of human rights violations in Tunisia, Report, Switzerland: Society Foundations, 13 May 2016, P9.*

إذن يمكن القول أن جميع هذه العوامل والأسباب أدت إلى تراكم حالة من الإقصاء وشعور بالتهميش لدى الشعب التونسي مما أدى في نهاية المطاف إلى الخروج في مظاهرات واحتجاجات مناهضة للسياسات النظام القائم، والمطالبة بالإصلاح والتغيير.

وفي 14 يناير 2011 كان يوماً تاريخياً عظيم الشأن بالنسبة لتونس، يوماً تترد أصدائه في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأسرها، ففي ذلك اليوم سمع التونسيون خبراً كانوا قد خرجوا من أجله إلى الشوارع وواجهوا رصاص الشرطة ووحشيتها برابطة جأش، بعد ترعبه على سدة الحكم لمدة 23 عاماً، تمت الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، ومع انهيار ما تبقى له من تأييد، تسلل هارباً من البلاد مع عائلته، بحثاً عن ملاذ آمن عن متناول يد العدالة التونسية، إلى أن حظ رحاله في المملكة العربية السعودية، إن ذلك الرئيس الذي كان يبدو قبل أسبوعين فقط عصياً على النيل منه، أطاحت به المظاهرات المتصاعدة التي أوججها الإحباط والغضب من حكمه الفاسد والقمعي⁽¹⁾.

هناك من يعتبر أن نجاح الحراك في تونس يعود بكل تأكيد إلى عدد من الخصائص التي يتمتع بها المجتمع التونسي، وعلى رأسها نمو أو اتساع الطبقة الوسطى في المجتمع التونسي، وازدياد نسبة التعليم الثاوي والجامعي، كما تعد تونس في مقدمة البلدان التي ترتفع فيها نسبة المواطنين الذين يملكون منازل خاصة بهم، إذ تفوق هذه النسبة الـ 75 بالمئة، وهذه السياسة تعود بالتأكيد إلى سنوات الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، وهناك أيضاً دور فاعل للمرأة التونسية التي تشارك في الحياة العامة والسياسية بشكل فعال، كما ترتفع نسبة المتحدثين باللغة الأجنبية داخل المجتمع التونسي، وهي هنا اللغة الفرنسية، وفق كل ذلك تتميز تونس بقرب النخبة التونسية فيها من فرنسا، واستفادتها بشكل كبير من جامعتها ومؤسساتها التعليمية⁽²⁾، فحين ينظر بعض الباحثين بأن هناك مجموعة من العوامل التي مهدت الطريق لنجاح الحراك وهي: ⁽³⁾

¹ منظمة العفو الدولية، تونس في هضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة، ط1، المملكة المتحدة: منظمة العفو الدولية، 2011، ص2.

² رضوان زيادة، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية: العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، 2011، ص 148.

³ جابر القفصي، مرجع سبق ذكره، ص ص 33، 34.

أ- العامل الجهوي حيث انطلق الحراك من الأطراف لا من المركز (سيدي بوزيد، والقصرين، وتالة، ومنزل بوزيان، والرقاب...) ووجدت الأحزاب والنخب نفسها في التسول لأنها كانت تعول على العاصمة والمدن الكبرى، حيث الشباب والحشود العمالية والمناضلين والمثقفين.

ب- العامل الجيلي، والمقصود هو الشباب إناثا ذكورا، فهم الذين كانوا وقود هذا الحراك وكسروا حاجز الخوف من قمع النظام وآلته الأمنية، وساهموا بشعاراتهم وممارستهم وخطاباتهم العفوية والمباشرة والساخرة وغير المسيسة.

ج- العامل التواصلية: حيث أبدع الشباب في استثمار أدوات الحراك التواصلية (الهاتف الجوال، الفيسبوك، السكايب، واليوتيوب...) في إيصال صوت هذا الحراك بخطاب ومضامين بسيطة وواضحة وحاسمة من دون زيف الأيدولوجيا والمتاجرة السياسية الحزبية، إلى كل أنحاء البلد وإلى كل مدن وعواصم العالم، ووفقوا في ربط الصلة بقنوات الفضائية ذات صيت عالمي مثل الجزيرة وفرنسا 24، وقناة الحوار اللندنية...

بيد أن الإطاحة بنظام الرئيس بن علي تحققت بدفع ثمن باهظ، فقد قتل عشرات الأشخاص، معظمهم برصاص قوات الأمن، وجرح آخرون باستخدام الذخيرة الحية أو الرصاص المطاطي أو الغاز المسيل للدموع أو الضرب، وقالت حكومة تصريف الأعمال التي كانت في تلك الفترة إن 78 شخصا قتلوا وجرح 100 آخرون خلال الاحتجاجات، وتقول منظمات حقوق الإنسان التونسية أن مجموع الخسائر في الأرواح أكبر من ذلك، بينما صرح مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن الرقم وصل إلى 147 قتيلًا، بالإضافة إلى وفاة 72 شخصا آخر في حوادث وقعت في السجون، وكانت مرتبطة بالاضطرابات، ويعتقد أن معظم عمليات القتل وانتهكات حقوق الإنسان خلال الاحتجاجات قد ارتكبت على أيدي ما يعرف بالفرق النظام العام، وكان يوم 24 ديسمبر هو اليوم الأول الذي قتلت فيه قوات الأمن أحد المحتجين باستخدام الذخيرة الحية، أما الخسائر الأكبر في الأرواح فقد وقعت في الفترة 8-10 يناير في المناطق الداخلية من البلاد، وفي 12-13 جانفي في العاصمة تونس وضواحيها وفي المناطق الساحلية وقتل أشخاص آخرون في ظروف غامضة في الأيام التي تلت رحيل زين العابدين بن علي في 14 جانفي وبعضهم على أيدي قوات الأمن التي كانت لا تزال موالية لزعيمها المخلوع⁽¹⁾، وفي الأخير يمكن القول أن

¹ - منظمة العفو الدولية، تونس في هضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة، مرجع سبق ذكره، ص 21، 2.

الحراك الشعبي الذي عرفته تونس كشف عن خلل في بنية النظام السياسي القائم على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فاحتكار السلطة من قبل الرئيس وجماعته، وانتشار الفساد، ونهب ثروات المواطنين، وتردي الأوضاع الاجتماعية، وتدهور حالة حقوق الإنسان، كلها أسباب ساهمت في اندلاع ثورة شعبية رافضة لسياسية الحكومة والقيادة السياسية، ويمكن القول أيضا أنه مهما اختلفت الآراء حول ما حدث في تونس، هل هي ثورة أم انتفاضة، فإن الأکید هو رغبة قطاع شعبي كبير في تغيير النظام السياسي القائم، والتطلع نحو مرحلة جديدة يسودها نظام سياسي يضمن حقوقهم ويصون كرامتهم ويحقق لهم مصالحهم.

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية التونسية في الحراك الشعبي:

قبل عام 2011 وقبل الانتفاضات الشعبية ضد الحكم الاستبدادي، كانت الجيوش في العالم العربي مؤسسة مهمة للأنظمة المستبدة، غير أن هذا الدور الحيوي لم يتحدد بوضوح وظلت الجيوش العربية كصندوق معتم يصعب فتحه، لتعود إلى الأضواء في عام 2011، ومع أن العنصر الرئيسي الذي زعزع الأنظمة هو التعبئة الجماعية في الأماكن العامة وأثرها الذي يشبه أثر الدومينو عبر العالم العربي، فقد لعبت الجيوش دور أساسيا، إما من خلال رفض إطلاق النار على المتظاهرين، أو من خلال اتخاذ موقف موال ودور في عملية القمع وبالتالي السماح ببقاء الأنظمة القائمة⁽¹⁾، وفي تونس وبعد ثلاثة أسابيع من الأحداث التي شهدتها تدهور الوضع الأمني، مما اضطر إلى استدعاء الجيش نتيجة فشل قوات الأمن الداخلي بكل تشكيلاتها في السيطرة على الشارع وذلك على الرغم من عددها وعتادها⁽²⁾، حيث تشير إحصاءات أن الجهاز الأمني التونسي كان يوازي حجم الجيش أو أقل قليلا، هنا يأتي دور الجيش بعد انهيار الجهاز الأمني، فمن يبقى أمام الشعب عندما يسيطر على الشارع؟ إنه الجيش، وهنا يصبح موقف الجيش هو الموقف المفصلي في تحديد مسار الحراك السياسي، فإذا اصطف الجيش مع النظام قد يثبت قليلا، إما إذ لم يصطف معه دون النظر عن الأسباب فإن النظام سيسقط سريعا⁽³⁾.

1- لورا أمون سيكات، هوغو غاليجو، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012، تر: مؤسسة الفنار للمعارف العربية، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014، ص 137.

2- أحمد مالكي وآخرون مرجع سبق ذكره، ص 343.

3- حامد عبد الماجد قويسني، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي: الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، ط1، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011، ص 108.

بعد التظاهرات التي تلت حادثة البوعزيزي، كان الفريق أول رشيد عمار صريحا عندما أبلغ بن علي في الأسبوع الثاني للحراك الشعبي، أنه "عمير مستعد مطلقا لإطلاق النار على المتظاهرين" وكان في هذا يبلغه أنه في المواجهة لن يكون معه ضد الشعب، ما فسر على أنه "حياد إيجابي" اتخذه الجيش لمصلحة الشعب المنتفض، وفي مرحلة ثانية، وعندما تعاضم الحراك، ووجد الجيش أن احتمال الفوضى وانحيار الأمن في البلاد بات أمرا محتملا، تدخل مرة ثانية مع الرئيس ليقتعه بالمغادرة، لأن زمام الأمور أفلت من يده، وأن حكمه الآن للبلاد بات مستحيلا، وأن عليه التغيب عن المسرح لبعض الوقت حتى يعاد استيعاب الموقف، هنا يمكن تفسير موقف الجيش بأنه مغادرة لدائرة الحياد، والدخول في مواجهة مهادبة مع الرئيس دون استعمال القوة والعنف، وكان في هذا السلوك نصرة للشعب من غير استعمال القوة والنار، وهو ما قد يفسر لبسه انقلاب عسكري غير مكتمل على الرئيس، ترافق مع ابتعاد الجيش عن استلام السلطة، وحماية الحالة المتشكلة مدنيا بتأثير الحراك الشعبي⁽¹⁾، وسنحاول في ما يلي تفصيل موقف ودور الجيش التونسي منذ بداية الاحتجاجات إلى غاية فرار بن علي خارج البلاد، مع مناقشة الأسباب والعوامل وراء موقفه من الحراك الشعبي.

نشرت وحدات الجيش لأول مرة في محافظتي سيدي بوزيد والقصرين في 09 يناير 2011، بهدف حماية المؤسسات العامة، مثل مقار المحافظات والبلديات، حيث أدى الأسلوب القمعي، الذي اعتمدته قوات الأمن وقوات مكافحة الشغب إلى حصول مناوشات، للمرة الأولى، بين الجيش وقوات مكافحة الشغب في مدينة الرقاب، في محافظة سيدي بوزيد، حيث هددت وحدات الجيش بإطلاق النار على وحدات الشرطة التي كانت تطارد المواطنين العزل⁽²⁾، بعد أن حاول هؤلاء الاحتماء بقوات الجيش، ولا يعتقد أن هذا التصرف جاء نتيجة أوامر واضحة من قبل القيادة العسكرية بقدر ما يعتبر تصرفا فرديا مرتبطا بتقييم آني للوضع الميداني من قبل قيادة هذه الوحدات⁽³⁾، ولعل هذا الموقف التاريخي للمؤسسة العسكرية وأفرادها، كان له أثر إيجابي على الشعب التونسي، فقد حظيت المؤسسة العسكرية التونسية باحترام وتقدير الشعب بعدما شكلت سدا منيعا ضد الأجهزة الأمنية التي هاجمت المتظاهرين.

1- أحمد عبيدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 225.

2- هنري العويط، مرجع سبق ذكره، ص 250.

3- احمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 344.

ليتوسع انتشار الجيش في العاصمة تونس، وحرصت القيادة على عدم الزج بوحدة مدرعة كي لا يحصل إطلاق نار وإصابات، بدا واضحا أن الجيش التونسي رفض الانحياز إلى جانب النظام الممثل بقوات الشرطة، والتزم الحياد حفاظا على تماسكه وعلى استقرار البلاد⁽¹⁾، وفي إطار قراءة موازين القوى للوحدات المنتشرة في العاصمة وتفوقها في الفترة ما بين الثاني عشر إلى الرابع عشر من يناير 2011، فالملاحظ أن الحرس الوطني كان له تفوق نوعي واضح نتيجة لنوعية الأسلحة الثقيلة التي كانت بجوزته قواته والتي كانت توفر لها القدرة السلسلة على الحركة والمناورة وقوة النيران العالية، إذا أضفنا إلى كل ذلك قوات الأمن الرئاسي التي كانت بدورها مدججة بأسلحة نوعية ومازالت في تلك اللحظة متماسكة وتخضع مباشرة لبن علي عن طريق مدير الأمن الرئاسي "علي السرياطي"، فإنه يصبح واضحا أن السلطة السياسية رتبت أوراقها بطريقة لا تمكن الجيش من أخذ أي مبادرة من شأنها أن تهدد أمن واستمرارية النظام، كما أن الأوامر التي صدرت في الثالث عشر يناير على وحدات الجيش المنتشرة في العاصمة بالانسحاب لا يمكن أن تقرأ إلا من زاوية الذي سيطر على العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية على مدى ثلاثة وعشرين سنة من حكم بن علي والتي جعلت هذه اللحظة قمة الارتباك والارتجال في صناعة القرار السياسي تجاه الدور المطلوب من المؤسسة العسكرية، وقد بقي الوضع الميداني على حاله إلى حدود ليلة من الرابع عشر يناير حيث بدأت قوات الجيش وخاصة منها الوحدات المدرعة من دبابات ومصفحات وناقلات جند في أخذ مواقعها بنسق سرية داخل العاصمة تونس وضواحيها مما رجح من جديد كفة ميزان القوى لمصلحة المؤسسة العسكرية⁽²⁾، وفي هذا الإطار يمكن القول أن المهام الملقاة على المؤسسة العسكرية التونسية إبان الحراك الشعبي، جعلت القيادة السياسية متخوفة من الدور الذي ستلعبه المؤسسة العسكرية في الأيام المقبلة، ما جعلها تقوم بإصدار تعليمات تتضمن بالانسحاب وحدات الجيش المنتشرة في العاصمة.

ولعل رفض الجيش إطلاق النار على المتظاهرين بناء على أوامر الجنرال عمار، جاءت من منطلق الأخلاق المهنية للجيش والقواعد الرسمية القائمة للعمل، حيث اعتبر المتظاهرين التونسيين أن

¹-هنرى العويط، مرجع سبق ذكره، ص 250.

²- أحمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 344، 345.

الجيش هو رمزا للشعب⁽¹⁾، بعد التعليمات التي أصدرها الفريق عمار للقيادات العسكرية بعدم استعمال السلاح وفتح النار في كل الحالات إلا بعد مراجعة القيادة ومهما كانت الوضعية على الميدان، وأوضح أن استعمال السلاح يخضع دائما إلى تعليمات من القيادة تكون واضحة وصارمة، ويتدرب عليها المكلفون بتنفيذها ويتحمل تبعاتها من أصدرها وفي صورة مخالفتها يتحمل تبعاتها من خالفها وفي كل الحالات تتدخل القيادات لتصويب التصرفات ميدانيا ولعل هذه التعليمات التي تم إصدارها كانت وراء العديد من الإشاعات التي لاحقت الفريق الأول رشيد عمار خاصة عبر صفحات الفيسبوك حول رفضه تطبيق تعليمات الرئيس واستقالته وموته وغيرها، وقد كان لهذه التعليمات صدها الإيجابي كما أشرنا سابقا فقد ثبت أن العناصر العسكرية المتمركزة في الشارع لم تطلق أي رصاصة⁽²⁾، ولعل هذا الأمر يقودنا للبحث عن الأسباب التي أملت على الجيش التونسي القيام بهذا الموقف، فقد ردها بعض الباحثين إلى: ⁽³⁾

- علاقة الفتور بين المؤسسة العسكرية ورئيس الجمهورية الذي عمل على تهميشها وتقديم أجهزة الأمن عليها.

- تسارع الأحداث والحركة الشعبية بحيث تجاوزت في وقت قصير قدرات الجيش على كبحها بالوسائل المقبولة في حفظ الأمن والنظام، أي الهراوات والدروع والغازات المسيلة للدموع، وهو ما مسموح به في تفريق التظاهرات والجموع.

- بقاء الحراك الشعبي سليم بشكل تام، ما جرد الجيش من أية ذريعة تحملها وتجزئ له اللجوء إلى الأسلحة النارية.

- اقتناع الجيش بأحقية المطالب الشعبية المتمثلة برفض الفساد والإقصاء والاستئثار، ثم مراقبة الجيش للحركة ووقوفه على حقيقة أنها تشمل شرائح واسعة من الشعب، ولا يمكن وصف حركتهم بالتمرد والفوضى، بل إنها انتفاضة شعب تقارب في تصنيفها الثورات على حد ما.

¹ - Chris Townsend, *op.cit*, p7.

² - اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات، مرجع سبق ذكره، ص 594.

³ - أحمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 226.

- خشية الجيش التونسي من اندلاع أعمال قتال والتسبب بنشوء حركات مسلحة تعقد الأمور وتبرر التدخل الأجنبي، وخاصة أن الغرب كان مستعدا لإرسال القوى التي تحمي بن علي إذا وجدت البيئة المناسبة للتدخل.

بصفة عامة إن امتناع الجيش التونسي عن قمع الشعب، لأن هويته متمركزة على الدفاع عن الحدود، ولا تتضمن القمع الداخلي كدور مسموح أن يلعبه، وعلاوة على ذلك، لم تكن النخبة العسكرية مندججة مع شبكات المحسوبية للنظام، ما يعني أن ليست لديها المصلحة في بقائها، وأخيرا لم يكن متوقعا من الضباط المتوسطين والصغار أن يرتكبوا مذبحه بحق المدنيين لمصلحة النظام، حيث لا كراهية مشتركة، أو يرتبطوا فكريا بزین العابدين بن علي، بعيدا عن كونه تجسيدا حيا لنموذج، كما كان جمال عبد الناصر في مصر لكثير من جنوده وأبناء بلده، كان بن علي مستبدا فاسدا قليل الاحترام كقائد بين الجنود والمدنيين على حد سواء، كما لا يمكنه تصوير نفسه كزعيم طائفي يعتمد مستقبل مجموعته على بقائه على قيد الحياة، فقد كانت تونس بلدا متجانسا جدا لزین العابدين بن علي لينشئ أتباعا على أساس من تضامن الجماعة وباختصار فإن نخبة الجيش التونسي لم يكن لديها الحافز لإنقاذ بن علي وحتى لم تكن هذه الحالة، فإن النتيجة لن تكون مختلفة لأن كبار الضباط ليس لديهم القدرة على المحافظة على الوضع الراهن، وهم يعرفون كم كان مرؤوسوهم غرباء ونافرين من الرئيس السابق، ففي اللحظة التي نشر فيها رشيد عمار رئيس أركان الجيش قواته في شوارع تونس، تحدد مصير النظام، أصبح المنفى هو الخيار الأخير المتبقي لبن علي⁽¹⁾.

وعلى إثر إقلاع طائرة بن علي قامت المؤسسة العسكرية بإعلان مطار تونس قرطاج الدولي منطقة عسكرية وإغلاق المجال الجوي التونسي لمنع أفراد عائلات بن علي والطرابلسي وأركان النظام المتهاوي من مغادرة البلاد، لكن التحدي الأكبر الذي واجهه الجيش بعد إيقاف مدير الأمن الرئاسي هو عمليات القنص والقتل والسلب والنهب التي تسببت فيها بعض الأجهزة الأمنية وبقايا الحزب الحکام، ومع انهيار المنظومة الأمنية التي حکم بها بن علي تونس على مدى عقدين من الزمن، قام الجيش بالتعاون مع لجان أحياء محلية في استرجاع الأمن تدريجيا خاصة بعد المواجهات التي امتدت على عدة أيام بين القوات الخاصة للجيش وبقايا الحرس الرئاسي، وقد تمكنت القوات الخاصة من

¹ - هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 35، 36.

تحييد جهاز الأمن الرئاسي على الرغم من التسليح الجيد الذي كان يتمتع به هذا الأخير⁽¹⁾، وبعد أن تخلى الجيش عن بن علي وفراره من تونس، بدأ فصل جديد في تاريخ البلاد، يشارك الجيش في كتابته، ولم يبدأ هذا الجيش الثورة، وإنما سمح لها بالحدوث، هل كان الجيش يملك خيارا في هذه المسألة؟ نعم، فلو امتثل الجيش لأوامر الرئيس لاتبعت تونس النمط نفسه الذي حدث في اليمن، أو في ليبيا، ولو وقعت مذبحة من دون شك، وما كان لأحد أن يكون قادرا على التنبؤ بالنتيجة، في الأيام التي أعقبت 14 يناير 2011، ارتفعت شعبية الجيش لأنه انتشر في أنحاء البلاد كلها لضمان سلامة المواطنين، وتبع المسلحين الموالين للرئيس المخلوع، واعتقل عصابات اللصوص، وأصبح الجنرال عمار بطلا حتى قبل فرار بن علي، وتآخى جنوده مع المتظاهرين، وتبادلوا العناق، والزهور، مع أبناء الشعب، ومنع الجنود الشرطة من مهاجمة الشباب في كثير من الأحيان⁽²⁾، وهذا ما جعل العديد من الباحثين يعتبرون، أن موقف الجيش كان له دور حاسم في هروب بن علي خاصة بعد رفض الجيش إطلاق النار على المتظاهرين.

وفي الأخير يمكن القول أن رأس النظام لم يتمكن من الاعتماد على الجيش في قمع الحراك الشعبي، لأنه اعتمد على آله الاستخبارية، ولأنه أدرك أن الجيش غير مؤهل أصلا لكي يقوم بوظيفة أمنية داخلية، والأهم من ذلك أن نظام بن علي لم يكن يدرك أن هذا الحراك سيؤدي إلى نهايته، فقد ظن أن هذا الحراك ما هو إلا تكرارا لحركات شعبية سابقة نجح في قمعها ووضع حد لطموحاتها، لذلك ظل دور المؤسسة العسكرية التونسية إبان الحراك محافظة على دورها الطبيعي، فقامت بحفظ الأمن وحراسة المؤسسات والمنشآت العامة، بن علي الذي أهمل المؤسسة العسكرية لصالح العناية البالغة لأجهزة الأمن والاستخبارات التي منحت كافة الامتيازات والتسهيلات، دون أن تطل مؤسسة العسكرية، دفع ثمن غطرسته واعتماده على المؤسسة الأمنية في قمع انتفاضة الشعب التونسي الأمر الذي أدى بعد مرور أسابيع محدودة في انطلاق هذا الحراك، إلى أن تنتقل المؤسسة العسكرية من الحياد إلى الانحياز لهذا الحراك⁽³⁾، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الجيش التونسي كان له دور إيجابي

1- احمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 346.

2- يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سبق ذكره، ص 78.

3- هاني حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 53.

في هذا الحراك، حيث قام بالدفاع عن الشعب واستعداد الوضع الأمني في البلاد، وعاد إلى ثكناته، ممهدا الطريق للمدنيين لإدارة تونس في مرحلة ما بعد بن علي.

المطلب الثالث: القوى المدنية الفاعلة في الحراك الشعبي التونسي:

1-الاتحاد العام التونسي للشغل:

تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل (20 من يناير/كانون الثاني 1946) في ظل النظام الاستعماري الفرنسي، وفي خضم النضال الوطني التونسي كان تعبيرا عن الهوية الوطنية العربية الإسلامية للعمال بالفكر والساعد، كما لم يقتصر نضال الاتحاد العام منذ التأسيس على البعد الاجتماعي المطلبي، بل انخرط مباشرة في النضال الوطني العام، وأثر في أشكاله، بل حتى في خطابه (مطالبه)، ما يعني أن الاتحاد كان طرفا أساسيا في الحراك السياسي الوطني العام، وتجدد ذلك في المشاركة في أول مؤتمر وطني، الذي كان أول لقاء بين جميع الأطراف السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية في تونس، رفع فيه لأول مرة شعار الاستقلال، وانطلاقا من ذلك ناضل الاتحاد العام التونسي للشغل -جنبنا إلى جنب- مع الحركة الوطنية التونسية، وأدمج النضال الوطني والنضال المطلبي النقابي، ولم يفصل بينهما على عكس رغبة النقابات الفرنسية وإدارة الحماية، اللذان حاربا هذا التوجه بكل الطرق، وهو ما أدى لاحقا إلى اغتيال الأمين العام المؤسس للاتحاد فرحات حشاد من قبل منظمة إرهابية ذات علاقة بالإدارة الاستعمارية⁽¹⁾.

يعد الاتحاد التونسي للشغل من أقدم وأعرق مؤسسات المجتمع في تونس، ذات تاريخ عريق ومؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تونس⁽²⁾، ويعتبر من أقوى المنظمات النقابية في البلاد إذ يصل عدد المنتسبين إليه نحو نصف مليون منخرط، يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية، الخاصة والعمومية، ومن مختلف الشرائح الاجتماعية (من عمال وموظفين وتقنيين وأطباء ورجال التعليم...) بالإضافة إلى المتقاعدين وتنتشر في هياكل الاتحاد في مختلف أنحاء البلاد في القرى والمدن الصغرى والكبرى، يتمتع الاتحاد بمصدقية واسعة لدى أغلب أفراد المجتمع، كما تنشط هياكله المختلفة كل التيارات والأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة التونسية، ومنذ وصول بن علي إلى السلطة تحاشى هذا الأخير الاصطدام مع المركزية النقابية في الوقت الذي عملت الأجهزة من أجل

¹ عبد اللطيف الحناشي، خيارات الاتحاد العام التونسي للشغل بعد المؤتمر، تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2017، ص 3.

² العربي صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

اختراق المنظمة والسيطرة على توجهاتها ومن أبرز دلائل على ذلك دعم قيادة الاتحاد لترشيح بن علي للرئاسة في عدة مناسبات والاتفاق معها على الزيادة في الأجور كل ثلاث سنوات، الأمر الذي اعتبره قطاع واسع من النقابيين تجميدا للنضال النقابي وعرقلة لنجاعته⁽¹⁾.

لكن بعد اندلاع الاحتجاجات مباشرة بعد 17 ديسمبر 2010 كانت قيادة الاتحاد لعام التونسي للشغل خارج الحراك الثوري، بل كانت ضده، تؤكد ذلك مقابلة أمينه العام عبد السلام جراد للمخلوع يوم 13 يناير 2011، عندما خرج النقابيون الثوريون ومن معهم من ساحة محمد علي لتحدي قوات بن علي في شارع بورقيبة تبرأ منهم كذلك المكتب التنفيذي، لكن أيضا هنالك قيادات وسطى وقاعدية وقطاعات نقابية كانت معادية لسياسة التهاون تلك، بل لموقف التورط، مع بن علي وبالخصوص قطاعات التعليم والصحة والبريد، وبالفعل لم تكن القيادة النقابية محكمة السيطرة على النقابيين، إذ كان المئات منهم عشرات النقابات ما تمليه عليهم ضمائرهم فحسب، كان هؤلاء المناضلون في أغلبهم من مجموعات اليسار، ويقفون وراء الاحتجاجات الكبرى حتى قبل اندلاع الحراك مع احتراق البوعزيزي، ولعل انتفاضة الرديف سنة 2008 والتي استنشد فيها أربعة شبان وحوكم العشرات من محرّيكها، وقادها نقابيون يساريون أبرزهم عدنان الحاجي والصحفي اليساري الفاهم بوكدوس⁽²⁾، يمكن اعتبارها أنها كانت ممهدة أيضا للحراك الشعبي الذي عرفته تونس، والتي شجعت أغلب النقابيين المحليين للانضمام إليه.

حيث صدر أول بيان لمكتبه التنفيذي في 21 ديسمبر 2010 أكد فيه على عدد من النقاط، أهمها الحق في الشغل وضرورة اجتناب الحلول الأمنية، داعيا السلطة السياسية إلى إشراكه في حل المشاكل من منطلق تشاوري ومؤكدا على عفوية الأحداث، وتبعاً لذلك فإنه ومن خلال بيانات الاتحاد العام التونسي ممثلاً في الهيئة المركزية في هذه الفترة تبين أن دوره خارج الحراك الاحتجاجي وليس في حضمه، لكن بداية النقلة النوعية في موقف الاتحاد العام التونسي للشغل رسمياً اتضحت مع بيان الهيئة الإدارية في 4 يناير 2011 حيث بدأ الخطاب يخرج من التلميح إلى التصريح في مستوى المضامين، متماهياً بذلك مع طلبات الجهات ولكن ليس مع حراكها، حيث دعا إلى كسر الطوق حول تدخل الاتحاد في الشأن العام إلى جانب دعوته لإجراء إصلاحات سياسية مع تأكيده على

¹ - أحمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 212، 213.

² - أحمد خميس كامل، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 79.

دور الإعلام غير أن بيان 11 يناير 2011 تطور إلى مستوى المضامين والمعاجم، إذ صرح صلبه الاتحاد بضرورة إنهاء المحاصرة الأمنية إلى جانب بعض المطالب النوعية التي تتناسب مع هذه المرحلة، من بينها إقرار حق الهياكل الجهوية في الدخول بالحراك الاجتماعي الذي أتى بـ 14 يناير 2011 مع تمسك المنظمة العمالية بدورها الوطني في دعم الجهات والأسر المتضررة⁽¹⁾.

فالالاتحاد العام التونسي للشغل لم يدعو للتظاهر ضد النظام وإنما أقر فقط بحق الهياكل النقابية الجهوية في الانخراط في الحراك الاجتماعي أن هي رأت ذلك، وإن كان للخطاب الرسمي المكتوب جانب توثيقي إيجابي فإن له مزالق، فهو لم يستطع أن يواكب الحراك الاحتجاجي، ولم يوثق جميع مواقف الاتحاد إذ اعتمد في كثير من الأحيان الجانب الشفوي، إلا أنه يمكن القول أن دور الاتحاد العام للشغل شهد نقلة نوعية في تطور الأحداث الزمنية من دور المحاييد إلى دور المساند للحراك، التي أدت لهروب الرئيس المخلوع مما فتح المجال أمام بدء عملية الانتقال الديمقراطي⁽²⁾.

وعليه يمكن القول أن الاتحاد العام التونسي للشغل كان أبرز الفاعلين في الحراك الشعبي، على الرغم أن مواقف القيادة المركزية كانت بداية الحراك محايدة، إلا أنه وفي وقت لاحق مع تطور الأحداث انضمت إلى صفوف المؤيدين لمطالب المتظاهرين، ويمكن تفسير هذا الدور انطلاقاً من كون الاتحاد العام أكبر التنظيمات المجتمع المدني في تونس من حيث عدد المنخرطين فيه من جميع القطاعات وأكثرها تنظيماً كذلك، كما أن الدور التاريخي الذي لعبته في الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها تونس خلال العقود الماضية، حولته أن يكون له دوراً مؤثراً في البلاد أثناء وبعد الحراك.

2- الأحزاب والمجموعات السياسية:

يتفق كل المتابعين للشأن التونسي أن الحراك الشعبي الذي عرفته تونس منذ يوم 17 ديسمبر 2010، وانتهت برحيل رأس النظام التونسي زين العابدين بن علي مساء يوم 14 يناير 2011 كان الحراك من دون قيادة سياسية موجهة وفاعلة، كما يذهب هؤلاء إلى أن الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية قد فاجأها الحديث وتجاوزها، وبالتالي لم تكن على علاقة مباشرة بالاحتجاجات والثورة، في حين يرى قطاع آخر من المختصين أن الأحزاب والتنظيمات التونسية هي مكونات عريقة ساهمت بقدر أو بآخر في اندلاع الاحتجاجات في تونس ومساراتها المختلفة لكن

¹ - عفيفة المناعي، الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي، مبادرة الإصلاح العربي، يناير 2016، ص 5.

² - المرجع نفسه، ص 5، 6.

دون قيادتها فعليا⁽¹⁾، وعلى العموم تنقسم الأحزاب السياسية في تونس قبل الحراك الشعبي إلى أحزاب الديكور الموالية لبن علي والتي استلمها باقتطاعها مناصب في مجلس النواب وابتياح الذمم قيادتها برشي وامتيازات متنوعة، كما كان معروفا وكشفته لجنة تقصي الحقائق لاحقا، وهناك أحزاب معترف بها لكن مضيق عليها وآخذة مسافة مع بن علي ونظامه القمعي، وهي حزب التجديد (الحزب الشيوعي سابقا)، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، والحزب الديمقراطي التقدمي.⁽²⁾

وإذا كانت أحزاب الديكور جرفها انهيال النظام الحاكم كما جرف عن راعيها عند هروبه، فإن الأحزاب الأخرى نظرا لعدم استيعابها عمق الحركة الاحتجاجية وإرادة الجماهير المحتجة في القطع مع النظام ولو كانت عبرت عن شجبها لاستعمال القوة أو حتى شارك العديد من مناضليها في الحراك الشعبي، إضافة إلى هذه الأحزاب القانونية، كانت تنشط في تونس كذلك قبل 14 يناير 2011، مجموعات من التنظيمات السياسية غير المعترف بها تعارض النظام، في نظام متسامح معه فحسب، وكان الأنشطة منها هي المنضوية إلى التيار اليساري الماركسي وأهمها وأقدمها "حزب العمال الشيوعي التونسي"، ثم حركة "الوطنيون الديمقراطيون" يقودها المحامي شكري بلعيد وحزب العمال الوطني الديمقراطي، أما القوميون العرب فكانوا تيارات من البعثيين والناصريين، أما الإسلاميون فكانوا شبه غائبين عن الساحة السياسية والاحتجاجية قبل 14 يناير لأن جل قيادتهم كانت إما في المهجر أو مراقبة وممنوعة من النشاط أو في السجن⁽³⁾.

3- الشباب:

لقد أكدت الانتفاضات العربية الإقصاء السياسي لكثير من الشباب الذين حرّموا من التأثير على السياسات العامة التي تؤثر على حياتهم، فمواطنو المنطقة العربية بشكل عام والشباب بشكل خاص ممثلون بشكل ضئيل في الحياة العامة، ونتيجة لذلك، لم تجد سياسات تنمية الشباب طريقها إلى جداول أعمال الحكومات العربية وصناع السياسات، وتمثل الاحتجاجات الأخيرة المستوحاة من

1- أحمد مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

2- أحمد خميس كامل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 83.

3- أحمد خميس كامل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 83، 84.

الشباب والحركات الثورية تعبيرا عن إحباط والتهميش الذي يعيشه⁽¹⁾، وفي الواقع فإن السكان في المنطقة العربية هم من الشباب نسبيا، مع وجود أغلبية في العديد من البلدان دون سن 25 عاما، حيث ثلث سكان المنطقة العربية دون سن الخامسة عشرة، وخمس السكان هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سن، وعلى النقيض من ذلك، لا يمثل الشباب في البلدان المتقدمة سوى 13% من السكان، ويمثل الشباب 20% من السكان في مصر وسوريا، مقابل 15% في البحرين، و 21% في الجزائر، و 22% في الأردن، وفي الواقع، فإن أعداد الأطفال والشباب في المنطقة العربية مرتفعة بشكل دائم، ففي الفترة ما بين عامي 1980 و 2010، زاد عدد الشباب في البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية بأكثر من الضعف وبلغ 46%⁽²⁾، أما بالنسبة لتونس فالمجتمع التونسي يتميز بأنه مجتمع فتي حيث تبلغ نسبة الشباب في الفئة العمرية 15-39 سنة ما يقارب 43.7% وهذا العنفوان والقوة الفتية كان المحرك الرئيس للتغيير، فالحراك التونسي عبر عن مرحلة تغيير جديد في حياة الشعب التونسي، وهذا التغيير لا يمكن أن يتحقق بدون وجود هذه العناصر الفتية المحركة لطاقت المجتمع، وكانت النسبة الأكبر من شهداء التظاهرات والاحتجاجات من هذه الفئة، كما شكلت هذه العناصر غالبية الفئة التي خرجت إلى الشوارع للتظاهر، والغالبية التي تصدت لقوات البوليس، والتي زحفت إلى العاصمة وحاصرت قصر قرطاج يوم الجمعة 2011/01/14، واستمرت بالتظاهر وأسقطت محاولات الالتفاف عن مطالب المحتجين⁽³⁾.

إن فئة الشباب في تونس، لعبت دورا مركزيا وفاعلا مهما في الحراك، لهذا اعتبر العديد من الباحثين أن هذا الحراك هو حراك شبابي بالدرجة الأولى، خاصة أن هذه الفئة في المنطقة العربية عامة وفي تونس خاصة، تعاني التهميش والإقصاء بسبب تراكم العديد من العراقيل التي تجعل من مسألة اندماج الشباب ومساهمته في المجتمع عملية صعبة ومتعثرة، وترتبط نوعية العراقيل بطبيعة ذات بعد سياسي وأخرى اقتصادية واجتماعية.

1 - *United Nations Development programme, Arab Human Development Report 2016: youth and the prospects for human development in a changing reality, New York, 2016, p22.*

2 - *Cedric Chokeir, Social Inclusion, Democracy and youth in the Arab Region, Beirut Office, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2013, p10.*

³ - العربي صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24.

4-المحامون:

كان لهيئة المحامين دور مميز في النضال الوطني والديمقراطي وكانت الهيئات منحازة دوماً إلى قضايا الشعب وقضايا الأمة والقضايا العادلة في العالم، ولم تتردد الهيئة في التنديد بالمحاكمات الجائرة ضد الناشطين السياسيين أو النقابيين والدفاع عن حقوقهم، وحقهم في محاكمة عادلة... كما نددت الهيئة بالتعذيب وقمع الحريات ومع جمعية القضاة الشرعيين، ومع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وقضايا الأحزاب الوطنية المناضلة ضد نظام بن علي، لهذا كان للمحاميين دور متميز بل حاسم في الانتفاضة التي اندلعت في البلاد ففي سيدي بوزيد والقصرين تضامن المحامون مع المحتجين وتظاهروا معهم في الشارع وكان الأمر كذلك في مختلف أنحاء البلاد نزلوا في الشارع بزيهم المميز وحاولوا حماية المتظاهرين والمحتجين، وفي بعض الأحيان قادوا المظاهرات، وفي يوم 22 ديسمبر كانوا في شارع باب البنات الذي يضم أهم المحاكم في العاصمة تونس ومقر الهيئة الوطنية للمحاميين ونددوا بصوت عالٍ بالرئيس السابق والعائلة الفاسدة التي كانت تنهب الثورات⁽¹⁾، وكان تدخل قوات الأمن ضد تظاهرتهم يوم 31 ديسمبر 2010 والاعتداء بالضرب على العديد منهم كافياً ليعلموا بالإضراب العام يوم 6 يناير، ومن ذلك الوقت "الروبة السوداء" للمحاميين بارزة في كل تحركات لإسقاط النظام، ولعل أشهر صور ذكريات الحراك الشعبي هي صورة تلك الوقفة للمحاميين صفاً أمام باب وزارة الداخلية الذي كان قبل لحظات يختلف صف من الحرس يوم 14 يناير 2011 في شارع بورقيبة، وكان حضور المحامين بزيهم في المسيرات والوقفات والمصادمات يعطي للشباب والمتظاهرين ثقة ودفعا أكبر، وخصوصاً أن حضورهم يلفظ من عنف البوليس الصاد للمتحرّكين، وكان المحامون فاعلين في كل أشكال مقاومة الاستبداد وقد عقد المحامون في اعتصام القصبة مكتبا في الهواء الطلق في خيمة لشد أزر المعتصمين وحمائيتهم من هجمات البوليس ومليشيات التجمع⁽²⁾، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن دور المحامين وموقعهم في هذا الحراك، ساهم في تنظيم وتفعيل هذا الحراك، كما أعلنوا تضامنهم مع الناشطين السياسيين الذين تعرضوا للاعتقال أو التضييق من قبل السلطة السياسية، وهو ما أعطى دفعة قوية للفئات الأخرى للانخراط والمشاركة في الحراك.

¹ - احمد مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 236.

² - أحمد خميس كامل، مرجع سبق ذكره، ص ص 80، 81.

خلاصة الفصل الثالث:

تأسيسا على ما جاء في هذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

- 01- إخفاق الأنظمة الحاكمة في كل من تونس ومصر وعلى عدة جوانب كارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم المساواة ونقص الحقوق السياسية وتفشي الفساد وتزوير الانتخابات، ساهمت في خروج شعوب هذه الدول للمطالبة بتغيير المنظومة السياسية .
- 02- موقف المؤسسة العسكرية أثناء الحراك الشعبي في كل من تونس ومصر لعب دورا هاما في مسار هذا الحراك الشعبي، ويعتبر هذا الموقف عاملا حاسما في هروب بن علي في تونس وتنحي حسني مبارك عن السلطة في مصر.
- 03- تشابهت أدوار تنظيمات المجتمع المدني في كلا البلدان، حيث لعبت دورا بارزا في مسار الاحتجاجات والمظاهرات.

الفصل الرابع

المؤسسة العسكرية وعملية الانتقال السياسي في مصر وتونس: دراسة في

طبيعة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية 2011-2015

إن التطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها كل من تونس ومصر وبالتحديد خلال المرحلة الانتقالية بعد 2011 كانت المؤسسة العسكرية فيها أحد الأطراف الفاعلة في هذه العملية الانتقالية، ففي مصر تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد وأصبح المؤسسة الفعلية التي تحوز السلطة السياسية وتقود العملية السياسية في البلاد، حيث أشرفت المؤسسة العسكرية على جميع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت بين سنتي 2011 و2012، لتتدخل بعد ذلك عقب الأزمة السياسية التي عرفتها مصر سنة 2013، وتعلن عن خارطة طريق تتضمن عزل الرئيس المنتخب "محمد مرسي" وتعيين رئيس مؤقت للبلاد وتعطيل العمل بالدستور، في حين كان للجيش التونسي دور بارز في تأمين العملية الانتخابية التي عرفتها تونس خاصة بعد تدهور الوضع الأمني بعد الحراك، كما ساهم حياده في الأزمة السياسية التي عرفتها تونس سنة 2013، في إتاحة الفرصة لمختلف القوى والحركات السياسية المدنية على إقامة حوار وطني لإنهاء الأزمة السياسية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على جدلية الديمقراطية والعسكرة في ظل عملية الانتقال السياسي التي مرت بها كل من تونس ومصر، من خلال معالجة دور وموقف المؤسسة العسكرية من بعض قضايا المرحلة الانتقالية ولعل أبرزها الانتخابات التي جرت في كلا البلدين، كما سيتم التعرض إلى دور المؤسسة العسكرية في الأزمة السياسية التي عرفتها كل من تونس ومصر سنة 2013، لنختم الفصل بدراسة مكانة وموقع المؤسسة العسكرية في ظل الدستور الجديد 2014.

المبحث الأول: المدنيون والعسكريون وصراع السلطة في مصر

بعد تنحي "حسني مبارك" عن السلطة، تولت المؤسسة العسكرية إدارة العملية الانتقالية، حيث تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية السلطة التنفيذية والتشريعية، كما أشرفت على كل الخطوات لاستكمال الإطار الدستوري للدولة، من انتخاب أعضاء السلطة التشريعية إلى تأسيس دستور جديد وصولاً إلى انتخاب رئيساً للجمهورية المصرية، لتشهد مصر بعد ذلك انقلاباً عسكرياً مدنيّاً مكتمل الأركان بعد إعلان وزير الدفاع "عبد الفتاح السيسي" وبمشاركة قوى مدنية ودينية، عن خريطة طريق تتضمن عزل الرئيس المنتخب وتعيين رئيس مؤقت للبلاد وتعطيل العمل بالدستور، وذلك عقب الأزمة السياسية التي عرفتھا البلاد في 30 يونيو 2013، لتعيد هذه الأزمة السياسية المؤسسة العسكرية إلى الواجهة السياسية.

المطلب الأول: الإدارة العسكرية للعملية الانتقالية: انفراد المجلس العسكري بالسلطة

تولى الجيش السلطة من خلال المجلس الأعلى للقوات المسلحة، رغم وجود وجهات نظر متباينة وتدمير داخله من قبل الضباط الأقل رتبة فيما يتعلق بسلوك المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهذا الأخير يتصرف بطريقة تقوم على أسلوب الرعاية، لكنه أشار دوماً إلى أنه غير باق في السلطة، بل يفضل أن يعيد السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، رغم عدم إتاحة المجال للمناورة لظهور نظام سياسي بقيادة مدنية، فالجيش لم يحكم في ظل مبارك بل كانت هذه مسؤولية السلطة التنفيذية، وزارة الداخلية وأجهزتها القمعية، فقد تم استبعاد الجيش من السياسة وكان بشكل أساسي دعامة خلفية للنظام يعمل في الظل، غير أنه منذ عام 2011، ظهر بشكل كامل تحت الأضواء، وانصب اهتمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل كل شيء على العودة إلى الاستقرار والحياة الطبيعية بحيث تسمح له بالعودة إلى الظل بعيداً عن السياسة⁽¹⁾، وبعدها تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة التنفيذية والتشريعية رحب الكثير من عامة الناس بنقل السلطة إلى الجيش، فضلاً عن القوى السياسية وقوى شباب الثورة، خصوصاً أن موقف الجيش طوال أيام الحراك حشد له تأييداً شعبياً، وهو التأييد الذي جسده الشعار الذي كان يردد في ساحات الاحتجاج "الجيش والشعب يد واحدة"، وكانت القوى السياسية والشبابية تأمل في أن يحمي الجيش مطالب المتظاهرين ويدير المرحلة الانتقالية على

¹ - فيليب دروز فانسان، دور الجيش في التحولات العربية، في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014، ص 139.

نحو يحقق مطالبها، ويسلم السلطة للمدنيين بعد انتهاء المرحلة الانتقالية⁽¹⁾، وكانت بداية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية هو الإعلان عن عدد من الإجراءات التي تحدد معالم المرحلة الانتقالية حين إجراء انتخابات رئاسية في سبتمبر 2011، ولعل أبرزها هو تعطيل العمل بالدستور وتشكيل لجنة تعديل بعض مواده ل يتم الاستفتاء على التعديل في التاسع عشر مارس 2011، وكذلك حل مجلسي الشعب والشورى، والشروع في مكافحة الفساد، وتعديل القوانين المقيدة للحريات⁽²⁾، لكن وجد المجلس الأعلى نفسه في مأزق جوهري، فهو مطالب من القوى السياسية والشبابية برعاية أهداف مطالب المتظاهرين وتفكيك النظام السابق وتيسير التحول الديمقراطي، في حين أنه جزء من النظام السابق، وليس مستعدا لإجراء إعادة هيكلة شاملة للنظام السياسي الذي بناه الجيش في عام 1952، وبناء لمصلحته إلى حد بعيد، فضلا أنه كان قلقا على امتيازاته ونفوذه في المستقبل، كما أن المجلس كان يفتقد رؤية سياسية بديلة لمستقبل مصر، ولم يكن يعي تماما الخريطة السياسية الداخلية ومشكلات البلد الاقتصادية والاجتماعية، كما لم يكن يتمتع بالخبرة الكافية لإدارة شؤون الحكم، لكن المؤكد أنه لم يظهر تصميمًا ولا جدية في تحقيق أهداف المتظاهرين، وحاول طوال الوقت التملص من مطالبها، وبدا أن القرارات التي اتخذها في اتجاه تحقيق بعض أهداف الحراك الشعبي كان يدفع إليها دفعا بعد خروج التظاهرات المنددة بسياساته⁽³⁾.

كان الجيش بلا شك القوة الأهم في العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية بحكم موقعه في السلطة منذ 1952، لكن في حالات الانتقال الناجحة التي كان للجيش دور فيها، اقتصر الجيش في مرحلة الانتقال على تمهيد المشهد السياسي لانتخابات حقيقة، أو تسليم السلطة للمدنيين ليديروا هم المرحلة الانتقالية، كما لم يسيس السياسيون الجيش لا بالتفاهم معه، ولا بالاستقواء به ودعوته إلى الانقلاب على المؤسسات المنتخبة، ما حدث في مصر هو العكس، فلم يصدر عن المجلس ما يثبت أنه فهم أن مصر تمر بحالة انتقال، تستهدف تغيير نمط ممارسة السلطة، وليس مجرد انتخاب رئيس جمهورية جديد ومنه التوريث، ورأى أعضاء بالمجلس العسكري أن العسكريين فقط لديهم القدرة على الحكم، ورأى بعض السياسيين والمتقنين أن الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على خلق التوازن بين

¹ هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن مرجع سبق ذكره، ص 136.

³ هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

القوى السياسية⁽¹⁾، وفي المقابل كانت هناك مخاوف من قبل العديد من الأطراف الفاعلة في المشهد المصري من استلام المجلس العسكري للسلطة الانتقالية، حيث أشار بعض الخبراء أن الجيش المصري مثل غيره، ليس ديمقراطياً، كما أن قاداته معتادون على إصدار الأوامر أكثر من اعتيادهم على التفاوض بشأن حركتهم المقبلة مع من هم تحت إمرتهم، لكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أعلن أنه ملتزم بعملية التحول⁽²⁾.

مارس المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي صلاحيات رئيس الجمهورية، التي تحولها سلطة تعيين الحكومة وإقالتها، فضلاً عن الصلاحيات الاستثنائية الأخرى المستمدة من الحراك، كإصدار "إعلانات دستورية"، وتشريعات لها قوة القانون⁽³⁾، كان بدايتها عندما شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة لجنة دستورية لتعديل بعض مواد دستور 1971، والذي تم تعليقه بعد تنحي مبارك، وقد جرى الاستفتاء على هذه التعديلات في مارس 2011، وبينما تعاملت اللجنة مع بعض أسئلة المرحلة الانتقالية فإنها قد تجاهلت أسئلة أخرى وعلى سبيل المثال، ركزت اللجنة على معايير رمزية لتقليص صلاحيات الرئيس ولكنها لم تتضمن تفاصيل عن نوع النظام الانتخابي كما كانت غامضة بشأن تسلسل المرحلة الانتقالية، وبالإضافة فإن تكوين اللجنة كان مثيراً للجدل فاللجنة التي ترأسها المستشار طارق البشري المعروف بتعاطفه مع الإخوان المسلمين، والتي ضمت في عضويتها المحامي البارز، عضو جماعة الإخوان المسلمين والعضو السابق في مجلس الشعب صبحي صالح، أثارت هذه اللجنة المخاوف في الأوساط العلمانية والثورية من أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين يتآمران سوياً لوضع جدول للمرحلة الانتقالية في صالحهما⁽⁴⁾.

بعدها أعلن المجلس العسكري أنه سيقى 6 أشهر فقط بصفة مؤقتة ثم قام بالاجتماع مع الفاعلين السياسيين وناقش معهم الجدول الزمني للانتخابات البرلمانية التي حددت في يونيو والرئاسة في أغسطس من نفس العام، في 19 مارس 2011 يوم الاستفتاء انقسم المصريين لأول مرة بين موافق يزعم بأن الموافقة تحقق الاستقرار وآخر يرفض التعديلات ولا يكتفي بها بل يرى أن وضع الدستور جديد هو الأولى فيما عرف بـ (الدستور أولاً)، في حين خرجت نتيجة الدستور بـ 77.5 بالمئة نعم،

1- عبد الفتاح ماضي، "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، سياسيات عربية، العدد 18، يناير 2016، ص 65.

2- بولا ميغا، "دور الجيش في الثورتين التونسية والمصرية: حراس الثورة"، مجلة العرب الدولية، العدد 1562، أبريل 2011، ص 20.

3- هنري العويط، مرجع سبق ذكره، ص 39.

4- مركز كارتر، التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011/2012، أتلنتا: مركز كارتر، 2012، ص 9.

وهذا الاستفتاء كان أول خطوة في رسم طريق المرحلة الانتقالية حيث حدد مسارها في البرلمان الذي يختار اللجنة التأسيسية التي تضع الدستور، من ثم صدر الإعلان الدستوري 30 مارس 2011 الذي شمل المواد المستفتي عليها، وبعض مواد من الدستور السابق⁽¹⁾، حتى نوفمبر 2011، كان المجلس الأعلى قد أخفق في وضع جدول زمني محدد لنقل السلطة، وبدلاً من ذلك عكف علي تغيير الخارطة الزمنية كلما قضت الحاجة أو طبقاً لرؤيته الخاصة في 16 فبراير 2011، أعلن رغبته بإكمال العملية الانتقالية بتسليم السلطة بحلول منتصف أغسطس، قبل أن يعدل التاريخ إلى أكتوبر، كما أشار المجلس العسكري إلى أن الانتخابات الرئاسية ستجرى في أغسطس بعد الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في يونيو، ثم وفي 23 مارس 2011، أصدر إعلاناً دستورياً يقول إن "الإجراءات اللازمة لانتخابات مجلسي الشعب والشورى، ستبدأ بعد ستة أشهر، أي حوالي 23 سبتمبر، في حين لم يقل شيئاً حول تاريخ الانتخابات الرئاسية ومنح البرلمان سنة لتشكيل لجنة صياغة الدستور وطرح مسودته على الاستفتاء"⁽²⁾.

الملاحظ أن هذا التمديد للمرحلة الانتقالية، أثار بدوره انقسماً بين القوى المدنية بين من يرى أن هذا التمديد لصالح البلاد وبالتحديد لإعادة بناء المؤسسات السياسية المنهارة ولتجهيز البلاد ثقافياً وسياسياً للممارسة الديمقراطية بمعناها الحقيقي، أما على الجانب الآخر اعتبروا هذا التأخير محاولة من المجلس العسكري لاستمرار في الحكم.

وفقاً لخطة تسليم السلطة، أجريت الانتخابات البرلمانية في 28 نوفمبر 2011، وخوفاً من هيمنة التيارات الإسلامية على وضع الدستور، تم طرح فكرة (المبادئ فوق الدستورية) حيث حاول المجلس العسكري أن يؤمن المبادئ التي تتفق عليها جميع القوى والتي تضمن الحقوق والحريات الغير مختلف عليها لتوضع في الدستور الجديد وشكلت وثيقة الأزهر أحد أهم هذه الإسهامات، الأمر الذي تمخض عنه (وثيقة السلمية) في نوفمبر 2011⁽³⁾، وهي وثيقة مبادئ أساسية للدستور صاغها علي السلمية، نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية والتحول الديمقراطي في حكومة عصام شرف، وشملت منح صلاحيات للقوات المسلحة عدت "فوق الدستور"، ولا سيما بخصوص ميزانية الجيش

¹- نفين محمد توفيق، المرحلة الانتقالية بين مطالب الثورة وأداء النظام، مصر: وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية، 2012، ص 10.

²- international Crisis Group, *lost in transition: the world according to Egypt's S C A F*, **Middle East Report N 121**, 24 April 2012, Brussels, p2.

³- نفين محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 13.

واختصاصاته، قد نصت المادة التاسعة من الوثيقة على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص دون غيره في كل ما يتعلق بالشؤون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقما واحدا ضمن الميزانية العامة للدولة، كما يختص المجلس دون غيره بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره، ورفض الوثيقة مختلف القوى السياسية والثورية التي نظمت حشدا مليونيا، في ميدان التحرير في وسط القاهرة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 للتنديد بالوثيقة والمطالبة بإلغائها وبإنهاء حكم المجلس العسكري وتحديد موعد لانتخابات الرئاسة وتسليم السلطة لحكومة مدنية في موعد أقصاه 30 نيسان/أبريل 2012، ووقف المحاكمات العسكرية للمدنيين والإفراج عن النشطاء المعتقلين، وبعد أن كان "الجيش والشعب يدا واحدة" إبان الحراك الشعبي، أصبح لافتا أنه منذ ذلك اليوم رفعت في ميادين الاحتجاجات وساحتها شعارات مثل "يسقط يسقط حكم العسكر" و "الشعب يريد إسقاط حكم المشير"⁽¹⁾.

بعدها عين المجلس العسكري حكومة تولت إجراء انتخابات لمجلس الشعب، أحرز الإخوان المسلمون، وحزب النور السلفي، الغالبية الساحقة من الأعضاء، لكن المحكمة الدستورية العليا اتخذت قرارا بإلغاء الانتخابات، بسبب العيوب التي شابتها. اعتقل الرئيس مبارك وأولاده، وبعض أعوانه، وأحيلوا إلى المحاكمة، بتهمة الفساد، وإساءة استعمال السلطة، كما أجريت انتخابات رئاسية فاز فيها في دورة الإعادة مرشح الإخوان المسلمون محمد مرسي، بغالبية ضئيلة على الفريق أحمد شفيق، وهو آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، في خطوة مفاجئة، عين محمد مرسي الفريق عبد الفتاح السيسي وزيرا للدفاع، بدلا من المشير طنطاوي، الذي أدار البلاد مدة سنة⁽²⁾، وعلى الرغم من أن المجلس العسكري نجح في إدارة "عمليتين سياسيتين كبيرتين كانتا عماد مؤسسة النظام الجديد: الانتخابات البرلمانية التي جرت في نهاية عام 2011 والانتخابات الرئاسية التي جرت شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو 2012، فقد كان المجلس يملك دوما الضغط على "زر إعادة البدء" إن لم يتفق مع النتائج، بعدما قام بحل البرلمان كما أشرنا سابقا، وبعد فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي، بمنصب الرئاسة، أصدر المجلس قبيل إعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، إعلانا دستوريا مكملا يعطيه الصلاحيات التشريعية المقررة للبرلمان، وحق تشكيل الجمعية الدستورية

¹ - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² - هنري العويط، مرجع سبق ذكره، ص 253.

خلال أسبوع بالتعيين إن حال مانع دون استكمال جمعية كتابة الدستور، وليس هذا فحسب بل إن المجلس، خص نفسه بمقتضى الإعلان ذاته، بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد فترة خدمتهم، كما اشترط موافقة المجلس العسكري على قرار رئيس الجمهورية بإعلان الحرب، وأضاف أيضا شرط موافقة المجلس العسكري على قرار الرئيس باشتراك القوات المسلحة في مهمات حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية في الدولة في أوقات الاضطرابات، وكذلك منح الإعلان حق الضبطية القضائية (اعتقال المدنيين) للشرطة العسكرية، وهكذا مثل الإعلان "انقلابا عسكريا بصيغة قانونية"، وهذا ما عبرت عنه القوى السياسية والثورية في اجتماع فيرمونت في 22 حزيران يونيو 2012، بين محمد مرسي والقوى الوطنية، إذ أعلنت أن الإعلان يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس (المقبل) صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية⁽¹⁾.

يمكن القول أن هذا الإعلان الدستوري جاء ارتباطا بنهاية المرحلة الانتقالية بوصول رئيس منتخب للحكم ومن جهة أخرى هناك تخوف لدى المجلس العسكري على أن يهدد الرئيس الجديد مصالح ونفوذ هذه المؤسسة في الدولة المصرية. الأمر الذي ساهم في تعميق الخلاف والصراع بين المجلس العسكري والقوى المدنية خاصة مع الرئيس الجديد بسبب احتكار المجلس جميع صلاحيات الرئيس والتي كانت له تداعيات سلبية على العملية السياسية في البلاد، وعموما كشف الأداء السياسي للمجلس العسكري خلال المرحلة الانتقالية عن العديد من الأخطاء شابت هذه المرحلة والتي يمكن إجمالها في بعض العناصر، أبرزها ما يلي:

1- احتكار السلطة لتحديد الترتيبات الانتقالية:

كان المجلس العسكري يصر بعناد تام على احتكار السلطة لتحديد الترتيبات الانتقالية وتسلسلها وجدولها الزمني، فقد رفض أن يحدو حدو نظيره الجيش التونسي، الذي ترك مهام تخطيط العملية الانتقالية وإدارتها بعد هروب الرئيس زين العابدين بن علي في كانون الثاني/يناير 2011، إلى "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، المؤلفة كليا من المدنيين في المقابل أجاب المجلس العسكري لمخاوريه من المدنيين الذي اقترحوا ترتيبا مماثلا بعد إطاحة مبارك، "نحن نعمل على هذا النحو، لا نعمل من خلال لجان مدنية عسكرية مختلطة" لكن تبين أن إدارة المجلس العسكري للعملية الانتقالية في مصر تتسم بالفوضى، إذ شوش المجلس على

¹- هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 59، 60.

العملية الدستورية، وأخر التشريعات التي تحتاج إليها البلاد جدا، وتدخل بطريقة مزاجية في الإدارة المالية، كما فشل في إصلاح وزراه الداخلية وإعادة العمل الشرطي، مع أن هذا كان أحد المجالات التي كان يمكن أن يحقق فيها تقدما حقيقيا⁽¹⁾، كما حاول الجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى غاية انتخاب مجلس الشعب الذي استرد سلطة التشريع من المجلس العسكري، وفي الفترة التي انفرد فيها الجيش برسم السياسات العامة، لم يعر مطالب القوى الثورية اهتماما، بل أصدر قانونا لتجريم بعض حالات الاعتصام والإضراب يوم الخميس الواقع في 24 مارس 2011، وسط اعتراضات حقوقية عليه، كما قام بتعديل قانون الأحزاب يوم 28 مارس 2011، وشدد أحكام قانون العقوبات، وأجرى تعديلات في قيادات المؤسسات الصحافية القومية، ثم قام المجلس العسكري بإصدار إعلان دستوري 25 سبتمبر 2011 لتحسين مجلس الشعب إزاء الطعن في عدم دستوريته، وهذا من خلال تضمين نظام الانتخابات في الإعلان الدستوري، واختتم سلطة التشريع بتعديل قانون تنظيم الأزهر وإصدار في يوم انعقاد الجلسة الأولى لمجلس الشعب، إلا أنه أعطى تاريخا سابقا له هو 19 يناير، أي قبل انعقاد المجلس بأيام معدودة، وهذا يشير تمسك المجلس العسكري بسلطة التشريع حتى آخر لحظة إلى أن تسلمها مجلس الشعب المنتخب في 21 يناير 2012⁽²⁾، وبالتالي شكلت هذه الإجراءات تهديدا لمسار الانتقال إلى الديمقراطية، وتتعارض مع شروط التحول الديمقراطي.

2- قمع المتظاهرين بالقوة السلاح:

لم يستطع الجيش المحافظة على نقاوة صورته ورصيد شعبيته لدى الشعب، ففي وقت امتنع فيه عن استخدام القوة ضد المتظاهرين إبان الحراك الشعبي ضد نظام مبارك، نجده كشر أنيابه خلال أقل من شهر من إطاحة مبارك، وسقط عدد من القتلى خلال المواجهات العنيفة بين الجيش والمتظاهرين خلال العام الأول بعد تنحي مبارك، كما حصل في حوادث ماسبيرو (9-25 تشرين الثاني/ نوفمبر) وحوادث مجلس الوزراء (16 كانون الأول/ديسمبر)، وكان مشهد سجل إحدى المظاهرات وتعريتها (التي أطلق عليها الناشطون لقب "ست البنات" تكريما لها)، خلال حوادث مجلس الوزراء، أسوء مشهد في تاريخ العسكري، وأصبح رمزا لقمع الجيش⁽³⁾، ويوضح الشكل رقم (4) ذلك، وعليه

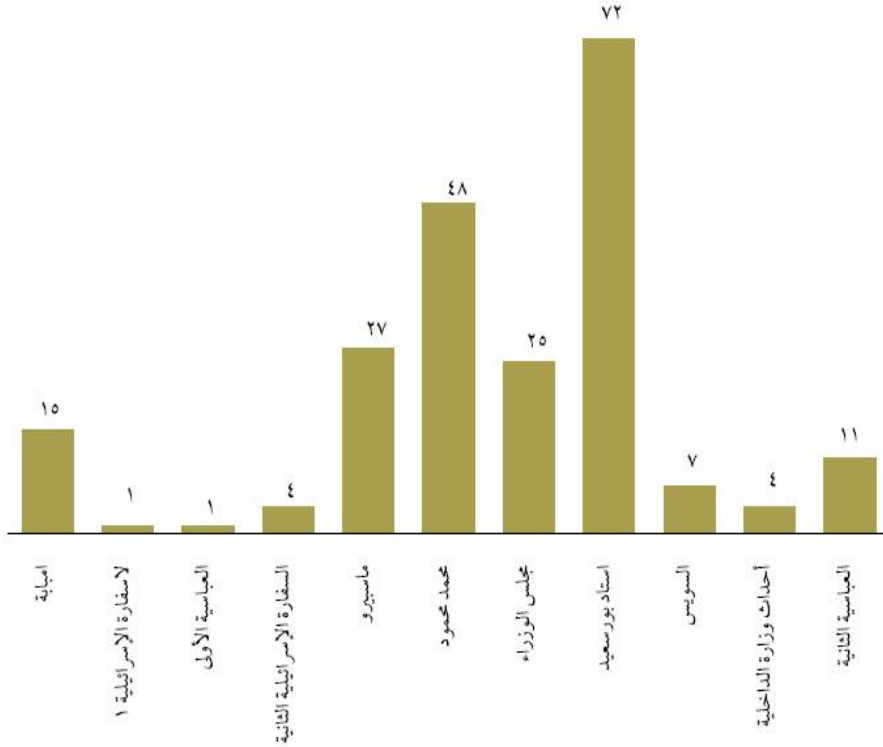
¹ - يزيد صايغ، مرجع سبق ذكره، ص ص 10،9.

² - أحمد عبد ربه، العلاقات المدنية-العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الصادرة عن مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، 2013، ص ص 158، 159.

³ - هاني سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 58.

فالمجلس العسكري انتهج أسلوب النظام السابق في استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين ما أدى إلى سقوط مئات المتظاهرين، وهذه إشارة على ارتباك المجلس العسكري في إدارته لشؤون البلاد.

الشكل رقم (04): يوضح أحداث العنف في فترة الحكم المجلس العسكري.



المصدر: مروة فكري، المؤسسات الأمنية والحراك الثوري في مصر. سياسات عربية، العدد 4، سبتمبر 2013، ص 53

3-البطء في الاستجابة للمطالب الشعبية والتحرك تحت ضغط المظاهرات:

كان هناك تلكؤ في تنفيذ مطالب المتظاهرين من قبل المجلس العسكري، وبالتحديد مطالبته بتطهير مؤسسات الدولة ومحكمة رؤوس النظام السابق، ويمكننا القول أن الجيش تلاعب بالقوى المدنية، ولم يحقق مطالبهم، بل كان ينتظر وصول غضب الجماهير إلى أوجه ليقدّم على تنفيذ أحد مطالب الحراك الشعبي كي يمتص هذا الغضب، فعلى سبيل المثال، أقيمت حكومة شفيق يوم الخميس 3 آذار/مارس 2011 فتحوّلت جمعة 4 آذار/مارس من تظاهرة تحت عنوان "الشعب يريد إسقاط باقي النظام"، وكانت تهدف بالأساس إلى إقالة شفيق⁽¹⁾.

¹ - أحمد عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 150.

4-تشكل الوصاية العسكرية:

كان فرض شكل من أشكال الوصاية أمراً مرجحاً على الدوام، فمنذ تولي المجلس العسكرية إدارة المرحلة الانتقالية، حاول البحث عن وسائل يعوض بها خسارة شبكة العلاقات الشخصية والتفاهات غير الرسمية التي أمنت جمهورية الضباط في ظل حكم مبارك، ولعل هذا ما يفسر سلسلة المحاولات التي يقوم بها المجلس العسكري لتحويل السلطات التي تولاها في شباط/فبراير 2011 إلى مبادئ "فوق دستورية"، من شأنها إضفاء الطابع المؤسسي الثابت على امتيازاته وحصانته، ضمن ترتيبات رسمية، ووضعها بشكل فوق الدولة المصرية، وكان أيضاً محاولات الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري في 17 حزيران/يونيو 2015 الذي تم التطرق إليه سابقاً، إضافة إلى ذلك جاء الإعلان الدستوري المكمل على الفور في أعقاب القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية العليا، التي يرأسها قاض عسكري سابق عينه مبارك في عام 2009 باعتبار انتخاب ثلث أعضاء البرلمان غير قانوني وقانون الانتخابات الجديد الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2011 غير دستوري، على ذلك أصدر المجلس العسكري مرسوماً إضافياً أمر بجل البرلمان برمته، وبذلك ألغى الإعلان الصادر عن المجلس العسكري كل شيء أنجز تقريباً خلال الأشهر الستة عشر السابقة من المرحلة الانتقالية، وهكذا فرض المجلس العسكري من جانب واحد مرحلة انتقالية ثانية⁽¹⁾.

من العرض السابق يلاحظ أن هذه المرحلة شابتها العديد من الأخطاء والسلبيات التي بدورها كان لها تأثير سلبي على إدارة شؤون البلاد، فعندما تسلم المجلس العسكري إدارة المرحلة الانتقالية كانت مصر تعرف انفلاتاً أمنياً ووضعاً اقتصادياً سيئاً بعد الحراك الشعبي، ومن خلال المؤشرات الأولى لحكم المجلس العسكري، بدا أن القرارات التي يتخذها تعكس انفراداً بالسلطة، الأمر الذي ساهم في تعميق الخلاف والصراع بينه وبين القوى السياسية المدنية في معالجة العديد من القضايا الرئيسية التي تحدد معالم النظام السياسي الجديد، خاصة أن المجلس العسكري كان لا يملك خطة سياسية متكاملة للعملية الانتقالية، واتخذ العديد من القرارات دون حوار مع القوى المدنية، وتعديله المتكرر في الخطة الزمنية لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، في المقابل ذلك يلاحظ كذلك غياب مبادرة شاملة تعبر عن اتفاق القوى المدنية فيما بينها على ضوابط وآليات مؤسسية تنظم هذه

¹ - يزيد صايغ، مرجع سبق ذكره، ص 26، 27.

المرحلة بسبب الاختلافات السياسية، الأمر الذي جعل المؤسسة العسكرية تتحكم في كل القضايا بسهولة خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية وإدارة العملية الانتخابية:

أصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفق الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011 المؤسسة السياسية الأولى التي تحوز السلطة الفعلية في البلاد وتقود العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية بعد أن تسلم ناصيتي التشريع والتنفيذ، وبحسب الإعلان يتولى المجلس العسكري إدارة العملية الانتخابية المتمثلة في انتخابات مجلس الشعب والشورى وانتخاب رئيس الجمهورية، والواقع أن طريقة أداء المؤسسة العسكرية للمرحلة الانتقالية احتلت مساحة هامة من النقاش العام في مصر، وهو نقاش غلبت عليه شكوك وتساؤلات حول حقيقة أهداف الجيش وتوجهاته حيال العملية السياسية بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة، حيث وجهت له جملة من الانتقادات حوله أداءه السياسي وانفراده بصنع القرار وإبداءه نهجا استبداديا في استخدام السلطة التشريعية عبر إصدار سلسلة مراسيم، كان أبرزها قوانين الانتخابات التي جاءت على نقيض الإجماع الوطني بضرورة اعتماد نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة فقط، فيما أصر المجلس العسكري على منح الثلثين للقائمة المغلقة والثلث للانتخاب بالنظام الفردي، وهو الأمر الذي أثار جدلا كبيرا مع قطاع واسع من النخبة، اعتبر أن المجلس العسكري لا يسعى إلا لإنتاج برلمان مفتت ضعيف لن يقدر على إصدار التشريعات اللازمة لإنجاز عملية التحول الديمقراطي ومراقبة ومحاسبة المجلس العسكري، ومن نفس هذه الفئة من الانتقادات، تساءل البعض أيضا: كيف يصح الانتخاب في ظل قانون الطوارئ؟! ولم يعد من الواضح كيف يمكن تجاوز هذه المفارقة المتمثلة في أن جزءا من النظام -وهو عمليا دعامة الأساسية (أي المجلس العسكري)- هو الذي أنيطت به مهمة التحضير لأول انتخابات بعد الحراك، في حين يعلم الجميع أن النخبة العسكرية في مصر تمسك كذلك بقطاع من المقدرات الاقتصادية، ولها بالتالي مصالح تدافع عنها¹، ويمكن القول أن المؤسسة العسكرية أشرفت على ثلاثة دورات انتخابية، انطلاقا من تعديل الدستور لإدارة المرحلة الانتقالية، مروراً بإجراء انتخابات برلمانية، ووصلا إلى

¹ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحديات أمام الانتخابات التشريعية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011، ص 2، 3.

انتخاب رئيس جمهورية على رأس السلطة التنفيذية، ولعل هذه الانتخابات شكلت خطوة هامة لبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة، وممهدة لانتقال مصر لدولة ديمقراطية وليدة.

كانت أول انتخابات يشرف عليها المجلس العسكري هي استفتاء التعديل الدستوري حيث جري الاستفتاء يوم 19 مارس 2011 وقد وافق على التعديلات حوالي 77% من إجمالي عدد الناخبين الذين شاركوا في الاستفتاء، وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء حوالي 41% من إجمالي عدد المواطنين الذين لهم حق التصويت⁽¹⁾، رأى المجلس العسكري أن النتائج مصادقة على وجهة نظره لجهة أن الغالبية العظمى من السكان وقفت إلى جانبه، وبالعكس فإن منتقديه يشكلون مجموعة صغيرة عازمة على إضعاف الجيش أو اغتصاب السلطة بشكل غير شرعي، أحد أعضاء المجلس العسكري قال **"لقد حظيت التوصيات بالموافقة بشكل عام من خلال الاستفتاء، وكان الشعب إلى جانب الجيش"**، قد يكون الأهم من ذلك أن الاستفتاء شكل التحرك الصريح الأول من قبل المجلس العسكري بعيدا عن دوره كمصرف للأعمال واقتراجه من لعب دور سياسي، من حيث أنه وقف إلى جانب إحدى المجموعات ضد مجموعة أخرى، وهذا بدوره أطلق انتقادات قوية من قبل ما يسمى بشباب الثورة، والليبراليين وشرائح من وسائل الإعلام، حيث صور جميع هؤلاء التوصيات على أنها مجرد عملية تجميلية للدستور السلطوي القائم، وعلى نحو مماثل تحدثوا عن صفقة مزعومة بين المجلس العسكري والإسلاميين لإجراء انتخابات مبكرة، في وقت كان الإسلاميون أكثر استعدادا لها⁽²⁾.

بعد أن تم الاستفتاء بـ"نعم" على التعديلات الدستورية، وجد المجلس الأعلى للقوات المسلحة نفسه في ورطة حقيقة، فدستور 1971 تم تعطيله، وفي الوقت نفسه جرى تعديل بعض موادته وكانت المشكلة أن المواد المعدلة لا تكفي، لإدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية، حيث أنها تعالج عددا محدودا من القضايا، كما أن إحياء العمل بدستور مع تعديلاته التي استفتي عليها الشعب لم يكن ممكنا، بسبب وجود معارضة قوية من قبل مختلف القوى المدنية باعتباره شكل ركيزة لاستبدال نظام "مبارك"، وللخروج من هذا المأزق، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة، على عجل، ومن دون إجراء

¹ - أحمد عبيدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 350.

² - مجموعة الأزمات الدولية، ضياع المرحلة الانتقالية: العال طبقا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، تقرير الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا 121، بروكسل، 24 أبريل 2012، ص 3.

أي حوار وطني حقيقي، مع القوى المدنية، ضم عدد من مواد الدستور المعطل إلى المواد التي جرى استفتاء الشعب على تعديلها وإصدارها مجتمعة في شكل إعلان دستوري مؤقت في 30 مارس 2011، وقد جسد هذا الإعلان، الذي أصبح المرجعية الدستورية للمرحلة الانتقالية، حالة الارتباك في إدارة هذه المرحلة من قبل المجلس الأعلى لقوات المسلحة⁽¹⁾ كما تضمن الإعلان الدستوري مواد خلافية، صارت في ما بعد مجالاً للتنازع وكثرة التفسيرات والتأويلات من قبل القوى المدنية، فالمادة 28 التي تحصن قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية دستورياً، كانت مثار خلاف حاد⁽²⁾، إن هذه الخطأ الذي وقع فيه المجلس العسكري في هذا الإطار، يثبت عدم الوعي الكافي للمؤسسة العسكرية بإدارة العملية السياسية والانتخابية، بالإضافة إلى أن هناك مواد أصدرها في الإعلان الدستوري لم يتم الاستفتاء عنها ولم يؤخذ رأي الشعب فيها، ومن دون إشراك الفواعل الأخرى، وهذا يعتبر انقلاب على الاستفتاء الذي جرى في 19 مارس 2011.

بخصوص الانتخابات البرلمانية وتنظيمها، أصدر المجلس العسكري في مارس 2011، العديد من المواد القانونية لتنظيم العملية الانتخابية، كان أبرزها المادة (4) التي تحظر مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل، والمادة (32) التي تنص على أن يشكل مجلس الشعب عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضواً، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، والمادة (33) التي تنص على أن يتولى مجلس الشعب فور انتخابه سلطة التشريع، ويقرر السياسة العامة للدولة، الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة⁽³⁾، لكن تم تأجيل الانتخابات البرلمانية وتمديد الإجراءات على مدى عدة أشهر من أواخر أيلول/سبتمبر (بداية تقديم طلبات الترشح لمجلس الشعب) إلى أواخر شباط/فبراير 2012 (الجولة الأخيرة من التصويت لمجلس الشورى)، وزعم أن الهدف هو منح الجماعات غير الإسلامية وقتاً إضافياً لتنظيم نفسها والقيام بحملاتها، مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات البرلمانية (كان من المزمع أن يبدأ التصويت في 28 تشرين الثاني/نوفمبر)، بدأ المجلس العسكري تساوره شكوك إضافية حول خارطة الطريق التي وضعها في البداية، حيث كان

1- أحمد عبيدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 351.

2- أحمد عبيدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 351-352.

3- مركز الجزيرة للدراسات، البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية 2011، مرجع سبق ذكره، ص 2.

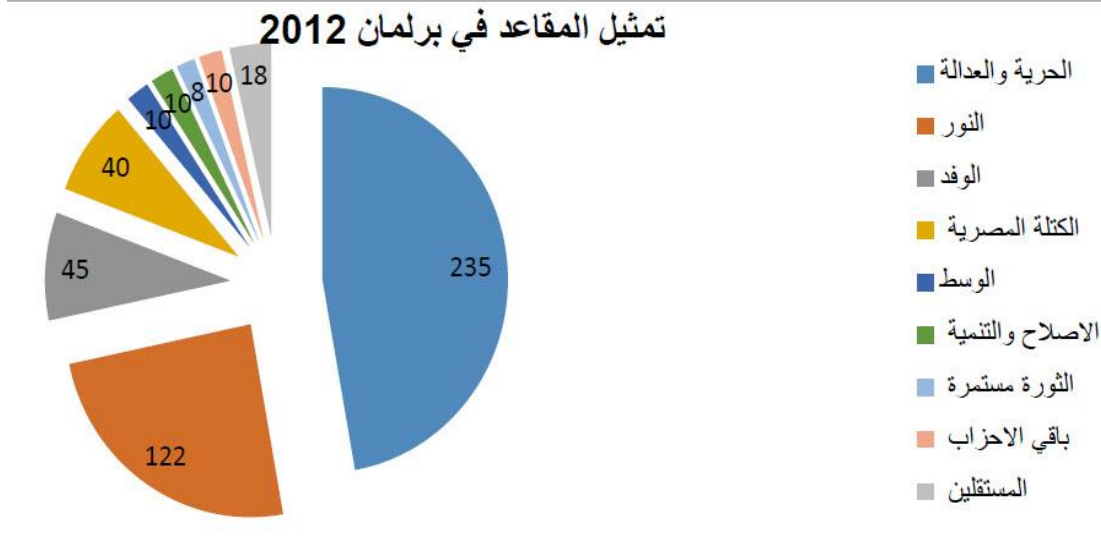
يخشى من مواجهة برلمان يهيمن عليه الإسلاميون وسيسيطر على عملية كتابة الدستور، بالفعل، ورغم أنه أطال الخط الزمني للانتخابات، فإن المجلس العسكري كان قد احتفظ بالتتابع الأساسي لخطواته، طبقاً للمادة 60 من إعلانه، فإن الانتخابات البرلمانية تسبق كتابة الدستور، وأن البرلمان يتمتع بالمسؤولية الإجمالية عن اختيار لجنة صياغة الدستور، لواء متقاعد " قال يحدث هذا تمديد الفترة الانتقالية جزئياً لأن المجلس العسكري يدرك الخطأ الإعلان الدستوري الذي وضع الانتخابات قبل الدستور، المجلس العسكري بحمل المسؤولية لمستشاريه، وقد كان معظمهم من الإخوان المسلمين، ربما أرادوا ضمان فوز سريع للجماعة وفرصة كتابة الدستور جديد، كان هدف المجلس العسكري حينذاك تهدئة الشارع، وبما أن الإخوان هم الأكثر تنظيماً وعدداً، فقد كان من الطبيعي أن يشعر المجلس بأنه ينبغي أن تكون لهم الكلمة الأولى في الموضوع"⁽¹⁾.

جرت الانتخابات البرلمانية نهاية عام 2011 ومطلع عام 2012 لأول مرة بدون الحزب الوطني الديمقراطي الذي حل بحكم قضائي في أبريل 2011، وأسفرت عن فوز جماعة الإخوان المسلمين وحدها بأكثرية 37% من مقاعد مجلس الشعب البالغة 498 مقعداً منتخباً، وكان مجموع ما فاز به التحالف الديمقراطي الذي يرأسه الإخوان 38%، أما تحالف النور، الذي ضم الأحزاب السلفية بزعامة حزب النور، فقد فاز بـ 21% وإذا أضيف إلى ذلك المقاعد 10 التي حصل عليها حزب الوسط، فإن التيار الإسلامي يكون قد حصد 358 مقعداً بنسبة 60% ما شكل أغلبية مريحة له في هذا البرلمان، أما نتائج مجلس الشورى البالغ 180 مقعداً، فكانت الأغلبية فيه لجماعة الإخوان المسلمين وحدها 57% كما حصد حزب النور 25.6% وبذلك يكون التيار الإسلامي قد نال نحو 83% من المقاعد⁽²⁾، وفي ما يلي تمثيل المقاعد في البرلمان ومجلس الشورى.

¹ - مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 3، 4.

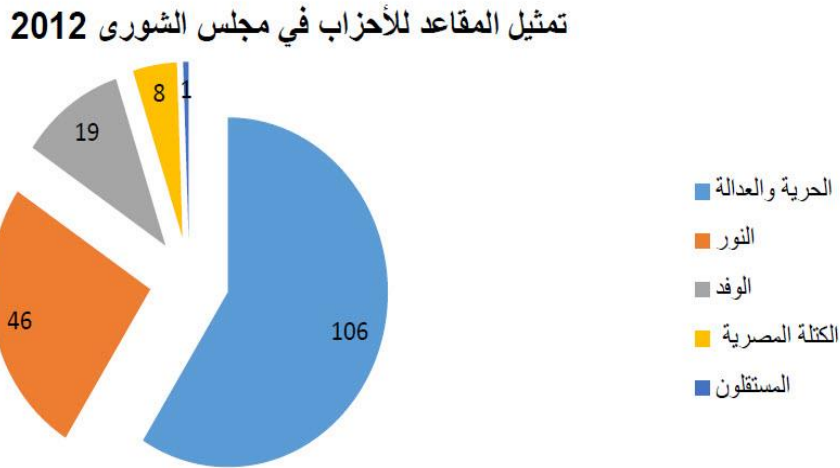
² - الشبكة العربية للديمقراطية للانتخابات، تقرير حول الإصلاح الانتخابي في مصر ودور المجتمع المدني، لبنان، أيلول سبتمبر 2015، ص 16.

الشكل رقم (05): تمثيل مقاعد البرلمان 2012



المصدر: داليا زيادة، مرجع سبق ذكره، ص 19

الشكل رقم (6): تمثيل مقاعد للأحزاب في مجلس الشورى



المصدر: داليا زيادة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ثم جاءت الانتخابات الرئاسية وكان إقبال المصريين على المشاركة في الانتخابات الرئاسية لعام 2012، طامحين إلى إنهاء المرحلة الانتقالية التي طالت أكثر من المتوقع والمخطط له، حيث تم إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية في يومي 23-24/5/2012، والتي لم يستطع أي من المرشحين لثلاثة عشر حسم المعركة لصالحه⁽¹⁾، ثم جرت جولة الإعادة بين "محمد مرسي"، مرشح

¹ - نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص

حزب الحرية والعدالة، و"أحمد شفيق"، آخر رئيس وزراء في عهد "مبارك"، وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات نتيجة الانتخابات الرئاسية، فوز "محمد مرسي" بعد حصوله على نسبة 51.73% من إجمالي الأصوات عدد الأصوات، بينما حصل "أحمد شفيق" على نسبة 48.27%، وجاءت النتيجة الرسمية للجولة الأولى والثانية كما يوضحها الجدول رقم (13).

الجدول رقم (12): النتيجة الرسمية للجولة الأولى والثانية للانتخابات الرئاسية 2012

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية	
د. محمد مرسي	5764952	24,8%	المرحلة الأولى
الفريق أحمد شفيق	5505327	23,7%	
حمدين صباحي	4820273	20,7%	
د. عبدالمنعم أبو الفتوح	4065239	17,5%	
عمرو موسى	2588850	11%	
د. محمد سليم العوا	235374	1%	
مرشحو اليسار (خالد علي- أبو العز الحريري- هشام البسطويسى)	203335	0,8%	
آخرون (محمود حسام - محمد عيسى حسام خير الله - عبدالله الأشعل)	82166	0,5%	مرحلة الإعادة
د. محمد مرسي	13230131	51,73%	
الفريق أحمد شفيق	12347380	48,27%	

المصدر: عمار أحمد فايد، مصر: تأرجح الموازين بين الثورة والنظام القديم، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 15 يوليو 2012، ص4.

الملاحظ في هذه النتائج أن هناك تقارب بين المرشحين المتنافسين، حيث فاز محمد مرسي بفارق بسيط، وهو يؤشر على شفافية ونزاهة هذه الانتخابات وتعبيرها عن إرادة الناخبين، على عكس ما كان سابقاً، حيث كانت تشير النتائج دوماً بفوز "حسني مبارك" بفارق كبير ويصل حتى 95%.

وبعد مرور ساعات قليلة على بدء عملية فرز الأصوات في الانتخابات الرئاسية قام المجلس العسكري مساء يوم 17 يونيو 2012، بإصدار إعلان دستوري مكمل، والذي ينص على تقاسم السلطة بين الرئيس والمجلس العسكري، بالإضافة إلى استحواد المجلس على السلطة التشريعية

بالكامل، فضلا عن النص الحصري على اختصاص المجلس العسكري بكل شؤون الجيش، كما أعطى نفسه حق إعادة تعيين أعضاء الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور إذا ما تعثرت الجمعية الموجودة في ذلك الوقت والمنتخبة من مجلس الشعب المنحل، وأضاف في إحدى مواده على إلزام الرئيس بأداء اليمين الدستورية أمام محكمة الدستورية العليا في حالة غياب البرلمان المنحل⁽¹⁾، وهو ما يعني أن الرئيس لن يستلم كامل صلاحياته على رأس السلطة التنفيذية، بعدما استحوذ عليها المجلس العسكري، وعلى السلطة التشريعية ولعل هذا القرار من شأنه أن يؤسس لدولة عسكرية، خاصة النص المتعلق باختصاص المجلس العسكري بكل شؤون الجيش، على خلاف ما كان مخطط له في خارطة الطريق في بناء دولة مدنية ديمقراطية تخضع فيها المؤسسة العسكرية للسيطرة المدنية.

وبعد عام من تنصيب محمد مرسي رئيسا للبلاد، وعقب الأزمة السياسية التي عرفتها مصر في جوان 2013 سيتم التطرق إليها لاحقا من هذه الدراسة، قررت قيادة الجيش في 1 يوليو 2013، التدخل وألقت بيانا على الشعب تمهل فيه كل القوى السياسية بما فيها مؤسسة الرئاسة 48 ساعة للوصول لحلول ترضي جميع الأطراف، وفي 3 يوليو 2013، ألقى الفريق أول عبد الفتاح السيسي بيانا آخر بعد اجتماع مع عدد من القوى السياسية أعلن فيه عزل محمد مرسي وحكومته، وعين رئيس المحكمة الدستورية العليا "عدلي منصور" رئيسا مؤقتا للبلاد لإدارة مرحلة انتقالية جديدة، وتضمن البيان تعديل الدستور قم إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وفق خط واضح⁽²⁾.

في الأخير يمكن القول أن المؤسسة العسكرية نجحت في إتمام عمليات الاقتراع التي جرت بين عامي 2011-2012 سواء البرلمانية أو الرئاسية، حيث هيئت لها كل الظروف للسير الحسن للعملية الانتخابية، وأسفرت نتائجها عن حصول الأحزاب الإسلامية على الأغلبية في البرلمان وانتخاب أحد قادتها على رأس الدولة، لكن المؤسسة العسكرية أجهضت هذه العملية الانتخابية برمتها عندما أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، تعليق العمل بالدستور الذي تم الاستفتاء عنه من قبل الشعب، كما تم حل مجلس الشورى المنتخب، الذي يعتبر الجهاز التشريعي الممثل للشعب والوحيد في البلاد وعزل الرئيس المنتخب، كل هذه الإجراءات تلغي جميع الاستحقاقات الانتخابية التي جرت عقب تنحي

¹ - رجب السيد عزالدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

² - داليا زيادة، التقرير السنوي للتحول الديمقراطي في الوطن العربي لسنة 2013، مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2014، ص

مبارك عن السلطة سنة 2011، لتصبح القوة العسكرية الآلية الوحيدة لانتقال السلطة في مصر وليس الانتخابات.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية المصرية والأزمة السياسية 2013:

في أواخر العام 2012 أصدر الرئيس محمد مرسي إعلانا دستوريا تضمن ست مواد، نصت على إقالة النائب العام، وإعادة التحقيقات والمحاکمات في جرائم القتل المتظاهرين كل من تولى منصبا سياسيا أو تنفيذيا في ظل النظام السابق، ومنع حل الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، وتحسين قرارات رئيس الجمهورية وجعلها نهائية ونافاذة ولا يمكن طلب وقف تنفيذها أمام أي جهة قضائية، أثار الإعلان الدستوري ما يشبه انتفاضة حشدت لها أغلب تيارات المعارضة، في عدد من ميادين مصر وطالبت هذه القوى بإلغاء الإعلان الدستوري، واتهمت الرئيس بـ"الدكتاتورية"، وقوبلت بتظاهرات حاشدة مؤيدة للرئيس المصري أمام جامعة القاهرة، ودخلت البلاد في أزمة سياسية طاحنة⁽¹⁾، بعد أشهر من هذا الإعلان دخلت البلاد في تظاهرات حاشدة عرفت بمظاهرات 30 يونيو، تفاوتت التقديرات بشأن حجمها، بعد تمهيد وتعبئة وإعداد على مدى عدة أشهر، حيث جاءت نداءات حملة تمرد، وهي حملة شعبية باسم "تمرد" لجمع توقيعات من المواطنين للمطالبة بإسقاط الرئيس "محمد مرسي" وإقامة انتخابات رئاسية مبكرة⁽²⁾، ولعل جذور هذه الأزمة السياسية تعود إلى ما قبل 30 يونيو، وهي نتيجة طبيعة لإخفاق الحكومات المتعاقبة منذ تنحية الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في 11 فبراير 2011 في إجراء إصلاحات فعلية وعميقة في منظومة الأمن والعدالة في مصر، والتي وصمت أداء أجهزة الدولة على مدى عقود من السلطوية، بل إن هذه الحكومات، وعلى الرغم من اختلافاتها الجذرية، قد اجتمعت بشكل أو بآخر إلى نفس المنظومة السلطوية من القوانين والممارسات القمعية والتمييزية وتوظيفها لصالح أغراضها الحزبية أو السياسية الضيقة، ليستمر التوتر السياسي في التصاعد حتى وصل ذروته يوم 30 يونيو، عندما خرجت مظاهرات عارمة كافة محافظات الجمهورية مطالبة الرئيس مرسي بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة لتختتم بذلك أسابيع من تعبئة شعبية واسعة رفعت نفس الشعار، وفي اليوم التالي أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانا

¹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير"، تحليل سياسات، الصادرة عن مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2012، ص1.

² نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص169.

أذاعته أجهزة الإعلام⁽¹⁾، تمهل فيه الجميع 48 ساعة كفرصة أخيرة لتحمل أعباء الظرف التاريخي الذي يمر به الوطن وتضمن البيان العديد من النقاط أهمها: (2)

- في حال عدم تحقيق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة، فسوف يكون لزاما عليها استنادا لمسؤوليتها الوطنية والتاريخية واحترما لمطالب الشعب، أن تعلن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها وبمشاركة جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة.

- أن الساحة المصرية يوم 30 يونيو 2013، شهدت مظاهرات وخروجا لشعب مصر العظيم ليعبر عن رأيه وإرادته بشكل سلمي وحضاري غير مسبق.

- أن القوات المسلحة لن تكون طرفا في دائرة السياسة أو الحكم ولا ترضى أن تخرج من دورها المرسوم لها في الفكر الديمقراطي الأصيل النابع من إرادة الشعب.

- أن الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها البلاد.

- لقد استشعرت القوات المسلحة مبكرا خطورة الظرف الراهن وما تحمله طياته من مطالب الشعب المصري، ولذلك فقد سبق أن حددت مهلة أسبوع لجميع القوى السياسية بالبلاد للتوافق والخروج من الأزمة، إلا أن هذا الأسبوع مضى دون ظهور أي بادرة أو رد فعل، وهو ما أدى إلى خروج الشعب بتصميم وإصرار وبكامل حرته على هذا النحو الباهر الذي أثار الإعجاب والتقدير والاهتمام على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

وبعد انتهاء مهلة 48 ساعة وفي 30 يوليو 2013، ألقى الجنرال عبد الفتاح السياسي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، ألقى كلمته محاطا بأرفع شخصيتين دينيتين في البلاد، شيخ الأزهر، وبطريك الكنيسة القبطية، وعدد من كبار ضباط الجيش، والدكتور محمد البرادعي عن جبهة الإنقاذ، واثنين من نشطي حركة تمرد، التي كانت دعت لمظاهرات 30 يونيو/ حزيران ضد الرئيس مرسي، ورئيس حزب النور السلفي، وقد جاء الإعلان الذي تلاه الجنرال محملا بوعود العودة إلى مسار ديمقراطي، يفسح المجال لكافة القوى السياسية، كما أعلن خارطة طريق⁽³⁾، تضمنت تعطيل

¹ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أسابيع القتل: عنف الدولة والافتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في مصر صيف 2013. تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في مصر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014، ص 11.

² نور الدين، حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 170.

³ نور الدين، حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 170.

بالعمل بالدستور بشكل مؤقت على أن يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار "عدلى منصور" أمام الجمعية العمومية للمحكمة، وشملت الخارطة أيضا إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا، إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية، لحين انتخاب رئيس جديد، على أن يكون للرئيس المؤقت سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية، وتم الاتفاق على تشكيل حكومة، تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الانتقالية، مع تشكيل لجنة لمراجعة التعديلات الدستورية المفتوحة على الدستور بعد تعطيله مؤقتا⁽¹⁾، بعد هذه الإجراءات انقسم المجتمع المصري بين مؤيد ومعارض لقرارات 3 يوليو، كما اختلفت السياسة في توصيف ما حدث هل هو انقلاب عسكري أم تعبيرا عن إرادة الشعب؟ فهناك من رأى أن إزاحة رئيس وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية يعتبر انقلاب على الشرعية وعلى النقيض تماما يرى آخرون أن ما حدث هو اختيار للشعب، كما انقسم الشارع المصري حول قرارات التي أعلنها وزير الدفاع، وفقا للموقع السياسي لكل طرف من أطراف الأزمة في مصر، ما بين ادعاء أن هذه الخطوة التي قام بها وزير الدفاع "انقلاب عسكري"، وهو ما يؤكد أنصار الرئيس المعزول، وبين من يعتبر هذه القرارات "تعبيرا عن إرادة الشعب المصري الذي خرج في مظاهرات 30 يونيو" وهو ما تتمسك به المؤسسة العسكرية والجماعات المؤيدة لها، لكن من الناحية الأكاديمية والعلمية لا يوجد اختلاف على أن ما وقع هو انقلاب عسكري مكتمل الأركان، سواء كانت نوايا هذا التدخل صادقة من أجل المرور بالدولة المصرية لبر الأمان أو نوايا أخرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يجوز عزل رئيس منتخب خارج الأطر الديمقراطية والدستورية.

إن الخطوة التي قامت بها المؤسسة العسكرية بعزل الرئيس محمد مرسي والإعلان عن العديد من الإجراءات، هي مخالفة للدستور المصري الجديد، الذي أقر في المبدأ الثامن أن القوات المسلحة "مؤسسة وطنية محترفة محايدة، لا تتدخل في الشأن السياسي، وبناء على هذا المبدأ لا يحق للمؤسسة العسكرية أن تتدخل في الشأن السياسي، أو أن تنحاز إلى طرف سياسي ضد طرف آخر، ولا يحق لوزير الدفاع أن يعزل الرئيس المنتخب الذي يعد، بحسب الدستور في المادة 146 "القائد الأعلى للقوات المسلحة"، كما أن تنصيب رئيس المحكمة الدستورية رئيسا مؤقتا هو إجراء غير قانوني وغير

¹ - حاتم الجهمي، وزير الدفاع: تعطيل الدستور المؤقت واختيار رئيس "الدستورية العليا" رئيسا مؤقتا للبلاد، الشروق، يومية مصرية، العدد 1614، 4 جويلية 2013، ص 3.

دستوري، إذ ينص الدستور المصري في المادة 153، على أنه في حال "خلو منصب رئيس الجمهورية، للاستقالة أو الوفاة أو العجز الدائم، مع تزامن حل مجلس النواب، يحل مجلس الشورى ورئيسه في ما تقدم حالة حل مجلس النواب". ويبدو جلياً، من خلال الرجوع إلى الدستور أن قرار عزل "محمد مرسي" غير شرعي وغير دستوري، وأنه يستند إلى أن القوة الفعلية -وهي المؤسسة العسكرية - مارست سلطة تعسفية غير قانونية⁽¹⁾.

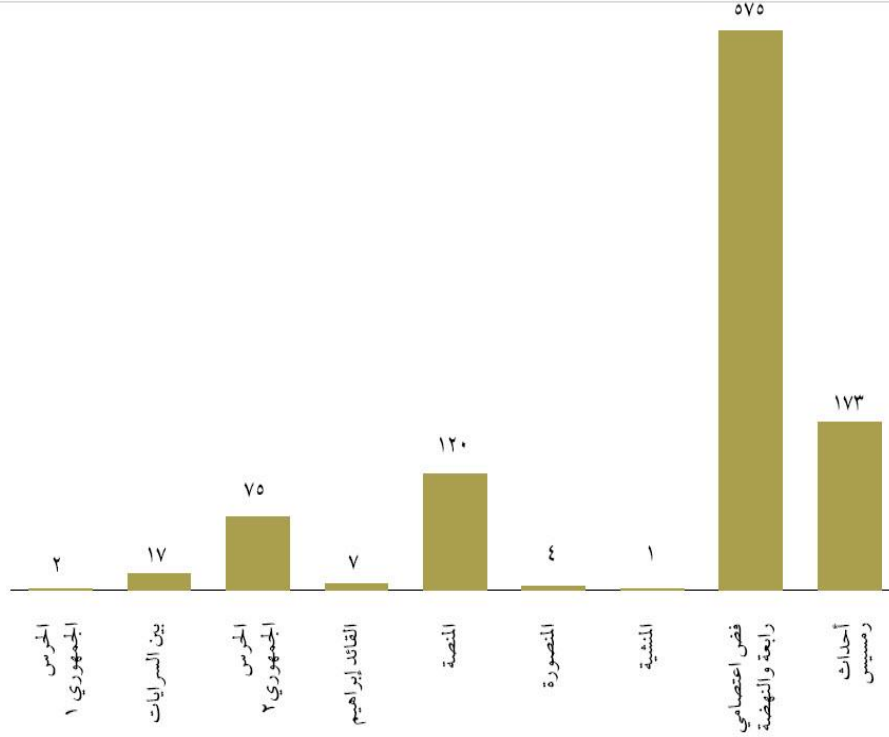
بعد الانقلاب العسكري، وعزل الرئيس المنتخب شهدت مصر منذ ذلك التاريخ عدداً من التطورات ومن أبرزها أحداث الحرس الجمهوري في 8 يوليو، والمنصة في 27 يوليو، وفض الاعتصامين في 14 أغسطس، قم فض مظاهرات رمسيس في 21 أغسطس، والتي راح ضحيتها الآلاف من القتلى والجرحى والمعتقلين، حيث شهدت هذه الأحداث ترتيبات اتخذتها الدولة تتشابه إلى حد كبير مع ترتيبات الحرب والعمليات العسكرية، وهو ما أدى إلى عنف غير مسبوق قابله صمت واضح من قبل معظم النخب السياسية والإعلامية والثقافية المصرية⁽²⁾، حيث جاء في تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش بعد تحقيق استمر لمدة عام كامل بعد الانقلاب العسكري، إلى قيام قوات الجيش والشرطة، على نحو عمدي وممنهج، باستخدام القوة المميته والمفرطة في عمليات حفظ الأمن، مما أدى إلى مقتل متظاهرين، بعد تحقيقات في مواقع الأحداث وبكل موقع من مواقع التظاهر، أثناء وقوع الاعتداءات على المتظاهرين أو بعدها مباشرة، وعلى مقابلات مع أكثر من 200 من الشهود وبينهم متظاهرين وأطباء وعاملون آخرون بالحقل الطبي وصحفيون ومحامون وسكان لمناطق الأحداث، وعلى مراجعة للأدلة المادية ولساعات من مقاطع الفيديو وتصريحات مسؤولين، وعلى هذا الأساس خلصت هذه المنظمة إلى أن عمليات القتل لم تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها ترقى على الأرجح إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، بالنظر إلى اتساع نطاقها وطبيعتها الممنهجة، وكذلك إلى الأدلة التي توحى بأن عمليات القتل كانت جزءاً من سياسة تقضي بالاعتداء على الأشخاص العزل على أسس سياسية، وأشارت أدلة كذلك إلى أن بعض المتظاهرين استخدموا الأسلحة النارية في العديد من تلك المظاهرات، فقد تمكنت المنظمة من التأكد من استخدام المتظاهرين لهذه الأسلحة في عدد قليل من الوقائع، وهو ما لا يبرر الاعتداءات المميته، غير المتناسبة،

¹ - زهير حامدي، انقلاب مصر: مقارنات تاريخية بتجارب أخرى"، مجلة سياسات عربية، الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر 2013، ص 68.

² - قاصد محمود، الأزمة المصرية: إلى أين، الأردن: مركز دراسات الشرق الوسط، 2013، ص 7.

التي تمت عن سبق إصرار وترصد على متظاهرين سلميين في أغلبيتهم الساحقة⁽¹⁾، ويوضح الشكل رقم (07) يبين توزيع أعداد القتلى بعد الانقلاب العسكري.

الشكل رقم (07): توزيع أعداد القتلى بعد الانقلاب العسكري



المصدر: مروة فكري، مرجع سبق ذكره، ص 61.

كما شهدت فترة ما بعد الانقلاب العسكري، التضيق على حرية ممارسة المجتمع المدني لعمله، حيث أدانت محكمة جنايات القاهرة العديد من النشطاء في منظمات المجتمع المدني البالغ عددهم 43 في القضية التمويل الأجنبي، وقد حكمت المحكمة غيايبا على 27 من المتهمين، معظمهم من الأجانب بالسجن لمدة 5 سنوات، كما أمرت المحكمة أيضا بإغلاق مكاتب مؤسسة فريدوم هاوس، والمركز الدولي للصحفيين، والمعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني، ومؤسسة كونراد أديناور، ومصادرة أصولها وممتلكاتها، كما تم حل جمعية الإخوان المسلمين وأصدرت المحكمة بقرار حل جمعيات تنظيم الإخوان المسلمين والمنظمات غير الحكومية التابعة لها وحظر كافة الأنشطة التي كانت تشارك بها، وبأي تنظيم ينشأ عنها، وتنفيذا لهذا الحكم، أحطرت الحكومة البنك المركزي في ديسمبر 2013، بتجميد أموال 1055 جمعية، بعضها مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين،

¹ - هيومن رايتس ووتش، حسب الخطة: مذبح رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر. تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في مصر 2013، الولايات المتحدة الأمريكية: هيومن رايتس ووتش، 2014، ص 01.

والبعض الآخر متعاطف معها⁽¹⁾، أما داخل المؤسسات الإعلامية من صحافة وإعلام مرئي ومسموع، فقد قامت السلطات الأمنية، بانتهاكات غير مسبوقة في غلق القنوات ومصادرة الصحف ومنع بعض البرامج من الظهور، في يوم الأربعاء 3 يوليو 2013، وبعد ساعات من عزل الرئيس "محمد مرسي"، قرر اللواء "محمد إبراهيم" إغلاق جميع القنوات الدينية "الحافظ، الناس، مصر 25"، واستمرار لمسلسل إغلاق القنوات والصحف، داهمت قوات الأمن في 20 أغسطس مقار قناة "العالم" ووكالة الأنباء التركية "إخلاص"، وصودرت معداتها وتم وقف بث وإغلاق قنوات "الجزيرة مباشر مصر" و"اليرموك" و"القدس" و"أحرار 25"⁽²⁾، إن الإجراءات التي قامت بها السلطات الجديدة المدعومة عسكرياً، من فرض قيود مشددة على منظمات المجتمع المدني، إلى انتهاكات في حقوق الإنسان ومرورا بإلغاء جميع الاستحقاقات الانتخابية التي جرت منذ 2011 (عزل الرئيس المنتخب، حل البرلمان، تعطيل الدستور)، كل هذه الممارسات أدت إلى تعثر عملية التحول الديمقراطي وأجهضت الديمقراطية الناشئة التي أتت برئيس مدني، وجهاز تشريعي منتخب ودستور لم يمضي على إقراره عبر استفتاء شعبي سوى بضعة شهور.

ما يمكن قوله أن بعد الانقلاب العسكري الذي قامت به المؤسسة العسكرية بمشاركة بعض القوى المدنية والدينية في 3 يوليو 2013، دخلت مصر مرحلة جديدة اتسمت بالعديد من الأحداث والتطورات منذ ذلك التاريخ، والتي كان لها تأثير على العملية السياسية، كان أبرزها أن المؤسسة العسكرية المصرية اعتبرت نفسها المسؤولة عن حل الأزمات السياسية في البلاد وحكما بين القوى السياسية، انطلاقاً ما تسميه بالدور الوطني وليس الدور السياسي، وهو ما يعني أنها ستتدخل في المستقبل كلما ارتأت أن هناك خطر يهدد البلاد من خلال رؤيتها الخاصة.

المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية المصرية ودستور 2014: قراءة في الصلاحيات والامتيازات

بصفته يشكل أساس الدولة المصرية، يعتبر الدستور وعملية تنفيذه خطوة أساسية نحو تحديد العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية، ولناقشة موقع المؤسسة العسكرية في دستور 2014 لا بد من الإحاطة لتاريخ مصر الدستوري والطريقة التي تم من خلالها تحديد موقع المؤسسة العسكرية أو

¹ - داليا زيادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

² - المرجع نفسه، ص 28.

اقتراحها في الدساتير السابقة، على سبيل المثال حاولت مسودة الدستور المصري لعام 1954 الحد من سيطرة القوات المسلحة، إذ مثل أعضاء الجمعية التأسيسية التي اقترحت هذه المسودة المجتمع المصري على نطاق واسع، وشملت اللجنة شخصيات بارزة في الجيش المصري مثل اللواء أحمد فؤاد صادق وهو القائد العام للقوات المسلحة المصرية في حرب 1948 بين الدول العربية والكيان الصهيوني، كما شملت هذه اللجنة شخصيات فكرية وقانونية وسياسية تحظى باحترام كبير من مختلف الأطياف الاجتماعية والسياسية وقد حظرت مسودة الدستور بشكل قاطع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية واقتضت أيضا أن تقوم الدولة بتثقيف جميع المجندين⁽¹⁾، وفي سنة 2011 وبعد تنحي مبارك عن السلطة كثر الحديث عن وضعية الجيش في الدستور المصري الجديد في أعقاب الدور البارز الذي قامت به المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، وخلال الفترة الانتقالية وتمهيدا لصياغة دستور جديد اقترح البعض وضعية خاصة للمؤسسة العسكرية مقترحا المواد فوق الدستورية بهدف ضمان عدم الانقضاء على الديمقراطية إذا تم استخدام الديمقراطية كوسيلة لاحتكار السلطة والانقضاء على تراث الحركة الوطنية⁽²⁾، فحين اعتبر آخرون أن إدراج مواد تعطي للجيش مكانة خاصة في الدستور المصري الجديد ستمنحه وصاية عسكرية دائمة، ولو تم ذلك، فستكون قدرة السلطات المدنية في المستقبل على وضع السياسات المستقلة وتنفيذها لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تواجه مصر مقيدة وبشدة، وفي هذه الظروف، سوف تعاني أي حكومة منتخبة ديمقراطيا من عدم استقرار مزمن⁽³⁾، ولعل سعي المجلس العسكري لتأمين دور خاص للجيش في الدستور الجديد يعود إلى عدة أسباب منها: ⁽⁴⁾

-ويتعلق السبب الأول برغبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إحياء فكرة تشكيل مجلس أمن قومي، يلعب دور المرجعية العليا لقرارات الدولة الاستراتيجية التي تمس الأمن القومي، وبالرغم من موافقة كافة القوى السياسية على الفكرة إلا أن هناك تباينا بين رؤية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وعدد من القوى السياسية، فالمجلس يتصور أن يشكل العسكريون أكثرية أعضاء مجلس الأمن

1- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2- شيحة عصام، الجيش في الدساتير المصرية، أوراق منتدى البدائل العربي للدراسات، نشر وتوزيع روافد، 2011، ص 14.

3- يزيد صايغ، مرجع سبق ذكره، ص 3.

4- مركز الجزيرة للدراسات، "مصر نحو شهور حاسمة"، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 5 يناير 2012، ص 4-5.

القومي، وأن يترك له في المستقبل تحديد ما هو استراتيجي وأمن قومي، وفي المقابل، تتصور القوى السياسية أن يشكل المسؤولون المدنيون أكثرية أعضاء مجلس الأمن القومي، وأن يرأسه رئيس الجمهورية، وأن يحدد مهامه قانون يسنه مجلس الشعب.

-أما السبب الثاني لا يتعلق بميزانية المؤسسة العسكرية بمطلب المجلس العسكري الحفاظ على سريتها وعدم مناقشة تفاصيلها في مجلس الشعب فحسب، ولكن أيضا وربما هو الأهم، بمطلب القوى السياسية بأن يعلن الجيش حجم المدخولات من شركات الإنتاج والمقاولات والتجارة المدنية التي يمتلكها، والتي لا تضاف عادة إلى الميزانية الكلية للقوات المسلحة، بل إن ثمة توجهات لدعوة الجيش إلى التخلص من هذه الممتلكات وبيعها للقطاع الخاص خلال مدى زمني متوسط.

بخصوص دستور 2014 فقد أدى إلى أبعاد السلطة أكثر عن الأطراف المدنية، وذلك من خلال منحه المؤسسة العسكرية صلاحيات لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر، حتى أنها تجاوزت تلك الممنوحة لها في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وهذا يعود إلى حقيقة أنه تمت صياغة الدستور عندما كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة أعلى سلطة في مصر، ففي ذلك الوقت، لم يكن هناك أي قوة لمعادلة قوة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بما أنه تم حل مجلس النواب في حزيران/يونيو 2012، ومجلس الشورى في تموز/ يوليو 2013، وبالتالي قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتعيين الجمعية الدستورية بنفسه، ولم تضمن الجمعية الدستورية الحفاظ على جميع الصلاحيات الممنوحة للقوات المسلحة في الدستور السابق فحسب، بل أنها وسعت من نطاق هذه الصلاحيات وتحول هذه الصلاحيات الجديدة وزارة الدفاع إلى مؤسسة مستقلة إلى حد كبير تتمتع بسلطات خاصة، بشكل مماثل، يمنح دستور 2014 أيضا سلطات كبيرة للمخابرات العامة المصرية ووزارة الداخلية⁽¹⁾.

بالنسبة لموقع المؤسسة العسكرية في دستور 2014، فقد كان من أكثر القضايا المثيرة للجدل، حيث يكرس الدستور الجديد امتيازات يتمتع بها الجيش المصري منذ قرابة ستة عقود، بل يضيف إليها، ويضمن استمرار الدور المحوري في العملية السياسية المصرية للمؤسسة العسكرية التي كانت وراء

¹ - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

إطاحة الرئيس محمد مرسي⁽¹⁾، ويمكن إدراج السلطات الممنوحة للمؤسسة العسكرية في الدستور الجديد في مسألتين: الاستقلالية المؤسساتية، والحصانة القانونية والحقوق الدستورية.

1- الاستقلالية المؤسساتية:

يمنح دستور 2014 للمؤسسة العسكرية درجة كبيرة من الاستقلالية، تقتضي المادة 201 على سبيل المثال **"أن وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة ويعين من بين ضباطها..."**⁽²⁾، إضافة إلى ذلك تقتضي المادة 234 بموافقة المجلس الأعلى القوات المسلحة على تعيين وزير الدفاع لدورتين رئاسيتين كاملتين⁽³⁾، أي لمدة ثماني سنوات وتوفر هذه التدابير حماية مؤسساتية كبيرة للقوات المسلحة المصرية، ولا يتضمن دستور 2014 أي إشارة إلى الأنشطة الاقتصادية للقوات المسلحة، كما أنه لا يتضمن أي مادة من شأنها أن تنص على الإشراف المدني على القوات المسلحة أو مراقبة وتنظيم عمليات استحواذ القوات المسلحة على أراض أو أصول مدنية أخرى أو التمسك بها أو بيعها، إضافة إلى غياب الإشراف المدني هذا، لا يزال القانون رقم (313) لسنة 1956 يمنع نشر أي أخبار عن القوات المسلحة، ويعزل هذه القوات عن إشراف الشعب، وبالتالي فإن الإطار الدستوري والقانوني المذكور يضع جزءا كبيرا من الاقتصاد المصري خارج سيطرة الدولة، ومثال آخر على الاستقلالية الكبيرة الممنوحة للمؤسسة العسكرية هو حقها في أن يفوق عددها عدد الممثلين المدنيين في مجلس الدفاع الوطني بأغلبية 9 إلى 5، ويشار إلى أن مجلس الدفاع الوطني هو الهيئة التنفيذية القيادية في المسائل العسكرية والأمنية وتقوم مهمته الأساسية على "ضمان أمن الدولة" عبر تحديد "هدفها السياسي العسكري" و"الموافقة على وثيقة التوجيه السياسية العسكرية" وتنسيق تلك الوثيقة مع "السياسات الخارجية" وإعطاء "الأوامر السياسية العسكرية"، ويتمتع مجلس الدفاع الوطني بالحق المحمي دستوريا بمناقشة موازنة القوات المسلحة، والتي يتم إدراجها في وقت لاحق كـمبلغ واحد في الموازنة العامة للدولة⁽⁴⁾، كما جاء في المادة 203 "ينشأ مجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الجمهورية،

¹ نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 197.

² الجمهورية المصرية، دستور 2014، المادة 201.

³ محمد سالم ورانيا ربيع، "هذا دستورنا"..جولة تفقدية بين الأرقام والحروف"، الشروق، يومية مصرية، العدد 1767، 4 ديسمبر 2013، ص 6.

⁴ نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص 198.

وعضوية رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ووزراء الدفاع، والخارجية، والمالية، والداخلية، ورئيس المخابرات العامة، ورئيس أركان الحرب القوات المسلحة، وقادة القوات البحرية، الجوية، والدفاع الجوي، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ومدير إدارة المخابرات الحربية، والاستطلاع، يختص بالنظر في الشؤون الخاصة، بوسائل تأمين البلاد، وسلامتها، ومناقشة موازنة القوات المسلحة، وتدرج رقما واحدا في الموازنة العامة للدولة ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة⁽¹⁾، وفي المقابل، أعطى الدستور مجلس الأمن القومي ذي أغلبية المدنية دورا استشاريا بحتا، وبالتالي يرى العديد من المراقبين أن إنشاء مجلس الأمن القومي هو عبارة عن عملية إلهاء ومحاولة لصرف المدنيين، لأن القرارات الهامة سيتم اتخاذها في مجلس الدفاع الوطني، من قبل الرئيس أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة⁽²⁾.

2- الحصانة القانونية والحقوق الدستورية:

يوسع دستور 2014 من نطاق الحصانة القانونية الممنوحة للمؤسسة العسكرية من خلال المادة 204 "القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة يختص دون غيره في كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباها وأفرادها ومن حكمهم والجرائم المرتكبة من أفراد المخابرات العامة أثناء وبسبب الخدمة، ولا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري إلا في الجرائم التي تمثل اعتداء مباشرا على المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة أو ما في حكمها، أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك، أو معداتها أو مركباتها أو أسلحتها أو ذخائرها أو وثائقها أو أسرارها العسكرية أو أموالها العامة أو المصانع الحربية، أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد، أو الجرائم التي تمثل اعتداء مباشرا على ضباطها أو أفرادها بسبب تأدية أعمال ووظائفهم، ويحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء العسكري الأخرى، وأعضاء القانون العسكري مستقلون غير قابلين للعزل، وتكون لهم كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء السلطة القضائية"⁽³⁾، تسمح هذه المادة بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلى حد لا يتوافق مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة، كما أنها تحمي موظفي الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية ونظرائهم من أي إشراف مدني

¹ - الجمهورية المصرية، دستور 2014، المادة 203.

² - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ - الجمهورية المصرية، دستور 2014، المادة 204.

(سواء أكان قضائي أو برلماني أو غير ذلك)، إضافة إلى ذلك تضع التشريعات الحديثة ضباط الشرطة تحت سلطة القضاء العسكري، مما يؤدي إلى اكتساب الجيش قوة متزايدة في الشؤون القضائية⁽¹⁾. إن سعي المجلس العسكري على تحصين موقعه في النظام السياسي المقبل من خلال العمل على تحويل المؤسسة العسكرية إلى مؤسسة فوق الدستور والقانون، من شأنه أن يقوض العملية الديمقراطية، ويقيد قدرة السلطات المدنية في المستقبل على وضع السياسات المستقلة وتنفيذها، حيث أعطت هذه الوثيقة المؤسسة العسكرية موقع متميز في الدستور الجديد، واستقلالية واسعة والمزيد من الصلاحيات التي تتمثل في تحصين منصب وزير الدفاع لفترتين رئاسيتين، وجعل اختياره من حق المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وليس من اختيار رئيس الجمهورية والسماح للقضاء العسكري بمحاكمة المدنيين، والإبقاء على موازنة القوات المسلحة بعيدة عن الإشراف المدني، وهذا الأمر يعتبر منافي للقيم الديمقراطية التي لا تسمح بمنح أي وضع استثنائي لهذه المؤسسة لأنها مثل سائر المؤسسات الأخرى في الدولة، ولعل هذا الوضع الاستثنائي يضمن استمرار الدور المحوري للجيش في العملية السياسية.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية التونسية وعملية الانتقال السياسي في تونس

كما أشرنا سابقا كان للمؤسسة العسكرية التونسية دور بارز في الحراك الشعبي الذي عرفته تونس، حينما كان موقف الجيش هو الموقف الحاسم في تحديد مسار هذا الحراك بعدما فشلت الأجهزة الأمنية لبن علي في قمع المظاهرات. وبعد رحيل بن علي وفي إطار التحضير للمرحلة المقبلة طرحت عدة تساؤلات كان أبرزها، كيف ستتعامل المؤسسة العسكرية مع القضايا المرحلة الانتقالية؟ وهل ستتدخل في العملية السياسية؟، خاصة في ظل التغييرات الجديدة التي طرأت بعد الأدوار التي قامت بها في التحولات السياسية، وهو ما سنحاول الإجابة عليه في العناصر التالية:

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية التونسية والعملية السياسية خلال المرحلة

الانتقالية

بعد هروب بن علي من تونس أصبح الجنرال رشيد عمار بطلا وطنيا وصار يعرف باسم "الرجل الذي قال لا" حدد الدور الذي على الجيش أن يلعبه في الفترة الانتقالية التي تمر بها تونس،

¹ - نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل الحراك الشعبي الراهن، مرجع سبق ذكره، ص

فقد أوضح الجنرال عمار في البداية أن الجيش سوف "يظل مخلصا للدستور وأن ممارسته سوف تظل في ذلك الإطار"، مضيفا أن الجيش "ينظر إلى نفسه باعتباره حاميا الثورة وسوف يستمر في ذلك حتى النهاية"، كما أرسل الجنرال عمار أيضا رسالة مفادها أن الجيش "لن يقف أمام المظاهرات السلمية، ولكنه سوف يقمع الذين يحاولون خلق فراغ سياسي لأن الفراغ سوف يؤدي بلا شك إلى دكتاتورية جديدة"، وفي النهاية حث التونسيين "على السماح للحكومة الانتقالية بأداء عملها"، وعلى الرغم من الثناء الذي حصل عليه نظرا للتأييد الذي منحه للمتظاهرين سابقا خلال فترة الحراك الشعبي من خلال رفضه إطلاق النيران عليهم وبالتالي زاد من سوء وضع بن علي، فإن وصفه لدور الجيش في مستقبل تونس يعد إشكاليا على نحو ما، وعلى الرغم من أن تأكيده على التزامه بالدستور، نفى المخاوف التي تدور في الأذهان حول الطموحات السياسية المحتملة لقادته فإن آخر عبارتين أظهرتا استعداده لأن يلعب دورا في المستقبل السياسي للبلاد إذا ما اتخذت الأحداث مسارا غير مقبول⁽¹⁾، خاصة بعدما حاولت عناصر الحرس القديم أن تعرقل إمكانية تحقيق مستقبل ديمقراطي في تونس أثناء المرحلة الانتقالية، والأهم من ذلك إذا ما كان الجنرال رشيد عمار يرغب في الاستيلاء على السلطة، كان يستطيع عمل ذلك ببساطة بعد رحيل بن علي، وعلى الرغم من أنه اختار أن لا يفرق بين الآلة العسكرية والحكومة المدنية فإن فهم الجنرال للدور العسكري ليس بعيدا عن السياسة كما أنه يمثل في ذاته خطرا على المستقبل الديمقراطي للبلاد⁽²⁾، ولعل هذه التصريحات والمواقف من قيادة الجيش يعتبر تطور إيجابي لسير عملية الانتقال السياسي في البلاد، وبالتالي إتاحة المجال للقوى السياسية المدنية للتركيز على إقامة دولة القانون واستكمال الإطار الدستوري للدولة، ومعالجة العديد من الإشكالات والملفات المعقدة بعد رحيل بن علي.

وكما أشرنا في البداية أن الدور المركزي الذي قام به الجيش التونسي في الحراك الشعبي دفع إلى التساؤل حول إمكانية ظهور أطماع لديه للسيطرة على الحكم إذا ما تدهورت الأوضاع الأمنية وفشلت عملية الانتقال السياسي، في ظل انقسام المعارضة بين تيار ينادي بالتعامل مع الحرس الرئاسي للنظام السابق نظرا لهشاشة الوضع الذي أعقب فرار "بن علي"، وبين تيار يطالب بالقطيعة مع رموز ذلك الحرس الذي دعم وكرس الاستبداد، لكن بعد استقراء المعطيات الواقعية ومحمل

¹- بولا ميحيا، مرجع سبق ذكره، ص 19.

²- المرجع نفسه، ص 20.

التطورات التي أعقبت مغادرة "بن علي" اعتبر العديد من الخبراء والباحثين أن الجيش لا يبدي استعداداً لاستلام السلطة السياسية خلال المرحلة أي مرحلة حرجة، لكنه في الوقت نفسه يرفض اختيار مؤسسات الدولة، ويظل احتمال سيطرة الجيش التونسي على الحكم ضعيفاً بالنظر إلى عدد من الاعتبارات، أهمها: أن الجيش يضطلع حالياً بمهمة دقيقة جداً من أجل تهدئة الأوضاع، وإعادة الاستقرار لمؤسسات الدولة، ودعم الشرعية الدستورية لهذا التحول، ويتجلى هذا الأمر تحديداً في ملاحقة أفراد الأمن الرئاسي وعدد من مساعدي الرئيس المخلوع فيما سبق، وملاحقة الأشخاص المتهمين بإذكاء العنف وتهديد الأمن خاصة الميليشيات المكونة من إتباع النظام السابق أو العصابات الإجرامية التي تستغل الأوضاع لتحقيق مكاسب مادية، وفي نفس الوقت كان هناك تعاوناً بين الجيش والشرطة التونسية ولجان أهلية لحماية الأرواح والممتلكات في عدد من المدن والأحياء⁽¹⁾، كما أن بعد إقلاع طائرة بن علي قامت المؤسسة العسكرية بإعلان مطار تونس قرطاج الدولي منطقة عسكرية وإغلاق المجال الجوي التونسي لمنع أفراد عائلات بن علي والطرابلسي وأركان النظام المتهاوي من مغادرة البلاد، لكن التحدي الأكبر الذي واجهه الجيش في هذه الفترة بعد إيقاف مدير الأمن الرئاسي هو السلب والنهب التي تسببت فيها بعض الأجهزة الأمنية وبقايا الحزب الحاكم التي حاولت بطريقة يائسة خلق حالة من الفوضى المدمرة يمكن في إثرها إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل الرابع عشر من كانون الثاني/يناير، ومع اختيار المنظومة الأمنية التي حكم بها بن علي تونس على مدى عقدين من الزمن، قامت المؤسسة العسكرية بالتعاون مع لجان أحياء محلية في استرجاع الأمن تدريجياً خاصة بعد المواجهات التي امتدت على عدة أيام بين القوات الخاصة للجيش وبقايا الحرس الرئاسي، وقد تمكنت القوات الخاصة من تحييد جهاز الأمن الرئاسي على الرغم من التسليح الجيد الذي كان يتمتع به هذا الأخير، فقد قام سلاح الطيران العمودي إلى جانب الخبرة القتالية بدور حيوي في ترجيح كفة العمليات لمصلحة القوات الخاصة التي تمكنت من السيطرة على ما تبقى من جهاز الأمن الرئاسي الذي أراده بن علي ومستشاره الأمني قوة ضاربة في يد الرئاسة وجيشاً بديلاً للجيش الوطني، وفي نفس السياق فإنه على الرغم من الرجوع إلى حالة أمنية شبه عادية فإن المؤسسة العسكرية ما زالت تضطلع بمهام أمنية في العاصمة تونس وعلى كامل التراب الوطني⁽²⁾.

¹ - إبراهيم اسعدي، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي في تونس"، تقارير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2011، ص 6.

² - أحمد مالكي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 346.

إضافة إلى ذلك كان للجيش دور بارز في هذه الفترة الحرجة من خلال مراقبة الحدود البرية مع ليبيا (459 كلم) والحدود مع الجزائر (965) وبالتحديد مراقبة حركة الأشخاص ومنع تسرب جماعات يكون هدفها إثارة الفتنة الداخلية، إلى جانب هذا، فإن احتمال تدخل الجيش في السيطرة على الحكم سيفقده احترام المواطن التونسي وسيشكل عامل احتقان سياسي جديد ومصدر انفجار جماعي آخر، لأن المطلب الأساسي للانتفاضة الشعبية التونسية هو بناء مجتمع ديمقراطي وتعزيز سلطة القانون من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن التونسي، ولهذا فإن بقاء الجيش بعيدا عن العملية السياسية سيشكل نجاحا له من حيث اكتساب المصداقية، وسيقوي من عوامل الاستقرار السياسي، فالجيش له مصلحة أكيدة في انتقال سلس للسلطة السياسية وتطوير أدائه للسيطرة على الوضع الأمني، وبالتالي استرجاع هيئته ودوره الحقيقي في استتباب الأمن والاستقرار بتونس⁽¹⁾، وفي نفس الإطار تشير تجارب العديد من الدول التي لعبت فيها الجيوش دورا محوريا في الحياة السياسية، أن تدهور الوضع الأمني والعمل على تحقيق الاستقرار، هو أحد المبررات التي يركز عليها العسكريون غالبا في تدخلاتهم في الحياة السياسية، إلا أن الجيش التونسي بقي متمسكا بوظيفته الدستورية ومنشغلا بحماية الوطن من أي تهديد داخلي أو خارجي، وهو ما كان له أثر إيجابي على رسم خارطة طريق واضحة لعملية الانتقال السياسي.

لقد اعتبر الجيش التونسي نفسه بهذا التصرف منقذا للبلاد، وهنا يسجل له أن بقي على مناقبته وانضباطه الأكاديمية، إذ إنه اعترف بالسلطة البديلة، وعمل بأوامرها، ولم يبادر إلى القيام بانقلاب عسكري بمفهوم الانقلابات العسكرية التي اعتادها الوطن العربي في القرن السابق، بحيث ينتهي به الأمر إلى الاستيلاء على الحكم، ويعتقد العديد من الخبراء أن مرد ذلك يعود إلى سببين: الأول عدم قدرته على إقناع الجماهير بأن انقلابه من أجلهم، والثاني خشيته من أن يفسر الأمر على أساس أنه تمثيلية بالاتفاق مع بن علي، ما سيحمل استمرار الحراك وتصاعده، وهنا سيكون مضطرا إلى المواجهة مع الشعب، وهو أيضا عاجز عن قمعه بعد أن تعاظمت أحجام الحركة الشعبية، واختار الجيش بدل استلام الحكم، أن يحمي مؤسسات الدولة ويصون وحداته وتماسكه، ويحمي آلية انتقال السلطة بشكل لا يسبب الأضرار، وبالفعل، يعتبر أن الجيش قد نجح في هذا الأمر أيضا، ولعل تصريح المتحدث باسم الجيش العميد بن نصر يؤكد ذلك عندما قال 'إننا كمؤسسة عسكرية

¹-إبراهيم السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 6،7.

فخورون بالشعب التونسي، ونحن أوفياء بالعهد، وقد حمينا المؤسسات وحفظنا وحدة الدولة وشاركنا في تامين الانتخابات"⁽¹⁾.

لقد أحدثت الفترة الانتقالية تغييرات في المؤسسة العسكرية، كان أهم التغييرات إحياء منصب رئيس أركان القوات المسلحة الثلاث في نيسان/ أبريل 2011، حيث تولى عمار هذا المنصب بالإضافة إلى رئاسة القوات البرية، وبهذه الخطوة استحوذ عمار على شبه هيمنة على القرارات العسكرية، ويقال إنه لم يتشاور مع أحد، وادعى العميد المتقاعد محمود المزوغي، رئيس رابطة الضباط السابقين في الجيش الوطني أن عمار "كان يملك ثقة لا نهائية بنفسه، بالنسبة إليه، لم يكن أحد من طاقم موظفيه يفهم الوضع بصورة أفضل منه، لذلك فعل كل شيء بنفسه"، وأشار الفريق محمد علي البكري، الذي شغل منصب المفتش العام للقوات المسلحة خلال تلك الفترة، أن رشيد عمار تولى عموماً منصب وزير الدفاع أيضاً، "الجميع كان يعلم أن وزير الدفاع الحقيقي كان رشيد عمار، وليس السيد عبد الكريم زيبيدي"⁽²⁾، ويعتبر العديد من الشخصيات العسكرية أن الجنرال في الفترة الانتقالية أصبح مركز قوة حيث أوضح فتحي الجري، نائب رئيس حركة وفاء وذلك بالقول: "كان الجيش يحمي جميع المؤسسات الحكومية، الجميع كانوا يرجعون إلى رشيد عمار عندما تقع مشكلة، فقد كان يحكم البلاد"، وأضاف أمير لواء متقاعد "كان وضع الجيش جيداً جداً، معظم السياسيين من فترة حكم بن علي كان قد ذهبوا، كان رشيد عمار الشخص الوحيد الذي عرف كيف يدير الحكومة وفي ذلك الوقت، كانت المشاكل تتعلق بالأمن، كبنية مواجهة الوضع المتدهور في الجنوب، وما يجب القيام به تجاه اللاجئين الليبيين وكيفية الاستجابة لإضراب كبير أو احتجاج علمياً، وإن لم يكن ذلك بصورة قانونية، كان رشيد عمار هو الرجل الذي يصدر الأوامر"⁽³⁾.

إن المؤسسة العسكرية التونسية الذي يشهد لها التاريخ بمهنتها ونأيها عن الشأن السياسي منذ انبعاثها لن تنقسم إلى تيار متشدد وآخر لين في التعامل مع الوضع السياسي في المرحلة الانتقالية على غرار ما حدث في الجزائر غداة الأحداث السياسية الأمنية التي شهدتها البلاد منذ عام 1991،

1- احمد عبيدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 225، 226.

2- شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 4.

3- المرجع نفسه، ص 4.

فوحدة القيادة العسكرية هي مبدأ مقدس لم تحد عنه النخبة العسكرية التي تناوبت على قيادة المؤسسة العسكرية ويرجع الفضل في ذلك إلى دور المؤسسات التعليمية العسكرية، والتي تختلف عن نظيرتها في المنطقة العربية، في تكوين الضباط التونسي والاستثمار في مهنته، كما إن حيوية الشعب التونسي وديناميكية مجتمعه المدني وتجانس أطيافه وغياب عوامل الفتنة الطائفية والقبلية التي تعتبر آخر حصون الدكتاتوريات العربية تجعل من الصعب في المستقبل أن تدير ديكتاتورية ذات طابع عسكري أو أمني، فحفاظ المؤسسة العسكرية التونسية على الأمن الداخلي في فترة حرجة من تاريخ تونس والوقوف أمام التهديدات الخارجية التي ما زلت تترص بتونس، وتبجيل الكرامة على المصلحة الآنية الضيقة، شكلت البوصلة الصحيحة والدرس البليغ للجيش العربية الأخرى خاصة منها الجيش المصري، للمساهمة في الخروج بأرض الكنانة من نفق الاستبداد المظلم.⁽¹⁾

كما أن المؤسسة العسكرية لم تطرح نفسها لتولي حكم البلاد أو إدارة المرحلة الانتقالية، اكتفت بمراقبة تطور الأمور من مسافة كافية تمكنها التدخل، إذا ما لاح خطر انهيار الدولة، وقد أتاح ذلك للنخب المدنية والسياسية المتطلعة للتحويل الديمقراطي، أن تشغل فراغ السلطة في وقت قصير من خلال تشكيل "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة"، التي تضمنت تحت مظلتها أبرز مكونات المجتمع السياسي والمدني، ممثلة في الأحزاب السياسية الرئيسية، بما في ذلك القوى الإسلامية، والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان، وقد باتت هذه الهيئة المنصة الرسمية لاقتراح كل تشريعات الفترة الانتقالية، واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحسين أهداف الحراك الشعبي بخصوص المسار الديمقراطي، إن احتفاظ لنخب العسكرية بقدر كبير من الحيوية، بعيدا عن تدخلات المؤسسة العسكرية، رغما عن الضربات التي تلقتها طيلة حكم بن علي، قد أسهم في بناء توافقات سياسية ومجتمعية، ومن ثم أتاح مناخا أرحب لعملية الانتقال الديمقراطي، أولت فيها النخب المنخرطة في العملية السياسية الأولوية للنظر إلى المستقبل، ولم تستنفد طاقاتها في الثأر وتصفية الحساب الماضي، بل ركزت على التطوير المؤسسي وتشريعات المستقبل، وتبني تدابير لإنجاز العدالة الانتقالية التي يقتضيها التطلع للانتقال من نمط الدولة البوليسية إلى مصاف البلدان الديمقراطية.⁽²⁾

1- أحمد مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 349.

2- محمد السيد سعيد، سقوط الحواجز: حقوق الإنسان في العالم العربي التقرير السنوي 2011، ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2011، ص112.

من خلال ما سبق نستخلص أن موقف ودور المؤسسة العسكرية التونسية خلال هذه المرحلة الانتقالية كان لها دور مهم في سير عملية الانتقال السياسي على أكمل وجه، بحيث أن المؤسسة العسكرية لم تلعب أي دور سيادي في الشأن السياسي خلال هذه المرحلة، وأتاحت الفرصة للقوى السياسية المدنية بأن تكون مسؤولة عن الإدارة السياسية للمرحلة الانتقالية، واستكمال المسار التأسيسي وبناء مؤسسات الدولة، ويمكن تفسير هذا الموقف انطلاقاً من عدة اعتبارات كان أبرزها تاريخ المؤسسة العسكرية التونسية التي لم يكن لها أي دور يذكر في الحياة السياسية تاريخياً، بالإضافة إلى التوافق بين القوى السياسية المدنية التي تجاوزت كل الاختلافات والعراقيل، وكما أشرنا سابقاً فعالية المجتمع المدني التونسي وغياب عوامل الطائفية والقبلية، كلها ساهمت في تعزيز الاستقرار السياسي وتصميم خارطة طريق واضحة لهذه العملية الانتقالية.

المطلب الثاني: موقع المؤسسة العسكرية في العملية الانتخابية:

مثلت الانتخابات التي جرت سنة 2014 نهاية ناجحة لفترة انتقالية طويلة وصعبة عاشتها تونس بدءاً من الحراك الشعبي وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 وخلال هذه الفترة، عرفت تونس ثلاث دورات انتخابية، انطلاقاً من إعداد دستور جديد والمصادقة عليه، ونجحت في تجاوز عدة أزمات سياسية هددت بإنهاء التجربة الديمقراطية قبل أن تبدأ، ثم شهدت انتخاب برلمان ورئيس جديد في انتخابات ديمقراطية⁽¹⁾، حققت تونس بعد هذه الانتخابات تقدماً كبيراً بعد أن طوت صفحة الدكتاتورية واستهلكت عهداً جديداً يقوم على ثقافة ديمقراطية حية، وقد اجمع الخبراء أن هذه الانتخابات اتسمت بالمصداقية والشفافية وذلك عقب المصادقة على دستور جديد وقد مثلت هذه الانتخابات آخر الخطوات في عملية الانتقال الديمقراطي الذي نشأ في ديسمبر 2010 ليطيح سلمياً بنظام بن علي الاستبدادي في جانفي 2011.⁽²⁾

إن نجاح هذه الانتخابات ساهمت فيها عدة عوامل كان أبرزها السيطرة على الوضع الأمني حيث وجهت المؤسسة العسكرية الدعوة إلى آلاف الضباط والجنود من الذين تقاعدوا حديثاً أو الذين أنفوا الخدمة الوطنية، في خطوة تعيد تجربة 2011 التي دعي فيها احتياطي الجيش لتأمين عملية الاقتراع وضمان سير عملية الانتقال الديمقراطي، حيث كان الجيش مطالب بتأمين النقل والمسائل

¹ - مركز كارتر، تقرير الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، أطلنا: مركز كارتر، 2014، ص 18.

² - المرجع نفسه، ص 4.

اللوجستية وحماية مقرات الانتخاب وصناديق الاقتراع كما تم في الانتخابات الماضية، كم أن عملية التأمين تتطلب عددا كبيرا من الجنود، فخلال الانتخابات الماضية بلغ عدد الجنود 21 ألفا، كما تولى الجيش -بالإضافة إلى تأمين العملية الانتخابية- مواجهة الهواجس الأمنية بالبلاد والتي تزايدت بسبب ما يسمى الإرهاب، والعمليات العسكرية المستمرة بالجبال والمناطق الحدودية مع الجزائر وتدابير الأوضاع الأمنية في ليبيا⁽¹⁾. بعدما عرف الوضع الأمني تدهورا قبل الانتخابات وبعده حيث عرفت تونس منذ 14 جانفي 2011 عمليات إرهابية بصفة متواترة، وفي مناطق مختلفة، وبعملات نوعية، سجلت الدولة التونسية أول مواجهة بين المؤسسة العسكرية وقوات مسلحة غير نظامية في 18 مايو 2011، وتميزت 2012 بتواتر العمليات الإرهابية التي توسعت، أما في 2013 فتضاعف عدد العمليات الإرهابية كما ونوعا، فقد تضاعفت حصيلة العمليات الإرهابية، كما اغتيل سياسيان (شكري بلعيد في 6 شباط/فبراير، ومحمد البراهمي في 25 تموز/يوليو)، وفي 2014، تمت العديد من العمليات بما فيها استهداف منزل وزير الداخلية آنذاك لطفي بن جدو بالقصرين في 27-28 أيار/مايو، والهجومان المتزامنان في 16 تموز/يوليو بالرشاشات والآريجي على نقطتين عسكريتين في الشعابني، وتواصلت العمليات الإرهابية في 2015 بعد الانتخابات، مع تميزها بعمليتين نوعيتين: استهدفت الأولى متحف باردو في 18 آذار/مارس، وأسفرت عن مقتل 20 شخصا وجرح العشرات، واستهدفت الثانية فندقا بسوسة في 26 حزيران/يونيو، ونجم عنها مقتل أكثر من 40 سائحا وإصابة 35 آخرين بجروح متفاوتة⁽²⁾، هذا فيما يخص مشاركة المؤسسة العسكرية في تأمين الانتخابات، أما بخصوص مشاركة أعضاءها كناخبين في الانتخابات، فقد أثارت هذه المسألة جدلا واسعا في تونس بين مؤيد ومعارض لهذه لمشاركة، وطرح عدة تساؤلات حول هذه القضية هل هي حق دستوري أو تسييس للجيش؟

حيث أصدرت جمعية قدماء المعهد الوطني وجمعية قدماء ضباط الجيش التونسي بيانا، أوضحنا فيه أن السماح لقوات الجيش بممارسة حق الانتخاب بعد دعوة صريحة لهم إلى الاهتمام بالشأن السياسي، مضيئة أن الاطلاع على البرامج الانتخابية والانخراط في السياسة قد يدفع إلى تطورا لميولات السياسية لدى أفراد القوات الأمنية، وتوظيفها عند إشرافهم على العملية الانتخابية

¹ - مركز الجزيرة، تونس تستدعي جيش الاحتياط لتأمين الانتخابات، تاريخ التصفح: 2018/02/09، من موقع :

www.aljazeera.net/news/arabic/2014/8/11/الانتخابات-لتأمين-الاحتياط-تونس-تستدعي-جيش-الاحتياط-لتأمين-الانتخابات

² - حمادي الرديسي، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الدولة"، سياسات عربية، العدد 18، 2016، ص 16.

ودعم طرف سياسي على حساب بقية الأحزاب السياسية، وضمت قائمة العسكريين السابقين ضابطا برتبة فريق أول، وسبعة آرمي لواء سابقين، وعميدين، وعقيدا سابقا في الجيش، وساندتهم في هذه الدعوة عدة وجوه سياسية سابقة، من بينها رشيد صفر الوزير الأول السابق، ووزير الدفاع في نظام بن علي، علاوة على مجموعة من الولاة السابقين (مسؤولون حكوميون على المستوى الجهوي) وتعد مشاركة الأمنيين والعسكريين في الانتخابات البلدية إحدى أهم النقاط الخلافية، التي عطلت عملية التصديق على القانون الانتخابي المتعلق بتلك الانتخابات، وكان مختار بن نصر، المتحدث السابق باسم وزارة الدفاع، قد حذر من مغبة مشاركة الأمنيين والعسكريين في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، وجرهم إلى التجاذبات السياسية، معتبرا ذلك أمر خطيرا سيورط البلاد في حرب أهلية، على حد تعبيره⁽¹⁾، ولعل هذا الجدل جاء في إطار تخوف بعض الأحزاب السياسية خاصة منها الإسلامية، من عدم حيادية الجيش وقوات الأمن في الانتخابات، خاصة أن المؤسسة العسكرية التونسية لم يمنح لها حق التصويت منذ استقلال تونس، وبالتالي ستكون أصواتهم مؤثرة في نتائج الانتخابات، لهذا تم تأجيل مصادقة البرلمان على منح للعسكريين والأمنيين الحق في المشاركة في الانتخابات المحلية دون سواها.

بعد الجدل الذي أثاره تصويت رجال الأمن والجيش الحق في التصويت، منح البرلمان التونسي لهم هذا الحق في الانتخابات البلدية والمحلية، وسط تخوف من إمكان تأثير هذا القانون على حياد المؤسسات الأمنية والعسكرية وأخطار إقحامهما في التجاذبات السياسية، وصادق مجلس النواب في 01 جانفي 2017، على تعديل القانون المتعلق بالانتخابات والاستفتاءات بغالبية 144 نائبا (من أصل 217) تم بموجبه السماح للقوات الحاملة للسلاح بالتصويت في الانتخابات البلدية والجهوية (المحلية)، في سابقة هي الأولى من نوعها في تونس، حيث لم يسبق لتلك الفئة من المواطنين أن صوتت منذ الاستقلال، وتمت المصادقة على مشروع القانون بعد خلاف استمر منذ العام الماضي بين الكتل النيابية في شأن منح حق التصويت لرجال الشرطة والجيش، الذي يحظى بدعم كتلة حزب "نداء تونس" و"الجبهة الشعبية" اليسارية المعارضة وأحزاب أخرى، في مقابل اعتراض كتلة «النهضة»

¹ المنجي السعيداني، "تونس رفض إقحام المؤسسة العسكرية في الانتخابات: إثر اتفاق أولي على تمكين حاملي السلاح من حق الاقتراع"، جريدة العرب الدولية، رقم 13818، تاريخ الاطلاع 2018/01/17 من موقع :

[تونس-رفض-إقحام-المؤسسة-العسكرية-في-الانتخابات/747341/aawsat.com/home/article/](http://aawsat.com/home/article/747341/تونس-رفض-إقحام-المؤسسة-العسكرية-في-الانتخابات)

الإسلامية وكتل صغيرة أخرى⁽¹⁾، ووضع القانون الجديد ضوابط تحدد مشاركة الجيش والشرطة في الانتخابات أبرزها التصويت في الانتخابات البلدية والجهوية من دون سواها (أي عدم مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية)، إضافة إلى عزل كل أممي أو عسكري من وظيفته في حال الترشح للانتخابات أو المشاركة في الحملات الانتخابية والاجتماعات الحزبية، ونصّ القانون على أن تخصص هيئة الانتخابات يوماً قبل الاقتراع العام، لتصويت الأمنيين والعسكريين مع منع نشر أسمائهم. ويبلغ تعداد قوات الأمن في تونس نحو 75 ألفاً (بين شرطة ودرك)، في حين يبلغ عدد قوات الجيش 60 ألفاً، مع احتساب جنود الاحتياط، وأثار هذا القانون حفيظة جزء من الرأي العام الذي حذر من "تسييس" المؤسسات الأمنية والعسكرية وإدخالهما في التجاذبات السياسية، حيث يشدد الدستور التونسي على أن الجيش والأمن مؤسستان جمهوريتان ملتزمان الدفاع عن الوطن وتطبيق القانون في إطار الحياد التام⁽²⁾.

وفي الأخير يمكن القول أن مسألة حق العسكريين في الانتخاب من عدمه بصفة عامة، هي مسألة مهمة جداً خاصة أن عدد أعضاء المؤسسة العسكرية يشكل نسبة كبيرة في المجتمع وبالتالي سيكون له دور حاسم في الانتخابات، إلا أن ذلك لا يمنعهم كمواطنين في المشاركة في الانتخابات والحق في التصويت بغض النظر عن طبيعة عملهم، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الحق يمنح في ظل وجود بيئة عامة تتبنى النهج الديمقراطي في الحكم، على اعتبار النخب الحاكمة خاصة منها في دول الجنوب قد تستغل هذه الوضعية، ويمكن أن تؤثر عليهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتبني رأي سياسي معين على حساب آخر.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية التونسية والأزمة السياسية 2013:

على إثر حادثة الاغتيال السياسي الثانية التي شذتها تونس يوم 25 تموز/يوليو 2013 والتي راح ضحيتها محمد البراهيمي في المجلس التأسيسي عن عزل التيار الشعبي، شهدت تونس أزمة سياسية حادة تعالت فيها الأصوات المنادية بإسقاط الحكومة وحل المجلس التأسيسي الذي كان يستعد للانطلاق في التصديق على النسخة النهائية التي لم تكن خالية وقتها من بعض النقاط

¹ - محمد ياسين الجلاصي، "عسكريو تونس يشاركون في الانتخابات الحلية"، جريدة الحياة، تاريخ التصفح: 2018/01/16، من

موقع: www.alhayat.com/Articles/19937250 عسكريو-تونس-يشاركون-في-الانتخاب

² - محمد ياسين الجلاصي، مرجع سبق ذكره.

الخلافية التي دفعت الاستقطاب نحو حدها الأقصى⁽¹⁾، ومن جهة أخرى جاء الاغتيال السياسي لبعض الشخصيات الأخرى كتتويج لموجات من الهجمات العنيفة التي استهدفت مكاتب أحزاب سياسية وأعضائها، مما أدى إلى اتهامات حادة ضد حركة النهضة وذلك لكيفية تعاملها مع تصاعد العنف السياسي في البلاد وردا على هذه الأزمة، دعا الاتحاد إلى إضراب عام في البلاد بينما علق المجلس الوطني التأسيسي أشغاله مؤقتا، وخرج الآلاف من التونسيين للاحتجاج في الشوارع⁽²⁾، كما أعلنت أحزاب وجمعيات تأسيس جبهة سياسية أطلق عليها اسم "جبهة الإنقاذ"، من بين أهدافها التعبئة الشعبية في مقار السلطة المحلية والجهوية إضافة إلى تنظيم "اعتصام الرحيل"، قبالة مقر المجلس الوطني التأسيسي لفرض حله وحل هيئات السلطة المؤقتة المنبثقة عنه "رئاسة الجمهورية، والحكومة" والتهديد بالعصيان المدني، وأعلنت أيضا عن نفسها بديلا من المجلس التأسيسي يسهر رفقة خبراء دستوريين على استكمال صياغة الدستور وتشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشح في الانتخابات المقبلة، متطوعة، برئاسة شخصية وطنية متوافق عليها⁽³⁾، وعقب هذه الأزمة السياسية، كثر الحديث حول احتمالية أن تتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، وبأن تلعب دور رجل الإطفاء لحل الأزمة السياسية، في ظل دعوة العديد من الشخصيات السياسية المعارضة، إلى ضرورة إقحام المؤسسة العسكرية في إنهاء الأزمة الحاصلة في البلاد وأن تكون طرفا فاعلا في إيجاد مخرج سياسي لهذه المشكلة.

كان سلوك النخبة العسكرية في أثناء أزمة صيف وخريف 2013، يؤكد جوهرها الرئيسي عندما اغتيلت شخصيات من المعارضة العلمانية مثل شكري بلعيد، ومحمد بورهامي، في شباط/فبراير وتموز/يوليو 2013، على التوالي، فبعد خروج الآلاف إلى الشوارع مطالبين باستقالة الحكومة التي تهمين عليها النهضة، الحزب الإسلامي الرئيسي في تونس، لفترة من الوقت، عزز الاستقطاب بين مختلف التشكيلات السياسية في تونس تزايد عدم الاستقرار ضد أنشطة إرهابية عكسية في جبال شعبي على الحدود مع الجزائر، كان من الممكن للمشاحنات السياسية وسوء الأوضاع الأمنية أن

¹ - هيثم سليمان، "التوافق السياسي في تونس: محطات ومتطلبات"، تقييم حالة، قطر: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017، ص4.

² - مركز كارتر، التقرير النهائي حول عملية صياغة الدستور في تونس، أتلنتا: مركز كارتر، 2015، ص28.

³ - هيثم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص6.

تزداد النخبة العسكرية بذريعة للتدخل في العملية السياسية⁽¹⁾، بالإضافة إلى تداعيات الوضع في مصر بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي من قبل الجيش المصري في 3 جويلية 2013، بعد احتجاجات حاشدة قد أضفت للأزمة التونسية بعدا إقليميا، وقد كانت الإطاحة بمحمد مرسي وهو قيادي في جماعة الإخوان المسلمين، محل استنكار حاد من حركة النهضة واصفة ما قام به الجيش المصري "انقلاب على الشرعية" وهو ما شجع صفوف المعارضة التي تأثرت بالسقوط السريع للإسلاميين في مصر على المطالبة بجل المجلس التأسيسي واستبداله بلجنة من الخبراء لإنهاء صياغة الدستور ومن بين المنادين بذلك يمكن ذكر حركة نداء تونس والتحالف اليساري المعروف بالجبهة الشعبية⁽²⁾، لكن على الرغم من سعي طفيف من أحزاب المعارضة لاستيراد التجربة المصرية بعد 3 تموز/يوليو 2013 وإجرائها داخل الاجتماع التونسي، فإن تلك المساعي لم تؤت أكلها، بل زادت المشهد السياسي احتقانا، ويمكن تفسير فشل المعارضة التونسية في استنساخ السيناريو المصري بعد معطيات أبرزها:⁽³⁾

أ- اختلاف المسار الانتقالي بين البلدين، وتباين تموقع الإسلاميين فيهما، فإن استأثر الإخوان المسلمون في مصر بالرئاسة ومقاليد الحكم، فإن حركة النهضة في تونس بدت ميالة إلى الحكم الائتلافي الجامع بين الإسلاميين والعلمانيين، فرئيس الجمهورية من حزب المؤتمر، ورئيس المجلس التأسيسي من حزب التكتل، أما رئيس الحكومة فمن النهضة، ونتيجة لذلك لم يجد قول المعارضة إن الحزب الحكام مستأثر بالسلطة صدقية واسعة لدى الرأي العام بسبب ميل حركة النهضة إلى البحث عن صيغ تآلف ممكنة مع منافسيها، على الرغم من اختلاف الخلفيات الأيديولوجية بينها وبينهم.

ب- عدم نجاح المعارضة في عزل التروكيا، وفك الارتباط بينها وبين مكونات المجتمع المدني، من قبيل النقابات العمالية والحقوقية والحامين والقضاة، فقد ظل الثلاثي الحاكم محافظا على علاقات التشاور والتواصل مع المنظمات المدنية، ولم يدخل في مواجهة معها، بل إنه كفل لها هامشا كبيرا من الاستقلالية حتى أن التروكيا أعربت لتلك المنظمات عن استعدادها للتنازل عن السلطة في إطار الانتقال السلمي التوافقي للحكم وهو ما جعل استتباع المعارضة وحركة تمرد للمنظمات النقابية والحقوقية، وإقناعها بضرورة العصيان المدني، وتقويض النظام القائم بمختلف مؤسساته (المجلس التأسيسي، والحكومة، والرئاسة) أمرا غير ممكن.

¹ - هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² - مركز كارتر، التقرير النهائي حول عملية صياغة الدستور في تونس، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ - أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، سياسات عربية، العدد 6، يناير 2014، ص 80-81.

ج-مراهنة حركة تمرد وعدد من أحزاب المعارضة على إمكانية استمالة الجيش التونسي ورجال الأمن ليلتحقوا بركب المطالبين بإسقاط التروكيا لم يسلم لهم، ذلك أن المؤسسة العسكرية في تونس لزمت الحياد، ونأت بنفسها عن التدخل في الشأن السياسي منذ العهد البورقيبي، على خلاف المؤسسة العسكرية في مصر التي ظلت قوة فاعلة في المشهد السياسي.

د-ما أدى إليه الانقلاب العسكري في مصر من سفك للدماء وقمع للحريات العامة والخاصة، وإقصاء للآخر، وتقسيم للمجتمع، وإذكاء لأسباب الاستقطاب الثنائي بين داعيين إلى حكم والجيش ومعارضين له، زاد التونسيين ارتيابا في عواقب التغيير بالقوة، ودفع بالفرقاء السياسيين نحو طاولة الحوار.

ويمكن القول أن أهم مسألة في العناصر السابقة التي ساهمت في عدم نجاح السيناريو المصري في تونس هو أن المؤسسة العسكرية في تونس على عكس نظرائهم المصريين، أظهر كبار الضباط التونسيين عدم اهتمامهم بالقيام بذلك، حيث لم تكن القوات المسلحة توظف لقمع المتظاهرين المدنيين الذين خرجوا مرة أخرى، إلى شوارع المدن التونسية كان تعاطف الضباط العلمانيين المخلصين مع النهضة قليلا، وبغض النظر عن رتبهم لم يكن لديهم الاستعداد لارتكاب مجزرة من أجل الدفاع عن حكومة يسيطر عليها تشكيل سياسي غريب أيديولوجيا، كما لم يكن لدى النخبة العسكرية مصلحة اقتصادية في إبقاء النهضة، تماما كما كان عليه في عهد بن علي إضافة إلى ذلك، فإنه لأمر غير مقنع بالنسبة للنخبة التونسية لأن ذلك يعد انقلابا ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا، بسبب حكمهم على الفكرة ك"عار"، بقي الجيش في ثكناته وتم حل الأزمة السياسية من خلال المفاوضات⁽¹⁾، ويمكن القول أن فرضية التدخل حتى في حالة فشل الأحزاب في التفاهم، تبقى غير واقعية وذلك للأسباب التالية:⁽²⁾

-تدخل العسكر في الشأن السياسي غير وارد وقد قامت فرضية التدخل على تخمينات وتصريحات ليس لها على أساس من الواقع، فالمؤسسة العسكرية التونسية أتاحت لها الفرصة للاستيلاء على السلطة بعد رحيل بن علي البلاد في 14 كانون الثاني/يناير 2011، ولم يفعل ذلك إيمانا منه بأن

¹ - هشام بوناصيف، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² - أحمد مالكي، مرجع سبق ذكره، ص 347.

مصلحة الوطن تقتضي أن يبقى الجيش بعيدا عن الشأن السياسي الذي لم يكن يوم من أولوياته واختصاصاته.

-القيادات العسكرية التونسية مقارنة بنظيرتها في المشرق العربي تفتقر إلى خلفية إيديولوجية واضحة يصعب من دونها تحديد مشروع سياسي ومن ثمة هوية نظام سياسي، فالعوامل الرئيسية التي مكنت المؤسسة العسكرية التونسية من الحفاظ على تماسكها في أحلك الظروف التي مرت بها البلاد في عهدي بورقيبة وبن علي هي الروح المهنية والحياد السياسي رغم محاولات التهميش.

-بشهادة أكثر من مختص في الشؤون العسكرية فإن الجيش التونسي لم يبرم أي صفقة تسليح تذكر من أكثر من ثلاثة عقود وذلك على الرغم من تسلم الجيش للملف الأمني الداخلي في مجمله منذ هروب بن علي، فهذا العبء الإضافي يحتم منطقيًا على الجيش تدعيم وتطوير قدراته لمواجهة التحديات الأمنية الداخلية والمخاطر الخارجية غير أن القيادات العسكرية للجيش التونسي ترفض أن تقدم على هذه الخطوة معتبرة أن تطوير المنظومة الدفاعية للمؤسسة العسكرية يجب أن يأتي في ظل برلمان منتخب وحكومة تمثل إرادة الشعب يعهد لهما بهذه المهمة، كما أن هذه القيادات تدرك أن أي تحديث للقدرات العسكرية للجيش في الظروف الحالية سينظر له الأطراف السياسية والأمنية على أنها محاولة لإملاء بعض الخيارات تهدف إلى التدخل في الشأن السياسي.

وفي الأخير انتهت الأزمة بحوار وطني وخلص إلى التوافق على خريطة طريق تضمنت التسريع في التصديق على الدستور، والتوافق على النقاط الخلافية، كان أبرزها استقالة حكومة "علي العريض" يليها التوافق على حكومة جديدة تكون حكومة كفاءات وطنية غير متحيزة "تكنوقراط" مهمتها الأساسية إعداد الانتخابات التشريعية والرئاسية وتنظيمها، إضافة إلى تسريع مرحلة الانتقال الديمقراطي، والتصديق على أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والقانون الانتخابي، وبالفعل نجح الحوار الوطني في الوصول بتونس إلى التصديق على دستور الجمهورية الثانية بالإجماع يوم 26 كانون الثاني/يناير 2014، ثم تنظيم أول انتخابات تشريعية ورئاسية بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2014⁽¹⁾، ويمكن القول أن الجيش التونسي حافظ على تقاليده التاريخية المتعلقة بعدم التدخل في العملية السياسية، فلم يتخذ موقفا مؤيدا لهذا الطرف أو ذاك، رغم محاولة بعض القوى والأحزاب المعارضة لحزب حركة النهضة دفعه اتجاه موقف مماثل لموقف الجيش المصري تجاه جماعة

¹ - هيثم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الإخوان المسلمين في مصر دون إدراك من جانبهم باختلاف الخبرة التاريخية للجيشين، ولكن تجدر الإشارة هنا وكما اشرنا سابقا إلى قدرة الفرقاء السياسيين على التوصل إلى تفاهات سياسية، والانخراط في حوار وطني جاد لمواجهة حالة التأزم السياسي⁽¹⁾.

في الأخير يمكن القول إن المؤسسة العسكرية التونسية أتاحت لها الفرصة للاستيلاء على السلطة في ظل هذه الأزمة السياسية وكذلك تداعيات الوضع الإقليمي في مصر المشابهة تماما لحالة تونس، إلا أنها لم تتدخل من منطلق أن مصلحة البلاد تقتضي عدم التدخل في الشؤون السياسية والتركيز فقط على الحفاظ على أمن تونس من أي تهديد داخلي أو خارجي ولعل هذا الموقف يثبت احترافية المؤسسة العسكرية وحيادها السياسي تجاه العملية السياسية، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي للبلاد، كما أن التوافق السياسي بين مختلف القوى والحركات السياسية المدنية على إقامة حوار وطني لإنهاء الأزمة السياسية، كان المفتاح الأساسي لسير عملية الانتقال السياسي على أكمل وجه، على عكس التجربة المصرية التي غابت عنها كل عناصر التوافق والانسجام، فنظرا لاتساع الاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في العديد من القضايا الخلافية، أتاحت الفرصة للمؤسسة العسكرية المصرية للتدخل في العملية السياسية وإنهاء الأزمة السياسية، وفق رؤيتها الخاصة وبما يتلاءم مع مصالحها وامتيازاتها.

المطلب الرابع: وضعية المؤسسة العسكرية التونسية في دستور 2014: نحو ترسيخ السيطرة المدنية.

في سياق فترات التحول والانتقال، تستحق العلاقة بين المدنيين والعسكريين والطريقة التي تنظم بها النصوص الأساسية (الديساتير) هذه العلاقة، اهتماما خاصا، كما أن عملية كتابة الدستور والقواعد القانونية التي تبنى عليه تمثل بالفعل عوامل حاسمة للانتقال وترسيخ الديمقراطية، لأن التباس موقع المؤسسة لعسكرية في النص الدستوري يسمح لتدخل العسكر في مجال السياسة، وكما يسمح "بمدننتها" بعد تدخل مباشر للعسكر، ساهم بمنح العسكر "ضمانات خروج"⁽²⁾، لهذا اعتبر الخبراء أنه يجب على دستور لدولة وقوانينها الوطنية أن تنص، بعبارات لا لبس فيها، على أن المؤسسة

¹ -على الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير، لبنان: مركز الوحدة العربية، 2014، ص 198.

² - فيرجيني كولوبيه، مستقبل العلاقات المدنية العسكرية: نحو دستور مصري جديد "تجارب ورؤى"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2011، ص 4.

العسكرية خاضعة للقادة المدنيين المنتخبين ديمقراطياً، كما يجب على الإطار القانوني أن يحدد سلطات ومسؤوليات كل من رئيس الدولة والحكومة والبرلمان والقضاء والمؤسسة العسكرية في أوقات السلم والحرب، وأن يوضح العلاقات بين هذه الجهات المختلفة، بهدف تطوير علاقات مدنية عسكرية سليمة، من المهم ألا يمنح الدستور القوات المسلحة تفسير دستور الدولة و/ أو قوانينها. أو في التعيينات السياسية (مثل وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس لجنة الدفاع البرلمانية... الخ)، وفي ما يتعلق بسياسات أو موازنات الدفاع كذلك، في المقابل يجب الإطار القانوني أيضاً أن يضمن أن السياسيين يحترمون المهنة العسكرية ولا يتدخلون في صناعة القرارات التكتيكية والعملياتية على سبيل المثال⁽¹⁾. لهذا يمكن القول أن عدم استقلالية المؤسسة العسكرية ماليا وقانونيا وسياسيا في الوثيقة الدستورية، تعتبر أحد الركائز التي يقوم عليها النظام الديمقراطي، وذلك في إطار إدارة الشؤون العسكرية من طرف المنتخبين المدنيين، وتجسيدا لمبدأ الشفافية والرقابة، لهذا من المهم جدا حسم دور الجيش في القانون الأعلى للدولة من خلال تحديد صلاحياته ووظائفه بوضوح ومن دون أي لبس.

بخصوص الوضع التونسي، أنجز المجلس الوطني التأسيسي التونسي بنجاح دستورا جديدا وحديثا، وافقت عليه الأغلبية العظمى من أعضائه في عام 2014، وذلك تحت أعين الشعب الساهرة، وعلى الرغم من وجود عدد من التحديات الخطيرة، لم تكن الطبقة السياسية مهياً بعد، فقد حدثت انشقاقات مهمة بين السياسيين الإسلاميين المحافظين من جهة، والسياسيين الليبراليين والعلمانيين من جهة أخرى، الأمر الذي عقد المفاوضات وزادها سوءا مع مرور الزمن، ولبعض الوقت، لم يكن مؤكداً أن الأطراف المتفاوضة ستصل إلى اتفاق نهائي، وبالفعل انهارت المفاوضات الجارية وعملية صوغ مسودة الدستور تماما، في حزيران/يونيو 2013، ولم ينقذها إلا تدخل منظمات المجتمع المدني التي قادت مفاوضات غير رسمية بين الأطراف السياسية، وفي النهاية عبر التفاوض الناجح على اتفاق نهائي، مهد التونسيين الطريق لإثبات أن الاختلافات الأيديولوجية لا تؤدي بالضرورة إلى النزاع أو الجمود⁽²⁾، وعليه سنناقش في هذا العنصر مكانة المؤسسة العسكرية في هذا

¹ - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، مرجع سبق ذكره، ص7.

² - زيد العلي، "دستور تونس الجديد: تحليل سياقي"، سياسات عربية، العدد 18، 2016، ص160.

الدستور، كما سنحلل علاقة المؤسسة العسكرية مع باقي المؤسسات المدنية الأخرى في النصوص القانونية.

سهل النظام الرئاسي السابق سيطرة بن علي الشخصية على الجيش، حيث منح الدستور الرئيس المسؤولية الحصرية عن الأمور العسكرية، ومع ذلك أصبحت إدارة الجيش في الدستور المؤقت الذي أصدرته حكومة الترويكا في بداية فترة ولايتها في كانون الأول/ديسمبر 2011، مسؤولية مشتركة بين الرئيس ورئيس الوزراء، كان الرئيس مكلفاً بتعيين المناصب العسكرية العليا "بالتشاور مع رئيس الوزراء هذا فيما يخص بدايات المرحلة الانتقالية"⁽¹⁾، وبخصوص توطئة دستور 2014 تشير إلى نية المشرع بإرساء "نظام جمهوري ديمقراطي وتشاركي في إطار دولة مدنية" في تونس "التوطئة الفقرة الثالثة". ويأتي الفصل الثاني من الدستور ليرسخ هذا الحكم حيث ينص على أن "تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب وعلوية القانون" ولهذا الفصل أهمية كبيرة في حكومة القطاع الأمني، فهو يؤسس لصبغة الدولة "المدنية" بخلاف "الصبغة الدينية" أو "العسكرية" إلى جانب صبغتها الديمقراطية⁽²⁾، حيث ينص الفصل 16 من الدستور الذي يقول: "تحتكر الدولة إنشاء القوات المسلحة وقوات الأمن الوطني ويكون ذلك بمقتضى القانون ولخدمة الصالح العام"، وينص الفصل 17 من الدستور على أن "الجيش الوطني جيش جمهوري وهو قوة عسكرية مسلحة قائمة على الانضباط، مؤلفة ومنظمة هيكلياً طبق القانون، ويضطلع بواجب الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه، وهو ملزم بالحياد التام. ويدعم الجيش الوطني السلطات المدنية وفق ما يضبطه القانون"⁽³⁾، من خلال هذا الفصل يكرس الدستور احتكار الدولة لحق استخدام العنف المشروع، إذ تحتكر الدولة إنشاء القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي⁽⁴⁾، وعليه من خلال هذين الفصلين فإنه ينص صراحة على الطابع الجمهوري لقوات الجيش، ويلزمها بالحياد التام عن الحياة السياسية بصفة عامة والأحزاب السياسية بصفة خاصة.

1- شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 5.

2- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير حول دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تونس، ماي 2015، ص 9.

3- الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل 17.

4- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير حول دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

جاء في دستور 2014 في ما يتعلق بالتعيينات العسكرية، والذي حدد تقاسم الصلاحيات بصورة أكثر وضوحاً، حيث سمى الرئيس القائد العام للقوات المسلحة المسؤول عن إعلان الحرب رئيس الجمهورية- و"وضع السياسات العامة للدولة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن الوطني"، عنى هذا ضمناً أن رئيس الوزراء ووزير دفاعه سيكونان مسؤولين عن إدارة الأمور العسكرية والدفاعية الأكثر روتينية⁽¹⁾. وهو ما جاء في الفصل 77 من الدستور والتي تنص فقراته على أن يتولى رئيس الجمهورية تمثيل الدولة، ويختص بضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي المتعلق بحماية الدولة والترباط الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة، كما يتولى: ⁽²⁾

- رئاسة مجلس الأمن القومي ويدعى إليه رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب.

- القيادة العليا للقوات المسلحة.

- إعلان الحرب وإبرام السلم بعد موافقة مجلس نواب الشعب بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه، وإرسال قوات إلى الخارج بموافقة رئيسي مجلس نواب الشعب والحكومة، على أن يعقد للبت في الأمر خلال أجل لا يتجاوز ستين يوماً من تاريخ إرسال القوات.

- اتخاذ التدابير التي تحتها الحالة الاستثنائية، والإعلان عنها طبق الفصل 80.

هذا فيما يخص علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسة التنفيذية، والتي أعطت لرئيس الجمهورية اختصاص ضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع.

بالنسبة لرقابة البرلمان على الشؤون العسكرية، تتوفر تونس على لجتين برلمائيتين لمناقشة سياسة الدفاع، هما لجنة تنظيم الإدارة وشؤون الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح، ولجنة الأمن والدفاع التي سمح لها النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب في مادته 76 بعقد جلساتها مغلقة وبحضور أعضائها فقط، كما يمكن لها بموجب المادة 93 من النظام نفسه مراقبة تنفيذ الحكومة للاستراتيجيات في مجالي الأمن والدفاع، وعقد جلسات للحوار والمساءلة مع الجهات المعنية بهذين المجالين، وقد عقدت اللجتان جلسات استماع لوزير الدفاع، لمساءلته بخصوص مجموعة من القضايا المتعلقة بالدفاع، وكانت اللجتان نشيطتين، إذ نظمتا عدة اجتماعات وعدة جلسات لاستماع للعديد من

¹ - شاران غروبال، مرجع سبق ذكره، ص5.

² - الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل 77.

المسؤولين الحكوميين⁽¹⁾، ويمنع الفصل 35 و36 من الدستور الجديد للبلاد الجيش من تأسيس نقابات، حيث جاء ذلك الفصل 36 "حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة، تلتزم الأحزاب والنقابات والجمعيات في أنظمتها الأساسية وفي أنشطتها بأحكام الدستور والقانون وبالشفافية المالية ونبذ العنف، ويتبع الفصل 36 أن هذا الحق النقابي بما في ذلك حق الإضراب مضمون ولا ينطبق هذا الحق على الجيش الوطني"⁽²⁾.

أما بخصوص علاقة المؤسسة العسكرية بمؤسسة الأمن الداخلي فقد نص الدستور على الأمن الوطني هو أمننا "جمهوريا" الفصل 19، شأنه شأن الجيش وقوات الأمن الوطني (المادتان 18 و19) وهذا يعني أن كلاهما ينتمي إلى مجال اختصاص السلطة الحكومية ويخضع لخدمة الصالح العام (الحيز العام) وليس لخدمة نظام أو حزب أو شخص معين، ولكن تم الفصل بوضوح بين مهام الجهازين، فالجيش يضطلع "بواجب الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه" الفصل 18، فيما تكلف قوات الأمن الداخلي بحفظ الأمن والنظام العام وحماية الأفراد، والمؤسسات والممتلكات وإنفاذ القانون الفصل 91.⁽³⁾

أما بالنسبة لأجهزة الاستخبارات ومراقبتها، لا تملك تونس حتى اليوم (2019) أي إطار قانوني واضح يرمي أنشطة هذه الأجهزة، إذ تحظى هذه الأجهزة حاليا بأقصى درجات التعقيم من قبل أسلاك عدة (كالجيش والحرس الوطني والأمن الوطني)، إلا أن الدستور الجديد لا يعالج هذه المشكلة كونه لا يأتي بتاتا على ذكر أجهزة الاستخبارات، وتم مؤخرا إحداث وكالة الاستخبارات والأمن للدفاع التي تخضع لإشراف وزارة الدفاع الوطني بموجب الأمر عدد 4280 لسنة 2014 المؤرخ في 20 ونوفمبر 2014 ولكن هذه الوكالة لم تبصر النور بعد⁽⁴⁾.

1- محمد سعدي، "إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة"، سياسات عربية، العدد 24، 2017، ص 74.

2- الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل 35 و36.

3- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير حول دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

4- المرجع نفسه، ص 14.

وفيما يلي جدول رقم (13): موجز للمبادئ والمفاهيم التي تحكم المؤسسة العسكرية وقوات الأمن الداخلي وفق دستور 2014.

الملاحظات	المبادئ والحقوق والحريات المكرسة	الفصل
- ينطبق على كافة الإدارات العمومية، بما فيها إدارتي الدفاع والأمن الداخلي.	- الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام. - الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام. - الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة.	الفصل 15
- ما من حكم خاص بإنشاء مؤسسات أمنية خاصة.	- تحتكر الدولة إنشاء المؤسسة العسكرية وقوات الأمن الوطني.	الفصل 17
- ترسيخ الصبغة الجمهورية للجيش في الدستور وإخضاعه للسلطة المدنية مثبثان تاريخي	- جيش جمهوري ملزم بالحياد التام وخاضع للسلطات المدنية - الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه	الفصل 18
من واجب الدولة حفظ الأمن الوطني.	- أمن وطني جمهوري. - قوات الأمن مكلفة بحفظ الأمن، والنظام العام وحماية لأفراد والمؤسسات والممتلكات، وإنفاذ القانون. - احترام الحريات والحياد التام.	الفصل 19

المصدر: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير حول دستور الجمهورية التونسية الصادر في

27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

من خلال قراءة النصوص المتعلقة بتنظيم مكانة المؤسسة العسكرية في الدستور التونسي الجديد، يتضح أن كل المواد الدستورية جاءت لتكريس رقابة وسيطرة السلطة المدنية المنتخبة على المؤسسة العسكرية، ترسيخا لما يتطلبه النظام الديمقراطي، وهو ما يشكل ضمانا لترسيخ الحكم المدني بدل العسكري، حيث لم يمنح الدستور أو قوانينه بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي صلاحية للمؤسسة العسكرية في التدخل في الحياة السياسية أو الاقتصادية.

خلاصة الفصل الرابع:

تأسيسا على ما جاء في هذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

01- كشف الأداء السياسي للمجلس العسكري في مصر خلال إدارته للمرحلة الانتقالية عن العديد من الأخطاء التي كان لها تأثير سلبي على إدارة شؤون البلاد في هذه الفترة الحساسة، في أن المؤسسة العسكرية في تونس لم تطرح نفسها لإدارة المرحلة الانتقالية وأتاحت الفرصة للمدنيين برسم خارطة طريق واضحة للبلاد.

02- بالنسبة للعملية الانتخابية في مصر فقد أجهضت المؤسسة العسكرية هذه العملية بعد انقلاب عسكري مكتمل الأركان قاده وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي، أما في تونس نجد أن المؤسسة العسكرية لم تتدخل في العملية الانتخابية حيث أنها لم تدعم أي فريق سياسي ضد آخر، فقد اظهرت احترافية كاملة.

03- بخصوص الأزمة السياسية 2013 التي عرفتها تونس ومصر نجد أن انقسام وضعف القوى المدنية في مصر، وغياب مبادرة شاملة تعبر عن توجهات هذه القوى من اجل حل الأزمة ساهمت في تدخل المؤسسة العسكرية لحل الأزمة السياسية وفق رؤيتها الخاصة، فحين نجد أن التوافق في تونس بين القوى المدنية على إقامة حوار وطني لحل الأزمة كان المفتاح الأساسي لنجاح التجربة التونسية في إدارتها للمرحلة الانتقالية.

الفصل الخامس

المؤسسة العسكرية ومخرجات عملية الانتقال السياسي في مصر وتونس

2018-2015

أفضت التحولات السياسية التي عرفتتها كل من مصر وتونس عقب الحراك الشعبي 2011، إلى وضع أسس مهمة لبناء نظام سياسي، وذلك بعد المصادقة على الدستور الجديد وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، ومما لا شك فيه أن مخرجات هذه التحولات كانت لها انعكاسات على مكانة المؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي في هذه الدول، وعليه سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء بشيء من التفصيل على المحددات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤثر على دور المؤسسة العسكرية المصرية والتونسية تجاه العملية السياسية على ضوء المعطيات الجديدة، وذلك من خلال عنصرين أساسيين حيث سيخصص العنصر الأول منه لمناقشة الحالة المصرية من خلال الفروع التالية: الفرع الأول يبحث في طبيعة العلاقة الموجودة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، لنتنقل بعدها إلى الفرع الثاني الذي سيخصص لدراسة الدور الاقتصادي للجيش المصري وأثره على العملية السياسية، كما سيتضمن هذا العنصر أيضا مناقشة الدور الإقليمي والخارجي وأثره على تحركات المؤسسة العسكرية تجاه الحياة السياسية، وذلك من خلال تسليط الضوء على المصالح والامتيازات التي تربط المؤسسة العسكرية بالعالم الخارجي، وفي نهاية هذا العنصر سيتم التطرق إلى أهمية الآلة الإعلامية بالنسبة للعسكريين في تعزيز مكانتهم داخل المجتمع، في حين جاء العنصر الثاني ليناقش الحالة التونسية والذي تناولنا فيه أهم الإستراتيجيات التي اتبعتها النخبة السياسية في المحافظة على حياد المؤسسة العسكرية تجاه العملية السياسية وآليات الرقابة عليها، كما تم تسليط الضوء على الدور الجديد للضباط العسكريين في المجتمع المدني التونسي، كما سيتطرق هذا البحث أيضا لدراسة البيئة الخارجية ومدى تأثيرها على دور المؤسسة العسكرية التونسية في الحياة السياسية من خلال مناقشة طبيعة هذه العلاقات الخارجية، لنعرج بعد ذلك في الأخير إلى دراسة مدى وجود أي دور اقتصادي للمؤسسة الجيش من عدمه.

المبحث الأول: المؤسسة العسكرية المصرية ومخرجات عملية الانتقال السياسي في مصر: استمرارية الظاهرة العسكرية

ساهمت النخبة العسكرية المصرية بشكل مباشر في تشكيل مخرجات التحولات السياسية من خلال توجيه المراحل الانتقالية التي مرت بها مصر سواء بعد تنحي مبارك عن السلطة سنة 2011 أو بعد عزل الرئيس محمد مرسي من منصبه سنة 2013، حيث بدأت معالم النظام السياسي الجديد تتضح، والذي لوحظ فيه أنه يختلف شكلا عن الأنظمة السابقة مع احتفاظه بنفس المحتوى. سنحاول في هذا العنصر من الدراسة التطرق على أهم مظاهر أو مؤشرات التي ساهمت في جعل المؤسسة العسكرية المصرية طرفا مهما في المعادلة السياسية في ظل النظام السياسي الجديد.

المطلب الأول: العلاقة الملتبسة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة:

قد لا يختلف اثنان من دارسي العلوم السياسية على توصيف المؤسسة العسكرية باعتبارها احدي مؤسسات الدولة التنفيذية التي تخضع لرأس السلطة التنفيذية باختلاف توصيفه وفقا للنظم السياسية السائدة (رئيس، ملك، أمير، رئيس وزراء)، فهي مؤسسة يمتلكها الشعب وينفق عليها من ضرائبه وتخضع رسميا لرئيس الجمهورية المنتخب الذي يخول إليه تعيين قادتها وعزلهم، وتحدد وظيفتها في حماية الحدود والتسليح والأمن الخارجي، كما لا يختلف حول تجريم ممارسة النشاط السياسي للعسكريين، وعلى هذا جرى وصف تدخلهم في الشأن السياسي والسيطرة على الحكم بالانقلاب العسكري (*military coup*) بما يعني أن جزءا من الدولة انقلب عليها، واستولى على الحكم، ومن ثم تظل الدولة كلها في حالة منقلبة ومقلوبة إلى حين عودة المؤسسة العسكرية لثكناتها مرة أخرى، غير أن تتبع سلوك المؤسسة العسكرية المصرية يختلف⁽¹⁾، حيث لها تاريخ ودور سياسي كبير، وتمثل قوة مركزية ذات ثقل في النظام السياسي، ولديها حصة كبيرة من الموازنة العامة للدولة، وتشكل قوة اقتصادية كبيرة، كما أنها هي التي أنشأت النظام الجمهوري وضمنت بقائه منذ 1952 إلى غاية اللحظة، وهي التي أمدت الدولة بكثير من المسؤولين بالمناصب العليا، وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة⁽²⁾، فكل قادتها منذ تأسيس النظام الجمهوري كانوا من العسكر، محمد نجيب، جمال عبد

¹ - عمرو عز الدين، مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015، ص5.

² - دعاء محمود محمد محمد عويضة، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018، ص ص 130، 131.

الناصر، محمد أنور السادات، محمد حسني مبارك، باستثناء محمد مرسي الذي تم عزله من قبل المؤسسة العسكرية، وحل مكانه عبد الفتاح السيسي بانقلاب عسكري.

إن علاقة المؤسسة العسكرية بمؤسسة الرئاسة يتحكم بها اعتبار أساسي، وهو أن الرئيس المصري ينبغي أن يكون سنداً للنخبة العسكرية المصرية في الدفاع عن مكتسباتها ومن الصعب، في ظل موازين القوى الحالية، تخيل وصول أي طامح رئاسي إلى قصر الاتحادية ما لم يوافق مسبقاً على استمرار الدور الاقتصادي للقوات المسلحة كما هو عليه، أي بعيداً عن إشراف السلطات الرقابية⁽¹⁾، لكن قبل الخوض في تفاصيل علاقة المؤسسة العسكرية بمؤسسة الرئاسة وأهميتها بالنسبة للعسكريين، يجب تسليط الضوء على صلاحيات أو مكانة مؤسسة الرئاسة في النظام السياسي المصري.

منح دستور 2014 لمنصب الرئيس العديد من الصلاحيات مقارنة بالدساتير السابقة، حيث تشير المادة 123 في ما يتعلق بالصلاحيات التشريعية للرئيس وحقه في تعيين خمسة في المئة من أعضاء مجلس النواب، كما لم تلزمه المادة 146 بتكليف رئيس الوزراء من الحزب أو الائتلاف الحزبي الأكبر في مجلس النواب، بمعنى أنه بإمكانه أن ينسف نجاح حزب في الانتخابات، ويمنعه من تشكيل حكومة، وأعطته المادة 147 حق المشاركة في تعيين وزراء الحقائق السيادية (الدفاع، والخارجية، والداخلية، والعدل) إذا اضطر إلى تكليف أحد نواب الحزب أو الائتلاف الحزبي الأكبر في مجلس النواب، ومما لا شك فيه أن المواد التي تشير إلى صلاحيات مجلس الوزراء تجعل مجلس الوزراء أقرب إلى مجلس تنفيذي لسياسات يضعها رئيس الجمهورية أو المجلس الأعلى للدفاع في مجلس الأمن القومي، ويبدو أن إعادة بعض الصلاحيات إلى رئاسة الجمهورية هي من القضايا التي يختلف فيها دستور 2014 عن دستور عام 2012 المعطل، إذ حرصت الجمعية التأسيسية لكتابة دستور عام 2012، على توزيع السلطة بين كل من الرئاسة ومجلس الوزراء، وتجلي ذلك في المادتين 140 و159 اللتين تلزمان الرئاسة ومجلس الوزراء المشاركة في اتخاذ القرار والإشراف على تنفيذه، وكانت المناقشات لصوغ دستور عام 2012 تهدف إلى التقليل من تركز الصلاحيات بيد الرئيس، بسبب نزعة الرؤساء للتحويل إلى الاستبداد منذ إعلان الجمهورية⁽²⁾.

¹ هشام بوناصيف، عودة إلى صهوة الجواد: النخبة العسكري وحسابات السلطة في مصر، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 4.

² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ودستور 2014"، تقدير موقف، يناير 2014، ص 4،5.

اعتبر ستيفن كوك الباحث بمجلس العلاقات الخارجية الأميركي في كتاب نشر عام 2007 بعنوان "يسيطرون ولا يحكمون: الجيش والتطور السياسي في مصر والجزائر وتركيا" الذي حاول فيه الوقوف على طبيعة الدور السياسي للجيش في البلدان الثلاثة السابقة، حيث اعتبر في التجربة المصرية أن انسحاب كبار ضباط الجيش المصري من صدارة المشهد السياسي بعد هزيمة 67 دفعهم - ولكي يضمنوا سيطرتهم- إلى التركيز على مؤسسة الرئاسة وهي المؤسسة السياسية الأهم في البلاد وذات الصلاحيات الهائلة وضمان تبعيتها لهم، الرئيس ينحدر منذ ثورة يوليو من المؤسسة العسكرية، وهو أيضا حريص على كسب ود تلك المؤسسة، وهنا يشير المؤلف إلى حرص السادات ومبارك على كسب ود المؤسسة العسكرية وقادتها وضباطها بشكل مستمر، ومن خلال مؤسسة الرئاسة يسيطر الجيش على النظام السياسي، وذلك لأن المؤسسات الديمقراطية المختلفة الموجودة في مصر ليست سوى تشكيلات، أو مظهر ديمقراطي، فالجيش يسيطر على الرئاسة والرئاسة تسيطر على الحزب الحاكم، والحزب الحاكم يسيطر على البرلمان والذي يسيطر على أحزاب المعارضة، والقوانين وقواعد اللعبة السياسية وعليه الجيش حرص على احتكار قمة الهرم السياسي والمؤسسة السياسية الأهم في البلاد، فالرئيس ينتمي للجيش، وهو واسع الصلاحيات بشكل هائل، والرؤساء العسكريون حرصوا على توريث عسكريين مثلهم، كما فعل ناصر والسادات⁽¹⁾، هنا تكمن أهمية منصب الرئاسة لمؤسسة الجيش، فالسيطرة على الرئاسة تعني السيطرة على مقاليد الحكم، على اعتبار أن باقي مؤسسات الدولة لا تمارس أي نفوذ حقيقي يمكن أن يهدد مصالح العسكريين في النظام السياسي، كما عملت المؤسسة العسكرية على تحصين منصب الدفاع حتى في حالة وجود رئيس مدني في المستقبل، فكما أشرنا سابقا في بأنه لا يمكن عزل وزير الدفاع لمدة 8 سنوات طبقا لدستور 2014 الذي ساهم العسكريين في تأسيسه بعد الانقلاب على الرئيس السابق.

بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي تسلم وزير الدفاع منصب الرئاسة مباشرة، بعد أن رشح نفسه في انتخابات لم يتوافر لها الحد الأدنى من المعايير المتعارف عليها للانتخابات الديمقراطية، وفي ظل حملة دعائية مكثفة لمصلحته، شاركت فيها شخصيات وقوى سياسية استخدمت مغالطات عدة تروج أن البلاد وهبتها في خطر وأنها تحتاج رجلا قويا من الجيش، ولا شك أنه في كل الحالات

¹ - علاء بيومي، قراءة في طبيعة دولة العسكر في مصر وكيف يفكرون، تاريخ الاطلاع 2018/06/06 من موقع:

<https://ar-ar.facebook.com/garedtalanbaa/posts/531937196856698>

المشابهة يطلق عليها هذا النوع من أنظمة الحكم "حكومة عسكرية"، أي الحكومة التي يحكمها الجنرال الذي نفذ الانقلاب، بشكل مباشر وبلا انتخابات أو عبر انتخابات شكلية غير تنافسية كالتى أجريت في مصر صيف 2014⁽¹⁾، إن محاولة المؤسسة العسكرية السيطرة على مؤسسة الرئاسة كانت قبل تولى محمد مرسي الرئاسة، فقد تحدث مقربون من الجيش عن أن المجلس العسكري قام بتمويل بعض الأحزاب الناشئة خلال المرحلة الانتقالية الأولى، بحجة عدم قدرة هذه الأحزاب على منافسة الإخوان في أي انتخابات، وكشفت مراسلات سرية للبريد الإلكتروني لوزارة الخارجية السابقة "هيلاري كلينتون" أنه كان هناك صراع بين مبارك وقادة المجلس العسكري حول خليفته بعد تنحيته، فقد كان مبارك مصرًا على عمر سليمان مدير مخابراته، بينما أصر المجلس على تسليم إدارة البلاد، أما خلال الفترة الانتقالية الثانية فقد كشف آخر وزير خارجية لمبارك أن عمر سليمان -رئيس جهاز المخابرات العامة أيام مبارك- أبلغه قبل وفاته أن جماعة الإخوان المسلمين لن تستمر في الحكم وأن اللواء "عبد الفتاح السيسي" (مدير المخابرات العسكرية منذ 2010) سيتكفل بها، أما أحمد شفيق (آخر رئيس وزراء مبارك) فقد أعلن في مقابلة تلفزيونية في حزيران/يونيو 2015 عن أنه ساهم (أثناء حكم مرسي) في التخطيط للتخلص من الإخوان باتصالاته مع الأمريكيين وبعلم المخابرات العامة المصرية، ومن ذلك أيضا اعتراف وكيل جهاز المخابرات العامة ثروت جودة بأن المخابرات تعمدت تضليل الرئيس مرسي ولم تعطه معلومة واحدة صحيحة طوال فترة رئاسته⁽²⁾، ولعل الجهود التي بذلت من قبل المؤسسة العسكرية في عزل الرئيس السابق من منصب الرئاسة، تؤثر على الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في صناعة الرؤساء المصريين، فلن يصل أي مرشح لرئاسة مصر دون دعم المؤسسة العسكرية، وهو ما كان واضحا في الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 2018، حيث تم إقصاء العديد من المرشحين في هذه الانتخابات.

حيث اتخذ النظام الحاكم جملة من الإجراءات تجاه المرشحين الذين أبدوا رغبتهم في الانضمام إلى حلبة السباق، ومنافسة الرئيس السيسي، وكانت البداية مع الفريق أحمد شفيق، رئيس الوزراء السابق ومنافس الرئيس المصري السابق محمد مرسي في انتخابات 2012، والذي أعلن في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 اعتزاه الترشح لانتخابات الرئاسة، ليتعرض بعدها على الفور لحملة

¹ - عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

² - عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

واسعة من قبل وسائل الإعلام التابعة للنظام في مصر، وفي شكل دراماتيكي تصاعدت الإجراءات الخشنة ضد شفيق، فقد أكد لاحقاً أن السلطات الإماراتية منعتة من مغادرة أراضيها، حيث كان يقيم منذ خسر انتخابات 2012، وفُهم الأمر على أنه تم بإيعاز من السلطات المصرية، وبمجرد عودته من الإمارات إلى القاهرة، في الثاني من ديسمبر/كانون الأول 2017، أُحيطت الطائرة التي أقلته بإجراءات أمنية مشددة، وبعد نحو شهر من إقامته شبه الإجبارية في جناح خاص بأحد الفنادق الفخمة بالقاهرة، خرج شفيق على المصريين في السابع من يناير/كانون الثاني 2018، ليعلن لهم عدم ترشحه لانتخابات الرئاسة لعام 2018⁽¹⁾.

الموقف الأقوى من قبل النظام السياسي القائم كان ضد الفريق سامي عنان، رئيس الأركان الأسبق للجيش المصري، الذي أعلن في 19 يناير/كانون الثاني 2018 ترشحه رسمياً للانتخابات الرئاسية، ودعا حينها، في كلمة نشرها على صفحته بموقع فيسبوك، مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية إلى الوقوف على الحياد في السباق الرئاسي، وعلى الفور جرى استدعاء عنان للتحقيق معه من طرف القيادة العامة للقوات المسلحة، التي عدت أن بيان ترشحه كان يتضمن "تحريضاً صريحاً ضد القوات المسلحة بغرض إحداث الوقيعة بينها وبين الشعب المصري العظيم"، واتهمته في بيان بثه التلفزيون الرسمي في 23 يناير/كانون الثاني 2018، بارتكاب "مخالفات قانونية صريحة، مثلت إخلالاً جسيماً بقواعد ولوائح الخدمة"، واستبعدت الهيئة الوطنية للانتخابات المصرية، في 23 يناير/كانون الثاني 2018، عنان من قاعدة الناخبين، بحجة أنه "لا يزال محتفظاً بصفته العسكرية"، التي تحول دون ممارسة الترشح والانتخاب⁽²⁾، ويمكن تفسير دعم المؤسسة العسكرية المصرية لرئاسة عبد الفتاح السيسي لعهدته ثانية لعدة أسباب نذكرها في ما يلي:⁽³⁾

1- حماية مصالح الجيش:

فقد مثل استمرار عبد الفتاح السيسي لرئاسة ثانية، ضماناً مباشرة لحماية مصالح الجيش الخاصة وعدم المساس بها بداية من الموازنة وحجم الإنفاقات ونهاية بالمؤسسات الاقتصادية التابعة للجيش، حيث بدا أن هذه الأمور، وفي وقت سابق بعد الحراك الشعبي، معرضة للمراقبة المدنية في

1- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "الانتخابات الرئاسية المصرية: السيناريوهات والتداعيات"، تقدير موقف، 31 جانفي 2018، ص 2.

2- المرجع نفسه، ص 3.

3- خالد فؤاد، "مصر: انتخابات 2018 مشاركة أم مقاطعة؟"، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2 يوليو 2017، ص 3، 4.

سياق إصلاح العلاقات المدنية العسكرية المأمول في وقتها، وهو الأمر الذي مثل تهديدا مباشرا لمصالح الجيش وفتح صراعا خفيا بين جنرالات الجيش وقوى الثورة امتد حتى انقلاب الثالث من يوليو.

2- الحفاظ على تماسك وعدم انشقاق القيادة العسكرية:

فقد عمد السيسي إلى تغييرات كبيرة داخل المجلس العسكري ويكفي الإشارة هنا أن 18 جنرالا عسكريا من أصل 25 جنرالا هم قوام قيادات المجلس العسكري، قد تم تغييرهم بأخرين داخل المجلس العسكري في الفترة ما بين 2014 إلى 2017، وهو ما يعني إعادة تشكيل المجلس العسكري بتركيبة جديدة من جنرالات ستكون أشد ولاء للسيسي، الذي قام بترقيتهم وتعيينهم وفي نفس الوقت إبقاء كبار الجنرالات السابقين في المجلس العسكري في مناصب داخل جهاز الدولة تحافظ على رضاهم المعنوي والمادي، وتُمكن هذه الطريقة من الحفاظ على تماسك القيادة العسكرية حول شخص السيسي من أي انشقاقات مستقبلية محتملة.

3- ارتباط مصالح مع طبقة الضباط:

لم يكتف السيسي بزيادة مرتبات ومعاشات ضباط الجيش أكثر من مرة منذ وصوله إلى الرئاسة لضمان خلق حالة من الرضا داخل طبقة الضباط، بل سمح باتساع مساحة مشاركة الضباط في الأنشطة التجارية الخاصة تزامناً مع دخول الجيش كشريك رئيس في عدد ضخم من المشاريع وفي مجالات مختلفة، وهكذا ارتبطت مصالح طبقة الضباط بمصالح السيسي والنظام نفسه.

وبخصوص نتائج هذه الانتخابات أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات فوز الرئيس عبد الفتاح السيسي بفترة رئاسية ثانية، بحصوله على 21 مليوناً و835 ألفاً و387 صوتاً، بنسبة 97.08% من الأصوات الصحيحة في الانتخابات التي أجريت في شهر مارس 2018 خارج وداخل البلاد، في حين حصل المرشح الثاني موسى مصطفى موسى، على 656 ألفاً و534 صوتاً في الانتخابات بنسبة 2.92%، وشهدت الانتخابات تصويت 24 مليوناً و254 ألفاً و152 ناخباً بنسبة 41% من قاعدة بيانات الناخبين الذين يحق لهم التصويت، منهم 157 ألفاً و60 ناخباً في الخارج، وعدد الأصوات

الصحيحة بلغ 22 مليوناً و491 ألفاً و921 صوتاً، بنسبة 92.73% في حين بلغ عدد الأصوات الباطلة مليوناً و762 ألفاً و231 ناخباً، بنسبة 7.27%⁽¹⁾.

الجدول رقم (14) يوضح الانتخابات الرئاسية في أرقام.

عدد الذين لهم حق التصويت	59 مليوناً و87 ألفاً و139 ناخباً
عدد الناخبين	24 مليوناً و254 ألفاً و152 ناخباً
نسبة المشاركة	41.05%
عدد أصوات السيسي	21 مليوناً و835 ألفاً و387 صوتاً بنسبة 97.08%
عدد أصوات موسى	656 ألفاً و534 صوتاً بنسبة 2.92%
عدد الأصوات الباطلة	231 مليوناً و862 ألفاً و231 صوتاً بنسبة 7.27%

المصدر: أحمد الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 05.

في الأخير يمكن القول أن وجود النخبة العسكرية على رأس السلطة التنفيذية، يشكل أحد ملامح تدخلات المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، فمن خلال منصب الرئاسة الذي يعتبر المؤسسة الأهم في البلاد يسيطر الرئيس على جميع القوانين والقرارات عن طريق الصلاحيات الواسعة الممنوحة له، والتي ستساهم في شكل مباشر في حماية مصالح المؤسسة العسكرية من أي رقابة على موازنتها المالية والأهم من ذلك عدم المساس بأنشطتها المدنية الاقتصادية وعليه يمكن القول أن المفتاح الأساسي للوصول لمنصب الرئاسة في مصر هو الحصول على دعم المؤسسة العسكرية مقابل الحفاظ على نفوذها داخل الدولة المصرية.

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي للجيش المصري وانعكاساته على العملية السياسية:

اعتبر العديد من الباحثين أن فهم موقع المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في مصر غير كامل ومضلل إذا لم يأخذ بعين الاعتبار الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية، ورأى الخبراء أنه لا تتوفر أي معلومات بتاتا حول النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسة، مع أن العجز والدين العام قد وصلا إلى مستويات مرتفعة، ازداد الضغط لإجراء إصلاحات اقتصادية بشكل عام في مصر، وبالتالي، يمكن التوقع أن التطرق إلى الامتيازات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية المصرية سيشكل مسألة ملحة، ولقد وسعت المؤسسة العسكرية المصرية بشكل تدريجي من الدور الذي تلعبه في

¹ - أحمد الجمل، "الرئيس بعد إعلان فوزه رسمياً: مصر تسع الجميع"، الشروق، العدد 3348، 3 ابريل 2018، ص 01.

الاقتصاد المصري، ولقد أعطيت تحت حكم الرئيس السابق حسني مبارك إمكانية وصول أكبر فرص أعمال الشركات كما ركزت على النشاطات الاقتصادية أكثر من مسائل الأمن القومي، وتشكل ملكية الأراضي احدي أهم مصادر العائدات للمؤسسة العسكرية وهي موضوع جدل كبير، لا سيما نتيجة اتهامات الفساد التي ظهرت، وتمتع الشركات الخاصة الخاضعة لسيطرة الجيش بإمكانية الوصول إلى الأراضي والقوى العاملة والمعاملة المالية التفضيلية (ضرائب وجمارك ومعدلات صرف العملة واستثناءات تفضيلية)، ولقد استمرت هذه الحماية التفضيلية على مدى السنوات الأخيرة، مع العلم لا يوجد أي تشريع يسمح للمدنيين بالإشراف على اقتصاد الجيش⁽¹⁾، وتاريخيا يعود انخراط الجيش في الأنشطة الاقتصادية المدنية منافسا للقطاع الخاص، إلى بداية ثمانينات القرن الماضي، وتحديدًا عقب توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979، وما ترتب عليها من تقليص للمهام القتالية للجيش وخفض ميزانية الدفاع، وهو ما دفع القوات المسلحة للالتفات للنشاط الاقتصادي لتعويض ذلك، وقد مر هذا النشاط منذ ذلك التاريخ بعدة مراحل مهمة: (2)

المرحلة الأولى: منذ بداية الثمانينات وحتى بداية التسعينات، أي السنوات العشر الأولى من حكم مبارك، حيث أنشئت الأذرع الاقتصادية الرئيسية للجيش المصري، وتنوعت الشركات التي يملكها.

المرحلة الثانية: كانت منذ بداية التسعينات وحتى عام 2000، حينما بدأ نظام مبارك في تطبيق خطة للتحرير الاقتصادي أو ما سمي بسياسة الخصخصة الاقتصادية وفقا لنصائح وشروط صندوق النقد والبنك الدوليين في ذلك الوقت، وقد شهدت هذه المرحلة توسع الجيش في إنتاج السلع والخدمات المدنية بشكل أكبر، كما أقام المزيد من الشركات والمصانع الجديدة، والمزارع الشاسعة وكان الهدف هو توفير احتياجات الجيش الغذائية والدوائية وغيرها، خصوصا مع بدء تصفية مؤسسات القطاع العام التي كانت تمد الجيش بهذه الاحتياجات في السابق، لكن مع الوقت توسع هذا النشاط وامتد لقطاعات أخرى مثل التطوير العقاري والسياحي وغيرها.

¹ - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت الجهر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² - شحاته عوض، "الدور الاقتصادي للجيش في مصر: الحسابات والتداعيات"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 20 نوفمبر 2016، ص 3-5.

المرحلة الثالثة: منذ عام 2000 وحتى 2011، وخلال هذه الفترة اتخذ تدخل الجيش في الحياة الاقتصادية منحى أكثر عمقا وتأثيرا، لاسيما مع تصاعد النفوذ السياسي والاقتصادي لكبار رجال الأعمال الذين برز دورهم مع صعود نجم جمال (نجل مبارك)، وهو ما اعتبره الجيش تهديدا لمصالحه الاقتصادية ونفوذه السياسي، خصوصا مع الخشية من أن يصل قطار الخصخصة إلى الشركات التي تملكها المؤسسة العسكرية، وفي السنوات الأخيرة من حكم مبارك، دخل الجيش في صدام بعضه مكتوم والآخر معلن مع هذه المجموعة من رجال الأعمال، بسبب الخلاف حول سياسات الخصخصة، وكان المبرر المعلن لقيادة الجيش في ذلك الوقت أن هذه السياسات المنحازة للأغنياء تشكل تهديدا للسلام الاجتماعي في مصر، بينما كان السبب الأهم، في رأي البعض، أن الجيش رأى في سياسة الخصخصة التي انتهجتها حكومة أحمد نظيف تهديدا واضحا لمصالحه الاقتصادية.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة ما بعد الحراك الشعبي 25 يناير/كانون الثاني 2011 وما رافقها من أجواء غضب شعبي واسع ضد مبارك ورجال أعماله، وقد وفرت هذه الأجواء فرصة ذهبية للجيش ليس فقط لإجهاض سيناريو توريث السلطة لجمال مبارك، بل للتخلص من رجال الأعمال المرتبطين به وتقديم بعضهم للمحاكمة بتهمة الفساد، وقد استفاد الجيش من الإطاحة بمبارك ومحاکمات الفساد اللاحقة، حيث حصل على حصة أكبر من النشاط الاقتصادي كانت مخصصة لرجال الأعمال، كما سعى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي تسلم السلطة عقب تنحي مبارك، لتحسين نشاطات ومكتسبات الجيش الاقتصادية عبر إصدار عدد من التشريعات والقوانين، ففي مايو/أيار 2011، عدل المجلس قانون القضاء العسكري ليضيف إليه مادة تعطي النيابة والقضاة العسكريين وحدهم الحق في التحقيق في الكسب غير المشروع لضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق بعد تقاعد الضابط، وبالتالي تجعل هذه المادة الضباط المتقاعدين بمنأى عن أية محاكمة أمام القضاء المدني، وقد جاءت هذه الإجراءات على خلفية تصاعد مطالبات الشارع السياسي في تلك الفترة، بإخضاع أنشطة ومشروعات الجيش الاقتصادية للرقابة الشعبية والعمل على الحد منها. وهو ما رد عليه آنذاك اللواء محمود نصر، مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، بأن الجيش "لن يسلم أبدا هذه المشروعات لأي سلطة أخرى مهما كانت"، وأن هذه المشروعات "ليست من الأصول التي تمتلكها الدولة، ولكنها إيرادات من عرق وزارة الدفاع والمشاريع الخاصة بها".

المرحلة الخامسة: فترة حكم الرئيس مرسي القصيرة من عام 2012 وحتى 30 يونيو/حزيران 2013، وقد شهدت تلك الفترة نوعاً من التعايش الصعب والهش بين الجيش والإخوان الذين سعوا لطمأنة القوات المسلحة على مصالحها الاقتصادية، بل إن الدستور الذي وضعته لجنة تسيطر عليها أغلبية إسلامية، جاء ليكرس نفوذ الجيش الاقتصادي ويجعله بعيداً عن الرقابة الشعبية، لكن أزمة الثقة التاريخية بين الجانبين كانت، على ما يبدو، أعمق من أن يتم جسرها عبر هذه التطمينات، لا سيما مع بروز الخلاف بين الطرفين حول مشروع تنمية قناة السويس وطريقة إدارته، بل إن هناك من يرى أن أحد أسباب إطاحة الجيش بمرسي هو حينما حاول تهميش دور الجيش في المشاريع الكبرى مثل تطوير قناة السويس ومشروع "توشكى"، وهو مشروع لاستصلاح الأراضي الزراعية.

المرحلة السادسة: هي مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري 30 يونيو/حزيران 2013 وتولي السيسي السلطة، وفيها تحولت القوات المسلحة، كما يرى خبراء، من كونها لاعباً كبيراً في الاقتصاد المصري إلى فاعل مهيم، فمنذ مجيء السيسي للحكم توسعت الأنشطة الاقتصادية للجيش بشكل يتجاوز كل ما سبق في تاريخه، لتشمل مختلف القطاعات من المقاولات والطرق والبنية الأساسية وصولاً إلى قطاعات الصحة والتعليم والاستزراع السمكي، كما بدأت سياراته تنتشر في الشوارع لبيع المواد الغذائية، حتى إنه دخل مؤخراً على خط المنافسة في بيع مكيفات الهواء وتوريد الدواء للجامعات.

كما تظهر مؤشرات تصاعد الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في هذه المرحلة من خلال عقود المقاولات الحكومية التي تجاوزت حاجز 1600 مشروعاً، والتي أسندت للقوات المسلحة بالأمر المباشر دون مناقصات عامة كما هو متبع، وتضمنت المشروعات العملاقة كمشاريع ازدواج قناة السويس وما يرتبط بها من أنشطة تهدف إلى تنمية منطقة قناة السويس في محيط محافظات الإسماعيلية وبورسعيد، والسويس ومشروع إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة المقرر افتتاح المرحلة الأولى منها أواخر 2019، ومشاريع بناء المليون وحدة سكنية، ومشاريع الاستزراع السمكي، ومشاريع إنشاء مدن جديدة كالجلالة، والعلمين والمنصورة، ومبادرة صندوق "تحيا مصر" التي دشنها الرئيس السيسي للقضاء على المناطق العشوائية، وكذلك مشروع استصلاح المليون ونصف فدان، يضاف إلى ذلك منح مشاريع البنية التحتية خاصة بالطرق والكباري -سواء الإنشاء، الصيانة، أو الخدمات اللوجستية

كمحطات الوقود وغيرها- إلى الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية الطرق التابعة لأجهزة مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع.⁽¹⁾

بخصوص الرقابة على هذه الأنشطة، فيمكن القول أن الدخل السنوي للمؤسسات الاقتصادية التابعة للجيش المصري هو عبارة عن مليارات من الدولارات يمسك كبار الضباط حساباتها دون رقابة من أية جهات مدنية، باعتبار أن النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة يدخل في نطاق "الأمن القومي" المصري، كما يقول الضباط وقد اعتبرت قيادة الجيش استقلال مؤسساته الاقتصادية -جل ما تصنعه منتجات غير عسكرية، بما فيها أطعمة وملابس، يتم تصريفها في السوق الداخلي- خطأ أحمر لن تقبل التفريط به، ولعقود ثلاثة، في ظل مبارك، استمر الستاتيكو المتعلق بدور الضباط الاقتصادي قائما، وملائما، بالمقابل، منذ الحراك الشعبي 25 يناير/كانون الثاني والسقوط المدوي لرأس لنظام السابق، تصاعد الجدل في الأوساط السياسية والصحفية والأكاديمية حول ضرورة إخضاع الدور الاقتصادي للجيش لإشراف مؤسسات الرقابة العامة، أو إلغائه كليا عبر دمج بالقطاع العام المدني، باعتبار أن انهماك الجيش بالتصنيع والتسويق والبيع يسيء إلى جهوزيته العسكرية، ويلهيه عن مهمته الأساسية، الدفاع الوطني⁽²⁾، لكن حتى هذه اللحظة في حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي وللعهد الثانية التي انطلقت سنة 2018 لم تخضع هذه الأنشطة لرقابة أي جهة مدنية، والأمر ذاته ينطبق لموازنة المؤسسة العسكرية التي يخصص لها جزء كبير من موازنة الدولة، في ظل غياب أي مساءلة للبرلمان وعدم إخضاعها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، وهو ما يجعلها مستقلة تماما عن الدولة.

حيث تقدر ميزانية المؤسسة العسكرية المصرية، بحوالي 4.4 مليار أمريكي تعد سرا من أسرار الدولة لا تتوافر تلك الميزانية بأي صيغة من الصيغ للجمهور أو للسلطة التشريعية منذ عام 1979، سمح للجيش قانونا بالاحتفاظ بحسابات مصرفية تجارية خاصة به، كما أن ميزانيته مستقلة عن بقية الحكومة⁽³⁾، وتؤكد المادة 203 من الدستور المصري أن من بين مهمات مجلس الدفاع

¹ - محمود جمال، الدور الاقتصادي للجيش وانعكاساته على التطور السياسي: مصر بعد 2011 نموذجا، مصر: إدراك للدراسات والاستشارات، 2018، ص7.

² - هشام بوناصيف، عودة إلى صهوة الجواد: النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 4.

³ - منظمة الشفافية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص4.

"مناقشة موازنة القوات المسلحة، تدرج رقما واحدا من الموازنة العامة للدولة، وعلى الرغم من وجود لجنة خاصة بالبرلمان تهتم بقضايا الجيش وهي لجنة الدفاع والأمن القومي، والتي يكون رئيسها عضوا في مجلس الأمن القومي، (المادة 205 من الدستور)، ويتم استدعاؤه أيضا حين مناقشة ميزانية الجيش أمام المجلس الوطني، فإنها تفتقر إلى الفاعلية، وليس لها سلطة رقابية على السياسات الدفاعية وميزانية الجيش⁽¹⁾، ويؤكد ذلك بدرجة كبيرة سعي المؤسسة العسكرية للتوسع بمصالحها الاقتصادية من خلال مجموعة من المراسيم والقوانين مستفيدة في ذلك من المزايا النسبية التي تتمتع بها مثلا الإعفاء من الضرائب والجمارك والتسهيلات الاقتصادية الأخرى، وتوسع هذا الدور مع صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 446 لسنة 2015 الذي فتح الآفاق لجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة بالتصرف في الأراضي التي يتم إخلاؤها وكذلك تأسيس الشركات سواء بمفرده أو بالمشاركة مع رأس المال الوطني والأجنبي⁽²⁾، ويمكن الإشارة أن عدم خضوع ميزانية المؤسسة العسكرية لرقابة أو محاسبة أي جهاز يجعلها عرضة للنهب والفساد، وفق ما جاء في العديد من التقارير الدولية في هذا المجال والذي سنتطرق إليه لاحقا من هذه الدراسة، حيث تصدر الجيش المصري قائمة الجيوش أكثر فسادا، ولعل ذلك من شأنه أن يؤثر على وظيفته في حماية أمن البلد.

حيث يؤكد تقرير مؤشر الفساد في قطاع الدفاع لعام 2015 أن مؤسسة الجيش المصري تتحكم في ما بين 45% و60% من الاقتصاد المصري، ويدر الاقتصاد العسكري الرسمي الخاص على هذه المؤسسة مصادر دخل لا تمر عبر الخزينة العامة، ويوجد مكتب خاص في وزارة المالية يدقق حسابات القوات المسلحة والهيئات التابعة لها، وعلى الأرجح بالتنسيق مع مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، إلا أن بياناته وتقاريره لا تخضع لسيطرة البرلمان أو إشرافه أو هيئة مدنية أخرى، وهذا كان له تأثير على عملية التعيين والترقية، فإنه على المستوى العملي يتم اختيار الأطر المتوسطة والعليا للجيش وترقيتهم على أسس عدة منها المحسوبية والولاء للقيادة، وليس مؤهلات الاستحقاق، ونظرا للسرية التي تطبع مؤسسة الجيش ولقمع الحريات العامة، فإنه لا يتم إشراك المواطنين والرأي العام في النقاش العام حول قضايا الجيش، وليس للمجتمع المدني ووسائل الإعلام دور فاعل في مراقبة السياسات الدفاعية وفتح نقاش عام حولها، ونادرا ما تكشف وسائل الإعلام عن قضايا الفساد

¹ - محمد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72، 73.

² - محمود جمال، مرجع سبق ذكره، ص 7.

داخل مؤسسة الجيش، وترى أن محاولة مناقشة السياسات الأمنية أو الدفاعية تعد خرقاً للأمن الوطني⁽¹⁾.

إن توسع دور المؤسسة العسكرية في المكون الاقتصادي بعد مخرجات الانتقال السياسي 2013، وخاصة مع قرار رئيس الجمهورية نوفمبر 2015 الذي سمح للقوات المسلحة بتأسيس شركات وإقامة شركات سواء برأس المال الوطني أو الأجنبي، بحيث يصل بنا ذلك في النهاية إلى صعوبة الفصل بين اقتصاد الجيش واقتصاد الدولة، أو انهيار الأخير في حال سحب النشاط الاقتصادي من القوات المسلحة، على الناحية الأخرى يعتبر عدد من الباحثين والخبراء العسكريين أن توسع الجيش في الاقتصاد المحلي جاء كردة فعل لإحجام الاستثمار الأجنبي لا سيما مع تآكل البنية التحتية وعدم صيانتها في ظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي شهدته البلاد أوائل 2011، لذا يعتبرون دور الجيش ضروري لتهيئة المناخ الاستثماري لما لديه من قوة بشرية، وإمكانات مادية وتكنولوجية قادرة على إحداث التنمية، وبالتالي يقتصر دوره على توجيه الاقتصاد وليس احتكاره⁽²⁾.

لقد انتهجت المؤسسة العسكرية لتحسين امتيازاتها سواء تحصيل منصب وزير الدفاع من سلطة الرئيس، أو حماية مشروعاتها عن الرقابة وتضمين ذلك كله دستورياً، لذلك فإن امتلاك الجيش لحصة كبيرة في الاقتصاد المدني، يجعل منه رقماً مهماً في معادلة الحكم والسياسة، حيث تسعى المؤسسة لتحسين مكتسباتها الاقتصادية من النخبة السياسية ذلك من خلال تدخلات في العملية السياسية برمتها، وهذا ما يوحى بأهمية النشاط الاقتصادي للقوات المسلحة كمحدد حاكم لقراراتها وتحركاتها تجاه العملية السياسية، وهو ما برز فعلياً في حالة تنحي بارك 2011، وعزل الرئيس محمد مرسي في يوليو 2013⁽³⁾، وبالتالي فإن تنامي الدور الاقتصادي للجيش ستكون له تداعيات على العملية السياسية، للبلاد وهي الأكثر خطورة وتأثيراً، لا سيما فيما يتعلق بتحديد مستقبل ودور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ورسم العلاقات المدنية العسكرية، وفرص التحول الديمقراطي في مصر، ومن خلال قراءة العديد من الباحثين للمشهد السياسي في عهد عبد الفتاح السيسي، فإنه ثمة مؤشرات على أن الصيغة القديمة التي كانت معتمدة في عهد مبارك، وهي بقاء الجيش خارج

1- محمد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

2- محمود جمال، مرجع سبق ذكره، ص 8.

3- المرجع نفسه، ص 8.

العملية السياسية مقابل الحفاظ على مكتسباته وامتيازاتها الاقتصادية لم تعد مقبولة من جانب المؤسسة العسكرية، في ظل توجه داخل المؤسسة يرى أن الحفاظ على هذه المصالح يقتضي دورا أكبر للجيش في العملية السياسية سواء بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، عبر تكوين طبقة جديدة من السياسيين ورجال الأعمال ترتبط مصالحها بشكل أكبر بالسلطة الجديدة، وتكون أكثر تأييدا لبقاء الجيش لاعبا رئيسيا في السياسة والاقتصاد، وقد تعزز هذا التوجه عقب عدة وقائع، أظهرت للنظام ومن خلفه المؤسسة العسكرية، أنه لا يمكن الوثوق أو الاعتماد بشكل كبير على النخبة القديمة التي تنتمي لنظام مبارك، والتي بدت أكثر تمردا على دور الشريك الصغير الذي تريد منها السلطة أن تقوم به، وقد برز ذلك سواء في موقفها المتردد من المشروعات والأنشطة التي يتولاها الجيش، أو عدم استجابة عدد من رجال الأعمال المحسوبين عليها لدعوات السيسي المتكررة للتبرع لصندوق "تحيا مصر" الذي أسسه لدعم الاقتصاد المصري⁽¹⁾.

إن تغلغل المؤسسة العسكرية في الأنشطة الاقتصادية هي بدون شك لها علاقة وثيقة بالعملية السياسية، فكما أشرنا سابقا أن تصاعد الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية المصرية يجعل منها رقما مهما في معادلة الحكم والسياسة، ومن جهة أخرى يمكن تفسير تدخلات المؤسسة العسكرية في المراحل الانتقالية التي مرت بها مصر منذ بداية الحراك الشعبي سنة 2011، مروراً بعزل الرئيس السابق كانت بالدرجة الأولى تهدف إلى حماية مصالحها وامتيازاتها الاقتصادية في ظل تخوفها من الإصلاحات السياسية التي نادي بها العديد من السياسيين في ملف العلاقات المدنية العسكرية، وكان على رأس هذه المطالب إخضاع مشاريع وأنشطة الاقتصادية للجيش للرقابة والمحاسبة وعدم فتح المجال الاقتصادي لها.

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية المصرية والنسق الخارجي:

تؤثر طبيعة العلاقات بين النظام الحاكم والدول الأجنبية المانحة، والتي تقدم للنظام المساعدات الاقتصادية والعسكرية، في تعامل الجيش مع الحياة السياسية، فعلى الأرجح سيولي كبار الضباط اهتماما خاصا بموقف زملائهم العسكريين في الخارج من العملية السياسية، لاسيما هؤلاء الذين يتولون ملفات المساعدات الخارجية، وسيضعون في اعتبارهم الموقف الذي تريد هذه الأطراف من

¹ - شحاته عوض، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الجيش أن يتبناه، وهو ما كان واضحا في مصر عندما تثير قلق قيادات الجيش المصري بشأن استمرار المعونات العسكرية الأمريكية خلال فترة الحراك الشعبي، وعبروا عن ذلك بتوجههم لاستقطاب المانحين المحتملين من الممالك العربية الغنية بالنفط، وعادة ما يتأثر قرار الجيش أيضا بموقف المنظمات العسكرية والأمنية الدولية والإقليمية، مثل حلف الناتو أو قوات درع الجزيرة، والتي يمكنها أن تضغط على القادة العسكريين عن طريق حجب امتيازات عضوية الدولة في المنظمة أو الاستمرار في منحها مثل الدعوات للمناورات المشتركة والتدريب وما إلى ذلك⁽¹⁾، وعليه سنسلط الضوء في هذا العنصر على جميع العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر في توجهات وقرارات المؤسسة العسكرية المصرية، لا سيما أنها تعتبر أبرز الفواعل المؤثرة في الحياة السياسية على المستوى الداخلي أو حتى الخارجي، ولعل أبرز هذه العوامل التي سنناقشها هي: التمويل الأمريكي، الموقع الجغرافي والكيان الصهيوني الإسرائيلي، التعاون بين مؤسسة العسكرية المصرية ودول الخليج العربي.

1- التمويل الأمريكي:

تحصل المؤسسة العسكرية المصرية على أعلى مستويات التمويل الأجنبي والتمويل الأكثر تماسكا في مصر، في المقابل تواجه المنظمات غير الحكومية رقابة شديدة من جانب الحكومة في ما يخص التمويل الأجنبي المحتمل، وإن مصر من أبرز الدول المتلقية للمساعدات العسكرية الأمريكية إلى جانب الكيان الصهيوني، واتخذت هذه المساعدات الأمريكية، بشكل رئيسي شكل منح تمويل عسكري أجنبي تدعم شراء الأسلحة وأجهزة الدفاع الأمريكية، بالإضافة إلى خدمات الدفاع والتدريب العسكري/ التقني التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، شاركت مصر أيضا في برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي، وهو برنامج تبادل للقادة العسكريين الأجانب ليتعلمو ويتدربوا في الولايات المتحدة والمراكز الإقليمية التابعة للولايات المتحدة، قدمت منح التمويل العسكري الأجنبي قرضا عسكريا أوليا يبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي في 1979 ومنذ 1987 تم الحفاظ على مبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي كل سنة، أما تمويل برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي، فتفاوتت بين 200 ألف دولار أمريكي، و2 مليون دولار أمريكي في السنة، يقدر إجمالي المساعدات الأمريكية بأنه

¹ - زولتان باراني، مرجع سبق ذكره، ص ص72، 73.

يشكل 25% إلى 30% من موازنة المؤسسة العسكرية المصرية و80% من الشراء لهذه القوات⁽¹⁾، إن جنرالات الجيش في القاهرة متأثرين بشدة بعلاقاتهم بالولايات المتحدة، وهناك أدلة تشير إلى أنه عندما قررت إدارة أوباما التخلي عن مبارك باعتبار أنه لم يعد "كنزاً استراتيجياً"، أبلغ الأميركيون قادة الجيش المصري مباشرة بـ "ضرورة عدم إطلاق النار على المتظاهرين في 2011"⁽²⁾، وبعد الانقلاب على الرئيس محمد مرسي 2013 أعلنت الولايات المتحدة الإفراج عن مساعدات عسكرية كانت مجمدة سابقاً، ثم قدمت مساعدات إضافية بقيمة 1.3 مليار دولار في كانون الأول/ ديسمبر 2014.⁽³⁾

2- التعاون بين المؤسسة العسكرية المصرية ودول الخليج العربي:

بعد الانقلاب العسكري 3 يوليو 2013، شهدت العلاقات المصرية الخليجية تحسناً كبيراً وذلك بعد الإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين من سدة الحكم، وقدمت الدول الخليجية ما يقرب 17 مليار دولار كحزمة دعم اقتصادي لمصر، وكانت المؤسسة العسكرية حاضراً أساسياً في ذلك التعاون الاقتصادي المتزايد بين مصر ودول الخليج وبالأخص دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمثل ذلك في توقيع العديد من المشاريع الضخمة بين المؤسسة العسكرية والإمارات العربية المتحدة، لدرجة أن الأمر وصل لأن تقوم الإمارات بمنح المؤسسة العسكرية 100 ألف رأس ماشية كهدية، ولعل أبرز المشروعات الكبرى بين مؤسسة الجيش ودولة الإمارات:⁽⁴⁾

أ- مشروع المليون وحدة سكنية بالتعاون مع شركة أرابتك في مارس 2014 قامت شركة أرابتك الإماراتية بتوقيع مذكرة تفاهم مع الرئيس السيسي وقت أن كان وزيراً للدفاع ممثلاً عن الحكومة المصرية، وذلك لبناء مليون وحدة سكنية بتكلفة إجمالية تبلغ 40 مليار دولار.

ب- مشروع إعمار سكوير في منتصف 2014 وقعت شركة إعمار العقارية الإماراتية بروتوكولا مع وزارة الدفاع والتنمية المحلية والاستثمار ومحافظة القاهرة، بهدف البدء في تنفيذ المحاور المرورية المرتبطة بمشروع الشركة في منطقة المقطم أب تاون كايرو" ويعتبر هذا المشروع من بين ثلاثة مشاريع ضخمة

1- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت الجهر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

2- زولتان باراني، مرجع سبق ذكره، ص 242.

3- عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

4- إيشوي مجدي، مدخل لفهم اقتصاد الجيش في مصر، مصر: المفوضية المصرية للحقوق والحريات، 2014، ص ص 14-16.

تنفذها الشركة في مصر، وفقا للموقع الرسمي للمشروع يبلغ حجم الاستثمارات الإجمالية للمشروع 12 مليار جنيه وتبلغ مساحته الإجمالية حوالي 4.5 مليون متر مربع.

ج- المؤسسة العسكرية تشرف على أموال المنح القادمة من الإمارات حيث قال الرئيس السابق للهيئة الهندسية بالقوات المسلحة اللواء "طاهر عبد الله" في حوار له مع وكالة أنباء رويترز أن الجيش نفسه هو المسؤول عن مليارات الدولارات من مساعدات التنمية القادمة من الإمارات العربية المتحدة.

د- تولي المؤسسة العسكرية معظم المشاريع الضخمة المتعلقة بقناة السويس، حيث أعلن الفريق "مهاب ميمش" رئيس هيئة قناة السويس عن فوز تحالف دار الهندية (السعودية) ودار الهندية (مصر) الذي تساهم فيه المؤسسة العسكرية المصرية كشريك من خلال الهيئة الهندسية للمؤسسة العسكرية، بعد تنمية إقليم قناة السويس من بين 13 تحالفا استشاريا كانوا قد تقدموا بعروضهم.

3- الموقع الجغرافي والكيان الصهيوني:

لقد خاضت مصر خلال العقود السبع الماضية (1948-2018) أربعة حروب ضد الكيان الصهيوني كانت الحرب الأولى عام 1948م، عندما شاركت مصر في الحرب على فلسطين؛ وكانت الحرب الثانية عام 1956م فيما يعرف باسم "العدوان الثلاثي على مصر" حيث شاركت كل من فرنسا وبريطانيا في الحرب إلى جانب الكيان الصهيوني، وكانت الحرب الثالثة عام 1967م، وبعد ست سنوات قامت الحرب الرابعة عام 1973م، وأدت تلك الحروب في نهاية المطاف إلى لجوء مصر والكيان الصهيوني إلى طاولة المفاوضات والتي تمخضت عنها اتفاقية كامب ديفيد والتي وقع عليها الرئيس الأسبق أنور السادات عام 1979 مع الكيان الصهيوني برعاية أمريكية، ورأي البعض أنه بتوقيع مصر لتلك الاتفاقية حدث "تغيير" في العقيدة العسكرية للجيش المصري، كما تغير فيه وضع الكيان الصهيوني كعدو استراتيجي للدولة المصرية، حيث بعد تولي السيسي رئاسة حكم البلاد في شهر مايو 2014م، وفي تلك الفترة كانت محافظة شمال سيناء تشهد عمليات قتال مع مجموعات مسلحة منها من بايع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بعد تلك الأحداث تم إعادة تشكيل عقيدة الجيش المصري، وترسيخ عقيدة أن الإرهاب هو عدو الجيش المصري الاستراتيجي، وبناء على ذلك التحول في عقيدة النظام المصري الجديد حدث تقارب ويمكن القول أنه أصبح هناك تحالف استراتيجي مصري مع الكيان الصهيوني، بدعوى التنسيق لمحاربة الإرهاب، وأصبح الجيش المصري

يشترك الجيش الكيان الصهيوني جنباً إلى جنب في تدريبات عسكرية مشتركة، وتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة ضد المسلحين في سيناء.⁽¹⁾

وهنا نشير إلى دلالات ومؤشرات التقارب المصري مع الكيان الصهيوني منذ يوليو 2013 وإلى وقتنا هذا، وكيف بدأ ينظر الجيش المصري إلى الكيان الصهيوني وكيف يصف الكيان الصهيوني النظام المصري الحالي بقيادة السيسي وهو الآن القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، ففي 2013/8/19، ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" نقلاً عن "مسؤول كبير في الكيان الصهيوني" قوله إن إسرائيل على وشك البدء بحملة إعلامية ودبلوماسية في الولايات المتحدة وأوروبا تدعو فيها إلى تقديم الدعم للنظام المصري المؤقت المدعوم من قبل الجيش، وبحسب المسؤول نفسه فإن سفراء الكيان الصهيوني في واشنطن ولندن وباريس وبرلين وبروكسل، وعواصم أخرى، سوف يجتمعون مع وزراء الخارجية في هذه الدول لمناقشة ذلك، وأضاف أنه في الوقت نفسه فإن إسرائيل ستضغط على الدبلوماسيين الأجانب فيها، وتقول لهم إن "الجيش المصري هو الأمل الوحيد لمنع فوضى أخرى في القاهرة" وفي تقرير أصدره "مركز أبحاث الأمن القومي" التابع لجامعة "تل أبيب"، ونشرها موقع المركز يوم الاثنين الموافق 05 فبراير 2014، أوضح البرفسور إفرام كام، نائب رئيس المركز أن استقرار نظام السيسي في مصر يمثل مصلحة استراتيجية لـ"إسرائيل" وفي 31 يناير 2016 كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية النقاب عن معلومات تفيد بأن الكيان الصهيوني يقدم دعماً للجيش المصري في سيناء يتمثل في الصواريخ الاعتراضية والمعلومات الأمنية عن المسلحين هناك، وأن رئيس جهاز الشاباك الكيان الصهيوني يورام كوهين زار القاهرة خلال الحرب على غزة صيف 2014 وبعدها، وتباحث مع المصريين في قضايا تتعلق بغزة وحركة حماس، كما أضاف وزير البنى التحتية والطاقة للكيان الصهيوني يوفال شتاينتس إن السيسي غمر الأنفاق على حدود بلاده مع قطاع غزة بالمياه "بناء على طلب من إسرائيل"، وأن "التنسيق الأمني بين إسرائيل ومصر أفضل من أي وقت مضى"⁽²⁾، كما ينظر العديد من الإسرائيليين والغربيين أن العلاقات المصرية مع الكيان الصهيوني تجاوزت كثيراً ما كانت عليه أيام مبارك الذي

¹ - محمود جمال، "الجيش المصري وإسرائيل: تحولات العقيدة"، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، 9 أبريل 2018، ص ص 21-20.

² - محمود جمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-25.

وصفه الإسرائيليون بأنه كنز استراتيجي بالنسبة لهم، ومؤخرا وصف خبير أمريكي في الشؤون العسكرية هذه العلاقات بأنها صارت أقوى من علاقات مصر بالسودان⁽¹⁾. إن أمن الكيان الصهيوني الإسرائيلي هو أحد أولويات الإدارة الأمريكية في المنطقة ولعل وجود التنسيق والتعاون بين المؤسسة العسكرية المصرية والكيان الصهيوني هو مؤشر على دعم الولايات المتحدة للنخبة السياسية الحاكمة في مصر وهو ما كان واضحا في ظل التغييرات السياسية التي حدثت بعد الانقلاب العسكري سنة 2013، والمساعدات المالية الضخمة المقدمة من طرف الولايات المتحدة.

المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية وإدارة الآلة الإعلامية:

لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور العملية السياسية من دون العملية الإعلامية، فالعلاقة بين النظامين في أي مجتمع هي علاقة جوهرية، لا يمكن أن يستغني نظام عن النظام الآخر، إذ إن كلا من النظامين يتأثر ويؤثر في الآخر، وفق المعطيات الاجتماعية والسياسية، فوسائل الإعلام غالبا تكون أداة مساعدة للعمل السياسي، والنظام السياسي يكون مصدرا مهما من مصادر وسائل الإعلام، وليس بمقدور أي نظام سياسي أداء دوره بعيدا من وسائل الإعلام، حيث تخدم وسائل الإعلام النظام السياسي بطرق مختلفة، بشكل مباشر وغير مباشر، كما تساعد وسائل الإعلام الحكومات في تكوين رأي عام حول قضية من القضايا، وتسعى من خلال ما تقدمه من معلومات إلى توحيد الناس خلف الحكومة، كما تؤثر وسائل الإعلام في إدراك الفرد للسياسة وتصوره لها من حيث قبول أو رفض للنظام السياسي⁽²⁾، ولعل أهمية الآلة الإعلامية بالنسبة للمؤسسة العسكرية المصرية، ترجع إلى حقيقة أن وسائل الإعلام تلعب دور كبير في التأثير على الرأي العام وتشكيل توجهاته خاصة في القضايا السياسية الكبيرة، زد على ذلك أن المؤسسة العسكرية تسعى لتحسين صورتها داخل المجتمع المصري خاصة بعد الانقلاب العسكري.

حيث أظهر استطلاع للرأي في الإعلام الوطني أجرته منظمة غالوب في كانون الأول/ديسمبر 2013 أن المؤسسة العسكرية المصرية هي واحدة من الكيانات الوطنية القليلة التي تتمتع بشعبية عالية بشكل مستمر (حوالي 90%)، السبب في هذا الوضع يكمن في قدرة المؤسسة

¹ - عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص34.

² - أحمد قران الزهراني، "السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد434، 2015، ص ص 49،50.

العسكرية على إنشاء روايات/تقارير مقنعة ونشرها وقدرتها على ممارسة ضغط على الكيان الصحفي المحلي، مما يضمن نشر هذه الروايات/التقارير، في الوقت عينه، اعتقد 90 بالمئة من المخبين على استطلاع الرأي أن وجود وسائل إعلام موضوعية ومستقلة مهم لمستقبل مصر، بيد أنه من الصعب تفسير سبب دعم الشعب المصري للقوات المسلحة (التي تحتكر الإعلام والمعلومات بشكل كبير) في الوقت الذي يعتبر فيه هذا الشعب أن الإعلام المستقل ضروري لبلاده⁽¹⁾، وعند الحديث عن مسألة استقلالية الإعلام في مصر، تم تسجيل بعض التطورات الإيجابية بين شباط/فبراير 2011 وتموز/يوليو 2013، وهي فترة كثفت فيها المؤسسة العسكرية المصرية جهود التواصل من خلال إصدار بيانات ووضع سياسات توعية بشكل منتظم، كما أنها استخدمت مواقع التواصل الاجتماعي لمحاولة التواصل مع الأجيال أكثر شبابا، غير أن النسب الإجمالية لحرية الصحافة كانت حتى أنذلك سلبية، وقيمت منظمة "فريدم هاوس" الصحافة المصرية كـ "حرة جزئيا" في عام 2012 لكن انخفض هذا التقييم إلى "غير حرة" بعد الانقلاب العسكري وبقي على هذه الحال إلى 2014، وتشمل بعض الأعمال التي أثرت على هذا التقييم، بعد حث السلطات المصرية وسائل الإعلام على عرض آراء أحادية الجانب، وقمع تغطية الأحداث المهمة، وسجن الصحفيين، وتسريب الشائعات من أجل تجريد الصحفيين من مصداقيتهم وتشويه سمعتهم⁽²⁾، ففي العام 2014 وحده، رصدت مؤسسة حرية الفكر والتعبير 314 حالة انتهاك وقعت على الصحفيين، وقع أغلبها أثناء وبعد الانتخابات الرئاسية التي أجريت في مايو 31، ورصد تقرير عام 2015 لذات المؤسسة 536 انتهاكا بحق الجماعة الصحفية والإعلامية 32 تتنوع الانتهاكات التي ترصدها تقارير المؤسسة ما بين إجراء قضائي بالحبس بمجرد مزاوله مهام المهنة، والاحتجاز غير القانوني، والاستيقاف والتعسف من قوات الأمن، واقتحام منازل الصحفيين، والاستيلاء على المعدات وتكسيها أو مسح ما عليها من مواد صحفية، والتعدي بالضرب وإحداث إصابات، وتحقيقات إدارية تعسفية بسبب التعبير عن وجهات نظر مخالفة لوجهة النظر الرسمية، وتعديل المواد الصحفية دون علم محرريها قبل نشرها، والعقوبات الإدارية التي قد تصل للخصم من

¹ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت الجهر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت الجهر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المرتب أو الفصل التعسفي أو الوقف عن العمل، ومداهمة المقار الصحفية، وفرم أعداد من صحف أو وقف طباعتها، ومنع من التغطية، ومنع نشر المحتوى الصحفي⁽¹⁾.

كما وثقت نقابة الصحفيين 782 انتهاكا ضد الصحفيين في الفترة من مارس 2015 وحتى فبراير 2016، وجاء شهري أكتوبر ونوفمبر من أكثر الشهور من حيث الانتهاكات، حيث بلغت 229، وهي الشهور التي شهدت الانتخابات البرلمانية الأولى بعد صدور الدستور وكانت الصحف الإلكترونية هي الأكثر عرضة للانتهاكات، تليها الصحف الخاصة، ثم بفارق كبير الصحف القومية، وجاءت الجهات الأمنية هي الجهة الأكثر قياما بانتهاكات بواقع 352 انتهاكا، ثم الجهات الحكومية والمسؤولين الحكوميين بواقع 140 انتهاكا، ثم عامة المواطنين، وقد وصل عدد البلاغات التي قدمتها النقابة في عام 2015 إلى 63 بلاغا، إما للمطالبة بالتحقيق في انتهاكات بحق صحفيين، أو للمطالبة بإخلاء السبيل أو تحسين أوضاع المسجونين من الصحفيين، إلى جانب عشرات الشكاوى لوزارة الداخلية⁽²⁾، وطبقا لمقياس الفساد لمنظمة الشفافية الدولية عام 2015، حصلت مصر على 36 نقطة من أصل مائة نقطة، حيث صفر يمثل أقصى درجات الفساد، كما حصلت على المركز رقم 159 من أصل 180 أي في ذيل، وأصدرت القائمة في مقياس حرية الصحافة في العالم طبقا لمنظمة مراسلون بلا حدود لعام 2016 وأصدرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان قائمة محدثة بالصحفيين القابعين في السجون المصرية حتى شهر نوفمبر 2011، والذي يبلغ عددهم 63 صحفيا⁽³⁾.

إن أبرز مؤشرات التدخل من جانب المؤسسة العسكرية في وسائل الإعلام خلال الفترة الماضية، هو قانون الاستخبارات والمباحث في الدولة قمعي بنفس الدرجة، ويشمل جميع الأنشطة وشؤون الموظفين والعلميات ومهام الأجهزة الأمنية، أما العقوبات فهي شبيهة بتلك التي تفرض في حال إفشاء معلومات عسكرية دون إذن، وأخيرا، يتضمن القانون (58) لسنة 1973 (قانون العقوبات) بعض الأحكام واسعة النطاق التي تهدف إلى حماية الأسرار المتعلقة بالأمن القومي⁽⁴⁾. كما

1- مهما الأسود، حرية الإعلام في مصر: أفق الإصلاح، مصر: المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2017، ص 26.

2- مهما الأسود، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3- المرجع نفسه، ص 5.

4- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت الجهر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ظهرت حزمة من القوانين التي مست الإعلام بشكل أو بآخر، وتكرس سلطة الدولة عليه، ومن بين هذه القوانين: مشروع القانون الموحد للصحافة والإعلام، الذي أعلنت عنه لجنة تعرف بلجنة الخمسين، وقانون مكافحة الإرهاب، الذي طال حرية العمل الإعلامي والحق في التعبير عن الرأي، بشكل غير مسبوق في تاريخ مصر:

1- مشروع القانون الموحد للصحافة والإعلام:

من خلال نص مشروع القانون الذي نشرته صحف مصرية في حينه، وتصريحات وتعليقات محللين ومراقبين، فإن هناك أربع ملاحظات رئيسية على مشروع القانون الموحد للصحافة والإعلام الذي أعلنت عنه لجنة الخمسين:⁽¹⁾

أ- منح مشروع القانون سلطات واسعة للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وهيئتي الصحافة والإعلام السمعي البصري، حتى إنه يمكن القول إنه جعل منها وزارة إعلام ورقابة على كل وسائل الإعلام العامة والخاصة، بينما لا تتمتع الهيئات الثلاث بالاستقلال المالي اللازم، وهو ما سوف يحولها إلى أداة ضبط وسيطرة من جانب النظام الحاكم.

ب- أغفل مشروع القانون أوضاع الصحافة والصحفيين في الصحف الخاصة والقنوات الخاصة والصحف الحزبية، رغم تفوقها على صحف وقنوات الدولة التي تعاني تراجعاً في قدرتها على التأثير ومتابعة التطور المتلاحق في مجال تكنولوجيا الإعلام، فلقد ركز مشروع القانون على الصحف المملوكة للدولة والإذاعات والقنوات المملوكة للدولة، ومنحها مزايا اقتصادية واستثمارية هائلة من بينها إسقاط ديونها لدى الدولة، وهي مزايا لم تحصل عليها الصحف والقنوات الخاصة، وهو ما يثير إشكاليات قانونية واقتصادية وربما سياسية.

ج- جاء مشروع القانون في 207 مواد، مما حمل الكثير من التفصيل والتكرار بحيث حاولت لجنة الخمسين ألا تترك شيئاً لاجتهاد اللوائح التنفيذية أو رؤساء المجالس ورؤساء التحرير.

د- هناك استثناءات واضحة وعموماً في بعض مواد القانون، منها المادة (84)، التي تسمح بجواز تمديد خدمة الصحفيين في الصحف المملوكة للدولة إلى أن يبلغوا سن الخامسة والستين.

¹ - أحمد التلاوي، المؤسسة العسكرية وإدارة الآلة الإعلامية في مصر، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص ص 10-

هـ- تشدد مشروع القانون في وضع ضمانات مالية على إصدار الصحف والمجلات الورقية والإلكترونية، وهو ما يمكن اعتباره تحيزا لصالح الأثرياء، وحربا صريحة ضد الصحافة الإلكترونية والإعلام الجديد، بحسب تعبير البعض، فلقد اشترط مشروع القانون ألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن ثلاثة ملايين جنيه إذا كانت الصحيفة يومية، ومليون جنيه إذا كانت أسبوعية، و500 ألف جنيه إذا كانت شهرية، و500 ألف جنيه للصحيفة الإلكترونية، و500 ألف جنيه للصحيفة الإقليمية اليومية، و200 ألف جنيه للأسبوعية، و100 ألف جنيه للشهرية، بحجة ضمان حقوق العاملين.

2- قانون مكافحة الإرهاب:

أصدر رئيس الجمهورية في مصر قانون مكافحة الإرهاب بقرار رقم 95 لسنة 2015، ثم وافق عليه مجلس النواب ضمن حزمة القرارات الرئاسية التي وافق عليها بداية انعقاده، يعرف القانون أعمال الإرهاب بطريقة واسعة، ويعتمد على ألفاظ مطاطية في تعريف، ولم يعتبر أن الأعمال العنيفة فقط هي ما يدخل في نطاقه، مما قد يؤدي لاعتبار أي نشاط أو رأي أو حزب سياسي مناهض للحكومة من قبيل الأعمال والمنظمات الإرهابية، فقد ورد ضمن تعريف الإرهاب في المادة 1 بأنه كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد في الداخل والخارج بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر أو إيذاء الأفراد أو إلقاء الرعب بينهم أو الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي أو الأمن القومي، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالموارد الطبية أو الأملاك العامة والخاصة، وغيرها ويدخل في ذلك الإعداد لارتكاب الجرائم ولو لم تقع بالفعل أو التحريض عليها، وفي المادة 3 والمتعلقة بتمويل الإرهاب، تم تعريفه ليشمل بيانات أو معلومات وغيرها بشكل مباشر أو غير مباشر وبأي وسيلة كانت رقمية أو إلكترونية، وبذلك أصبح من الممكن اعتبار الصحف الرقمية ولورقية مصدرا من مصادر تمويل الإرهاب، وينطبق عليها بنوده⁽¹⁾، كذلك جاءت المادة (26) لتعاقب بالسجن لمدة خمس سنوات، وقد تصل لسبع سنوات كل من "روج" أو "أعد للترويج" لارتكاب أية جريمة إرهابية، سواء بالقول أو بالكتابة أو بأية طريقة أخرى، كما عاقبت المادة (27) بالسجن المشدد الذي لا يقل عن خمس سنوات كل من أنشأ موقعا إلكترونيا بغرض ترويج أفكار إرهابية أو تضليل السلطات أو التأثير على العدالة، كما جاء القانون بأمر جديد غير مسبوق يرسخ لفكرة

¹- مهما الأسود، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الإعلام الموجه وتقييد حرية الصحفيين والإعلاميين، فقد جاءت المادة (33) لتحظر على وسائل الإعلام استقاء المعلومات من مختلف المصادر وتقييمها ونشر مختلف الآراء؛ فوفقا للمادة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين كل من ينشر أخبار أو بيانات تخالف الصادرة عن الجهات المعنية كونها بيانات غير حقيقية - على حد وصف المادة - وذلك دون إخلال بالعقوبات التأديبية.⁽¹⁾

إن الدولة تحمي روايات المؤسسة العسكرية وتنشرها من خلال المناهج التعليمية والكتب المدرسية، وعبر وسائل الإعلام الحكومية، حيث تبقى الدولة المصرية أكبر مالك لوسائل الإعلام في مصر، وبالتالي من يسيطر على الدولة يكون قادرا على نشر روايته عبر أجهزة الإعلام، مما يجعل المؤسسة العسكرية المؤثر السائد في المجتمع المصري، إضافة إلى ذلك، فإن التجنيد الإلزامي للشباب الذكور يوفر للقوات المسلحة وسيلة للممارسة التأثير المباشر على جزء كبير من المجتمع المصري، كما تعرض وكالات الأنباء الحكومية والخاصة إلى ضغوط من المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية لاحترام الخطوط الحمراء الصارمة التي وضعها مدير جهاز الاستخبارات العسكرية، إذ أنه من المحظور نشر معلومات عن القوات المسلحة أو عن هيكلتها أو تحركاتها أو أفرادها دون موافقة صريحة من الاستخبارات العسكرية، يذكر أن عقوبة الإخلال بهذه القواعد تشمل السجن من ستة أشهر إلى خمس سنوات أو دفع غرامة.⁽²⁾

لقد نجحت المؤسسة العسكرية في التغلغل في وسائل الإعلام والسيطرة عليها، عن طريق سن العديد من القوانين والإجراءات التي تكرس سلطة الدولة عليها، والتي تظهر من خلال مخرجات هذه الوسائل التي تدعم سلطة النظام الحاكم وخدمة مصالحه والعمل على استمراره، وبالتالي ستمس باستقلالية الإعلام وموضوعيته وهو ما كان واضحا بطبيعة الحال في جملة التقارير التي أصدرتها العديد من المنظمات غير حكومية على المستوى الدولي والتي تذيلت مصر فيها ترتيب الدول، ومن جهة أخرى استخدمت هذه الوسائل للتأثير في العملية السياسية وتوظيفها للدعاية، من خلال صناعة الرأي العام وتشكيل وعي المجتمع المصري تجاه العديد من القضايا السياسية التي تخدم النظام لسياسي بصفة عامة وجنرالات المؤسسة العسكرية بصفة خاصة.

¹ - أحمد التلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت الجهر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية ومخرجات عملية الانتقال السياسي في تونس:

قضايا إصلاح وإعادة هيكلة

تعد تونس مقارنة بالدول العربية التي شهدت فيها تغييرات سياسية في العقد الأخير، التجربة الوحيدة التي تمكنت فيها المؤسسة العسكرية، الحفاظ على موقف الحياد قبل وبعد الحراك الشعبي، الذي ساهم بدوره في نجاح العملية الانتقالية برمتها، لهذا كان أحد أبرز القضايا المهمة بعد إعادة هيكلة النظام السياسي في تونس هو إعادة الاعتبار لهذه المؤسسة التي ظلت مهمشة على مدى عقود في عهد الرؤساء السابقين، وفي نفس الاتجاه العمل على إخضاعها لرقابة السلطات المدنية الجديدة، كما تجدر الإشارة أنه وفي ظل المرحلة الجديدة التي اتسمت بوجود هامش من الحريات، شجعت الضباط المتقاعدين للانخراط في المجتمع المدني النشط في تونس للمطالبة بتصحيح الأخطاء السابقة، كما أتاحت الفرصة للنخبة العسكرية لتعزيز موقع المؤسسة العسكرية داخل المجتمع التونسي.

المطلب الأول: إستراتيجية السيطرة المدنية على العسكريين في تونس:

تميزت المؤسسة العسكرية التونسية بمستوى عال من المهنية على الرغم من عددها وتجهيزاتها المتواضعة بالإضافة إلى إنها لم تتورط في انقلابات أو ثورات ضد الدولة أو النظام وكذلك لم تقم بأي دور في عملية التحرير الوطني، وتم إبعاد العسكريين تماما عن الحياة السياسية، منذ عهد بورقيبة الذي منعهم من حق تكوين جمعيات قانونية، وعمل بن علي كذلك على تنحية المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية باستهدافها واتهام بعض قادتها بالانتماء لتنظيمات تهدف للإطاحة بالنظام وحملة توقيف عشوائية وتحقيقات تم رصد وقائع تعذيب خلالها وصلت لحد التصفية أحيانا، وهكذا كان التحدي الأكبر الذي يواجه العلاقات المدنية العسكرية في تونس بعد الانتقال السياسي⁽¹⁾، يكمن في المحافظة عليها في وضع وسط ما بين التهميش وإعادة الاعتبار لها، لهذا سنحاول مناقشة أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها السلطات الجديدة لإخضاع المؤسسة العسكرية لرقابة السلطات المدنية والحفاظ على استقلالها السيادي في نفس الوقت.

¹ - دعاء محمود محمد محمد عويضة، مرجع سبق ذكره، ص 128-132.

قبل تسليط الضوء على أهم السياسيات وإستراتيجيات فإن هناك مجموعة من المعايير تخص الرقابة المدنية الديمقراطية على السلطات العسكرية وإخضاعها للمساءلة أمام السلطة التشريعية التي تم انتخابها بصفة ديمقراطية وأمام الرأي العام، وهذا الأمر يتطلب التفاعل بين مجموعة من المؤسسات:⁽¹⁾

-**البرلمان:** من خلال تفعيل الرقابة على ميزانية الدفاع ومناقشتها، وإنشاء لجان برلمانية دائمة تعمل على مراقبة عمل القوات المسلحة، ويضطلع البرلمان بدور مناقشة المخصصات المالية للمؤسسة العسكرية ومراجعتها والموافقة عليها، ومراقبة نشاطات المؤسسات العسكرية وسياستها الدفاعية.

-**القضاء:** من خلال تكريس مبدأ سيادة القانون، ومكافحة الفساد وعدم توسيع اختصاص القضاء العسكري وصلاحياته، وإخضاع كل العاملين في قطاع الدفاع للقانون والمحاسبة أما المحاكم المدنية، إذا خالفوا القوانين الوطنية أو الدولية.

-**الحكومة:** من خلال اقتراح السياسات الدفاعية وتنفيذها، واقتراح الميزانية العسكرية، واتخاذ كل القرارات المتعلقة بالمؤسسة العسكرية وقرارات شراء الأسلحة، وترقية أعضاء مؤسسة الجيش، وتوفير المعلومات المتعلقة بالجيش... الخ.

-**المجتمع المدني:** على المؤسسات الدفاعية أن تتيح المجال للجمهور قصد الحصول على المعلومات المتعلقة بالميزانيات والمشتريات الدفاعية، ومن شأن تشجيع منظمات المجتمع المدني على فتح نقاش عام حول السياسات الدفاعية المتبعة وميزانية الإنفاق العسكري وحجمه وصفقات التسليح أن يعزز الشفافية في قطاع الدفاع، ويخلق الثقة بين الجيش والمواطنين.

-**وسائل الإعلام:** تقوم بدعم الدور الرقابي للبرلمان على قطاع الدفاع، بتحسيس المواطنين بأهمية الرقابة الفعالة على هذا القطاع، ويحق لوسائل الإعلام جمع المعلومات الخاصة بالقضايا الدفاعية، والتي تحقق المصلحة العامة، ونشر معلومات محايدة ومستقلة عن الشؤون العسكرية والدفاعية، وذلك استجابة لحق المواطن في المعرفة، بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها، ولا يوجد مبرر قوي مثلاً لعدم نشر معلومات حول أسماء المسؤولين في المناصب العليا في قطاع الدفاع، ونشر القوات العسكرية بالخارج، ومشتريات الأسلحة، وتشجيع النقاش العام بشأنها.

¹ - محمد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

فيما يتعلق بالإشراف المدني على المؤسسة العسكرية التونسية، فإن المعايير المتعلقة بالحكومة الديمقراطية لقطاع الدفاع تدعو إلى وضع المؤسسة العسكرية تحت إشراف سلطة مدنية يفضل أن تكون مدنية، في تونس يتولى رئيس الجمهورية المنتخب انتخاباً عاماً مباشراً القيادة العليا للمؤسسة العسكرية، أما فيما يخص تنفيذ السياسات بحري العادة في تونس بأن يكون وزير الدفاع مدنياً مع أن الدستور لا ينص على ذلك صراحة، ويستمد هؤلاء الوزراء شرعيتهم من ثقة مجلس نواب الشعب التي تمنح للحكومة بكامل أعضائها، ولا بد من التذكير بأن المؤسسة العسكرية تخضع لمبدأ الحياد التام كما جاء في الفصل 18 و17 من الدستور التونسي 2014، من أجل منع السلطة التنفيذية من استغلالها لأغراض حزبية أو شخصية⁽¹⁾، وبالنسبة لوضع لسياسات الدفاع وتنفيذها فإن السلطة التنفيذية تختص بوضع هذه السياسات، ورئيس الحكومة هو من يضبط السياسة العامة للدولة ويسهر على تنفيذها في حين أن رئيس الجمهورية يختص برسم السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي المتعلقة بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية ويرأس أيضاً رئيس الجمهورية مجلس الوزراء في مختلف المجالات، كما يتولى رئاسة مجلس الأمن القومي، أما وزارة الدفاع فتختص بتنفيذ السياسات التي تقرها الحكومة⁽²⁾، وعليه فإن المؤسسة العسكرية تخضع للإشراف المدني من خلال منح صلاحيات للمدنيين للإشراف على هذه المؤسسة من عدة زوايا خاصة فيما يتعلق برسم السياسات العامة في مجال الدفاع والأمن القومي، والجدول رقم (15) يوضح اختصاصات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في الدستور.

¹ - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير حول دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² - مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير حول دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الجدول رقم (15) يوضح اختصاصات رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في الدستور

يتولى رئيس الجمهورية - رسم السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي المتعلقة بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة. - إرسال قوات إلى الخارج بموافقة رئيسي مجلس نواب الشعب والحكومة	الفصل 77
يتولى رئيس الجمهورية - التعيينات والإعفاءات في الوظائف العليا العسكرية والدبلوماسية والمتعلقة بالأمن القومي بعد استشارة رئيس الحكومة.	الفصل 78
يتولى رئيس الجمهورية - إعلان حالة الطوارئ واتخاذ التدابير التي تختمها تلك الحالة الاستثنائية بعد استشارة رئيس الحكومة ومجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية.	الفصل 80
يتولى رئيس الحكومة - اختيار وزير الخارجية والدفاع بالتشاور مع رئيس الجمهورية.	الفصل 89
يتولى رئيس الحكومة. - إقالة عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة أو البت في استقالته، وذلك بالتشاور مع رئيس الجمهورية إذ تعلق الأمر بوزير الخارجية أو الدفاع.	الفصل 92

المصدر: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير حول دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمن، مرجع سبق ذكره، ص 18.

فيما يخص التعيينات والترقيات كبار الجنرالات ومدى ارتباطهما بحسابات أخرى غير الاستحقاق، فيمكن الإشارة إلى حدوث حركية وإعادة ترتيب للهيكلة القيادية للجيش التي كانت تتحكم فيها نخبة عسكرية معينة مرتبطة بشبكة الرئيس السابق بن علي والجنرال رشيد عمار، ذلك أنه تمت في عهد الرئيس السابق محمد المنصف المرزوقي تعيينات جديدة في المناصب القيادية للجيش وضعت حدا لتفضيل منطقة الساحل على الداخل في الترقيات والرتب العسكرية⁽¹⁾، وجاء في الدستور التونسي 2014 أن يتولى رئيس الجمهورية التعيينات والإعفاءات في الوظائف العليا العسكرية والمتعلقة بالأمن القومي بعد استشارة رئيس الحكومة حسبما جاء في الفصل 78، ومع أن السلطة التشريعية هي التي تضبط هذه الوظائف، إلا أن البرلمان لا ينعرض في التعيينات والإعفاءات، إذ يمكن في الواقع إساءة استخدام صلاحية السلطة التنفيذية هذه لذلك فإن موافقة البرلمان أو على الأقل

¹ - محمد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

استشارته قد تضيي صيغة أكثر ديمقراطية وشفافية على هذه العملية⁽¹⁾، أما بخصوص الإشراف البرلماني على قطاع الدفاع، وبالتماشي مع المعايير الدولية، يمنح الدستور التونسي حق المبادرة ومجلس نواب الشعب في التشريع في كل المجالات، وعلى رأسها تنظيم الجيش الوطني، الموافقة على المعاهدات، أما الرقابة على ميزانية المؤسسة العسكرية، تتشارك السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية صلاحيات الرقابة على الميزانية، فمجلس نواب الشعب هو من يضبط في البداية شروط موارد الدولة وتكاليفها بمقتضى القانون الأساسي للميزانية، فيما يختص رئيس الحكومة بتقديم مشاريع قوانين المالية ليصادق عليها البرلمان، وتشكل موارد القوات المسلحة ومصاريفه جزءا لا يتجزأ من ميزانية الدولة وتخضع لرقابة البرلمان ومصادقته⁽²⁾.

اعتمدت تونس على سياسية ترضية العسكريين، وذلك عندما قامت بتعيين ضباط من الجيش في العديد من المناصب المدنية والأمنية، ففي العام 2012 عينت حكومة الترويكيا أمير لواء محمد المؤدب على سبيل المثال، مدير عاما للجمارك وعلاوة على ذلك، تم تعيين ضابط واحد فقط من الجيش واليا أثناء عهد بن علي الذي استمر ثلاثة وعشرين عاما، فقد تولى أحد عشر ضابطا بالفعل منصب الوالي بعد الحراك الشعبي، بعضهم لمرات عدة في ولايات مختلفة، خاصة المنطقتين الداخلية والحدودية حيث التهديدات الأمنية أكبر باستثناء العام 2013 (حين تخوفت الترويكا من احتمال حدوث انقلاب)، شكل ضباط الجيش حوالي 11 في المائة من الولاة الجدد سنويا ويوضح الشكل رقم (08) ذلك⁽³⁾، على عكس ما كان سابقا فقد لجأ بن علي إلى تهميش العسكريين في تقلد المناصب الكبرى كما لجأ إلى تقليص إمكانات الجيش تيمنا بحكم سابقه الرئيس بورقيبة وإزاحة قاداته بما قد يصل حد التصفية الجسدية، ولازلت حتى الآن حادثة المروحة 2002 التي ذهب ضحيتها الجنرال عبد العزيز سكيك وعدد من الضباط السامين محل غموض في علاقة الرئيس بالجيش⁽⁴⁾.

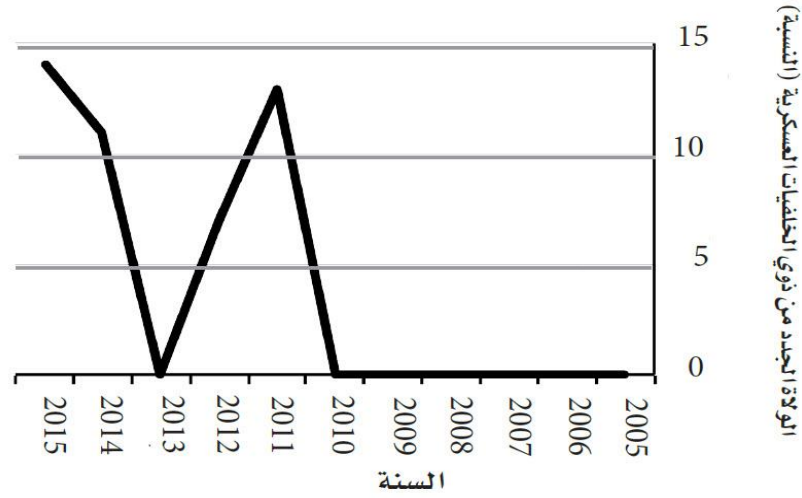
1- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير حول دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

2- المرجع نفسه، ص ص 23، 24.

3- شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 8.

4- جميلة علاق، "إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية: اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكيف ديمقراطي"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 6، العدد 2، 2017، ص 113.

الشكل رقم (08): يوضح الولاة الجدد من ذوي الخلفيات العسكرية 2005-2015.



المصدر: شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 8.

إن النظم الديمقراطية تحترم الاستقلال السيادي لجيوشها، ولعل المؤسسة العسكرية التونسية وبعد تهميش دام سنوات طويلة شهدت العلاقات المدنية العسكرية تغييرات جديدة كانت لصالح العسكريين، حيث بدأت المؤسسة العسكرية الذي ظلت مقصية على مدى سنوات طويلة في عهد الرؤساء السابقون الحبيب بورقيبة، وخاصة في ظل الدولة البوليسية للرئيس السابق بن علي، ولعل التحولات التي طرأت في العلاقات المدنية العسكرية، سنحاول ذكرها في خمسة نقاط: (1)

- انتقال إدارة المؤسسة العسكرية من الحكم الشخصي للمستبددين السابقين إلى قنوات أكثر مركزية.
- مع تغير القيادة السياسية في تونس، انتهى التمييز الحاصل داخل المؤسسة العسكرية، حيث كان جل الضباط ينتمون إلى المناطق الساحلية التي ينحدر منها بورقيبة وبن علي.
- أجبرت التهديدات الأمنية الخطيرة التي عرفتها تونس حكومات ما بعد "بن علي" على تعزيز ميزانية المؤسسة العسكرية وأسلحتها وعلاقته الخارجية، وقدراته المؤسسية، ونفوذ السياسي.
- تمتع الضباط السابقون بالعدالة الانتقالية، أكثر من التونسيين.
- أصبح الضباط المتقاعدون أعضاء فاعلين في المجتمع المدني في تونس، وشكلوا جماعة ضغط لتعزيز مكانة الجيش ومصالحه.

في الأخير يمكن القول أنه اختلفت الاستراتيجيات التي اتبعتها تونس في تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في ظل الحكومات الجديدة، بين محاولة ترضية المؤسسة العسكرية من خلال

¹ -Sharan Grewal, *op.cit*, p 1

إعادة النظر في ميزانيتها وأسلحتها، والسماح لضباطها وجنرالاتها تقلد العديد من المناصب المهمة المدنية، بالإضافة إلى أن اختيار قادتها كان وفق نظام الجدارة والاستحقاق وليس على أساس الانتماءات الجغرافية كما كان معمول به سابقا، مع ووضوح آليات قانونية تفرض الرقابة على العسكريين، من خلال منح السلطة السياسية المدنية الحق في رسم السياسات العامة في المجال العسكري والأمن القومي، كما تتولي التعيينات والترقيات داخل المؤسسة، أما صلاحيات الرقابة على ميزانيتها فتتشارك كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في ذلك.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية التونسية والنسق الخارجي:

قد تؤثر البيئة الخارجية أو حتى يمكنها أن تغير بالكامل من قرار الجيش بشأن الحياة السياسية إذا ما توفرت الظروف المناسبة، حيث لا يسع أي محلل يريد التنبؤ بما سوف يفعله ضباط الجيش حيال العملية السياسية سوى أن يحاول معرفة ما ذا كان كبار مسؤولي الجيش قد حصلوا على تدريب عسكري في الخارج، أو حصلوا على مشورة من عسكريين أجانب، وليس سرا أن أغلب الدول التي تقدم خدمات تدريب وتعليم عسكرية لا توفر التدريب المهني فحسب، وإنما أيضا تحاول زرع بعض القيم السياسية، كان هذا واضحا خلال الحرب الباردة، إذ كان متوقعا أن يعود الضباط الذين حصلوا على تدريب في إحدى دول الاتحاد السوفيتي، أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو بريطانيا، محملين بقيم الدولة المستضيفة، وفي السنوات الأخيرة، تلقى الضباط الأجانب الذين درسوا في مؤسسات عسكرية في الدول الديمقراطية دروسا في مبادئ وممارسات العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية، وإذا كان هذا التدريب مفيدا على الإطلاق، فإنه ينبغي أن يجعل الضباط أكثر تعاطفا مع الحكومات التي تنادي بالقيم الديمقراطية، لكن بعض الحالات، قد تؤدي الدراسة في الخارج إلى عداوة الضباط المتدربين للدولة المضيفة⁽¹⁾، لهذا سنناقش في هذا العنصر العلاقة التي تربط المؤسسة العسكرية التونسية مع العالم الخارجي من عدة زوايا: العدو الخارجي، التعاون الدولي، التعليم والتدريب الخارجي.

إن الجيش التونسي لم يتورط في المشاركة في أية صراعات إقليميه أو دولية ولا الاعتداء على أي بلد، مع الاعتماد على تحالفات مع القوى الغربية الكبرى لدرء أي خطر قد يأتي من الجيران تماما مثل حدث ظاهرة الإرهاب التي ضربت الجزائر في تسعينات القرن الماضي وكادت أن تفكك الدولة الجزائرية أو مع الإرهابيين "الدواعش" من ليبيا وما حدث بعد الحراك الشعبي من هجمات إرهابية

¹ - زولتان بارني، مرجع سبق ذكره، ص74.

خطيرة في تونس⁽¹⁾، حيث شهدت البلاد سنة 2012 تواتر العمليات الإرهابية التي توسعت، أما في 2013 فتضاعف عدد العمليات الإرهابية كما نوعا، فقد تضاعفت حصيلة العمليات الإرهابية، كما اغتيل سياسيان (شكري بلعيد في 6 شباط فبراير ومحمد البراهمي في 25 تموز/ يوليو) وفي 2014، تمت العديد من العمليات بما فيها استهداف منزل وزير الداخلية آنذاك لطفى بن جدو بالقصرين في 28/27 أيار/مايو، والهجومان المتزامنان في 16 تموز/يوليو بالرشاشات والآريجي على نقطتين عسكريتين في الشعابني، وتواصلت العمليات الإرهابية في 2015، مع تميزها بعمليتين نوعيتين: استهدفت الأولى متحف باردو في 18 آذار/مارس، وأسفرت عن مقتل 20 شخصا وجرح العشرات، واستهدفت الثانية فندقا بسوسة في 26 حزيران/يونيو، ونجم عنها مقتل أكثر من 40 سائحا وإصابة 35 آخرين بجروح متفاوتة⁽²⁾، لهذا يمكن القول أن محاربة العناصر الإرهابية النشطة في تونس هي في سلم الأولويات الجيش التونسي خاصة أنه قام بالعديد من العمليات النوعية التي تستهدف الخلايا الإرهابية النشطة في ظل الهجمات التي عرفتها العديد من أجهزة ومؤسسات الدولة التونسية، ولعل دخول الجيش في حرب مع الإرهاب جاء بعد التدايعات الحراك الشعبي الذي عرفته تونس منذ بداية العام 2010.

بخصوص التعليم الخارجي ومن أجل إضفاء قدر من التوازن على العلاقات المهنية الوثيقة التي تطورت بين الأجهزة الأمنية التونسية ونظيرتها الفرنسية، أرسل قطاعا كبيرا من ضباط الجيش للتدريب في الولايات المتحدة خاصة في فترة بن علي، حيث كانوا عرضة لبعض البرامج التدريبية التي تناولت مبادئ العلاقات المدنية العسكرية في الدول الديمقراطية، كذلك كانت نسبة كبيرة من ضباط الجيش التونسي قد تعاملوا مع نظراء لهم غربيين، لا سيما الأمريكيين منهم، وقد تحصلوا من ذلك على فرص للاستفادة المهنية في علاقاتهم معهم⁽³⁾، أما من ناحية التعاون العسكري فقد نمت علاقات الجيش التونسي مع الولايات المتحدة بصورة كبيرة ففي نيسان/أبريل 2014، استضافت الولايات المتحدة أول حوار استراتيجي سنوي بين الولايات المتحدة وتونس، وبعدها ضاعفت مساعدتها العسكرية إلى

¹ - عمار قرقود، "إرتفاع ملحوظ في نفقات التسليح لدى تونس في 2015"، أبناء تونس، تاريخ الاطلاع 2018/04/21، من موقع:

<https://bit.ly/2HR2Nav>

² - حمادي الرديسي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ - زولتان بارني، مرجع سبق ذكره، ص 74.

تونس ثلاث مرات في العام التالي، في تموز/يوليو 2015، منحت الولايات المتحدة تونس وضع الحليف الرئيس السادس عشر من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهي التسمية التي تكون مصحوبة في العادة "بالامتيازات المادية بما في ذلك أهلية الحصول على التدريب، والقروض لشراء معدات خاصة بالبحوث التعاونية والتنمية، والتمويل العسكري الخارجي من أجل الاستئجار لبعض المواد الدفاعية" وفقا لوزارة الخارجية الأمريكية⁽¹⁾، كما تم استيراد العديد من الأسلحة والطائرات العسكرية، التي تم اقتناؤها حديثا من الولايات المتحدة الأمريكية وهي كالاتي: (2)

-تشكيلة من طائرات نفائة من طراز F5 وهي مقاتلة أميركية الصنع تخضع حاليا إلى عملية تطوير لتكيز منظومة ملاحه دقيقة ونظام تحديد المواقع لمواكبة التطورات في المجال، وتفوق سرعتها سرعة الصوت.

-تشكيلة طائرات نقل تكتيكي أو لوجستي أميركية الصنع من نوع H 630 وG630 تتميز بتنوع مهامها كنقل الأفراد والمعدات، وتتميز بقدراتها العمالية، وتم اقتناؤها سنة 2013.

-طائرات نقل من نوعA410تشيكية الصنع معتمدة للنقل الجوي التكتيكي واللوجستي وتقوم بمهام الإخلاء الصحي والاستطلاع الجوي على الشريط الحدودي والساحلي.

-تشكيلة مروحيات OH-58 D في أول مشاركة لها ضمن تشكيلات الجيش وهي ضمت أخيرا للقوات الجوية التونسية وهي من صنع أمريكي، تم اقتناؤها سنة 2017 وتقوم بمهام المراقبة والاستطلاع الجوي.

-مروحيات UH-60 Black Hawk التي دخلت خلال شهر يونيو/حزيران إلى تشكيلات الطيران التونسي، وهي مروحيات ذات محركين لها مهام الإسناد والنقل التكتيكي بجهزة بمنظار حراري ووسائل رؤية ليلية إضافة إلى وسائل الملاحه الحديثة التي تضمن لها قدرة على المناورة في مسرح العمليات وتؤمن مهام الإخلاء الصحي والإنقاذ برا وبحرا.

-دعم منظومة الإسناد اللوجستي للوحدات المقاتلة وتم اقتناء شاحنات مخصصة لنقل الأفراد، وأخرى لنقل المعدات والنجدة والإنقاذ وأخرى للوقود والماء.

¹ - شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص8.

² - وليد التليلي، "هكذا يتخطى جيش التونسي المطلبات السياسية"، العربي الجديد، تاريخ الاطلاع: 20-04-2018، من موقع:

<https://is.gd/lnEFPN>

لكن مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى سدة الحكم، أعلنت إدارته تخفيض الميزانية المقترحة للسنة المالية 2018، قد أعلنت عن تخفيضات كبيرة في المساعدات المقدمة إلى تونس، وتخصيص 54.6 مليون دولار لتونس بدل 85.8 مليون دولار في السنة المالية 2017، بحسب تقرير لمركز أميركي، ومن شأن ميزانية ترامب الجديدة أن تنهي منح التمويل العسكري لتونس، التي بلغ مجموعها 45 مليون دولار في السنة المالية 2017، في مقابل تقديم قروض⁽¹⁾، ولعل هذا التخفيض يشير إلى عدم وجود مصالح دائمة، تربط الولايات المتحدة الأمريكية بالمؤسسة العسكرية التونسية، وبالتالي يمكن القول أن العامل الخارجي غير مؤثر في تحركات المؤسسة العسكرية التونسية على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر تمويلا للجيش التونسي وتقديمها للمساعدات له.

كما شهدت فترة ما بعد بن علي زيادة التعاون العسكري-العسكري مع الدول الأجنبية، فقد صادقت تونس على اتفاقيات للتعاون الأمني مع دولة الإمارات العربية المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2011، ومع تركيا في تشرين الأول/أكتوبر 2013، ومع قطر في حزيران/يونيو 2014⁽²⁾، وفي 2015 أبرمت تونس صفقة مع شركة سويدية لشراء طائرات من نوع "ساي جاس 39 غرين" كما وقعت السلطات التونسية عام 2015 اتفاقا عسكريا مع الشركة العملاقة "نورثروب غرومان سيستم كوروريشن" لتحديث أسطول الطائرات التونسية من نوع "F-5E/Ftiger II" كما سبق للجيش التونسي أن تعاقد مع الوكالة في مجالي الدفاع والأمن، لتحديث أسطوله من طائرات "أف 5" التي صارت قديمة، لتطوير قدرتها على مواجهة التهديدات المحلية والإقليمية التي فرضتها التطورات السياسية المتلاحقة في المنطقة، وقد حصلت تونس على طائرات "أف 5" خلال 1984-1989 وبالنظر إلى المتطلبات الحديثة صارت تلك الطائرات غير قادرة على أداء مهامها مما فرض تحديث أجهزتها، وفي 2014 قدمت الجزائر مساعدات عسكرية للجيش التونسي تمثلت في طائرات وصواريخ أرض/جو روسية، إلى جانب تجهيزات عسكرية⁽³⁾.

في الأخير يمكن القول أن المؤسسة العسكرية التونسية تربطها علاقات خارجية مع العديد من الدول في إطار تدريب وتعليم أفرادها للاستفادة المهنية من تجارب هذه الدول، كما أنها تتلقى

1- وليد التليلي، مرجع سبق ذكره.

2- شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 8.

3- عمار قرقود، مرجع سبق ذكره.

مساعدات مالية وعسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية والهجمات الإرهابية التي تتعرض لها تونس في الآونة الأخيرة، لكن على الرغم من ذلك فإن العامل الخارجي غير مؤثر تماما على قرارات المؤسسة العسكرية تجاه العملية السياسية في البلاد، فهي لا تربطها أي مصالح أو امتيازات مع أي دولة يمكن أن تؤثر في أدوارها داخل المجتمع.

المطلب الثالث: الضباط العسكريين في المجتمع المدني.

إن مؤسسات المجتمع المدني تعد من الأسس المهمة لترسيخ مبادئ النظام الديمقراطي وضمن استمراره لأطول فترة ممكنة، وذلك يعود إلى طبيعة الدور الإيجابي الذي يمكن أن تمارسه أو تؤديه تلك المؤسسات، حيث تعمل كحلقات وصل بين المواطنين والدولة، كما أنها تنظم العلاقة بينهما بطرق منظمة وبعيدة عن العنف، فهي تحمي المواطنين من استبداد وتعسف الدولة ضدهم، كما أنها تحمي الدولة من أعمال العنف السياسي التي قد تلجأ إليها بعض الجهات أو الجماعات عندما يصيبها العجز في إيصال مطالبها وشكواها للدولة بالطرق السلمية، إذن كلما كانت هناك مؤسسات مجتمع تعمل بالشكل الصحيح ومن دون عوائق تعترضها، لا سيما من قبل السلطة الحاكمة، كلما كانت هناك إمكانية متاحة للتحويل والتطور الديمقراطي وتعزيزه⁽¹⁾، ويؤكد معظم المراقبين أن دخول العسكريين إلى المجتمع المدني يمثل ظاهرة صحية للديمقراطية الفتية في تونس، ونظرا إلى تاريخ البلاد، وعلى وجه الخصوص الدور الضئيل للجيش وحكم بن علي الشخصي على شؤونه، هناك عدد قليل من الخبراء، ناهيك السياسيين، ممن هم على إطلاع على الجيش أو الأمور العسكرية، ويمكن أن يلعب الضباط المتقاعدون دورا حاسما في توسيع معرفة الجمهور حول "المؤسسة العسكرية، واحتياجات هذه الفترة، وكيفية تغيير صورة مؤسسة احتلت تقليديا دورا هامشيا جدا في البلاد للتصدي للمخاطر والتحديات التي تواجه الجيش اليوم"⁽²⁾، وأما عن الثقة بالجيش داخل المجتمع، فيتبين لنا انفتاح متزايد لمؤسسة الجيش على المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وقد عقدت وزارة الدفاع الوطني عدة لقاءات واجتماعات تشاورية مع المنظمات غير الحكومية المعنية بإصلاح قطاع الدفاع كمنظمة الشفافية الدولية ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية، كما تم إشراك منظمات المجتمع المدني في

¹ - زياد سمير زكي الدباغ، "العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي مصر أمودجا"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 9، العدد 2، 2009، ص 457.

² - شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 9.

عدة نشاطات وموائد مستديرة نظمتها الوزارة واللجان البرلمانية المعنية بالدفاع، وذلك قصد بلورة سياسة وطنية للأمن والدفاع، وتعزيز التواصل المؤسساتي مع مختلف الفاعلين في المجال، إضافة إلى ذلك، انخرطت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية في حوار نقدي وبناء ونقاش عام حول قضايا الدفاع، وخاصة الشفافية، وإصلاح قطاع الدفاع، واستراتيجية الأمن القومي، والتهديدات الإرهابية... الخ، وقد أفاد أحد المسؤولين الماليين في وزارة الدفاع التونسية أنه *"في العهد السابق كانت وزارة الدفاع صندوقاً أسود فلا وجود لأي نوع من التواصل بين الوزارة والمجتمع المدني، لكن اليوم أصبحنا أكثر انفتاحاً وأكثر شفافية من أجل الإصلاح"*، ومن اللافت للانتباه أن الضباط المتقاعدين شاركوا في تكوين جمعيات تخص الدفاع عن مصالحهم، وكان لهذه الجمعيات حضور فاعل في وسائل الإعلام وفي النقاشات أثناء إعداد الدستور الجديد ووضع الاستراتيجيات الدفاعية والأمنية⁽¹⁾.

يعتقد العديد من الباحثين أن دخول الضباط المتقاعدين في المجتمع المدني النشط في تونس، يمثل أشد قطيعة مع عهد بن علي، وقد قام الضباط المتقاعدون بدور فعال في تثقيف الجمهور والسياسيين حول الجيش واحتياجاته، ووفروا للقوات المسلحة جماعة ضغط جديدة تسعى لتعزيز مصالحه في حقبة ديمقراطية، حدث جزئياً من خلال ضباط متقاعدون استفادوا من الحرية النقابية الجديدة في تكوين منظمات المجتمع المدني، إلى جانب جمعية العدالة لقدامى محاربي الجيش، تشمل هذه المنظمات ربطة الضباط السابقين في الجيش الوطني (شكلت في آذار/مارس 2011)، والمركز التونسي لدراسات الأمن العالمي (تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، ورابطة المحاربين القدامى في معهد الدفاع الوطني (تموز/يوليو 2015)⁽²⁾، كما لعب الضباط المتقاعدون دوراً هاماً في تطوير وتشكيل النقاش العام بشأن القوات المسلحة سواء من خلال هذه المنظمات أو كأفراد، وأشاد الفريق المتقاعد سعيد الكاتب بما تحقق قائلاً *"إن أفضل شيء حصلنا عليه بعد الثورة هو حرية التعبير، أحياناً كتب مقالات لمجلة leaders وأحياناً أدعى إلى حضور مؤتمرات في مؤسسة التميمي للبحوث العلمية والمعلومات، لم يكن يسمح لنا القيام بذلك في عهد بن علي"*، وأثناء صياغة دستور ما بعد الحراك في تونس، على سبيل المثال، قدم مدير سابق للأمن العسكري المشورة لأعضاء

¹ - محمد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

² - شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الجمعية الوطنية التأسيسية بشأن المادة 9 حول التجنيد في الجيش، والمادة 36 حول الحق في تشكيل النقابات والحق في الإضراب، ولا سيما الاستثناءات التي تم وضعها للجيش وقوات الأمن، كما طلب اثنان من مرشحي الرئاسة في العام 2014 مشورته بشأن السياسة الدفاعية، وبالمثل قدم المفتش العام السابق للقوات المسلحة محمد علي البكري المشورة للبايجي قائد السبسي خلال حملته الانتخابية الرئاسية، وفي شباط/فبراير 2015، نشر أمير لواء متقاعد محمد المؤدب كتابا بالتعاون مع مجلة *Leaders*، يتضمن عددا من المقترحات المحددة لإصلاح المؤسسة العسكرية، بما في ذلك خفض معدلات التهرب من التجنيد، وتعيين رئيس أركان للقوات المسلحة، وتحرير الجيش من مهام الشرطة الأساسية⁽¹⁾.

ومن بين أفضل المقترحات التي قدمها هؤلاء الضباط المتقاعدون كذلك، وضع سياسة دفاعية شاملة تقدمها وزارة الدفاع ومن ثم تتم الموافقة عليها من جانب البرلمان، في شباط/فبراير 2015، عقدت رابطة الضباط السابقين في الجيش الوطني مؤتمرا طرحت فيه هذا الاقتراح، وضغطت على وزارة الدفاع كي تتواصل مع شركائها الدوليين لتقديم المشورة بشأن كيفية صياغة كتاب أبيض بشأن السياسة الدفاعية، وعلى الرغم من أن الهجمات الإرهابية التي شهدتها تونس في آذار/مارس وحزيران/يونيو وتشرين الثاني/نوفمبر 2015، دفعت الحكومة مرة أخرى إلى أسلوب رد الفعل، فقد ظل الضباط المتقاعدون متفائلين بأن وزارة الدفاع ستقدم قريبا كتابا أبيض إلى البرلمان للمراجعة⁽²⁾، ويشير ماكسيم بولين، نائب رئيس مكتب تونس لمركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، إلى دخول الضباط المتقاعدين في المجتمع المدني "يمكن أن يكون له تأثير إيجابي، هناك أوجه قصور من حيث تخطيط السياسات داخل الحكومة، وكذلك المجتمع المدني، لا تزال هذه المنظمات التي تضم الضباط المتقاعدين تحظى بالثقة ولديها اتصالات مع وزارة الدفاع، ويمكنها أن تعمل في نهاية المطاف كمراكز أبحاث حكومية حول قضايا الأمن، في حين ينشغل المسؤولون حتى هذه اللحظة بإدارة الأمور اليومية الملحة، كما يوفر انخراط الضباط المتقاعدين في المجتمع المدني للمؤسسة جماعة ضغط جديدة للمساعدة في منع الرئيس المقبل من تهميش الجيش مرة أخرى، ونظرا إلى

¹ - شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² - مركز كارينغي للشرق الأوسط، ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، تاريخ الاطلاع 2018/04/25، من موقع:

علاقات الرئيس الباجي قائد السبسي بنظامي بورقيبة وبن علي، فقد عبر بعض المتقاعدين عن خشيتهم من أن يتم التراجع عن التقدم الذي أحرزته القوات المسلحة بعد الحراك الشعبي، ويخشى البعض من العودة إلى الأنماط القديمة لتهميش الجيش وتفضيل الضباط الآتين من منطقة الساحل، ومع ذلك لا يزال هؤلاء الضباط متفائلين بأنهم سيكونون قادرين في هذه الحقبة الجديدة من الحرية على المقاومة على الأقل، وقال العميد المتقاعد محمد أحمد 'إذا كانت كل التعيينات من الساحل، على سبيل المثال، فلن يبقى أحد صامتا، سنقول شيئا حيال ذلك! فقد تغيرت الأمور بوجود الدستور الجديد والبرلمان الجديد والحرية الجديدة للصحافة، وسنستكر على الأقل أي ارتداد إلى الأساليب القديمة'⁽¹⁾.

إن الخراط العديد من القدامى العسكريين في تأسيس منظمات تدافع عن حقوقهم، تؤثر على أن أعضاء الجيش متذمر من نقائص ومشاكل عديدة يعاني منها، لهذا يحاول العديد من الضباط العسكريين في ظل الحكم الجديد الانضمام في المجتمع المدني النشط في تونس ليشكلون جماعة ضغط جديدة تمنع السياسيين من إقصائهم مرة أخرى، والعمل على الدفاع عن مصالح المؤسسة العسكرية وأفرادها وإعادة الاعتبار لها، كمؤسسة سيادية تسهر على حماية الوطن من أي خطر داخلي أو خارجي يهدده، من خلال محاولة التأثير في العملية السياسية في شقها المرتبط بالجانب العسكري والأمني.

المطلب الرابع: المؤسسة العسكرية التونسية والحياة الاقتصادية:

هناك عقيدة عسكرية ناشئة مفادها أن "الأمن هو التنمية" (*security is Development*) ترى أن أمن الدولة يدل عليه مستوى التنمية الاقتصادية والسياسية... حيث الأمن يتجاوز الأبعاد العسكرية ليشمل عوامل مثل التنمية الاقتصادية، وفي العديد من الدول دخلت الجيوش المجالات المدنية بالأساس، مثل إنتاج الحبوب وتصنيع الملابس، وإنتاج الإسمنت، وحتى المجال المصرفي، وفي كثير من الحالات اتخذت الجيوش أدوارا هندسية، إنشاء الطرق والمدارس والمستشفيات، فعلى سبيل المثال سمح دستور 1979 في الإكوادور للجيش أن يساهم في التطور الاقتصادي عبر الاندماج مع هيئات الشركات الصناعية وتأسيس شركات جديدة، ويقال إن هذا كان شرطا لانسحاب الجيش من

¹ - شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الحكومة، وقد قام الجيش بالفعل بإدارة الشركات المخصصة لإنتاج الذخيرة والملابس والأحذية المخصصة للاستخدام العسكري، ولكنه أدار أيضا شركة خطوط جوية (ETAM) وشركات تصدر القرديس والموز وأخرى تنتج الإسمنت وقطع السيارات، ومؤسسات مالية (بنك رومينهاوي العام) ومتاجر ألبسة ومجمعات تجارية⁽¹⁾، وفي مقابل ذلك ينظر العديد من الخبراء أن قيام المؤسسة العسكرية بأي دور اقتصادي ستكون له تداعيات على العملية السياسية، كما ستجعلها تحتل موقعا مهما في المعادلة السياسية، ومن جهة أخرى ممارستها للأنشطة الاقتصادية يعني الدخول في منافسة غير متكافئة مع القطاع الخاص المدني، خاصة إذا كانت أنشطة المؤسسة العسكرية لا تخضع للضرائب، وعند الحديث عن مكانة المؤسسة العسكرية التونسية في الحياة الاقتصادية، فهي تحلينا مباشرة إلى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد التونسي وما يملكه من مقومات، بالإضافة إلى حصة المؤسسة العسكرية من موازنة الدولة لمعرفة مدى انخراط المؤسسة العسكرية في الأنشطة الاقتصادية من عدمه.

على صعيد طبيعة الاقتصاد التونسي فهو يملك مقومات مهمة، أبرزها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين إفريقيا وأوروبا، والمناخ المعتدل والثروات الزراعية المهمة، حيث تنافس تونس كبرى الدول في تصدير زيت الزيتون والحمضيات والبرتقال، وأن نصف مساحتها قابل للاستغلال الزراعي والصناعي والعمراي، والسواحل التي تمتد حوالي 1148 كيلومترا ومنها 575 كيلومترا من الشواطئ الرملية، بالإضافة إلى تنوع الاقتصاد حيث لا تتجاوز حصة كل قطاع الـ10% من الناتج المحلي الإجمالي علاوة على نسبة تدرس عالية تفوق الـ98%، ومتوسط أعمار ثلث السكان أقل من 18 سنة... فكانت هذه العوامل مواتية لتموقع تونس ضمن الدول الصاعدة ذات النمو المستدام الذي يقارب متوسط الـ4.8% سنويا طيلة الفترة ما بين 1986 و2010، وهو متوسط أرفع من متوسطات النمو في بعض دول المنطقة مثل المغرب ومصر، لكن يشهد اليوم الاقتصاد التونسي (2017) اختلالات في الأداء الاقتصادي حيث تتقلص لحلول يوما بعد يوم كلما تباطأ تنفيذ الإصلاحات أمام التحديات الجديدة، ولعل ذلك يرجع بعد ست سنوات من المرحلة الانتقالية، في ظل أن إدارة الشأن العام في بعده الاقتصادي لم تكن مُعتبرة في هذا الإطار علاوة على شُح

¹ - عبد الله فيصل عام، من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية"، المستقبل العربي، العدد 444، 2016، ص145.

القراءات الاجتماعية-السياسية ذات الطابع العلمي العميق لما وقع في تونس والتي كان للحكومات المتعاقبة أن تستفيد منها في إدارة الشأن العام⁽¹⁾.

أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية إذا ما كانت تمارس أنشطة اقتصادية من عدمه، فإن طبيعة المؤسسة العسكرية التونسية وتاريخها كان لها دور واضح في عدم وجود مخاطر كبيرة للتوغل في الاقتصاد، فهي الأصغر حجما في العالم العربي، وبسبب تهميشها وتحييدها عن السلطة السياسية والاقتصادية في عهد الرئيسين السابقين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، فإنها لم تنشأ مؤسسة لها مصالح تجارية عميقة من شأنها أن تربطها بمصير الأنظمة السياسية القائمة، وقد مكن هذه المؤسسة عدم تورطها في القمع وانتهاكات حقوق الإنسان في عهد بن علي وعدم وجود مصالح خاصة بها من كسب ثقة الشعب التونسي⁽²⁾، لكن مؤخرا وفي ظل الحكومات الجديدة، تحاول المؤسسة العسكرية تعزيز مكانتها في الحياة الاقتصادية من خلال الانخراط في الدور الاقتصادي/التموي، حيث قامت القوات المسلحة التونسية مؤخرا بتعزيز قدراتها الإنتاجية الخاصة، فقد أنتجت القوات البحرية، على سبيل المثال، أول زورق دورية في آب/أغسطس 2015، وأطلقت عليه اسما رمزيا "استقلال"، وقال النقيب زهير الجنديل "نهدف إلى تطوير الصناعة العسكرية في تونس، اليوم نحن ننتج زوارق دورية، فلم لا ننتج غدا معدات للجيش والقوات الجوية، أو للأجهزة المشتركة، هذا سوف يعطينا القدرة على أن تكون صناعتنا العسكرية مكتفية ذاتيا"⁽³⁾.

إن ميزانية المؤسسة العسكرية التونسية والتي تبدو منخفضة مقارنة بجيوش المنطقة، هي مؤشر على عدم امتلاكها أي حصة في الاقتصاد المدني، حيث يلاحظ نشر تفاصيل ميزانية وزارة الدفاع، إذ تمدنا بمعلومات حول الإنفاق على التدريب، والإنشاءات والأفراد والتسليح والرواتب والصيانة، لكن على مستوى التفاصيل يختلف من بند إلى آخر، فلا تتوافر إلا معلومات عامة حول عمليات التسليح العسكرية، لكن لا يتم الإعلان عن النسبة المخصصة للبنود السرية في نفقات الدفاع ولا يتم توفير معلومات بهذا الشأن ويوضح الشكل رقم (17) ذلك⁽⁴⁾.

1- علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 15 مايو 2017، ص ص 2، 3.

2- محمد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

3- شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص 8.

4- محمد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

ولعل حصة المؤسسة العسكرية المنخفضة وإن حاولت الحكومات المتعاقبة منذ 2011 من رفعها إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب لمواجهة التهديدات المختلفة التي تواجه البلاد، خاصة محاربة الجماعات الإرهابية التي تنشط في تونس في السنوات الأخيرة، وهو ما يجشعها على الاندماج في تأسيس مشروعات اقتصادية، لتغطية العجز من ميزانيتها المنخفضة وبغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي للمؤسسة.

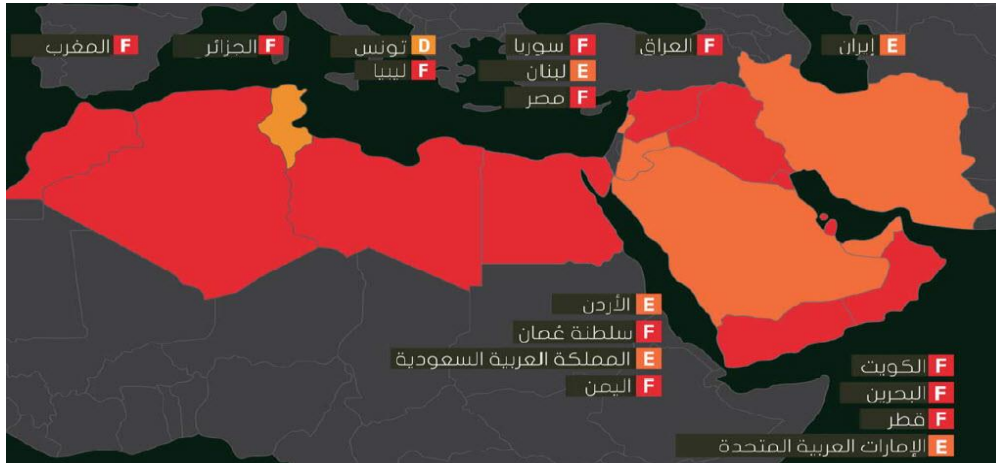
جدول رقم (16): يوضح ميزانيات وزارتي الدفاع والداخلية 2011-2016

السنة	ميزانية وزارة الدفاع (مليون دينار تونسي)	نسبة التخيير	ميزانية وزارة الداخلية (مليون دينار تونسي)	نسبة التخيير
2011	807	-	1450	-
2012	1046	30	1885	30
2013	1233	18	2135	13
2014	1564	27	2342	10
2015	1792	15	2615	12
2016	2095	17	2897	11
المتوسط	-	21	-	15

المصدر: شاران غريوال، مرجع سبق ذكره، ص7.

من ناحية أخرى أصدرت منظمة الشفافية الدولية، في عام 2015، تقريراً جديداً حول الفساد في مؤسسات الجيش، وتصدر الجيش التونسي قائمة الجيوش أقل فساداً في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إذ جاء في الفئة (D) أي ضمن درجة مخاطر فساد مرتفعة في حين تراجعت مرتبة بعض الدول مقارنة بـ2013، ولعل تبوأ الجيش تونس المرتبة الأولى عربياً، راجع إلى عدة عوامل ساعدت على ذلك، منها تفعيل آليات الرقابة المدنية على مؤسسات الدفاع بصفة عامة وغياب الأنشطة الاقتصادية بصفة خاصة، فانتعاش المناخ الديمقراطي والحريات العامة، وبالخصوص حق التنظيم والتجمع والحريات الإعلامية، وعدم تعثر مسلسل الانتقال الديمقراطي، عوامل سمحت بوجود مقومات الإصلاح واضطلاع المجتمع المدني والإعلام بدور بارز في الرقابة على الشأن العام والمساءلة الشعبية للحكومة وحتى للجيش، فضلاً عن ذلك، تتوافر شفافية نسبية في السياسات العمومية تسمح بتوافر المعلومات والولوج إلى المعطيات التي تمكن البرلمان والهيئات الرقابية والمجتمع المدني

ووسائل الإعلام والمواطنين من الرقابة والمساءلة⁽¹⁾ وفي في علاقة الجيش التونسي بالاقتصاد، أكد مؤشر الفساد الذي أعده التقرير غياب دلائل تشير إلى وجود مصالح اقتصادية أو مالية لدى أجهزة الجيش أو أعضائها أو وجود ارتباطات مع مقاولات تستثمر في استغلال الموارد الطبيعية للبلاد⁽²⁾. ويوضح الشكل رقم (09) تصنيف الدول العربية بحسب مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع عام 2015. الشكل رقم (09) يوضح تصنيف الدول العربية بحسب مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع عام 2015.



المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير حول النتائج الإقليمية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مؤشر مكافحة الفساد

في قطاع الدفاع، المملكة المتحدة، 2015، ص 1.

الفئة (D): درجة مخاطر الفساد (مرتفع)، الفئة (E): درجة مخاطر الفساد (مرتفع للغاية)، الفئة (F): درجة مخاطر الفساد (حرج).

في الأخير يمكن القول أن المؤسسة العسكرية التونسية لم تتجه للممارسة أي دور اقتصادي ولعل إقصائها سابقا في ظل حكم الرؤساء بن علي وبورقيبة ساهم كما أشرنا في عدم وجود مشروعات اقتصادية للمؤسسة العسكرية، أو أي نشاط ربحي مالي، وذلك في إطار استراتيجية منع حدوث أي انقلاب عسكري محتمل، وبالتالي عدم وجود مصالح اقتصادية للمؤسسة العسكرية التونسية ساهم في جعلها بعيدة عن العملية السياسية، وإن حاولت مستقبلا فإن ذلك يكون في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتي للمؤسسة لمواجهة مختلف التهديدات التي تترصد بالبلاد.

¹ - محمد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 73.

² - المرجع نفسه، ص 74.

خلاصة الفصل الخامس:

تأسيسا على ما جاء في هذا الفصل تم استخلاص النتائج التالية:

01- نمط السائد للعلاقات المدنية العسكرية بعد مخرجات عملية الانتقال السياسي في كل من تونس ومصر، نجد أن تونس في طريقها نحو تجسيد السيطرة المدنية من خلال اعتمادها على مجموعة من الآليات والاستراتيجيات لتعزيز هذا النمط، في حين نجد أن مصر كان ولا يزال نمط السيطرة العسكرية قائما .

02- بخصوص العامل الخارجي وتأثيره على تحركات المؤسسة العسكرية نجد أن تونس تربطها علاقات خارجية مع العديد من الدول لكن لا تربطها مصالح دائمة معها يمكن أن تؤثر على أدوارها داخل المجتمع التونسي ، على عكس الحالة المصرية التي تتلقى المؤسسة العسكرية أموال ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية وحصولها على هذه المساعدات مرتبط بموقفها تجاه العديد من القضايا السياسية.

03- بالنسبة للعامل الاقتصادي يمكن القول أن المؤسسة العسكرية لم تتجه للممارسة أي نشاط اقتصادي يمكن أن يؤثر على العملية السياسية، عكس المؤسسة العسكرية في مصر التي تدير أنشطة اقتصادية ضخمة.

04- بخصوص مسألة التأثير في السياسات العامة وبالتحديد في شقها العسكري، اتجه القدامى العسكريون للانضمام للمجتمع المدني لدفاع عن مصالح العسكريين، أما في مصر نجد المؤسسة العسكرية اختارت وسائل الإعلام المملوكة للدولة وللقطاع الخاص للتأثير على العملية السياسية من خلال الدعاية الإعلامية.

خاتمة:

إن المؤسسة العسكرية في دول الجنوب عامة والمنطقة العربية خاصة، لعبت دورا بارزا في استقلال الدول، الأمر الذي جعلها تحتل مكانة خاصة داخل مجتمعاتها، وهو ما شجع العديد من كبار ضباط القيادة العسكرية بأن يكونوا فاعلين في تأسيس أنظمتها السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال، وهو ما ترجمته موجة الانقلابات العسكرية التي شذتها هذه الدول في خمسينات وستينات القرن الماضي، لهذا يمكن القول أن هذه المؤسسة ساهمت بطريقة أو بأخرى في تعزيز الظاهرة السلطوية في بعض هذه البلدان، من خلال توظيفها كأداة في يد السلطة الحاكمة (مدنية/عسكرية) للسيطرة على المجتمع أو تكون سندا لها لقمع أي جهة معارضة للنظام السياسي، وإن تراجع هذا الدور بصورة مباشرة في أواخر القرن العشرين وبدايته مع الإصلاحات السياسية الشكلية، إلا أن التحولات السياسية الأخيرة التي عرفتها المنطقة العربية منذ بداية 2011، أعادت المؤسسة العسكرية إلى الواجهة السياسية بعد الأدوار الحاسمة التي لعبتها في ظل هذه التحولات، حتى انطلقت أصوات تنادي بضرورة إيجاد آليات وضوابط لإصلاح هذه المؤسسة، كمدخل لتعزيز التحول الديمقراطي ولبناء مؤسسة عسكرية محترفة لا تتدخل في المجال السياسي مثل نظيرتها الأوروبية التي امتدت خبرتها لعقود من الزمن لتصل ما وصلت إليه الآن، وعليه نؤكد أن فهم وتحليل نسق العديد من هذه الأنظمة السياسية، تحتاج لتسليط الضوء على موقع المؤسسة العسكرية داخل هذه الأنظمة السياسية.

وضمن هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لمعالجة موضوع المؤسسة العسكرية والعملية السياسية في مصر وتونس بعد 2011، ومحاولة منا للإجابة عن التساؤل المركزي للدراسة، والمتمثل في موقع ودور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في كلا البلدين على ضوء التغييرات السياسية الجديدة بعد العام 2011، فقد خلصنا من خلال دراسة الحالتين المصرية والتونسية إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي سنحاول عرضها في النقاط التالية:

- إن مؤسسة العسكرية هي من مؤسسات الدولة غير السياسية، ينحصر دورها في حماية كيان الدولة والوطن من أي خطر داخلي أو خارجي يهدده، كما يمكن القول أنها أكثر المؤسسات قوة وتنظيما، مقارنة بالمؤسسات المدنية، وانطلاقا من ذلك فهي لا تمثل أو تدعم أي رأي سياسي أو جماعة معينة ضد جهة أخرى لأن في ذلك إخلالا بوظائفها القانونية، والتي تنقسم بدورها إلى وظائف سياسية ووظائف ثانوية، تختلف من دولة إلى أخرى، نظرا لخصوصيات تلك الدولة والبيئة المحيطة بها وموقع

المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وكذلك الأولويات التي تحددها العقيدة العسكرية للدول وعلى العموم فإن تلك الوظائف والمهام مرتبطة ب: حماية الوطن، الأمن الداخلي والخارجي، البناء والتشييد، التنمية، حماية المقدسات.

- يحتل موضوع الظاهرة العسكرية أهمية كبيرة في الدراسات الأكاديمية، على اعتبار أنه من المواضيع الشائكة في ملف الجيش والسياسة، حيث اتفق الباحثون والمفكرين في تعريفهم لهذا المصطلح بأنه مرتبط بتدخل العسكريين في الشأن السياسي، لكنهم اختلفوا في تفسيرهم للطريقة والإجراءات التي نحكم من خلالها بوجود الظاهرة العسكرية من عدمها، ويمكن القول بأن مفهوم الظاهرة العسكرية يرتبط ارتباطاً وثيقاً "بمفهوم الانقلاب العسكري"، والذي يعتبر أحد الوسائل التي يستخدمها العسكريون للوصول إلى الحكم، ومن ثمة ترسيخ الظاهرة العسكرية، وعليه فإن هذه الظاهرة ترتبط بتقلد الجنرالات العسكرية لمناصب سيادية في المؤسسات المدنية أو ممارسة التأثير على المدنيين الذين يتولون هذه المناصب الحساسة، وبالتالي يحدث تحول على مستوى الأدوار التقليدية للمؤسسة العسكرية المتمثلة في الدفاع عن الوطن وحماية أراضيه وأجوائه ومياهه الإقليمية إلى مؤسسة متدخلة في الشؤون السياسية.

- بخصوص مفهوم العلاقات المدنية العسكرية، فتم الاستنتاج أن معظم التعاريف المقدمة لهذا المفهوم، قد ركزت على مسألة التأثير المتبادل بين المدنيين والعسكريين، كفكرة جوهرية في مضمون هذا المفهوم، والتي تعني علاقة الدولة بطبيعتها المدنية بالمؤسسة العسكرية في المجالات القانونية والسياسية والإدارية والعسكرية، كما لوحظ أن نماذج العلاقات المدنية العسكرية قد تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا الاختلاف يعود غالباً إلى طبيعة الأنظمة السياسية، وعموماً يوجد ثلاثة أنواع لهذه العلاقات، **نمط السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية**: وهو يشير إلى خضوع المؤسسة العسكرية للقيادة السياسية المدنية مع احترام استقلالها المؤسسي في نفس الوقت، **نمط السيطرة العسكرية على المجال السياسي**: وهو نمط تلعب فيه المؤسسة العسكرية الدور المركزي في الحياة السياسية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، **نمط الأنظمة السياسية المتحولة**: وتتميز فيها العلاقات المدنية-العسكرية بالصراع والتفاوض وتكون في الأنظمة التي تشهد تحولات سياسية، حيث يكون هذا الصراع من أجل تحديد شكل هذه العلاقات في المستقبل.

-فيما يخص الجانب التنظيري الذي تناول موضوع الجيش والعلمية السياسية، نجد أن كل من دراسات الباحث "صمويل هانتجتون" و"موريس جانوتيز" تمثل أساس الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة موضوع الجيش والسياسة، وتؤكد دراستهم على مبدأ الاحتراف العسكري وعدم التدخل في النقاش السياسي، لكن على الرغم من قيمتها التفسيرية في تحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، إلا أنها ظلت غير قادرة على تناول موقع المؤسسة العسكرية في دول الجنوب والتي تغيب عنها تماما مفهوم السيطرة المدنية، وبعد الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظريات، ظهرت نظريتي التوافق ونظرية اقتسام المسؤولية، ركزت على فكرة أن المؤسسة العسكرية، هي أحد الفاعلين الموجودين في إطار النظام السياسي إلى جانب بقية الفواعل الأخرى، كمؤسسات الدولة الثلاثة، وتنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وفي هذا الجانب اعتبرت نظرية التوافق أنه يمكن تفسير سلوك المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها من خلال هذه العلاقة بين هذه الفواعل، في حين ركزت النظرية اقتسام المسؤولية على فكرة المحاسبة باعتبارها الآلية الرئيسية التي تضمن عدم إساءة استخدام السلطات من جانب الجماعات داخل النظام السياسي.

-إن مكانة المؤسسة العسكرية في ظل النظام الديمقراطي هي مؤسسة محايدة وغير منحازة سياسيا، كما أن ولاءها يكون للدولة لا لفرد أو مجموعة من الأفراد، فهي لا تتدخل في صنع القرار وإدارة الصراعات السياسية، ويقتصر دورها فقط في حفظ كيان الدولة والوطن من أي خطر داخلي أو خارجي يهدده، كما يتضح لنا أن مكانة المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي الراسخ تقوم على ركيزة أساسية وهي السيطرة المدنية التي تعني أن تقوم القوى السياسية المدنية دون العسكرية بالتحكم على خمس دوائر رئيسية في العملية السياسية وهي: توظيف النخبة، وصنع السياسة العامة وإدارة الأمن الداخلي وأيضا تنظيم المؤسسة العسكرية، في حين احتلت المؤسسة العسكرية في الأنظمة السلطوية، مكانة محورية في العملية السياسية، بحيث لعبت دورا مؤثرا في تعزيز سيطرة النخبة التسلطية على المجتمع وعلى كافة الجوانب الحياة العامة، لأن مصالح هذه المؤسسة ترتبط بمصالح استمرار النظام السلطوي، تدافع عنه حفاظا على هذه المصالح، المادية والمعنوية.

-الجانب التاريخي لنشأة المؤسسة العسكرية في كل من تونس ومصر، لعب دورا في تحديد موقع كل منهما في العملية السياسية، حيث أن المؤسسة العسكرية في مصر كان لها دور حاسم في تشكيل الدولة ونظامها السياسي بعد عزل الملك الفاروق وتنظيم الحياة السياسية بعد تأسيس الجمهورية

الأولى، ما ساهم في جعل المؤسسة العسكرية المصرية أحد المؤسسات الفاعلة في العملية السياسية منذ إلغاء الحكم الملكي، والذي احتلت فيه هذه المؤسسة وأفرادها موقعا متميزا فيه، أما في تونس فإن المؤسسة العسكرية لم يكن لها أي حضور يذكر في المجال العام، منذ تأسيسها بل كانت مهمشة ومقصية تماما من طرف النخبة السياسية الحاكمة في السابق، وهو ما جعل المؤسسة العسكرية التونسية بعيدة عن العملية السياسية.

-فيما يخص حصة وتمويل المؤسسة العسكرية فإن ميزانيات التي خصصت للمؤسسة العسكرية التونسية في عهد الرؤساء السابقون لم تكن في مستوى التحديات والأعباء التي وضعت على عاتق الجيش، حيث كانت تخصص لها نسبة ضئيلة من إجمالي الناتج المحلي خلال حكم الرؤساء السابقون وإن ارتفعت في مراحل معينة، فهي مرتبطة بالتهديدات التي عرفتتها تونس خلال الاضطرابات الداخلية بعد الاحتجاجات الاجتماعية أو الخارجية بعد توتر العلاقات مع ليبيا حيث يلاحظ أن الإنفاق العسكري كان منخفض جدا، ويمكن تفسير ذلك أن الرؤساء السابقون كان لا يثقون في الجيش، خاصة مع موجة الانقلابات العسكرية التي عرفتها المنطقة العربية منذ الاستقلال، لهذا تم تخفيض ميزانية المؤسسة العسكرية لعقود من الزمن، ولعل نقص التمويل والتجهيز للمؤسسة العسكرية التونسية ساهم في إضعافها وأثر سلبا على أداءها الأمر الذي أدي إلى اهتزاز ثقة الجيش بالقيادة السياسية، أما في الحالة المصرية نجد أن المؤسسة العسكرية تدير مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الضخمة خلال عقود من الزمن، ساهمت في زيادة نفوذها وقوتها في المجال السياسي وحافظت على موقعها المتميز في النظام السياسي المصري، في ظل غياب أي رقابة على مثل هذه الأنشطة، وعدم إخضاع ميزانيتها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات خاصة أنها تشكل النسبة الأكبر من ميزانية الدولة، وهو ما جعلها مستقلة تماما عن الدولة.

-إن الحضور العسكري في المناصب السيادية والحساسة كان له دور بارز في تعزيز مكانة المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، حيث يلاحظ أن عدد كبير من العسكريين في مصر تولوا مناصب وزارية، حيث سيطروا على جميع المناصب الوزارية الهامة ما سمح لها بأن تتحكم في صنع السياسات الداخلية والخارجية للبلاد، وإن تراجع في مراحل معينة إلا أن هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة القرارية في البلاد وهي السلطة التنفيذية التي تحكم قبضتها على كافة سلطات الدولة الأخرى، حيث تعاقب على حكم مصر منذ الفترة الممتدة من 1952 إلى 2011، رؤساء جميعهم ذو خلفية

عسكرية، محمد نجيب، جمال عبد الناصر، أنور السادات، حسني مبارك، أما في تونس فالمؤسسة العسكرية هناك، لم تحتل مركزا مهيمنًا في النظام السياسي، لأن النخبة الحاكمة عمدت على إبقاءها بعيدة عن العملية السياسية، منتهجة عدة أساليب في ذلك، كان أبرزها هو إبقاء عدد أفرادها صغيرا الحجم، وقليل التمويل، بالإضافة إلى منع العسكريين من الانخراط في الأحزاب السياسية أو التصويت في الانتخابات، وذلك لتكريس التبعية العسكرية للقيادة السياسية.

- إن تشابه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل من تونس ومصر من خلال إخفاق الأنظمة الحاكمة على الصعيد لداخلي وفي عدة جوانب، كارتفاع معدلات الفقر والتهميش والبطالة، وتفشي الفساد ونقص الحقوق المدنية والسياسية، وغياب الديمقراطية الحقيقية بصفة عامة، دفعت قطاعات شعبية كبيرة في كلا البلدين للخروج للشوارع والتعبير عن عدم رضاهم لسياسيات هذه الأنظمة.

- بالنسبة لمواقف الجيوش من الحراك الشعبي في كل من تونس ومصر، فقد كان له دورا محوريا في تنحي حسني مبارك عن السلطة في مصر وفرار بن علي من تونس، وإن اختلف موقف المؤسسة العسكرية المصرية في بداية الحراك بعد أن التزمت الحياد، إلا أنه وفي وقت لاحق جاء في لغة البيانات التي أصدرتها أنها تؤيد وتفهم مطالب المتظاهرين، لهذا يمكن القول أن هذه المواقف كانت في صالح المتظاهرين، خاصة أن النخبة الحاكمة فيما سبق خلال فترة السبعينات والثمانينات، قد استعانت بالمؤسسة العسكرية لقمع الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها كل منهما، ونجحت في ذلك بفضل تدخل المؤسسة العسكرية.

- تشابهت أدوار تنظيمات المجتمع المدني في كلا البلدان، حيث لعبت دورا محوريا في مسار الاحتجاجات والتظاهرات، بعد أن تم تجنيد العشرات من النشطاء للدفاع عن حقوق المواطنين المتظاهرين والمحتجين في الشوارع، وكانت هذه التنظيمات من خلفيات مختلفة سواء محامين أو أطباء أو أستاذة أو من أحزاب سياسية... حيث تضامن هؤلاء النشطاء مع المحتجين بعد أن خرجوا معهم إلى الميادين في مختلف أنحاء البلاد للتنديد بقمع المظاهرات والاحتجاجات في تلك الفترة، والمطالبة بتحقيق مجموعة من المطالب أبرزها: فتح هامش من الحرية للمتظاهرين للتعبير عن مطالبهم، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، فتح باب الحوار مع المتظاهرين، فتح تحقيق ضد الانتهاكات الأمنية في حق المتظاهرين، وغيرها من المطالب.

-بالنسبة للمرحلة الانتقالية اقتصر دور المؤسسة العسكرية التونسية على تأمين العملية الانتخابية في ظل تدهور الأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد، بحيث لم تطرح نفسها لإدارة المرحلة الانتقالية، ولم يكن لها أي دور سيادي وريادي في الشأن السياسي خلال هذه المرحلة، وأتاحت الفرصة للقوى السياسية المدنية بأن تكون مسؤولة عن الإدارة السياسية للمرحلة الانتقالية، لهذا كان لها دور مهم في سير عملية الانتقال السياسي على أكمل وجه، في حين نجد أن المؤسسة العسكرية المصرية، والتي تسلم فيه المجلس العسكري إدارة المرحلة الانتقالية، والتي كشف أدائه عن العديد من الأخطاء التي كان لها تأثير سلبي على إدارة شؤون البلاد، خاصة أن المجلس العسكري كان لا يملك خطة سياسية متكاملة للعملية الانتقالية، واتخذ العديد من القرارات دون حوار حقيقي مع القوى المدنية، وهو ما أثبت عدم قدرة المؤسسة العسكرية في إدارة المرحلة الانتقالية.

-بالنسبة للانتخابات التي شهدها البلدان، نجد أن المجلس العسكري في مصر نجح في الإشراف على جميع الانتخابات التشريعية الرئاسية، التي هيئت لها كل الظروف لإنجاحها، وتمت تحت إشراف قضائي كامل، وبمشاركة جميع الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها، وأسفرت نتائجها على حصول التيارات الإسلامية على الأغلبية في مجلس الشعب وانتخاب أحد قادتها على رأس المؤسسة التنفيذية، لكن المؤسسة العسكرية أجهضت هذه العملية الانتخابية برمتها عندما أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، خارطة طريق تتضمن إلغاء جميع الانتخابات بعد انقلاب عسكري مكتمل الأركان، وفي الجهة الأخرى نجد أن المؤسسة العسكرية التونسية لم يكن لها أي دور يذكر في العملية الانتخابية باستثناء تأمين وحماية مقرات الانتخاب وصناديق الاقتراع، كما لم تدعم أي فريق سياسي ضد آخر في هذه الانتخابات، فقد أظهرت المؤسسة العسكرية التونسية التزامها الكامل بالمهام التي أسندت إليها، كما أظهرت مدى الاحترافية العالية التي تتملكها المؤسسة.

-إن المؤسسة العسكرية التونسية أتاحت لها الفرصة للاستيلاء على السلطة في ظل الأزمة السياسية التي عرفتها سنة 2013، خاصة بعد تداعيات الوضع الإقليمي في مصر المشابهة تماما لحالة تونس، إلا أنها لم تتدخل وكانت حريصة على النأي بنفسها عن كافة الحساسيات السياسية، من منطلق أن مصلحة البلاد تقتضي عدم التدخل في الشؤون السياسية والتركيز فقط على الحفاظ على أمن تونس من أي تهديد داخلي أو خارجي ولعل هذا الموقف يثبت احترافية المؤسسة العسكرية وحيادها السياسي تجاه العملية السياسية، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على الاستقرار السياسي للبلاد، كما

أن التوافق السياسي بين مختلف القوى والحركات السياسية المدنية على إقامة حوار وطني لإنهاء الأزمة السياسية، كان المفتاح الأساسي لسير عملية الانتقال السياسي على أكمل وجه، على عكس التجربة المصرية التي غابت عنها كل عناصر التوافق والانسجام، فنظرا لاتساع الاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في العديد من القضايا الخلافية، أتاحت الفرصة للمؤسسة العسكرية للتدخل في العملية السياسية وإنهاء الأزمة السياسية، وفق رؤيتها الخاصة وبما يتلاءم مع مصالحها وامتيازاتها.

- إن علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية المدنية في النظم الديمقراطية يجب أن ينص فيها القانون الأعلى صراحة دون لبس على سيطرة النخبة المدنية المنتخبة على المؤسسة العسكرية مع احترام استقلالها السيادي في نفس الوقت، وهو ما كان واضحا في كل المواد الدستورية في تونس التي جاءت لتكريس رقابة وسيطرة السلطة المدنية المنتخبة على المؤسسة العسكرية، ولم تمنح أي موقع متميز لهذه المؤسسة ترسيخا لتأسيس نظام جمهوري مدني، في حين أعطى الدستور المصري صلاحيات كبيرة ومكانة متميزة للمؤسسة العسكرية، وهو ما يضمن استمرار نفوذها في الدولة المصرية، كما أن تحصين موقعها في الدستور، من شأنه أن يقوض العملية الديمقراطية، ويقيد قدرة السلطات المدنية في وضع السياسات المستقلة وتنفيذها، من منطلق أن النظم الديمقراطية لا تسمح بمنح أي وضع استثنائي لهذه المؤسسة لأنها مثل سائر المؤسسات الأخرى في الدولة.

- فيما يتعلق بالاستراتيجيات التي اتبعتها النخبة السياسية في تونس لتحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، اختلفت ما بين محاولة ترضية المؤسسة العسكرية من خلال إعادة النظر في ميزانيتها وأسلحتها، والسماح لضباطها وجنرالاتها تقلد العديد من المناصب المهمة المدنية، وبين وضع آليات قانونية تفرض الرقابة على العسكريين، من خلال منح السلطة السياسية المدنية الحق في رسم السياسات العامة في المجال العسكري والأمن القومي، كما تتولي التعيينات والترقيات داخل المؤسسة، أما صلاحيات الرقابة على ميزانيتها فتتشارك كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في ذلك، في حين نجد أن المؤسسة العسكرية المصرية اعتمدت في تعزيز نفوذها في المجال السياسي، على استراتيجية السيطرة على مؤسسة الرئاسة التي تعتبر المؤسسة الأهم في البلاد، فالرئيس يسيطر على جميع القوانين والقرارات من خلال الصلاحيات الواسعة الممنوحة له، والتي ستساهم في شكل مباشر في حماية مصالح المؤسسة العسكرية من أي رقابة عليها على اعتبار أن باقي مؤسسات الدولة لا تمارس أي نفوذ حقيقي يمكن أن يهدد مصالح العسكريين في النظام السياسي.

-أما بالنسبة للعامل الخارجي وأثره على تحركات المؤسسة العسكرية، نجد أن المؤسسة العسكرية في تونس تربطها علاقات خارجية مع العديد من الدول في إطار تدريب وتعليم أفرادها للاستفادة المهنية من تجارب هذه الدول، كما أنها تتلقى مساعدات مالية وعسكرية لكن على الرغم من ذلك فإن هذه العوامل غير مؤثرة تماما على قرارات المؤسسة العسكرية تجاه العملية السياسية في البلاد، فهي لا تربطها أي مصالح أو امتيازات دائمة مع أي دولة يمكن أن تؤثر في أدوارها داخل المجتمع، على عكس المؤسسة العسكرية في مصر التي تتلقى أموال ضخمة من الخارج، ولعل أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1974، وأن حصولها على هذه المساعدات مرتبط بمواقفها تجاه العديد من القضايا السياسية في المنطقة ولعل أبرزها مسألة وجود الكيان الصهيوني.

-وبالحديث عن العامل الاقتصادي يمكن القول أن المؤسسة العسكرية التونسية لم تتجه للممارسة أي دور اقتصادي أو أي نشاط ربحي مالي، وذلك في إطار استراتيجية النخبة السياسية لمنع حدوث أي انقلاب عسكري محتمل، وبالتالي عدم وجود مصالح اقتصادية للمؤسسة العسكرية التونسية ساهم في جعلها بعيدة عن العملية السياسية، على عكس المؤسسة العسكرية في مصر التي ساهمت أنشطتها الاقتصادية في تعزيز نفوذها داخل النظام السياسي، زد على ذلك أنها تتمتع بعدة امتيازات في هذا المجال كعدم خضوعها للضرائب وهو ما يعني الدخول في منافسة غير متكافئة مع القطاع الخاص المدني، ولعل مثل هذه المصالح والامتيازات كلها ستجعل المؤسسة العسكرية تتدخل في الشأن السياسي في حال وجود أي تهديد لمصالحها أو محاولة إخضاعها للرقابة والمحاسبة.

-فيما يتعلق بمحاولة التأثير في السياسيات العامة على وجه الخصوص في الشق المرتبط بالشأن العسكري، فقد اختار الضباط العسكريين في تونس وبالتحديد القدامى منهم الانضمام إلى المجتمع المدني النشط لتشكيل جماعة ضغط جديدة تمنع السياسيين من إقصائهم مرة أخرى، وتعمل على الدفاع عن مصالح المؤسسة العسكرية وأفرادها وإعادة الاعتبار لها بعد تهميش دام لعقود من الزمن في عهد الرؤساء السابقين، في حين نجد أن المؤسسة العسكرية المصرية وعلى الرغم أنها تملك العديد من الوسائل التي تسمح لها بالتدخل في المجال السياسي سواء كان عن طريق منصب الرئيس أو من النافذة الاقتصادية، فنجد أنها اختارت وسائل الإعلام المملوكة للدولة أو للخواص، لتعزيز نفوذها في العملية السياسية وتوظيفها للدعاية، من خلال صناعة الرأي العام وتشكيل وعي المجتمع المصري تجاه

العديد من القضايا السياسية والتي تظهر من خلال مخرجات هذه الوسائل التي تدعم النظام لسياسي بصفة عامة وجنرالات المؤسسة العسكرية بصفة خاصة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن التوصل إلى جملة من التوصيات التي من خلالها يمكن بناء مؤسسة عسكرية محترفة لا تدخل في الشؤون السياسية وهي التوصيات التي سنحاول عرضها فيما يلي:

-ضمان رقابة جميع القوى الفاعلة المدنية على السلطات العسكرية وعلى رأسها البرلمان الذي يضطلع بدور المناقشة والمساءلة والموافقة على السياسات الأمنية والدفاعية مع احترام استقلالها السيادي في نفس الوقت.

-منع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

-العمل على إنشاء آلية مؤسسية تنظم الشراكة المدنية العسكرية لمناقشة القرارات والقضايا الرئيسية التي تمس الأمن القومي للدولة.

-العمل على تحقيق سيطرة مدنية على الجيش وتحجيم دوره في الحياة السياسية ضمن بنية دستورية قانونية تكرر دوره كجيش وطني، بحيث يجب أن ينص دستور الدولة ونصوصها القانونية صراحة أن المؤسسة العسكرية خاضعة تماما للمدنيين المنتخبين.

-إخضاع ميزانية المؤسسة العسكرية لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، مع مناقشة تفاصيل إنفاقها داخل البرلمان من أجل تعزيز الشفافية، على اعتبار أن المؤسسة العسكرية في مصر لا تخضع لرقابة أو محاسبة أي جهاز كما تطرقنا سابقا وهو ما يجعلها عرضة للنهب والفساد، وهو ما جاء في العديد من التقارير الدولية في هذا المجال، حينما تصدرت المؤسسة العسكرية المصرية قائمة الأكثر فسادا، ولعل ذلك من شأنه أن يؤثر على وظيفة ودور المؤسسات العسكرية في حماية امن بلدانها

-تتطلب الرقابة الديمقراطية المدنية على المؤسسة العسكرية وجود وزير دفاع من خلفية مدنية مع مساعدة مجموعة من المستشارين العسكريين ويكون اختياره من حق السلطات المنتخبة (التنفيذية والتشريعية).

-إعادة النظر في تخصيص الموارد المالية واعتماد سياسية عقلانية تعمل على تعزيز الأمن وفق التهديدات الموجودة وتسمح بالاستثمار في القطاعات المدنية الأخرى بشكل كافي.

قائمة المراجع

أ-باللغة العربية:

أولا -الكتب:

- 1- مختار عمر أحمد، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، ط1، مصر: عالم الكتب، 2008.
- 2- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، المجلد الأول، ط4، مصر: منشورات الشروق الدولية، 2004.
- 3- أبو شنب جمال، الصفوة العسكرية والتنمية السياسية: في دول العالم الثالث، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998.
- 4- أوين رودجر، الحكام العرب: مراحل الصعود والسقوط، تر: سعيد محمد الحسنية، ط2، لبنان: شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، 2014.
- 5- أيمن سيكاتلورا، هوغو غاليغو، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي 2012، تر: مؤسسة الفنار للمعارف العربية، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014.
- 6- الأسود مهما، حرية الإعلام في مصر: أفق الإصلاح، مصر: المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2017.
- 7- الآغا فؤاد، علم الاجتماع العسكري، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007.
- 8- الأيوبي نزيه، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، تر: أجد حسين، لبنان: مركز وحدة الدراسات العربية، 2010.
- 9- (.،.)، الدولة المركزية في مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
- 10- إبراهيم خضر أحمد، علم الاجتماع العسكري، القاهرة: دار المعارف، 1980.
- 11- إيشوي مجدي، مدخل لفهم اقتصاد الجيش في مصر، مصر: المفوضية المصرية للحقوق والحريات، 2014.
- 12- باراني زولتان، كيف تستجيب الجيوش للشورات؟ ولما؟، تر: عبد الرحمان عياش، ط1، بيروت، 2017.
- 13- بهاء الدين شعبان وآخرون، 25 يناير: مباحث وشهادات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- 14- بھجت قرني وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

- 15- بوناصيف هشام، الجنرالات والمستبدين: كيف حددت ممانعة الانقلاب مسبقا - سلوك النخبة العسكرية في الربيع العربي، تر: أحمد عيشة، قطر: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، أيلول سبتمبر 2016.
- 16- الجمل مايسة، النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 17- جمال محمود، الدور الاقتصادي للجيش وانعكاساته على التطور السياسي: مصر بعد 2011 نموذجاً، مصر: إدراك للدراسات والاستشارات، 2018.
- 18- جلال محمود عبده أحمد، صراع القوى المدنية العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002/2010)، مصر: د س ن، 2015.
- 19- دوفرجيه موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، تر: جورج سعد، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.
- 20- دروز فانسان فيليب، دور الجيش في التحولات العربية، في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2014.
- 21- هلال رضا، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، مصر: دار الشروق، 1999.
- 22- هلال علي الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير، لبنان: مركز الوحدة العربية، 2014.
- 23- (.،.)، تطور النظام السياسي في مصر: 1805-2005، مصر: د، د، 2006.
- 24- هنتغتون صاموئيل، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عبود، لبنان: دار الساقى، 1993.
- 25- (.،.)، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.
- 26- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحديات أمام الانتخابات التشريعية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011.
- 27- زعيمي مراد، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الجزائر: منشورات جامعة عنابة، 2002.
- 28- حامي الدين عيد العلي، الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم، سلسلة تقييم حالة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

- 29- حسن النقيب خلدون، الدولة التسلطية في لمشرق العربي المعاصر، ط2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 30- حسنين هيكل محمد، مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه، مصر: دار الشروق، 2012.
- 31- حمدي عبد الرحمان، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
- 32- حمروش أحمد، ثورة 23 يوليو، ط1، مصر: لهيئة المصرية العامة، 1992.
- 33- طوسون عمر، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي: الجيش المصري والبحري، مصر: مكتبة مدبولي، 1996.
- 34- (.،.)، الصنائع والمدارس الحربية في عهد محمد علي باشا، مصر: مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، 2014.
- 35- يوسف أحمد أحمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- 36- الكيالي عبد الوهاب، وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر، د.س.ن.
- 37- كرعود أحمد، تونس: ثورة الحرية والكرامة، في كتاب الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، ط1، لبنان: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.
- 38- مالكي أحمد وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 39- محمد العزيز إبراهيم، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، ط1، العراق: مطبعة رون، السلمانية، 2010.
- 40- محمد توفيق نفين، المرحلة الانتقالية بين مطالب الثورة وأداء النظام، مصر: وجدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية، 2012.
- 41- محمد الصواني يوسف، ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، تر: لطفي زكراوي، ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2013.
- 42- محمود محمد محمد عويضة دعاء، تحديات عملية التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018.

- 43- محمود صالح بابلا لشلد، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2012.
- 44- مختار قنديل محمد، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة، مصر، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2012.
- 45- نصار آية وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 46- السرجاني راغب، قصة تونس: منذ البداية إلى ثورة 2011، ط1، مصر: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011.
- 47- السيد عبده فتحي، السياسية والمجتمع: رؤية مستقبلية للثورة: رؤية مستقبلية للثورة والديمقراطية والأحزاب السياسية، مصر: مؤسسة شهاب الجامعية، 2013.
- 48- السيد سعيد محمد، سقوط الحواجز: حقوق الإنسان في العالم العربي التقرير السنوي 2011، ط1، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2011.
- 49- سالم زرتوقة صلاح، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، 1950، 1985، مصر: مكتبة مدبولي، 1996.
- 50- سليمان هاني، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 51- سعيد تاج الدين أحمد، 25 يناير ثورة الشعب، مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، 2011.
- 52- العجاتي محمد، التمويل الأجنبي للمجتمع المدني في مصر بعد ثورة 25 يناير، مصر: منتدى البدائل العربي، د س ن.
- 53- عباس محمد، الانتفاضات العربية بين العفوية والبرمجة، الجزائر: دار المعرفة، 2013.
- 54- عبد المالك أنور، الجيش والحركة الوطنية: مصر، فيتنام، باكستان، إندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو، تر: حسن قببسي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.
- 55- عبد الله أحمد، الجيش والديمقراطية في مصر، القاهرة: سينا للنشر، 1990.
- 56- عبد الماجد قويسني حامد، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي: الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، ط1، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.
- 57- عزالدين عمرو، مدخل لقراءة العلاقات المدنية العسكرية في مصر، قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

- 58- عبيدات أحمد، وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 59- عودة جهاد، نجاد البرعي، حافظ أبو سعده، الانتخابات البرلمانية المصرية 2000: المسار، معضلاته، وتوصيات المستقبل، مصر: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2001.
- 60- فهمي أحمد، مصر 2013: دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، ط1، مصر: مركز البحوث والدراسات، 2012.
- 61- فؤاد رسلان احمد، مصر الثورة: التحدي والاستجابة، ط1، مصر: مكتبة الآداب، 2011.
- 62- فتحي أمين محمد، العلم العسكري، سورية: الأوائل للنشر والتوزيع، 2005.
- 63- قاصد محمود وآخرون، الأزمة المصرية: إلى أين، الأردن: مركز دراسات الشرق الوسط، 2013.
- 64- رمضان عبد العظيم، مصر قبل عبد الناصر، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.
- 65- رفيق غراب محمد، دور الجيش في الحياة لسياسية في بلدان غرب إفريقيا، ط1، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2016.
- 66- الشرقاوي سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصر: جامعة القاهرة، 2007.
- 67- شريف بسيوني محمود، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، مصر: دار الشروق، 2012.
- 68- التلاوي أحمد، المؤسسة العسكرية وإدارة الآلة الإعلامية في مصر، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.
- 69- تركي بن سلامة محمد، الحراك الشعبي الأردني في ظل الربيع لعربي: دراسة ميدانية ونوعية، عمان: مركز بديل للدراسات والأبحاث، 2013.
- 70- خلاصي علي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، الجزائر: دار الحضارة، 2007.
- 71- خميس كامل أحمد وآخرون، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية، ط1، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2014.
- 72- ذكي إبراهيم عبد المعطي، وضعية الجيش في النظم السياسية، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس 2016.
- 73- غازي جرار أماني، الفكر السياسي المعاصر: أيديولوجيا السياسية، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2015.
- 74- غريوال شاران، ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2016.

- 75- غولدمان رالف م، من الحرب إلى سياسة الأحزاب: التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، تر: فخري صالح، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1996.
- ثانيا: الدراسات غير المنشورة
- 76- حفيظي نورالدين، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2016).
- 77- معزة عزالدين، فرحات عباس والحبيب بورقيبة: دراسة تاريخية فكرية مقارنة 1899-2000، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2010).
- 78- عبد الحق فكرون، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري: دراسة حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013/2014).
- 79- عزوز غربي، حقوق الإنسان بالمغرب العربي: دراسة في الآليات والممارسات دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2012/2013).
- 80- عبد القادر بن حمادي، التحول الديمقراطي وإشكالية التنمية السياسية: الجزائر والمغرب دراسة مقارنة، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010/2011).
- ثالثا: المقالات:
- 81- أحمد رفيق غراب، "العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظرية (مصرًا أمودجا)"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية 2018.
- 82- الجمعاوي أنور، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، سياسات عربية، العدد 6، يناير 2014.
- 83- (.،.)، وزير الدفاع: تعطيل الدستور المؤقت واختيار رئيس "الدستورية العليا" رئيسا مؤقتا للبلاد، الشروق، يومية مصرية، العدد 1614، 4 جويلية 2013.
- 84- جمال محمود، "الجيش المصري وإسرائيل: تحولات العقيدة"، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية، 9 أبريل 2018.

- 85- الجمل أحمد، "الرئيس بعد إعلان فوزه رسمياً: مصر تسع الجميع"، الشروق، العدد 3348، 3 أبريل 2018.
- 86- دخان نورالدين، حفيظي نورالدين، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد9، العدد3، ديسمبر 2018.
- 87- الهضيبي إبراهيم، "حكم القطاعين الأمني والعسكري في مصر: تحالفات متغيرة وقمع مستمر"، مبادرة الإصلاح العربي، الصادرة عن مجموعة مراكز ومعاهد عربية وأوروبية وأمريكية، أبريل 2014.
- 88- وكالة الأنباء الفرنسية، "طبيب الرئيس التونسي الراحل: بن علي تأمر على بورقيبة الذي لم يكن عاجزاً عن أداء مهامه ليلة الانقلاب"، جريدة الحياة الجديدة، العدد 5536، الجمعة 1 أبريل 2011.
- 89- زيادة رضوان، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية: العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، 2011.
- 90- حامدي زهير، "انقلاب مصر: مقارنات تاريخية بتجارب أخرى"، مجلة سياسات عربية، الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4، سبتمبر 2013.
- 91- حول عبد العالي، تحولات المؤسسة العسكرية في العالم العربي: عسكرة المجتمع ونشوء الميليشيات، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 8، 2017.
- 92- حبيب هاني، "المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي: دور الجيش المرتقب في الفترة الانتقالية وما بعدها"، مجلة تسامح، العدد 36، 2012.
- 93- حسينز كريا القدرات والإمكانات العسكرية في العالم الإسلامي"، حولية أمتي في العالم، عدد خاص، 2000.
- 94- الطريفي عادل، "بن علي... الباي الأخير"؟ مجلة العرب الدولية، العدد رقم 1560، فبراير 2011.
- 95- الطرابلسي هدى، محطات في تاريخ الجيش التونسي: من التهميش إلى الانتصار، تاريخ الاطلاع 2017/03/10 من موقع التالي:
- <https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/3/3/في-تاريخ-الجيش-التونسي-من-التهميش-إلى-الانتصار>
- 96- ياسين الجلاصي محمد، "عسكريو تونس يشاركون في الانتخابات الحلية"، جريدة الحياة، تاريخ التصفح: 2018/01/16، من موقع: www.alhayat.com/Articles/19937250/عسكريو-تونس-يشاركون-في-الانتخاب

قائمة المراجع

- 97- ماضي عبد الفتاح، "تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات"، سياسيات عربية، العدد 18، يناير 2016.
- 98- محمد أحمد هيفاء، "موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني"، مجلة دراسات دولية، العدد 42، 2009.
- 99- محمد عيدان الجبوري يوسف، "تنظيم الضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة 23 يوليو 1952" مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 9، 2007.
- 100- محمد سالم ورائيا ربيع، "هذا دستورنا"..جولة تفقدية بين الأرقام و الحروف"، الشروق، يومية مصرية، العدد 1767، 4ديسمبر 2013.
- 101- المناعي عفيفة، "الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي"، مبادرة الإصلاح العربي، يناير 2016.
- 102- ميحيا بولا، "دور الجيش في الثورتين التونسية والمصرية: حراس الثورة"، مجلة العرب الدولية، العدد 1562، ابريل 2011.
- 103- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "الانتخابات الرئاسية المصرية: السيناريوهات والتداعيات"، تقدير موقف، 31 جانفي 2018.
- 104- مركز كارينغي للشرق الأوسط، ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، تاريخ الاطلاع 2018/04/25، من موقع: <http://carnegie-mec.org/2016/02/24/ar-pub-62830>
- 105- مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الانتخابات الرئاسية المصرية 2012"، تحليل سياسات، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2012.
- 106- (.،.)، "الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير"، تحليل سياسات، الصادرة عن مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2012.
- 107- (.،.)، "دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ودستور 2014"، تقدير موقف، يناير 2014.
- 108- مركز الجزيرة للدراسات، تونس تستدعي جيش الاحتياط لتأمين الانتخابات، تاريخ التصفح: 2018/02/09، من موقع : www.aljazeera.net/news/arabic/2014/8/11/التأمين-لانتخابات

- 109- (.،.)، "مصر: تشريح الانقلاب العسكري عربي في القرن الحادي والعشرين"، تقدير موقف، الدوحة، سبتمبر 2013.
- 110- (.،.)، "مصر نحو شهور حاسمة"، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 5 يناير 2012.
- 111- سيد مصطفى أربابليلي، "الجيش والاستقرار السياسي في السودان"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 36، نوفمبر 2012.
- 112- سليمان هيثم، "التوافق السياسي في تونس: محطات ومتطلبات"، تقييم حالة، قطر: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017.
- 113- سعدي محمد، "إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة"، سياسات عربية، العدد 24، 2017.
- 114- سمير زكي الدباغ زياد، "العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي مصر أنموذجاً"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 9، العدد 2، 2009.
- 115- العليزيد، "دستور تونس الجديد: تحليل سياقي"، سياسات عربية، العدد 18، 2016.
- 116- السعيداني المنجي، "تونس رفض إقحام المؤسسة العسكرية في الانتخابات: إثر اتفاق أولي على تمكين حاملي السلاح من حق الاقتراع"، جريدة العرب الدولية، رقم 13818، تاريخ الاطلاع 2018/01/17 من موقع: <http://aawsat.com/home/article/747341/> تونس-رفض-إقحام-المؤسسة-العسكرية-في-الانتخابات
- 117- عبد ربه أحمد، "العلاقات المدنية-العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الصادرة عن مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 6، 2013.
- 118- عبد الفتاح بشير، "بين يناير 2011 يوليو 2013: جيش مصر في قلب العاصفة"، سياسات عربية، العدد 4، 2013.
- 119- عبده حسنين محمد، "انتفاضة ائتلاف الشباب"، مجلة العرب الدولية، العدد 1560، فبراير 2011.
- 120- عزام مها، "المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية"، مذكرة إحاطة، تشاتام هاوس (المعهد الملكي للشؤون الدولية)، ماي 2012.
- 121- علاق جميلة، "إصلاح القطاع الأمني في المنطقة المغاربية: اتجاه لترشيد الحكم أم محض تكييف ديمقراطي"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 6، العدد 2، 2017.
- 122- عطية محمد، العلاقات المدنية العسكرية في مصر 2010/1981. تاريخ الاطلاع 2016/12/15 من موقع: <http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=23>

- 123- فتحى إبراهيم شادية، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة"، مجلة النهضة، العدد 4، أكتوبر 2006.
- 124- فيصل علام عبد الله، "من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا اللاتينية"، المستقبل العربي، العدد 444، 2016.
- 125- فكري مروة، "المؤسسات الأمنية والحراك الثوري في مصر"، سياسات عربية، العدد 4، سبتمبر 2013.
- 126- صايغ يزيد، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، أوراق كارينغي الصادرة عن مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، أغسطس 2012.
- 127- صديقي العربي، "تونس ثورة المواطنة: ثورة بلا رأس"، سلسلة دراسة وأوراق بحثية، قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات، يوليو 2011.
- 128- نادية حلمي، "تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية والمصرية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 147، 2014.
- 129- قرقود عمار، "ارتفاع ملحوظ في نفقات التسليح لدى تونس في 2015"، أنباء تونس، تاريخ الاطلاع <https://bit.ly/2HR2Nav>، من موقع : 2018/04/21
- 130- قران الزهراني أحمد، "السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 434، 2015.
- 131- القفصي جابر، "الثورة التونسية و سسيولوجيا ما بعد الحداثة"، مجلة مسارات، العدد 2، خريف 2014.
- 132- الرديسي حمادي، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الدولة"، سياسات عربية، العدد 18، 2016.
- 133- تركي عمير حسن، "المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الإنجاز ودواعي الإخفاق"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015.
- 134- تليلي وليد، "هكذا يتخطى لجيش التونسي المطالبات السياسية"، العربي الجديد، تاريخ الاطلاع: 2018-04-20، من موقع: <https://is.gd/lnEFPN>
- رابعا: الملتقيات والندوات والمؤتمرات
- 135- المهدي رباب، العلاقات المدنية-العسكرية في مصر، ورقة قدمت لندوة العلاقة بين المدني والعسكري وفرص التحول الديمقراطي في مصر المنعقد في القاهرة يوم 11 ديسمبر 2011.
- 136- كولوجيه فيرجيني، مستقبل العلاقات المدنية العسكرية: نحو دستور مصري جديد "تجارب ورؤى"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2011.

- 137- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الدولي للخبراء، مونترو، سويسرا، 2-4 إبريل 2014.
- 138- سمير مصطفى محمد، الأسباب التي أضعفت مكانة الدولة وأدت إلى الانتفاضات الشعبية الراضة في المنطقة العربية، مداخلة مقدمة لصالح مؤتمر الدولي "إحياء دور الدولة بالبلدان العربية المتوسطة في المراحل الانتقالية، من تنظيم جمعية البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع منظمة فريدريش إيبيرت، تونس، صفاقس، 26، 25 شباط 2015.
- 139- عصام شيحة، الجيش في الدساتير المصرية، أوراق منتدى البدائل العربي للدراسات، نشر وتوزيع روافد، 2011.
- 140- فهمي جورج، التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكري السياسة وتسييس الجيش، أوراق منتدى البدائل العربي للدراسات، نشر وتوزيع روافد، 2011.
- خامسا: التقارير
- 141- أحمد فايد عمار، مصر: تأرجح الموازين بين الثورة والنظام القديم، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 15 يوليو 2012.
- 142- إبراهيم اسعدي، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي في تونس"، تقارير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2011.
- 143- بوناصيف هشام، عودة إلى سهوة الجواد: النخبة العسكري وحسابات السلطة في مصر، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.
- 144- هانلون كويران، إصلاح القطاع الأمني في تونس عام بعد ثورة الياسمين، التقرير رقم 304، مقدم بواسطة معهد السلام الأمريكي، مارس 2016.
- 145- هيومن رايتس ووتش، حسب الخطة: مذبحه رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر. تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في مصر 2013، الولايات المتحدة الأمريكية: هيومن رايتس ووتش، 2014.
- 146- زيادة داليا، التقرير السنوي للتحول الديمقراطي في الوطن العربي لسنة 2013، مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2014.
- 147- الحناشي عبد اللطيف، خيارات الاتحاد العام التونسي للشغل بعد المؤتمر، تقارير: مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2017.

- 148- اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات، تقرير حول التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال فترة الممتدة من 19 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجها، تونس، أبريل 2012.
- 149- مجموعة الأزمات الدولية، ضياع المرحلة الانتقالية: العال طبقا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، تقرير الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا 121، بروكسل، 24 أبريل 2012.
- 150- مبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أسباب القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في مصر صيف 2013. تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في مصر، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2014.
- 151- منظمة العفو الدولية، تونس في هضم الثورة: عنف الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة، ط1، المملكة المتحدة: منظمة العفو الدولية، 2011.
- 152- (.،.)، مصر تنتفض: أعمال القتل والاعتقال و التعذيب خلال "ثورة 25 يناير". المملكة المتحدة: منظمة العفو الدولية، 2011.
- 153- منظمة الشفافية الدولية، تقرير حول النتائج الإقليمية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع، المملكة المتحدة، 2015.
- 154- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير حول دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 وحوكمة القطاع الأمني، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تونس، ماي 2015.
- 155- مركز كارتر، تقرير الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، أطلنا: مركز كارتر، 2014.
- 156- (.،.)، التقرير النهائي حول عملية صياغة الدستور في تونس، أتلنتا: مركز كارتر، 2015.
- 157- (.،.)، التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011/2012، أتلنتا: مركز كارتر، 2012.
- 158- عوض شحاته، "الدور الاقتصادي للجيش في مصر: الحسابات والتداعيات"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 20 نوفمبر 2016.
- 159- العويط هنري، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من "الربيع العربي"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2014.
- 160- شبكة العربية للديمقراطية الانتخابات، تقرير حول الإصلاح الانتخابي في مصر ودور المجتمع المدني، لبنان، أيلول سبتمبر 2015.

161- الشابي علي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 15 مايو 2017.

162- فؤاد خالد، "مصر: انتخابات 2018 مشاركة أم مقاطعة؟"، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2 يوليو 2017.

سادسا: الدساتير

163- الجمهورية التونسية، دستور 2014.

164- الجمهورية المصرية، دستور 2014.

ب- باللغة الأجنبية:

A- Book in English:

165- Ouédraogo Emile, *Advancing Military Professionalism in Africa*, Washington D.C: Africa Center for strategic Studies, 2014.

166- Hunter Wendy, *State and Soldier in Latin America: Redefining the Military's Role in Argentina, Barzil, and Chile*, Washington DC: United States Institute of peace, 1996.

167- Heiberg Lene, *Civil-Military Relations in Ugand: A Cultural Approach*, Oslo: Universities Oslo, 2010.

168- A. Trinkunas Harold, *Ensuring Democratic Civilian Control of the Armed Forces in Asia*, USA: East-West Center , Politics and security, 1999.

169- Chambers Paul and Croissant Aurel, *Democracy under Stress: Civil-Military Relations in South and Southeast Asia*. Bangkok Thailand: Institute of Security and International Studies, Chulalongkorn University, 2010

170- Meijer Rozetta, *The role of the Military in Political Transitions : Egypt a case Study, Master Thesis political science: Conflict and Cooperation*, Faculty of social and behavioral sciences, Leiden University, July 2014.

171- *Dictionary of Military and Associated Terms*, Department of Defense, USA: Joint publication, 12 April 2001.

172- O Siegfried. Heidelberg wolf, *civil-military relations and democracy in Bangladesh*, Neuenheimer (germany: APSA, 2013.

173- Grewal Sharan, *A Quite Revolution: the Tunisian Military after Ben Ali*, Beirut: Carnegie Middle East center, 2016

174- Fuentes Claudio, *the military and politics: weaknesses in Chilean democracy*, USA: University of north Carlina at chapel Hill, 1998.

b- Articles in English:

175- Ada Giunchi Elisa, " The Political and economic Role of the Pakistani Military", Italy, *Italian institute for international political Studies*, Analysis No 269, July 2014

176- Babatunde Osabiya, "Democratization and the military in Nigeria: A case for an Enduring Civil-Military Relations in the fourth republic and beyond", *Global Journal of Political and Administration*, Vol3, N2, April 2015.

- 177- Bellucci Stefano, *From Military Authoritarianism To Civilian Democracy: A Critical Taxonomy, Italy, Italian institute for international political Studies, Analysis No 193, August 2013.*
- 178- Chokeir Cedric, *Social Inclusion, Democracy and youth in the Arab Region, Beirut Office, United Nations Educatinal, Scientific and Cultural Organization, 2013.*
- 179- Townsend Chris, *Civil-Military relations in Tunisia and Libya through the Arab Spring, Journal of Defense Resources Management, Vol 06, Issue 2, 2015.*
- 180- Ebo Adedeji, *Towards a code fo conduct for Armed and security Forces in Africa: opportunities and challenges, Geneva, policy paper, Geneva centre for the Democratic control of armed forces, March 2005*
- 181- Mackubin Thomas Owens, "What Military officers need to know About civil-military relations", *Naval War College Review, spring 2012, vol 65, N 2.*
- 182- N.F Emizet Kisangani, "Explaining the rise and fall of military Regimes: civil-Military relations in the Congo", *Armed Forces & society, vol 26, No 2, 1 Jan 2000.*
- 183- Riddleberger Peter B, *Military Roles in Develooping countries: an inventory of past research and analysis, USA: the American University Washington DC, March 1965.*
- 184- C. Edeh Herbert. Ugwueze Michael, *Military and Politics: Understanding the theoretical Underpinnings of Military Incursion in Third World Politics, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 20, September, 2014.*
- 185- Nielsen Suzanne C., "Civil-Military Relations theory and Military effectiveness", *public Administration and Management, Volume 10, number 2, 2005.*
- 186- Ikedinachi Wogu & Jide Ibnetan, "civil military relations and leadership crisis in 21 st century africa: An inquiry", *International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research, Vol 2, March 2014.*
- C- Reports:**
- 187- Amnesty International, *Tunisia in revolt: State violence during anti-government protests, Uk: Amenesty International, 2011.*
- 188- D.Tagarev Todor, *The role of Military Education in Harmonizing Civil - Military Relations (the Bulgarian case), NATO democratic institutions individual fellowship project, final report, 10 June 1997.*
- 189- United Nations Development programme, *Arab Human Development Report 2016: youth and the prospects for human developent in a changing reality, New York, 2016.*
- 190- J.Foltz William & McDonald Stem, *Democratization in Africa: the role of the Military, Report on the second Regional conference, The African-American institute, Contonuo, Benin, 2010.*
- 191- International Commission of Jurists, *Illusory Justice, Prevailing Impunity: lack of Effective Remedies and Reparation for victims of human rights violations in Tunisia, Report, Switzerland: Society Foundations, 13 May 2016.*

192- *International Crisis Group, lost in transition: the world according to Egypt's S C A F, Middle East Report N 121, 24 April 2012, Brussels.*

D- thesis:

Woo Jongseok, (Security Threats and the Military's Domestic Political Role: A comparative Study of South Korea, Taiwan, the Philippines, and Indonesia), presented to the Graduate school in partial Fulfillment of the Requirements for the degree of Doctor of Philosophy, the University of